



المملكة العربية السعودية  
الرئاسة العامة لتعليم البنات  
وكالة الرئاسة لكليات البنات  
مكة المكرمة

## قاعدة الذرائع وأحكام النساء المتعلقة بها

رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات الإسلامية  
ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية  
تخصص أصول فقه

١٠٠١٥١٥



إعداد الطالبة  
وجنات عبد الرحيم ميمنى

إشراف

٣٦٥٠

الدكتور :

عمر عبد العزيز الشليخان

الأستاذ الدكتور  
عبد الحليم سليمان ربيع  
- رحمه الله -

المجلد الثانى

١٤١٧هـ / ١٩٩٦م

الباب الثاني  
أحكام النساء المستندة على قاعدة الذرائع  
في بعض الأبواب الفقهية

وفيه فصول :

الفصل الأول : الأحكام الخاصة بكتاب العبادات .

الفصل الثاني : الأحكام الخاصة في كتاب المعاملات .

الفصل الثالث : الأحكام المتعلقة بالجهاد والغزو .

الفصل الرابع : الأحكام المتعلقة بفقهاء الأسرة .

## الفصل الأول الأحكام الخاصة بباب العبادات

وفيه مباحث :

- المبحث الأول : الأحكام الخاصة بباب الطهارة .
- المبحث الثاني : الأحكام الخاصة بباب الصلاة .
- المبحث الثالث : الأحكام الخاصة بباب الصيام .
- المبحث الرابع : الأحكام الخاصة بباب الزكاة .
- المبحث الخامس : الأحكام الخاصة بباب الحج .

( ٣٢١ )

## المبحث الأول الأحكام الخاصة بباب الطهارة

ويشتمل على :

- (١) مقدمة .
- (٢) مسح المرأة على خمارها .
- (٣) نقض الضفائر عند الغسل .
- (٤) مباشرة الحائض .



## المبحث الأول الأحكام الخاصة باب الطهارة

### أولاً : مقدمة :

الطهارة في اللغة : التزاهة والنظافة عن الأقدار (١).  
وفي الشرع : رفع ما يمنع الصلاة (٢).

واستهل هذا الباب بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في فضل باب الطهارة ، فلقد قال عليه السلام : "الطهور شطر الإيمان والخدم لله تملأ الميزان ، وسبحان الله والحمد لله تملآن أو تملأ ما بين السماء والأرض ، والصلاة نور ، والصدقة برهان ، والصبر ضياء ، والقرآن حجة لك أو حجة عليك ، كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها" (٣). رواه مسلم ولقد فسر بعض المفسرين أن الطهور هاهنا هو ترك الذنوب كما ورد في قوله تعالى : {إنهم أناس يتطهرون} (٤)، ولكننا نقصد هاهنا الطهارة الحسية وليست المعنوية التي فسرت في رواية أخرى "الوضوء شطر الإيمان" (٥). وهذا الذي عليه الأكثر من أن المراد هاهنا التطهر بالماء من الأحداث . واختلف في معنى شطر هل هي النصف أم أنها جزء من الإيمان ، والغالب أنها الشطر ، لأن الطهور يكفر الصغائر كلها وقد يكون الطهور نصف الصلاة فيكون المقصود بالإيمان هاهنا الصلاة لقوله تعالى : {وما كان الله ليضيع إيمانكم} (٦).

والمراد صلاتكم إلى بيت المقدس ، فإذا كان المراد بالإيمان الصلاة فالصلاة لا تقبل إلا بطهور ، فصار الطهور شطر الإيمان بهذا الاعتبار أي

(١) لسان العرب ، ج ٤ ، ص ٥٠٥ .

(٢) ابن قدامة ، المغنى ، ج ١ ، ص ٢١ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٣ ، ص ١٠٠ .

(٤) سورة الأعراف : آية ٨٢

(٥) رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ١٠٢ .

(٦) سورة البقرة : آية ١٤٣

نصف الإيمان لأن الصلاة لاتصح بدونه وهى نصف الإيمان ، والصلاة تكفر الذنوب والخطايا بشرط إسباغ الوضوء وإحسانه فصار شطر الصلاة .

فمن يغتسل للطهارة يرفع الحث الظاهر ، ويغير من أحوال باطن قد اشتغل بالرغبة أو غيرها من الأحوال التى تؤثر فى المزاج الشخصى وتنعكس آثارها على الحالة النفسية ، ويستمر على طهوريته حتى يؤثر على الطهارة موجب آخر للإغتسال .

ولعظم شأن الطهارة وجليل أمرها جعلت من أوائل مابلغ به الرسول الكريم من التنزيل الحكيم ، وذلك فى قوله تعالى : {ياأيها المدثر . قم فأنذر وربك فكبر . وثيابك فطهر} (١). والطهارة دعامة من دعائم المسلم المؤمن لأنه لاتمام لإيمانه ، ولاأثر لتكليفاته التعبدية ، إن لم ترتكز على طهارة باطنة وظاهرة .

فهو مطالب بالطهارة عند لقاء الله فى الصلوات وحال أداء كثير من العبادات كحال الدعاء والرجاء ، وحال مس المصحف ، لهذا امتدحه الله سبحانه وتعالى بقوله : {إن الله يحب التوابين ، ويحب المتطهرين} (٢)، وقال تعالى : {فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين} (٣)، ولقد بين عليه السلام أن الطهارة أساس قبول الطاعات فقال : "ما من مسلم يتطهر فيتم الطهور الذى كتب الله عليه فيصلى هذه الصلوات الخمس إلا كانت كفارة لما بينها" (٤).

ولقد بين القرآن والسنة كل ما يختص بالطهارة ودواعيها وماداتها وأنواعها وفصلت هذه الأحكام تفصيلا ، وكذلك الإجماع من صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأهل العلم حتى أصبحت الطهارة أمرا معلوما من الدين بالضرورة عند العام والخاص .

(١) سورة المدثر : آية ١-٤

(٢) سورة البقرة : آية ٢٢٢

(٣) سورة التوبة : آية ١٠٨

(٤) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، كتاب الطهارة ، ج ١ ، ص ٥٧ .

وسأوضح إن شاء الله ما هي الأبواب التي يجب أن تسد وما هي الأبواب التي يجب أن تفتح كما أمر ديننا الحنيف ، أسأل الله التوفيق والهدى والصلاح .

### ثانيا : مسح المرأة على خمارها :

قال الله تعالى : {ولا يبدین زینتهن إلا ما ظهر منها} (١) من المعروف أنه على المرأة ستر جميع بدنها . والآية الكريمة تستثنى من ذلك (ما ظهر منها) . ولقد اختلف في الزينة الظاهرة على ثلاثة أقوال :

(١) قال ابن مسعود - رضى الله عنه - إن الزينة الظاهرة هي الثياب .

(٢) وقال ابن عباس والمسور أن الزينة الظاهرة هي : الكحل والخاتم .

(٣) وقول ثالث يقول أن الزينة الظاهرة هي : الوجه والكفان (٢) .

وقال تعالى : {وليضربن بخمرهن على جيوبهن} (٣) .

روى البخارى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : رحم الله

النساء المهاجرات الأول لما نزل : {وليضربن بخمرهن على جيوبهن} شققن مروطهن (٤) ، وفي رواية : شققن أزهرن ، فاختمن بها . كأنه من كان لها مرط شقت مرطها ومن كانت لها إزار شقت إزارها .

وهذا يدل على أن ستر العنق والصدر بما فيه واجب ، ويوضحه

حديث عائشة - رضى الله عنها - كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس (٥) . أى لاتعرف فلانة من فلانة .

(١) سورة النور : آية ٣١

(٢) ابن العربى ، أحكام القرآن ، ج ٣ ، ص ١٣٥٦ .

(٣) سورة النور : آية ٣١

(٤) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٨ ، ص ٤٨٩ .

(٥) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ١ ، ص ٤٨٢ .

وقوله - صلى الله عليه وسلم - "لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار"<sup>(١)</sup>. والخمار : ما يغطي به الرأس ، وقوله عليه السلام : "يا أسماء ، إن المرأة إذا بلغت المحيض ، لم يصلح أن يرى منها إلا هذا ، وأشار إلى وجهه وكفيه"<sup>(٢)</sup>.

وحد العورة عند أئمة المذاهب للمرأة الحرة ومثلها الخنثى اختلف فيه الفقهاء وهذه تفصيل لأقوالهم :

(١) مذهب الحنفية :

جميع بدنهما حتى شعرها النازل في الأصح ماعدا الوجه والكفين والقدمين ظاهرهما وباطنهما على العقد لعموم الضرورة والصوت على الراجح ليس بعورة ، لكن ظهر الكف عورة على المذهب ، والأصح أن باطن الكفين وظاهرهما ليسا بعورة . والقدمان ليسا بعورة في حق الصلاة على المعتمد ، والصحيح أنها عورة في حق النظر والمس . واستدلوا بقوله تعالى : {ولا يبدن زينتهن إلا مظهر منها}<sup>(٣)</sup> ، المراد محل زينتهن ، ومظهر منها الوجه والكفان ، كما قال ابن عباس وابن عمر ، وبقوله صلى الله عليه وسلم : "المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان"<sup>(٤)</sup>.  
ومحدث عائشة المتقدم أيضا : "لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار"<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه الحاكم ، وقال : إنه على شرط مسلم . ورواه أيضا الخمسة إلا النسائي . وصححه ابن خزيمة عن عائشة .

والمراد بالحائض : البالغ التي بلغت سن الحيض ، لأن الحائض في زمن حيضها لا تصح صلاتها بخمار ولا بغيره . نيل الأوطار ، ج ٢ ، ص ٦٧ .

(٢) رواه أبو داود عن عائشة وهو حديث مرسل . نصب الراية ، ج ١ ، ص ٢٩٩ .

(٣) سورة النور : آية ٣١

(٤) رواه الترمذي عن عبد الله بن مسعود ، وقال حديث حسن صحيح غريب ،

ورواه ابن حبان . نصب الراية ، ج ١ ، ص ٢٩٨ .

(٥) الخمار ما يغطي به رأس المرأة .

وتمنع المرأة الشابة من كشف الوجه بين الرجال ، لأنه عورة ، بل لخوف الفتنة ، أى : الفجور بها أو الشهوة . والمعنى أنها تمنع من الكشف خوفاً أن يرى الرجال وجهها ، فتقع الفتنة ، لأنه مع الكشف قد يقع النظر إليها بشهوة .

ولا يجوز النظر إلى وجه المرأة والأمرد بشهوة إلا لحاجة ، كقاض أو شاهد أو للشهادة عليها وخاطب يريد زواجها ، فينظر ولو عن شهوة ، بنية العمل بالسنة ، لاقضاء الشهوة ، وكذا في حال مداواة إلى موضع المرض بقدر الضرورة (١).

#### (٢) مذهب المالكية :

يجب على الحرة أمام رجل أجنبي ، أى ليس بمحرم لها ستر جميع البدن غير الوجه والكفين أما هما فليسا بعورة ، وإن وجب عليها سترها لخوف الفتنة (٢) وأمام محارمها جميع جسدها غير الوجه والأطراف وهى رأسها وعنقها واليدان والرجلان إلا أن يخشى لذة فيحرم ذلك سدا لذريعة الفساد لالكونه عورة .

#### (٣) مذهب الشافعية :

فى عورة الحرة ومثلها الخنثى : ماسوى الوجه والكفين ، ظهرهما وبطنهما من رؤوس الأصابع إلى الكوعين (الرسغ أو مفصل الزند) لقوله تعالى : {ولا يبدن زينتهن إلا مظهر منها} (٣) قال ابن عباس وعائشة - رضى الله عنهم - : "هو الوجه والكفان" ولأن النبي - صلى الله عليه وسلم -

(١) انظر : الدر المختار ، ج ١ ، ص ٣٧٥-٣٧٩ ، تبين الحقائق للزيلعى ، ج ١ ،

ص ٩٥-٩٧ ، ابن عبد الواحد ، شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ٢٢٤-٢٢٩ .

(٢) الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٢٨٥ ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ١١١ ، الشرح الكبير ،

ج ١ ، ص ٢١١-٢١٧ ، شرح الرسالة ، ج ١ ، ص ٩٨ ، مالك ، المدونة الكبرى ،

ج ١ ، ص ٩٤ .

(٣) سورة النور : آية ٣١

نهى المرأة ، المحرمة بحج أو عمرة عن لبس القفازين والنقاب<sup>(١)</sup> ولو كان الوجه عورة لما حرم سترهما في الإحرام ولأن الحاجة تدعو إلى إبراز الوجه للبيع والشراء ، وإلى إبراز الكف للأخذ والعطاء ، فلم يجعل ذلك عورة<sup>(٢)</sup> .  
(٤) مذهب الحنابلة :

في عورة الحرة البالغة : ستر جميع بدنها سوى وجهها ، وكفيها على الراجح على إحدى الروايتين لقوله تعالى : {ولا يبدن زينتهن إلا ماظهر منها} قال ابن عباس وعائشة : "وجهها وكفيها" هذا في الصلاة ، أما خارج الصلاة فجميع البدن حتى الوجه والكفين عورة كما قال عليه السلام : "المرأة عورة"<sup>(٣)</sup> ، ويباح كشف العورة لنحو تداو وتخل في الخلاء وختان ، ومعرفة بلوغ ، وبكارة وثيوبة ، وعيب<sup>(٤)</sup> .

ودليل العلماء كافة على وجوب ستر العورة حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت : يارسول الله ، عوراتنا مانأقي منها وما نذر؟ قال : احفظ عورتك إلا من زوجك أو ماملكت يمينك ، قلت : فإذا كان القوم بعضهم في بعض؟ قال : إن استطعت إلا يراها أحد ، فلا يرينها ، قلت : فإذا كان أحدها خاليا؟ قال : فالله تبارك وتعالى أحق أن يستحيا منه<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) في صحيح البخارى عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : "ولاتنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين" . فتح البارى ، ج ٤ ، ص ٥٢ .
- (٢) مغنى المحتاج ، ج ١ ، ص ١٨٥ ، المهذب ، ج ١ ، ص ٦٤ ، المجموع ، ج ٣ ، ص ١٧٠-١٧٦ ، الشافعى ، الأم ، ج ١ ، ص ١١٠-١٦٢ .
- (٣) رواه الترمذى عن عبد الله بن مسعود وقال : حديث حسن صحيح غريب رواه ابن حبان أيضا . نصب الراية ، ج ١ ، ص ٢٩٨ .
- (٤) المغنى ، ج ١ ، ص ٣٤٩ ، كشف القناع ، ج ١ ، ص ٣٠٦-٣١٥ ، غاية المنتهى ، ج ١ ، ص ٩٧-٩٩ .
- (٥) رواه الحمسة إلا النسائى . نيل الأوطار ، ج ٢ ، ص ٦١ .

هذا هو الحكم بالنسبة للمرأة وأنها عورة وقد بينا الجزء الذى هو مسموح بالنسبة للمرأة لإظهاره .

ولكن هناك ظروف تضطر المرأة إلى الوضوء فى الأماكن العامة مثل المسجد الحرام وغيره ... فما العمل فى مسح المرأة رأسها فى هذه الأماكن العامة؟

هناك رأيان بالنسبة لهذه المسألة :

الأول : أنه سئل الإمام أحمد - رحمه الله - كيف تمسح المرأة على رأسها؟ قال : من تحت الخمار ولا تمسح على الخمار ، ثم قال : وقد ذكروا أن أم سلمة كانت تمسح على خمارها . وممن قال كذلك بعدم جواز المسح على الخمار نافع<sup>(١)</sup> والنخعي<sup>(٢)</sup> وحماة بن أبى سليمان<sup>(٣)</sup> والأوزاعي<sup>(٤)</sup> وسعيد بن عبد العزيز<sup>(٥)</sup> عن نافع أنه رأى صفية بنت أبى عبيد امرأة عبد الله بن عمر تنزع خمارها وتمسح على رأسها بالماء ونافع يومئذ صغير .

وسئل مالك رضى الله عنه عن المسح على العمامة والخمار فقال : لا ينبغي أن يمسح الرجل ولا المرأة على عمامة ولا خمار وليمسحا على رؤوسهما<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) أبو عبد الله نافع القرشى الفقيه الإمام ، توفى سنة تسعة وتسعين . سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٥٤٣ .
  - (٢) إبراهيم النخعي فقيه العراق ، مات سنة ست وتسعين . سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٥٢٠ .
  - (٣) حماد بن أبى سليمان فقيه العراق ، مات سنة ١٢٠ هـ . سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٢٣١ .
  - (٤) عبد الرحمن أبو عمرو الأوزاعي عالم أهل الشام ولد ببعلبك توفى سنة ١٥١ هـ . سير أعلام النبلاء ، ج ٧ ، ص ١٠٧ .
  - (٥) سعيد بن عبد العزيز مفتى دمشق ، ولد سنة ٩٠ هـ ، توفى سنة ١٦٧ هـ . سير أعلام النبلاء ، ج ٨ ، ص ٣٢ .
  - (٦) موطأ مالك ، ص ٣٣ .

وحجتهم في ذلك قولهم : إنه ملبوس لرأس المرأة فلم يجوز المسح عليه كالطاقة لرأس الرجل<sup>(١)</sup> فإنه لا يشق نزعها .

هذا بالنسبة للرأى الأول وهو عدم جواز المسح على الخمار والحجة في ذلك : أنه لا يشق نزعها .

أما بالنسبة للرأى الثانى فهو : القول بالجواز بالمسح على الخمار واستدل أصحاب هذا الرأى بما فعلته أم سلمة رضى الله عنها . فقد ذكر ابن المنذر<sup>(٢)</sup> أن أم سلمة - رضى الله عنها - كانت تمسح على خمارها وقد روى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه أمر بالمسح على الخفين والخمار . وقال الفقيه المعروف ابن حزم الظاهرى : كل ما لبس على الرأس من عمامة أو خمار ، أو قلنسوة ، أو بيضة ، أو مغفر ، أو غير ذلك أجزاء المسح عليها المرأة والرجل سواء فى ذلك ، لعله أو لغير علة ، وسواء لبس مذكرنا على طهارة أو غير طهارة .

واحتج ابن حزم ببعض الأحاديث التى صرحت بالمسح على العمامة والخمار ، كما احتج لعدم شرط لبسها على طهارة ، بأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نص فى اشتراط الطهارة بالنسبة للخفين ، دون لباس الرأس وقال ابن حزم : ويمسح على كل ذلك ابداً بـلاتوقيت ولاتحديد ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على العمامة والخمار ، ولم يوقت فى ذلك وقتاً ومسح على الخفين ووقت فيه وقتاً<sup>(٣)</sup> .

الترجيح بين الرأيين :

أرجح الرأى الثانى وهو جواز المسح على الخمار وذلك لأن :

- 
- (١) ابن قدامة ، المغنى ، ج ١ ، ص ١٨٦ .  
 (٢) ابن المنذر النيسابورى ، فقيه مكة . توفى سنة ١١٨ هـ .  
 سير أعلام النبلاء ، ج ١٤ ، ص ٤٩٠ .  
 (٣) ابن حزم ، المحلى ، ج ٢ ، ص ٥٨-٦٠ .



(١) بالنسبة لحجة الرأى الأول وهو أنه غير جائز المسح على الخمار وذلك لعدم المشقة . فهذا الكلام فيه نظر . وذلك ان نزع الحجاب فيه مشقة أكثر من نزع العمامة . ومعلوم انه عليه السلام مسح على العمامة . وأن أنواع الحجاب مختلفة بعضها عن بعض وبعضها فيه من الدبائس وغيره الكثير حتى أنها تظل لمدة ربع ساعة وهى (أى صاحبة الخمار) تصلحه .

(٢) أن الراجع هو المسح وذلك ليس لأنه فيه مشقة أولا (مع أنها نقطة جديرة بالاعتبار) ولكن لأن المسح جاء سدا لذريعة رؤية النساء فى الأماكن العامة التى يتوضأ فيها النساء مثل الحرم وغيره . فإذا نزعت حجابها فى هذه الأماكن كان ذلك ذريعة إلى رؤية ما هو عورة وهو شعرها كما أثبتنا ذلك فى بداية البحث . لذا فالراجع المسح على هذا الحجاب وذلك سدا لذريعة رؤيتها (أى المرأة) فى تلك الأماكن العامة . والله أعلم .

### ثالثا : نقض الضفائر<sup>(١)</sup> عند الغسل :

قال الله تعالى : {يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر} (٢). يقول سيد قطب<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - فى تفسير هذه الآية : "هذه هى القاعدة الكبرى فى تكاليف هذه العقيدة كلها . فهى ميسرة لاعسر فيها ، وهى توحى للقلب الذى يتذوقها ، بالسهولة واليسر فى أخذ الحياة كلها ، وتطبع المسلم بطابع خاص من السماحة التى لا تكلف فيها ولا تعقيد ، سماحة

(١) الضفيرة : هى الذؤابة ، وهى الخصلة من الشعر . والصقر قتل الشعر وادخال بعضه فى بعض . (لسان العرب ، ج ٤ ، ص ٤٨٩) .

(٢) سورة البقرة : آية ١٨٥

(٣) سيد قطب ، توفى سنة ١٩٦٦م ، له مؤلفات كثيرة من أشهرها فى ظلال القرآن ، أعدم فى سبيل مبدئه وفكرته بعد سجن وتعذيب سنوات .

تؤدي معها كل التكاليف وكل الفرائض وكل نشاط الحياة الجادة وكأنما هي مسيل الماء الجارى . ونمو الشجرة الصاعدة فى طمأنينة وثقة ورضاء . مع الشعور الدائم برحمة الله وإرادته اليسر لا العسر بعباده المؤمنين" (١).

وقال تعالى : { ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج } (٢)، يقول الإمام ابن كثير (٣): "سهل عليكم ويسر ولم يعسر بل أباح التيمم عند المرض وعند فقد الماء توسعة عليكم ورحمة بكم ... لعلكم تشكرون : نعمة عليكم فما شرعه لكم من التوسعة والرافة والرحمة والتسهيل والسماحة" (٤). وهذه الآية نزلت فى الرخصة من خلال الآيات السابقة يتبين لنا كيف أن الاسلام قصد من تشريعاته اليسر والسماحة . ومحمد عليه السلام يقول : "بعثت بالحنيفية السمحة" (٥) ويأمر الناس بالتيسير والبعد عن التعسير ، يقول صلى الله عليه وسلم : "بشروا ولا تنفروا ويسروا ولا تعسروا" (٦).

ومن باب التيسير ومن وسائله حكم نقض المرأة ضفائرها عند الغسل . ففك الضفائر وسيلة وذريعة إلى المشقة على المرأة بأنها كلما أرادت الاغتسال فكت ضفائرها . ولكن سأورد هنا آراء الفقهاء فى هذه المسألة : قال الحنفية : يكفى بل أصل الضفيرة (أى شعر المرأة المصفور) دفعا للحرص ، أما المنقوض فيفرض غسله كله اتفاقا ، ولو لم يتل أصل الضفيرة بأن كان متلبدا أو غزيرا أو مصفورا ضفرا شديدا لا ينفذ فيه الماء ، يجب نقضها مطلقا ، على الصحيح .

(١) سيد قطب ، فى ظلال القرآن ، ج ١ ، ص ١٦٧-١٦٩ .

(٢) سورة المائدة : آية ٦

(٣) الإمام ابن كثير . توفى سنة ٧٧٤هـ .

(٤) تفسير ابن كثير ، ج ١ ، ص ٤٩٣ .

(٥) رواه الإمام أحمد فى مسنده ، انظر ج ٥ ، ص ٢٦٦ .

(٦) سبق تخرجه .

لكن لو ضررها غسل رأسها تركته ، وقيل : تمسحه ، ولا تمنع نفسها عن زوجها (١).

ودليلهم في ذلك : حديث أم سلمة رضى الله عنها ، قالت : يارسول الله ، إني امرأة أشد شعر رأسي ، أفأنقضه لغسل الجنابة أو الحيضة؟ فقال : لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات (٢).

وكذلك رأى المالكية : أنه لا يجب على المغتسل نقض مضمفور شعره ، مالم يشتد الضفر حتى يمنع وصول الماء إلى البشرة ، أو يضفر بخيوط كثيرة تمنع وصول الماء إلى البشرة أو إلى باطن الشعر . ودليل المالكية في ذلك نفس الحديث السابق الذي استدل به الأحناف (٣).

أما الشافعية : فقولهم انه يجب نقض الضفائر إن لم يصل الماء إلى باطنها إلا بالنقض ، لكن يعفى عن باطن الشعر المعقود ، لقوله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة : "إن تحت كل شعرة جنابة ، فاغسلوا الشعر ، وأنقوا البشر" (٤).

وقيد الشافعية حديث أم سلمة السابق بحالة وصول الماء إلى الضفائر من غير نقض (٥).

أما الحنابلة ففرقوا بين الحيض والجنابة ، وقال تنقض المرأة شعرها لغسلها من الحيض أو النفاس ، وليس عليها نقضه من الجنابة إذا أروت أصوله عملاً في الجنابة بحديث أم سلمة - رضى الله عنها - .

(١) فتح القدير ، ج ١ ، ص ٣٨ وما بعدها ، الدر المختار ، ج ١ ، ص ١٤٠-١٤٣ ، حسن

الشرنبلالي ، مراقى الفلاح ، ص ١٧ ، الباب ، ج ١ ، ص ٢٠ .

(٢) رواه مسلم لكن لفظه "أشد ضفر رأسي" بدل "شعر رأسي" ، ج ٤ ، ص ١٠ ، صحيح مسلم بشرح النووي .

(٣) الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ١٦٦-١٧٠ ، الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ١٣٣-١٣٥ ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٤٢ .

(٤) رواه أبو داود والترمذي وضعفه . سبل السلام ، ج ١ ، ص ٩٢ .

(٥) مغنى المحتاج ، ج ١ ، ص ٧٢ وما بعدها ، المهذب ، ج ١ ، ص ٣١ .

وأما دليل نقضه من الحيض ماروته عائشة - رضى الله عنها - أن  
النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لها إذا كانت حائضا : "خذى ماءك  
وسدرك وامتشطى" (١)، والامتشاط يكون إذا كان الشعر غير مضمفور ،  
وللبخارى : "انقضى رأسك وامتشطى" (٢)، ولابن ماجه "انقضى رأسك  
وامتشطى" (٣)، لكن قال ابن قدامة : النقض من الحيض مستحب وهو  
الصحيح إن شاء الله (٤).

وهذا ماعليه أكثر الفقهاء وذلك لأن فى حديث أم سلمة فى بعض  
ألفاظه : "أفأنقضه للحيض؟ قال : لا" .

ونستخلص مما سبق :

أن المذاهب الأربعة متفقة على أن نقض الشعر غير واجب إن وصل  
الماء لأصول الشعر . ودليل ذلك حديث أم سلمة - رضى الله عنها - .  
ونقض الشعر ذريعة إلى المشقة والعسر على النساء إذا أردن أن  
يغتسلن ، وهذا الحكم وهو عدم النقض فيه تخفيف على المرأة وفتح الباب  
للتيسير عليها وسد لباب التعسير والمشقة ، ولو كان نقض الشعر واجبا لبينه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سألته أم سلمة رضى الله عنه لأنه  
لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .

#### رابعا : مباشرة الحائض :

والمقصود هنا الاستمتاع بالحائض والتقاء البشريتين فيما عدا الوطء فى  
الفرج ، لأنه كما هو معروف الإتفاق على عدم جواز الجماع لقوله تعالى :  
{ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء فى المحيض ،  
ولا تقربوهن حتى يطهرن} (٥).

(١) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ١ ، ص ٤١٨ .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) صحيح سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ١٠٥ .

(٤) ابن قدامة ، المغنى ، ج ١ ، ص ١٤٢ ، كشف القناع ، ج ١ ، ص ١٧٣-١٧٧ .

(٥) سورة البقرة : آية ٢٢٢

والمراد بالاعتزال : ترك الوطء . أما بالنسبة للمباشرة ففي ذلك اقوال  
نفصلها فيما يلي :

(١) أباح الحنابلة الإستمتاع بالخاص ونحوها بما دون السرة وفوق الركبة  
ماعد الوطء في الفرج واستدلوا على ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام  
"اصنعوا كل شيء إلا النكاح" (١) كما أنهم أباحوا الجماع لمن به شبق  
بشرط ألا تندفع شهوته بدون الوطء في الفرج ، ويخاف تشقق أنثيه  
إن لم يوطأ ، ولا يجد غير الحائض بأن لا يقدر على مهر حرة ، ولا ثمن  
أمة (٢).

(٢) أما الجمهور (غير الحنابلة) (٣) : فلقد أحلوا المباشرة للحائض ولكن  
تستر ما بين السرة إلى الركبة . واستدلوا على ذلك بقوله عليه السلام  
لمن سأل : "ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ قال : لك ما فوق  
الإزار" (٤) ، وكذلك استدلوا بما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها  
قالت : "كانت إحدانا إذا كانت حائضا ، فأراد رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - أن يباشرها ، أمرها أن تأتزر بإزار في فور حيضتها ،  
ثم يباشرها" (٥).

(١) رواه الجماعة إلا البخاري ، وروى البخاري في تاريخه عن مسروق بن أجدع قال  
سألت عائشة رضي الله عنها : مال الرجل من امرأته إذا كانت حائضا؟ قالت : كل  
شيء إلا الفرج .

نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٢٧٦ وما بعدها .

(٢) ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ٢٠٣ ، هداية الراغب شرح عمدة الطالب ، عثمان  
النجدي ، ص ٨٩ .

(٣) المدونة الكبرى ، ج ١ ، ص ٥٢ ، الأم ، ج ١ ، ص ٦٣ ، فتح القدير ، ج ١ ، ص ٤١

(٤) رواه أبو داود عن حزام بن حكيم عن عمه عبد الله بن سعد . نيل الأوطار ، ج ١  
ص ٢٧٧ .

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج ١ ، ص ٤٠٣ .

المراد بالمباشرة هنا : التقاء البشريتين ، لا الجماع . والمراد بالإتزار أن تشد إزارا  
تستر به سرتها ومأخذاها إلى الركبة فما عدا ذلك جائز بالذكر أو القبلة أو المعانقة  
أو اللمس أو غير ذلك . نيل الأوطار ، ج ١ ، ص ٧٧٧ وما بعدها .

ولأن الإستمتاع بما تحت الإزار يدعو إلى الجماع فحرم .  
والرأى الراجح والله أعلم :

أنه إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر زوجاته بالإتزار فمن باب أولى غيره من الناس . والحيلة في حقهم أكبر كما قالت عائشة رضي الله عنها حتى في الدليل القائل يأمرها فتتزر قالت عائشة فيه : "وأياكم يملك إربه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يملك إربه؟" (١). والمراد : أنه كان أملك الناس لأمره فلا يخشى عليه ما يخشى على غيره من أن يحول حول الحمى ومع ذلك فكان يباشر فوق الإزار تشريعا لغيره ممن ليس بمعصوم .

فإن كانت عائشة رضي الله عنها تقول عن دليل الإتزار وهو أحوط أنه قليل من يملك إربه . والراجح من كلامها - رضي الله عنها - أنها لا تفضل أو لا تحبذ ولا تجيز حتى مباشرة الحائض من فوق الإزار وذلك سدا لذريعة الوقوع في الحرام وهو الجماع وهذا ما هو واقع في أيماننا هذه مع قلة الوازع الديني في النفوس وسيطرة الشهوات على الناس يفضل أن لا يبدأ حتى في مقدمات الجماع من القبلة والعناق واللمس لأنه قد لا يستطيع أن يتحكم في نفسه بعد ذلك . فالرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه كما قال عليه السلام : "من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه" (٢).

وفصل بعض الشافعية : إن كان يضبط نفسه عند المباشرة عن الفرج ويشق منها باجتنابه جاز وإلا فلا ، واستحسنه الإمام النووي (٣) رحمه الله (٤).

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج ١ ، ص ٤٠٣ .

إربه : عضوه الذي يستمتع به وقيل : حاجته .

(٢) سبق تخرجه عن النعمان بن بشير في باب مذهب الظاهرية في قاعدة الذرائع .

(٣) الإمام النووي : سبقت الترجمة له .

(٤) شرح صحيح مسلم (النووي) ، ج ٣ ، ص ٢٠٥ .

قال الإمام النووي رحمه الله : "إن كان المباشر يضبط نفسه عن  
الفرج ويثق من نفسه باجتنابه إما لضعف شهوته وإما لشدة ورعه جاز وإلا  
فلا" (١).

---

(١) شرح صحيح مسلم للإمام النووي ، ج ٣ ، ص ٢٠٥ .

## المبحث الثاني الأحكام الخاصة بباب الصلاة

ويشتمل على :

مقدمة .

- (١) أذان المرأة .
- (٢) عورة المسلمة أمام الكافرة .
- (٣) وضع المرأة في السجود .
- (٤) انصراف النساء قبل الرجال .
- (٥) لا ترفع المرأة رأسها قبل أن يرفع الرجال .
- (٦) العفو عن يسير الحيض .
- (٧) اخراج الجنين من بطن أمه إذا ماتت .
- (٨) زيارة القبور للنساء .



مقدمة :

قال تعالى في وصف المؤمنين : {وهم على صلاتهم يحافظون} (١).  
 الصلاة التي هي ركن من أركان الإسلام هي الفريضة الوحيدة التي  
 فرضت في السموات في معراجهِ عليه السلام إلى السماء . وهي الفريضة  
 الوحيدة التي لا تسقط عن العبد مهما كانت الظروف والأحوال مادام عاقلاً  
 قد بلغ السن التي تفرض عليه فيها ، ولكن ماهي الصلاة؟  
 الصلاة لغة : هي الدعاء والرحمة والاستغفار ، وحسن الشاء من الله  
 عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم (٢).  
 ومعناها في الاصطلاح الشرعى هي : أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير  
 مختتمة بالتسليم مع النية بشرائط مخصوصة (٣).  
 والصلاة شرعت في جميع الديانات السابقة (٤)، ولقد ذكرت في  
 القرآن الكريم (٦٧) مرة ، وهي سبب للتمكين في الأرض كما قال تعالى :  
 {الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف  
 ..} (٥).

وهي تنهى عن الفحشاء والمنكر ، قال تعالى : {إن الصلاة تنهى عن  
 الفحشاء والمنكر} (٦). وتكفر السيئات ، قال تعالى : {أقم الصلاة طرفي النهار  
 ورلفا من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين} (٧)،  
 وقال صلى الله عليه وسلم : "الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ،  
 ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر" (٨).

- 
- (١) سورة الأنعام : آية ٩٢  
 (٢) القاموس المحيط ، ج ٤ ، ص ٣٥٣ .  
 (٣) العدة حاشية الصنعاني على أحكام الأحكام ، شرح عمدة الأحكام ، لابن دقيق  
 العيد ، ج ٢ ، ص ٣ .  
 (٤) بدليل أمر الله سبحانه وتعالى بنى إسرائيل بإقامة الصلاة وغيرهم .  
 (٥) سورة الحج : آية ٤١  
 (٦) سورة العنكبوت : آية ٤٥  
 (٧) سورة هود : آية ١١٤  
 (٨) رواه مسلم ، كتاب الطهارة ، ج ١ ، ص ٢٠٩ ، الترمذى ، الصلاة ، ج ١ ، ص ١٣٨  
 وقال حديث حسن صحيح .

ولقد ذم الله سبحانه المفرطين فيها ، قال تعالى : {ويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون} (١). ولقد ذهب فريق من الصحابة إلى تكفير من يترك الصلاة ومنهم من أوجب قتله حدا وذهب غيرهم إلى فسق تارك الصلاة وتعزيره وحبسه وذلك لمن تركها كسلا (٢).

وللصلاة كذلك فوائد كثيرة أخرى منها تهذيب الروح من مغريات الحياة وماديتها وهي تهذب الخلق وتعلم الدقة والنظام ، وهي رياضة للجسم والعقل ، وتعلم التعاون والمساواة ، وتجعل المسلم على صلة دائمة بذكر الله وترسخ العقيدة الإيمانية . يقول الإمام ابن القيم رحمه الله : "الصلاة مجلبة للرزق ، حافظة للصحة ، دافعة للأذى مطردة للأدواء ، مقوية للقلب ، مبيضة للوجه ، مفرحة للنفس ، مذهبة للكسل ، منشطة للجوارح ، ممدة للقوى ، شارحة للصدر ، مغذية للروح منورة للقلب ، حافظة للنعمة ، دافعة للنقمة ، جالبة للبركة ، مبعدة من الشيطان ، مقربة من الرحمن ، ... ولها تأثير عجيب في حفظ صحة البدن والقلب وقواهما ، ودفع المواد الرديئة عنهما ، وما ابتلى رجلا ن بعاة أو داء أو محنة أو بلية إلا كان حظ المصلي منهما أقل ، وعاقبته أسلم ... وللصلاة تأثير عجيب في دفع شرور الدنيا ولاسيما إذا أعطيت حقها من التكميل ظاهرا وباطنا ، فما استدفعت شرور الدنيا والآخرة ، واستجلبت مصالحها بمثل الصلاة وسر ذلك : أن الصلاة صلة بالله عز وجل ، وعلى قدر صلة العبد بربه عز وجل ، تفتح عليه من الخيرات أبوابها ، وتقطع عنه من الشرور أسبابها ، وتفيض عليه مواد التوفيق من ربه عز وجل ، والعافية والصحة ، والغنيمة والغنى ، والراحة والنعم والأفراح والمسرات ، كلها محضرة لديه ، ومسارعة إليه" (٣).

أما من تركها معتقدا لتركها فقد كفر . والله أعلم (٤).

(١) سورة الماعون : آية ٢،١

(٢) ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ١١٥ .

(٣) ابن القيم ، الطب النبوى ، ص ٣٠٦-٣٠٧ .

(٤) ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ١١٥ .

## أولا : أذان المرأة :

كما هو معروف أن الأذان إعلام بدخول الصلاة في هذا الأمة الإسلامية المتميزة عن غيرها من الأمم ، وفي الأذان فضل كثير وأجر عظيم ، يقول أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه : "إذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة" . قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>. ومن فضائل الأذان قوله عليه السلام : "المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة"<sup>(٢)</sup>. وعنه صلى الله عليه وسلم قال : "ثلاثة على كثران المسك - أراه قال يوم القيامة - يغطهم الأولون والآخرون ، رجل نادى بالصلوات الخمس في كل يوم وليلة ، ورجل يؤم قوما وهم به راضون ، وعبد أدى حق الله وحق مواليه"<sup>(٣)</sup>.

هذا ماكان من فضائل ومثوبة للمؤدنين ولكن الأذان في حق المرأة يختلف عن الرجل وذلك لأن الأذان في الأصل الإعلام وهى لا يشرع لها ذلك ، لان الأذان يشرع له رفع الصوت وهى لا يشرع لها رفع الصوت سدا لذريعة الفتنة بصوتها ، ولأن مبنى حالهن على الستر ورفع صوتهن فتنة . وممن قال بأنه ليس على المرأة أذان ولا إقامة ابن عمر وسعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين والنخعى والثورى ومالك وأبو ثور وأصحاب الرأى<sup>(٤)</sup>.

من هنا نستخلص أنه ليس واجبا على المرأة الأذان ولا الإقامة .  
ولكن إن أقامت المرأة الصلاة فهل يسن لها ذلك؟

- 
- (١) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٢ ، ص ٨٧ .
  - (٢) صحيح مسلم شرح النووى ، ج ٤ ، ص ٨٩ .
  - (٣) رواه الترمذى ، حديث حسن غريب ورواه الطبرانى فى الأوسط الصغير باسناد لا بأس به .
  - (٤) مالك ، المدونة الكبرى ، ج ١ ، ص ٥٩ .

باستقصاء آراء الأئمة في ذلك يقول الإمام مالك : "ليس على النساء أذان ولا إقامة (ولكن) إن أقامت المرأة فحسن" (١).

وقال المالكية في الفرق بين الأذان والإقامة ، حيث لم يطلب الأذان من المرأة لأنه شرع للإعلام بدخول الوقت ، والحضور للصلاة ، والإقامة شرعت لإعلام النفس بالتأهب للصلاة ، فلذلك اختص الأذان بالرجل وشرعت الإقامة للرجال والنساء (٢) ، وهذا هو القول المشهور في المذهب فعندهم يستحب لهن الإقامة دون الأذان لأن في الأذان رفع الصوت ، وفي الإقامة لا ترفع صوته .

وروى عن الإمام أحمد - رحمه الله - أنه قال : إن فعلن فلا بأس ، وإن لم يفعلن فجائز ودليلهم في ذلك أن عائشة - رضى الله عنها - كانت تؤذن وتقيم وبه قال اسحاق (٣) وقد جاء في مذهب الأحناف قولهم : "وكذلك المرأة تؤذن" (٤).

وفي رواية أخرى للأحناف : إذا صلت النساء بجماعة صلين بغير أذان ولا إقامة محتجين بحديث رَوَاهُ أن عائشة - رضى الله عنها - أمت النساء بلا أذان ولا إقامة (٥).

وقال ابن عابدين (٦) في حاشيته على الدر المختار : ولا يسن ذلك - أى الأذان والإقامة - للنساء إذا صلين أداء أو قضاء ولو صلين جماعة ، لأن عائشة أمتهن بغير أذان ولا إقامة حين كانت جماعتهن مشروعة ، وهذه تقتضى أن المنفردة أيضا كذلك لأن تركها - أى ترك الأذان والإقامة كان هو السنة حال شرعية الجماعة للنساء . فكان حال الأفراد أولى (٧).

(١) الخطاب ، مواهب الجليل شرح مختصر خليل ، ج ١ ، ص ٤٦٣-٤٦٤ .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ١ ، ص ٢٥٢ .

(٤) ابن الهمام ، شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ٢٢٠ .

(٥) السرخسى ، المبسوط ، ج ١ ، ص ١٣٣ .

(٦) ابن عابدين ، من فقهاء الحنفية المتأخرين .

(٧) الرد المحتار (حاشية ابن عابدين) على الدر المختار ، ج ١ ، ص ٣٩١ .

وقال الإمام الشافعى - رحمه الله - "ولا تؤذن امرأة ولو أذنت لرجال لم يجز عنهم أذانها ، وليس على النساء أذان ، وإن جمعتة الصلاة وإن أذن فأقمن فلا بأس" (١).

وقال ابن حزم الظاهرى : "إن أذن وأقمن فحسن لأن الأذان ذكر لله تعالى والإقامة كذلك فهما فى وقتها فعل حسن" (٢).  
والخلاصة :

من هذه الآراء نرجح أنه ليس على المرأة وجوبا أذان وإقامة ، ولكن إن أذنت وأقامت لجماعة النساء فلا بأس حتى لا يفتتن الرجال بصوتها . وفى ذلك شروط أو ردها الإمام الشافعى - رحمه الله - فقال : "إن أذن فأقامت فلا بأس ولا تجهر المرأة بصوتها تؤذن فى نفسها وتسمع صواحباتها إذا أذنت وكذلك تقيم إذا أقامت وكذلك إن تركت الإقامة لم أكره لها من تركها ما أكره للرجال وإن كنت أحب أن تقيم" (٣).

---

(١) الشافعى ، الأم ، ج ١ ، ص ١٠٣ .

(٢) ابن حزم ، المحلى ، ج ٣ ، ص ١٩ .

(٣) الشافعى ، الأم ، ج ١ ، ص ١٠٣ .

## عورة (١) المسلمة أمام الكافرة :

من المعروف أن عورة المرأة على المرأة من السرة إلى الركبة هذا إذا كانت أمام نساء مسلمات .

أما بالنسبة للنساء الكافرات فما الحكم في هذا؟

بعد النظر في تفسيره قوله تعالى : {أو نسائهن} (٢) وفيه قولان :

أحدهما : أنه جميع النساء . وأن الضمير هنا للتباع إذ أنها آية الضمائر لم يرد في القرآن مثلها .

والثاني : أنه نساء المؤمنين . فأما أهل الذمة فلا ينبغي أن تكون المسلمة مبدية لهن زينتها ودليلهم في ذلك : ما كتبه عمر بن الخطاب إلى أبي عبيدة بن الجراح أما بعد : فقد بلغني أن نساء المسلمين يدخلن الحمامات معهن نساء أهل الكتاب فامنع ذلك وخل دونه . ثم إن أبا عبيدة قام في ذلك المقام ممثلاً ، فقال : أيما امرأة دخلت الحمام من غير علة ولا سقم تريد البياض لزوجها فسود الله وجهها يوم تبيض لوجوه (٣) .

ولننظر في مذاهب الأئمة في هذه المسألة وهذا تفصيل أقوالهم :

(١) العورة : هي كل ما يستحيا منه إذا ظهر ، وأصلها من العار ، كأنه يلحق بظهوره عار أو مذمة .

ابن الأثير ، النهاية ، ج ٣ ، ص ٣١٩ ، بصائر ذوي التمييز ، الفيروز أبادي ، ج ٤ ، ص ١١٣ .

العورة اصطلاحاً : هي ما يلزم سترها وعدم رؤيتها من الرجال والنساء ، وما عدا العورة لا يلزم سترها ولا عدم رؤيتها إلا لعارض .

د. عبد الكريم زيدان ، المفصل في أحكام المرأة ، ج ٣ ، ص ١٤٣ ، مؤسسة الرسالة .

(٢) سورة النور : آية ٣١

(٣) ابن العربي ، أحكام القرآن ، ج ٣ ، ص ١٣٦٠ . رجح ابن العربي القول الأول وهو مالكي المذهب .

(١) مذهب المالكية :

قولهم : "عورة الحرة مع حرة أو أمة ولو كافرة بالنسبة للرؤية ما بين السرة والركبة" .

(٢) مذهب الحنابلة :

أن المراد بقوله تعالى : {أو نسائهن} المراد بهن جنس النساء ، أو كلهن (٢) ، لأن النساء الكوافر من اليهوديات وغيرهن قد كن يدخلن على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن محتجين ولا أمرن بحجاب ، ولأن الحجب بين الرجال والنساء لمعنى لا يوجد بين المسلمة والذمية (٣) .

وأما القائلون بمنع ظهور أو كشف المرأة شئ من بدنهما إلا وجهها واطرافها بين يدي حرة كافرة فهو رأى الجمهور . وحجتهم في ذلك :

أن الكافرة لا تتحرج من وصف المسلمة إذا رأتها للرجال فلا يجوز في رأى الجمهور للمسلمات الكشف أمامهن (٤) . ولا يلزم من حرمة الكشف أن ذلك عورة .

(١) الآية هنا ورد فيها العديد من الضمائر مثل آبائهن ، اخوانهن ... الخ ولم يرد في القرآن آية أخرى فيها من الضمائر ماورد في هذه الآية الكريمة .

قال تعالى : {وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينتهن إلا مظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدن رينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو إخوانهن أو بنى إخوانهن أو بنى أخواتهن أو نسائهن أو ماملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله جميعا أيه المؤمنون لعلكم تفلحون} . سورة النور : آية ٣١

(٢) ابن قدامة ، المغنى ، ج ١ ، ص ٣٤٠ وما بعدها .

(٣) المغنى ، ج ٧ ، ص ٨٠ .

(٤) الحرشى على مختصر سيدى خليل ، ج ١ ، ص ٣٤٦ ، وانظر وهبة الزحيلي ، التفسير

المنير ، ج ١٨ ، ص ٢١١ .

قال الجمهور : المراد النساء المسلمات أى نساءهن فى الدين ، دون نساء أهل الذمة فلا يجوز للمسلمة إظهار شئ من جسمها ماعدا الوجه والكفين أمام المرأة الكافرة ، لئلا تصفها لزوجها او غيره ، فهى كالرجل الأجنبى بالنسبة لها .

أما المسلمة فتعلم أن ذلك حرام ، فتزجر عنه ، عن ابن مسعود عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : "لاتباشر المرأة المرأة تنعتها لزوجها ، كأنه ينظر إليها" (١).

ولحديث عمر - رضى الله عنه - السابق .

أن المرأة الذمية (غير المسلمة) لايجوز لها النظر إلى بدن المسلمة لأنها أجنبية فى الدين ، والله تعالى يقول : {أو نساءهن} (٢) وليست الذمية من نساءنا ، وذلك سدا لذريعة وصف المرأة المسلمة للرجال كما سبق فى الحديث عن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : "لاتباشر المرأة المرأة تنعتها لزوجها كأنه ينظر إليها" (٣).

ولكن كثيرا من اللاتى تسمى نفسها مسلمة لاتعرف هذا الحكم فيجب التنبيه لذلك .

وهناك أمر آخر إن كانت الكافرة ممن يشق على النساء الإحتجاب منهن بأن كانت دائمة الدخول عليهن أو من أصحاب المهن فذلك مما يشق على النساء الإحتراز منهن فلا بأس بالتخفيف من الملابس أمامهن وذلك استنادا على رأى القائل ان عورتها على كل النساء من السرة إلى الركبة . واستنادا على قاعدة المشقة تجلب التيسير ، قال ابن عباس : "لايجل للمسلمة

(١) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العقلاى ، ج ٩ ، ص ٣٣٨ .

(٢) سورة النور : آية ٣١

(٣) سبق تخريجه .



أن تراها يهودية ولانصرانية ، لئلا تصفها لزوجها ، فإن كانت الكافرة أمة مسلمة جاز ان تنظر إلى سيدتها ، وأما غيرها فلا ، لإقطاع الولاية بين أهل الإسلام وأهل الكفر" (١).

### ثالثا : وضع المرأة فى السجود :

كان الرسول صلى الله عليه وسلم إذا سجد جافى عضديه عن جنبيه وبطنه عن فخذه . قال الإمام أحمد - رحمه الله - : "جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد لو مرت بهيمة لنفدت وذلك لشدة مبالغته فى رفع مرفقيه وعضديه" (٢).

وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه إذا أهوى إلى الأرض ساجدا ، جافى عضديه عن إبطيه وفتح أصابع رجليه (٣).  
هذا وضع السجود بالنسبة للرجل أما السجود بالنسبة للمرأة فيجب عليها لم أعضائها فى السجود وذلك سدا لذريعة تكشفها وظهور عورتها . ولكن ليس المقصود بلم أعضائها فى السجود كما تفعل بعض النساء اليوم تفترش الأرض وذلك كذلك منهى عنه لأنه مشابه للحيوانات ، قال

(١) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ١٢ ، ص ٢٣٣ .

(٢) رواه ابن ماجه ، ج ١ ، ص ١٤٥ ، انظر صحيح سنن ابن ماجه ، وانظر المغنى ، ج ١ ص ٣٠٦ ، واسناده صحيح .

(٣) رواه النسائي ، انظر صحيح سنن النسائي ، ج ١ ، ص ٢٣٦ .

عليه السلام : "إذا سجد أحدكم فليعتدل ، ولا يفترش ذراعيه افتراش الكلب" (١).

أما بالنسبة لسجود المرأة فسدا لذريعة التكشف وسترا لها قال الأئمة العلماء في ذلك :

(١) المذهب الحنفى :

قالوا بالنسبة للفروق بين المرأة والرجل في الصلاة :

أولا : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه عند تكبيرة الإحرام حتى يحاذى بابهاميه أذنيه" (٢) وعللوا ذلك بأن رفع اليد لإعلام الأصم . وأما بالنسبة للمرأة فإنهم قالوا : "ترفع يديها حذاء منكبيها" وعللوا ذلك بأنه أستر لها .

وعارض بعضهم ذلك فقالوا : أنها ترفع يديها حذاء أذنيها كالرجل لأن كفها ليست بعورة (٣).

أما بالنسبة لوضعها في السجود فقد ذكروا :

"والمرأة تنخفض في سجودها وتلزم بطنها بفخذها لأن ذلك أستر لها" (٤).

أما بالنسبة لوضع المرأة في الجلوس فإنهم قالوا :

"فإن كانت امرأة جلست على اليتها اليسرى وأخرجت رجليها من الجانب الأيمن لأنه أستر لها" (٥).

واننا نلاحظ في كل الفروق بين المرأة والرجل يعلل لها الأحناف (بأنه أستر لها) وذلك سدا لذريعة التكشف وسترا للمرأة وصيانة لها .

(١) رواه ابن ماجه ، انظر صحيح سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ١٤٧ .

(٢) رواه أحمد وأسحاق بن راهويه والدارقطنى والطحاوى .

انظر الزيلعى ، نصب الراية ، ج ١ ، ص ٣١١ .

(٣) ابن الهمام ، فتح القدير ، ج ١ ، ص ٢٤٦ .

(٤) ابن الهمام ، فتح القدير ، ج ١ ، ص ٢٦٧ .

(٥) ابن الهمام ، فتح القدير ، ج ١ ، ص ٢٧٢ .

### أما المذهب المالكي :

فقد قال الإمام مالك - رحمه الله - : "سجود النساء في الصلاة وجلوسهن وتشهدهن كسجود الرجال وجلوسهن وينصبن الرجل اليمنى ويثنين اليسرى ويقعدن على أوراكنهن كما يقعد الرجال في ذلك كله" (١). وهناك رأى آخر للمالكية هذا نصه في الوضع في السجود : "ومجافاة رجل فيه بطنه فخذه ومرفقيه ركبتيه ... " وجاء في شرح ذلك قوله : "يريد أن الرجل يستحب له أن يفرق بين بطنه وفخذه وبين مرفقيه وجنبه وبين ركبتيه ومجافاة مرفقيه لركبتيه تفيد مجافاة ذراعيه لفخذه ... واحترز بذكر الرجل عن المرأة فإنها تكون في صلاتها منضمة متزوية ، وقيل هي كالرجل في ذلك" (٢) انتهى .

وفي هذا النص بين أن للمالكية في ذلك رأيين أى أنه : قد تكون المرأة كالرجل في وضع السجود ، أو أنه تكون متزوية مضمومة وذلك أستر لها .

### أما المذهب الشافعي فقد نقل عن الإمام الشافعي أنه قال :

"وقد أدب الله - سبحانه وتعالى - النساء بالاستتار وأدبهن بذلك رسوله - صلى الله عليه وسلم - وأحب للمرأة في السجود أن تضم بعضها إلى بعض وتلصق بطنها بفخذيها وتسجد كأستر ما يكون لها وهكذا أحب لها في الركوع والجلوس وجميع الصلاة أن تكون فيها كأستر ما يكون لها وأحب أن تكفت جلبابها وتجافيه راحة وساجدة عليها لئلا تصنفها ثيابها" (٣).

(١) مالك ، المدونة الكبرى ، ج ١ ، ص ٧٣ .

(٢) الخرشي على مختصر سيدي خليل ، ج ١ ، ص ٢٨٦ .

(٣) الشافعي ، الأم ، ج ١ ، ص ١٣٨ .

أما الحنابلة فلقد قالوا بعد ذكر صفة الصلاة مسألة :

"والرجل والمرأة في ذلك سواء إلا أن المرأة تجمع نفسها في الركوع والسجود وتجلس متربعة أو تسدل رجليها فتجعلهما في جانب يمينها . وقالوا الأصل : أن يثبت في حق المرأة من أحكام الصلاة ما ثبت للرجال لأن الخطاب يشملها غير أنها خالفته في ترك التجافي لأنها عورة فاستحب لها جمع نفسها ليكون أستر لها فإنه لا يؤمن أن يبدو منها شيء حال التجافي وذلك في الافتراش ، وقال الإمام أحمد - رحمه الله - والسدل أعجب إلى . وقال علي - رضى الله عنه - إذا صلت المرأة فلتحتفز ولتضم فخذيها ، وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - أنه كان يأمر النساء أن يتربعن في الصلاة (١).

وكانت المرأة تؤمر في الصلاة في مثني أن تضم فخذيها من جانب (٢).  
وخلاصة القول :

أننا نرى شبه اجماع على ان المرأة تجمع نفسها في الركوع والسجود وتضم نفسها وذلك أستر لها وسدا لذريعة تكشفها والإطلاع على عورتها .

#### رابعاً : انصراف النساء قبل الرجال :

يستحب ذكر الله والدعاء عقيب السلام ، وهناك الكثير من الأدعية المأثورة التي تقال بعد الصلاة (٣). وما يزال الرجل في صلاة مادام في مصلاه حتى ينصرف ، وكتبت له قيام ليلة إذا صلى مع الإمام ومكث حتى ينصرف (٤).

- 
- (١) ابن قدامة ، المغنى ، ج ١ ، ص ٣٢٩ ، مصنف عبد الرزاق ، ج ٣ ، ص ١٣٧ .  
(٢) مصنف عبد الرزاق ، ج ٣ ، ص ١٣٩ .  
(٣) صحيح سنن النسائي ، ج ١ ، ص ٢٨٨ وما بعدها .  
(٤) صحيح سنن النسائي ، ج ١ ، ص ٢٩٠ وما بعدها .

ولكن في حال النساء أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سدا لذريعة الاختلاط أن ينتظر الرجال حتى يخرج النساء ثم بعد ذلك ينصرف الرجال . وماورد في صلاة الفجر أنه عليه السلام كان يظل في مصلاه إلى طلوع الشمس (١)، ولكن النساء كان حكمهن بناء على سد ذريعة اختلاطهن بالرجال أن ينصرفن متلفعات بمروطهن ليعرفهن أحد من الغلس (٢)، وهذا ليس أمرا واجبا ولكنه أمر مندوب فعله اقتداء بالصحابة الأول . كما أمر عليه السلام بالاعتداء بأصحابه وذكر ان خير القرون قرنى .

تقول أم سلمة رضى الله عنها : "أن النساء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كن إذا سلمن من المكتوبة قمن وثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن صلى من الرجال ماشاء الله ، فإذا قام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قام الرجال" (٣).

يقول الإمام الزهري في سبب انصراف النساء قبل الرجال بزمان قال : "فنى والله أعلم لكى يبعد من ينصرف من النساء لأن الإخلال بذلك من أحدهما يفضى إلى اختلاط الرجال بالنساء" (٤).

واننا نلاحظ في هذا الحكم كيف سدت الذريعة إلى الاختلاط بأن كان النساء أسرع خروجا من المسجد من الرجال ثم بعد ذلك يخرج الرجال وذلك يكون بأن يثبت الإمام في مكانه بقدر ما ينصرف النساء ، ولا ينصرفوا قبل قيام إمامهم .

قال ابن قدامة : "إذا كان مع الإمام رجال ونساء ، فالمستحب : أن يثبت هو والرجال ، بقدر ما يرى أنهم قد انصرفن ، ويقمن هن عقب تسليمه" (٥).

(١) نفس المرجع السابق .

(٢) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٦ ، ص ٨٣ .

(٣) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٢ ، ص ٣٤٩ .

(٤) ابن قدامة ، المغنى ، ج ١ ، ص ٣٢٨ .

(٥) ابن قدامة ، المغنى ، ج ١ ، ص ٣٢٨ .

### خامسا : لاترفع المرأة رأسها قبل أن يرفع الرجال :

إذا صلت المرأة مع الرجال يجب عليها أن لاترفع رأسها قبل أن يرفع الرجال رؤوسهم من السجود وذلك سدا لذريعة أن ترى النساء عورات الرجال .

روى البخارى<sup>(١)</sup> أنه كان رجال يصلون مع النبي - صلى الله عليه وسلم - عاقدي أزهرهم على أعناقهم كهيئة الصبيان ، وقال عليه السلام : "لاترفعن رؤوسكن حتى يستوى الرجال جلوسا" . جاء في شرح الحديث في فتح البارى :

وعاقدي أزهرهم في أعناقهم من ضيق الأزر .

وإنما نهى النساء عن ذلك : لئلا يلحقن عند رفع رؤوسهن من السجود شيئا من عورات الرجال بسبب ذلك عند نهوضهم . وعند أحمد وأبى داود التصريح بذلك من حديث أسماء بنت أبى بكر<sup>(٢)</sup> ولفظه "فلاترفع رأسها حتى يرفع الرجال رؤوسهم كراهية أن يرين عورات الرجال"<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ١ ، ص ٤٧٣ .

(٢) أسماء أخت عائشة رضى الله عنها أم المؤمنين ، تعرف بذات النطاقين ، توفيت سنة ٥٧٣ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ .

(٣) رواه أبو داود ، انظر سنن أبى داود ، ج ١ ، ص ١٧٠ .

سادسا : العفو عن يسير الحيض :

سبق أن ذكرت مدى تيسير الإسلام ، ورفعہ للحرص في كل تشريعاته ومن فتحه لأبواب التيسير هذا الحكم وهو العفو عن يسير الحيض ، الذي لا يحتراز منه ، ويشق على النساء الاحتراز منه .

روت السيدة عائشة - رضى الله عنها - : "قد كان يكون لاحدانا الدرع فيه تحيض وفيه تصيبها الجنابة ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصعه بريقها" (١) ، وفي لفظ "ماكان لاحدانا الدرع فيه تحيض فإن أصابه شيء من دمها ابلته بريقها ثم قصعته بظفرها" . وفي إزالتها للدم بريقها قصدت إزالة أثره ولم تقصد تطهيره .

يقول الإمام ابن قدامة - رحمه الله - : "وهذا يدل على العفو عنه لأن الريق لا يظهر به ويتنجس به ظفرها وهو إخبار عن دوام الفعل ومثل هذا لا يخفى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا يصدر إلا عن أمره ، وهو قول الصحابة ولا يخالف لهم في عصرهم فيكون إجماعا" (٢) . وهذا العفو والتيسير عن يسير الدم .

أما كثيره فيجب غسله كما ذكرت أسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنها أن امرأة استفتت النبي - صلى الله عليه وسلم - عن دم الحيض يصيب الثوب ، فقال : "حتيه واقرصيه ، وانضحيه ، وصلى فيه" (٣) .

وسألت أم قيس بنت محصن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن دم الحيضة ، يصيب الثوب؟ قال : "حكيه بصلع ، واغسله بماء وسدر" (٤) .

---

(١) فتح البارى ، ج ١ ، ص ٤١٢ .

(٢) ابن قدامة ، المغنى ، ج ١ ، ص ٤٠٩ .

(٣) صحيح سنن النسائي ، ج ١ ، ص ٨٤ .

(٤) نفس المرجع السابق .

ذكر ابن قدامة<sup>(١)</sup> مقدار اليسير فقال : "وظاهر مذهب أحمد أن اليسير مالا يفحش في القلب وهو قول ابن عباس قال : إلا إذا كان فاحشا أعاد ، وروى ذلك عن سعيد بن المسيب ، وروى عن أحمد أنه سئل عن الكثير فقال : شبر في شبر . وفي موضع قال : قدر الكف فاحش ، وظاهر مذهبه أنه مافحش في قلب من عليه الدم ، وقال ابن عباس : مافحش في قلبك . قال الخلال<sup>(٢)</sup> : والذي استقر عليه قوله في الفاحش أنه على قدر ما يستفحشه كل إنسان في نفسه .

وقال ابن عقيل<sup>(٣)</sup> : إنما يعتبر ما يفحش في نفوس أوساط الناس . وقال قتادة<sup>(٤)</sup> : في موضع الدرهم فاحش بدليل قوله عليه السلام : "تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم"<sup>(٥)</sup> .

وقال ابن قدامة : إنه لا حد له في الشرع فرجع فيه إلى العرف كالتفرق والإحراز ، ومارووه لا يصح فإن الحافظ أبا الفضل المقدسي<sup>(٦)</sup> قال هو موضوع<sup>(٧)</sup> .

- 
- (١) ابن قدامة : عبد الله بن أحمد المقدسي الجماعيلي . سير أعلام النبلاء ، ج ٢٢ ، ص ١٦٥ .
  - (٢) الخلال : الفقيه الكبير أبو جعفر البغدادي ، مات بسامراء سنة ٢٤٧ هـ . سير أعلام النبلاء ، ج ١١ ، ص ٥٣١ .
  - (٣) ابن عقيل : أبو الوفاء علي بن عقيل الظفري ، ولد سنة ٤٣١ هـ ، توفي سنة ٥١٣ هـ . سير أعلام النبلاء ، ج ١٩ ، ص ٤٤٧ .
  - (٤) قتادة بن دعامة قدوة المفسرين والمحدثين ، ولد سنة ٦٠ هـ وتوفي سنة ١١٧ هـ . سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٢٨٢ .
  - (٥) حديث موضوع ذكر ذلك ابن قدامة نقلا عن أبي الفضل المقدسي .
  - (٦) أبو الفضل المقدسي الإمام الحافظ ابن علي بن أحمد الظاهري الصوفي ، ولد سنة ٤٠٨ هـ ، توفي سنة ٥٠٧ هـ . سير أعلام النبلاء ، ج ١٩ ، ص ٣٦١ .
  - (٧) انظر ابن قدامة ، المغني ، ج ١ ، ص ٤١٠ .



وقال الإمام مالك - رحمه الله - في الرجل يصلى وفي ثوبه دم يسير دم حيضة أو غيرها فرآه وهو في الصلاة قال : "يمضى على صلاته ولا يبالي أن لا يتزعه ، ولو نزعه لم أر به بأسا ، وإن كان دما كثيرا دم حيضة أو غيرها نزعه واستأنف الصلاة من أولها بإقامة جديدة" (١).  
 وذهب الأحناف إلى أنه إذا كان أقل من الدرهم لا يبالي به أما أكثر فيجب إزالته (٢).

وذكر الإمام الشافعى - رحمه الله - أنه "إذا كان الدم لمعة مجمعة وإن كانت أقل من موضع دينار أو فلس وجب عليه غسله لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر بغسل دم الحيض وأقل ما يكون دم الحيض في المعقول لمعة وإذا كان يسيرا كدم البراغيث وما أشبهه لم يغسل لأن العامة أجازت هذا" (٣).

#### وخلاصة القول :

انه إذا كان يسيرا لا يحتز منه فيعفى عنه . أما إن كان كثيرا كما قال ابن قدامة نقلا عن ابن عباس مثل الكف فيجب غسله . وذلك فتحا لذريعة التيسير ورفع الحرج وسدا لأبواب التعسير . فدين الإسلام دين اليسر رفع الحرج ودفع العسر . وصدق الله إذ قال سبحانه وتعالى : {يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر} (٤).

(١) مالك ، المدونة الكبرى ، ج ١ ، ص ٢٠ .

(٢) شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ١٦٨-١٦٩ .

(٣) الشافعى ، الأم ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(٤) سورة البقرة : آية ١٨٥

### سابعا : اخراج الجنين من بطن أمه إذا ماتت :

لقد أوصى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بجرمة الميت المسلم فلقد أوصى بعدة أمور في هذا :

- (١) أنه خاف عليه من التغير والتعفن وأمر بحفظ جثمانه . قال الإمام أحمد : "كرامة الميت تعجيله" (١). وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إني لأرى طلحة قد حدث فيه الموت فآذنوني به وعجلوا فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهرائي أهله" (٢). وقال صلى الله عليه وسلم : "أسرعوا بالجنازة فإن كانت صالحة ، قدمتموها إلى الخير ، وإن كانت غير ذلك كانت شرا تضعونه عن رقابكم" (٣). وكذلك أوصى عليه السلام بستر المؤمن حيا وميتا ، فلقد أوصى الإمام علي - رضي الله عنه - فقال : "لا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت" (٤)، وذكر القاضي (٥) أن عائشة - رضي الله عنها - قالت : أتانا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونحن نغسل ابنته فجعلنا بينها وبين السقف سترا ، قال : وإنما استحب ذلك خشية أن يستقبل السماء بعورته وإنما كره أن يحضره من لا يعين في أمره لأنه يكره النظر إلى الميت إلا لحاجة ، ويستحب للحاضرين غض أبصارهم عنه إلا من حاجة وسبب ذلك أنه ربما كان بالميت عيب يكتمه ، ويكره أن يطلع عليه بعد موته وربما حدث منه أمر يكره الحى أن يطلع منه على مثله وربما ظهر فيه شيء هو في الظاهر منكر فيحدث به فيكون فضيحة له ، وربما بدت عورته فشاهدها .

(١) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٢ ، ص ١٦٤ .

(٢) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٢ ، ص ١٦٤ .

(٣) صحيح سنن النسائي ، ج ٢ ، ص ٤١٢ .

(٤) سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٤٦٩ .

(٥) القاضي : أبو يعلى شيخ الحنابلة محمد بن الحسين ، ولد سنة ٣٨٠ هـ ، توفي سنة ٤٥٠ هـ .

(٣) وذكر القاضي مما يراعى فى حرمة الميت أن يكون الغاسل ثقة أمينا صالحا ليستر ما يطلع عليه . وفى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : "ليغسل موتاكم المأمونون" (١).

وروى عنه عليه السلام أنه قال : "من غسل ميتا ثم لم يغش عليه خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه" (٢).

وقال عليه السلام : "ليلة أقربكم منه إن كان يعلم فإن كان لا يعلم فمن ترون أن عنده حظا من ورع وأمانة" (٣).

(٤) وذكر ابن قدامة من ضمن الشروط فى مراعاة حرمة الميت أنه قال : "وينبغى للغاسل ولمن حضر إذا رأى من الميت شيئا مما ذكرناه مما يحب الميت ستره أن يستره ولا يحدث به" (٤)، واستدل بقوله عليه السلام : "من ستر عورة مسلم ستره الله فى الدنيا والآخرة" (٥)، وقال ابن قدامة : "وإن رأى حسنا مثل أمارات الخير من وضاعة الوجه والتبسم ونحو ذلك استحب إظهاره ليكثر الترحم عليه ويحصل الحث على مثل طريقته والتشبه بجميل سيرته" (٦).

(٥) ومن حفظ حرمة الميت ذكر محاسنه وعدم ذكر مساوئه أو سبه ، قال عليه السلام : "لاتذكروا هلكاكم إلا بخير" (٧).

وقال عليه السلام : "لاتسبوا الأموات فإنهم أفضلوا إلى ما قدموا" (٨).

(١) سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٤٦٩ ، فى اسناده بقية وهو مدلس .

(٢) الزيلعى ، نصب الراية ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٢ ، ص ١٦٤ .

(٤) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٢ ، ص ١٦٤ .

(٥) صحيح سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٧٩ .

(٦) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٢ ، ص ١٦٤ .

(٧)، (٨) صحيح سنن النسائى ، ج ٢ ، ص ٤١٧ .

(٦) ويستحب الرفق بالميت في تقليبه وعرك أعضائه وعصر بطنه وتليين مفاصله وسائر أموره احتراماً له فإنه مشبه بالحى في حرمة ولا يأمّن إن عنف به أن ينفصل منه عضو فيكون مثله به (١)، وقد قال عليه الصلاة والسلام : "كسر عظم الميت ككسر عظم الحى" (٢)، وقال : "إن الله يحب الرفق في الأمر كله" (٣).

(٧) ويصنع بالميت كما يصنع بالعروس ويجعل الطيب في مواضع سجوده ومغابنه . قال صلى الله عليه وسلم : "اصنعوا بموتاكم كما تصنعون بعرائسكم" (٤).

هذا بيان لبعض من حرمة الميت التى يجب على الحى مراعاتها ، وبعد هذا البيان أقول ان هناك حالات توجب على المرء المسلم الإخلال ببعض هذه الآداب وهى : أنه إذا ماتت المرأة وهى حامل أى أن هناك نفس أخرى بداخلها فما الحكم فى ذلك؟

توصل البحث فى آراء الأئمة والعلماء إلى أن هناك قولين :  
الرأى الأول :

(أ) وهو للحنابلة قولهم : "المرأة إذا ماتت وفى بطنها ولد يتحرك فلا يشق بطنها ويسطو عليه القوايل (٥) فيخرجنه إن علمت حياته بحركة ، وإن لم يوجد نساء لم يسط الرجال عليه وتترك أمه حتى يتيقن موته ثم تدفن ، وذكر ابن قدامة : أن هذا الولد لا يعيش عادة ولا يتحقق أنه يحيا ، فلا يجوز هتك حرمة متيقنة لأمر موهوم ، وقد قال عليه السلام "كسر عظم الميت ككسر عظم الحى" ، وفيه مثله وقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن المثلة... الخ ماذكر (٦).

(١) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٢ ، ص ١٦٦ .

(٢) صحيح سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٢٦٩ .

(٣) صحيح سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٢٩٩ .

(٤) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٢ ، ص ١٦٦ .

(٥) يسطو عليه القوايل : أى يدخلن أيديهن فى فرجها فيخرجن الولد من مخرجه .

(٦) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٢ ، ص ٢١٦ .

(ب) وكذلك قال مالك في إحدى الروايتين أولهما : قال فيها مالك - رحمه الله - حين سئل : أيبقر عن بطن الميتة إذا كان جنينها يضطرب في بطنها . فقال مالك : لا (١) .  
الرأى الثانى :

(أ) القول الثانى للمالكية : قال سحنون (٢) : سمعت أن الجنين إذا استيقن بحياته وكان معقولا معروف الحياة فلا بأس أن يبقر بطنها ويستخرج الولد منها (٣) .

(ب) وذكر الإمام الشافعى فيمن يدخل مع المرأة في قبرها فقد جوز أن يليها المسلمون إذا لم يوجد لها محرم وذكر أنها قد صارت ميتة وانقطع عنها حكم الحياة . قال : فإن كان فيهم ذو محرم كان أحب إلى وإن لم يكن فيهم ذو محرم فذو قرابة وولاء وإن لم يكن فالمسلمون ولاتها وهذا موضع ضرورة ودونها الثياب وقد صارت ميتة وانقطع عنها حكم الحياة (٤) .

وشبه الشافعى حالة احتياج المرأة في حياتها إلى المسلمين ونظرهم إليها ، بحاجتها في حالة وفاتها ، واحتياجها لإخراج الجنين أكبر قياسا على ذلك فأخبر من يدخل المرأة قبرها فقال : "ويدخل المرأة قبرها إذا لم يكن معها من قرابتها أحد الصالحون الذين لو احتاجت إليهم في حياتها لجاز لهم أن ينظروا إليها ويشهدوا عليها" (٥) .

(١) مالك ، المدونة الكبرى ، ج ١ ، ص ١٩٠ .

(٢) سحنون : فقيه المغرب أبو سعيد عبد السلام بن حبيب ، توفي سنة ٢٤٠ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ١٢ ، ص ٦٩ .

(٣) مالك ، المدونة الكبرى ، ج ١ ، ص ١٩١ .

(٤) الشافعى ، الأم ، ج ١ ، ص ٣١٥ .

(٥) الشافعى ، الأم ، ج ١ ، ص ٣٢٢ .

الرأى الراجع :

لقد أكرم الإسلام الإنسان وأعطاه من الحقوق ما لم نجده فى أى ملة أو قانون آخر مهما تشدق غير المسلمين وتعالوا ورفعوا شعارات حقوق الإنسان فلانجد عندهم مانجده فى إسلامنا الكريم . قال تعالى : {ولقد كرمتنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات ...} (١).

لذا فترجيح الرأى الثانى وهو سد ذريعة إزهاق روح ، واهدار حياة الجنين فالإسلام أكرم الإنسان وهو حى وغفر لمن أنقذ حياة من الموت ، وكذلك أكرم الإنسان وهو ميت . يقول المذهب الحنفى : "إذا لم يستهل - المولود - أدرج فى خرقة كرامة لبنى آدم" (٢)، فهذا الحكم للمولود الذى لم يستهل ولم يصرخ ونزل ميتا يلف فى خرقة إكراما لبنى آدم .

بعد كل هذا من تكريم الإسلام للإنسان فكيف يقال : "إن لم يوجد نساء لم يسط الرجال عليه وتترك أمه حتى يتيقن موته ثم تدفن" (٣)، فهل يعنى هذا انتظار للجنين فى بطن أمه حتى يأتية الموت ، وإن كان باستطاعة من حوله انقاذه من الموت فلم لاينقذ ، وإن كان المنقذ رجلا فهو كما قال الإمام الشافعى : "ويدخل المرأة قبرها إذا لم يكن معها من قرابتها أحد الصالحين الذين لو احتاجت إليهم فى حياتها لجاز لهم أن ينظروا إليها ويشهدوا عليها" (٤). وذكر المذهب الحنفى : "لايدخل أحدا من النساء القبر ولايخرجهن إلا الرجال ولو كانوا أجنب لأن مس الأجنبى لها بجائل عند الضرورة جائز فى حياتها فكذا بعد موتها ... " (٥).

---

(١) سورة الإسراء : آية ٧٠

(٢) شرح فتح القدير ، ج ٢ ، ص ٩٢ .

(٣) المغنى ، ج ٢ ، ص ٢١٦ .

(٤) الأم ، الشافعى ، ج ١ ، ص ٣٢٢ .

(٥) شرح فتح القدير ، ج ٢ ، ص ١٠١ .

فإن كانت في حياتها واحتاجت للرجل سواء في علاج لا يوجد غير الرجال في هذا التخصص أو في النظر في الشهادة ، جار لها ذلك فلم يحرم عليها وهي في حالة موت لا تشتهي ، والهدف من ذلك إنقاذ نفس من الموت وذكر ابن قدامة في فصل فيمن يباح له النظر من الأجانب قال : يباح للطبيب النظر إلى ماتدعو إليه الحاجة من بدنها من العورة وغيرها فإنه موضع حاجة ، وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حكم سعد في بني قريظة كان يكشف عن مؤترهم<sup>(١)</sup> ، وعن عثمان أنه أتى بغلام قد سرق فقال : انظروا إلى مؤتره فلم يجدوه أنبت الشعر فلم يقطعه ، وللشاهد النظر إلى وجه المشهود عليها لتكون الشهادة واقعة على عينها . قال أحمد : لا يشهد على امرأة إلا أن يكون قد عرفها بعينها وإن عامل امرأة في بيع أو إجارة فله النظر إلى وجهها ليعلمها بعينها فيرجع عليها بالدرك ، وقد روى عن أحمد كراهة ذلك في حق الشابة دون العجوز ولعله كرهه لمن يخاف الفتنة أو يستغنى عن المعاملة ، فأما مع الحاجة وعدم الشهوة فلا بأس<sup>(٢)</sup> . ثم إن ابن قدامة ذكر "أن هذا الولد لا يعيش عامة ولا يتحقق أنه يحيا"<sup>(٣)</sup> .

أقول وبالله التوفيق : إن الحمد لله والمنة أن من على البشر بتقدم العلم في كل المجالات . وفي مجال الطب أصبح هذا الأمر سهل ميسور . ويستطيعون بفضل الله فصل الطفل عن أمه بعملية جراحية تعتبر من أسهل العمليات وهم يقومون بعمليات فصل أصعب من هذه بكثير . ثم ماهى الخسارة التي تعود عليهم إن كان المولود ميتا . فالعملية الجراحية تعيد كل شيء إلى مكانه أما الخسارة الحقيقية إن كان هذا المولود حيا وينتظرونه إلى أن يموت ثم تدفن أمه .

(١)، (٢) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٧٨ .

(٣) المغنى ، ج ٢ ، ص ٢١٧ .

واستدلّاهم بكسر عظم الميت مثل كسر عظم الحى ليس فى مكانه فهم لا ينوون كسر العظم لمجرد العبث ، ثم إنها عملية ليس فيها كسر عظم كما يتصور .

سئل الإمام أحمد عن الميت يخرج من قبره إلى غيره فقال : إذا كان شىء يؤديه قد حول طلحة وحولت عائشة ، وسئل عن قوم دفنوا فى بساتين ومواضع رديئة فقال : قد نبش معاذ امرأته وقد كانت دفنت فى خلقان فكفنها . ولم ير أبو عبد الله بأسا أن يحولوا (١).

فإن كانت القبور تنبش من أجل تغيير كفن كما كان من معاذ - رضى الله عنه - فمن باب أولى ان تنقذ منها حياة .

وقالوا فيه مثله وهذا غير صحيح ، لأن المثلة لا تكون لإتقاذ حياة ، وإنما تكون للعبث وأخذ الشار ، ثم إنهم حللوا هذه المثلة إن كان هناك مال فى يد الميت أو فى بطنه وعللوا ذلك بأنه حفظ للمال وهو مقصد من مقاصد الإسلام ، ولكن الإسلام فيه كذلك حفظ النفس وهى مقدمة على حفظ المال . قال ابن قدامة : " وإن بلع الميت مالا ... فإن كان يسيرا ترك وإن كثرت قيمته شق بطنه وأخرج لان فيه حفظ المال عن الضياع ونفع الورثة ... واستدل بقصة أبى رغال عندما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : " إن هذا قبر أبى رغال وآية ذلك أن معه غصنا من ذهب فإن أنتم نبشتم عنه أصبتموه معه " (٢) فابتدره الناس فاستخرجوا الغصن ، ولو كان فى أذن الميت أو فى إصبعه خاتم أخذ ، فإن صعب أخذه برد وأخذ لأن تركه تضييع للمال " (٣) .

هذا نص ابن قدامة فى أنه يجب استخراج المال أما النصوص فى أن حفظ النفس مقدم على حفظ المال فكثير جدا (٤).

(١) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٢ ، ص ١٩٤ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٢ ، ص ٢١٦ .

(٤) المستصفى ، ج ١ ، ص ٢٨٧ ، الشاطبى ، الموافقات ، ج ١ ، ص ٣٨ .



ومثال على ذلك مقاله الإمام الغزالي : "إن حفظ خطة الإسلام ورقاب المسلمين أهم في مقاصد الشرع من حفظ شخص معين في ساعة أو نهار وسيعود الكفار عليه بالقتل فهذا مما لا يشك فيه ، كما أجبنا أكل مال الغير بالإكراه لعلنا بأن المال حقير في ميزان الشرع بالإضافة إلى الدم وعرف ذلك بأدلة كثيرة ..."(١).

والنفس - أى نفس - كرمها الإسلام حتى نفس غير المسلم فلقد مر على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بجنابة فقام ، فقيل له : إنه يهودى ، فقال عليه السلام : "أليست نفساً"(٢).

### ثامنا : زيارة القبور للنساء :

إن الغفلة عن الآخرة كثيرا ماتعم كثيرا من القلوب ، فينسبون الإعداد لها وتذكر أن ما هم فيه إنما هو ممر عابر إلى تلك الدار . لذا أمر المصطفى عليه السلام بكثرة تذكر الآخرة والموت . ومن ضمن ما يذكر بالآخرة زيارة القبور قال صلى الله عليه وسلم : "زوروا القبور . فإنها تذكركم الآخرة"(٣).

وكان عليه السلام حين يزور قبر أمه يبكى ويبكى من حوله ويقول "استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يأذن لي . واستأذنت ربي في أن أزور قبرها فأذن لي ، فزوروا القبور . فإنها تذكركم الموت"(٤).

هذا ماجاء في الأمر بزيارة القبور حتى تذكر بالآخرة . ولكن هذا بالنسبة للرجال . ولقد ورد نص بالنسبة للنساء بالمنع من زيارة القبور ، والحكمة من ذلك والله أعلم أن النساء قد تنوح عند القبر وتصدر أصواتا يزعج لها الأموات ، أو أنها تلجأ لبعض البدع والخرافات .

(١) الغزالي ، المستصفى ، ج ١ ، ص ٣١٣-٣١٥ .

(٢) صحيح سنن النسائي ، ج ٢ ، ص ٤١٤ .

(٣) صحيح سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٢٦٢ .

(٤) صحيح سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٢٦٢ .

ولينظر في أقوال العلماء في ذلك :

#### (١) رأى الحنفية :

تندب زيارة القبور للرجال والنساء على الأصح ، ودليلهم قوله عليه السلام : "كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها فإنها تذكركم الموت" ، وفي لفظ "فإنها تذكركم الآخرة" (١).

وزيارة النساء إن كانت لتجديد الحزن والبكاء والندب على ماجرت به عاداتهن لاجتياز وعليه حمل حديث "لعن الله زائرات القبور" ، فإن كانت للاعتبار والترحم من غير بكاء فلا بأس (٢).

#### (٢) رأى الجمهور :

تندب زيارة القبور للرجال للاعتبار والتذكر وتكره للنساء ، وكانت زيارتها منهيًا عنها ، ثم نسخت لقوله صلى الله عليه وسلم : "كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها" ، وفي رواية "ولا تقولوا هجرا" (٣) ، ولا تدخل النساء في ضمير الرجال على المختار . وسبب كراهتها للنساء لأنها مظنة لطلب بكائهن ورفع أصواتهن ، لما فيهن من رقة القلب ، وكثرة الجزع ، وقلة احتمال المصائب ، وإنما لم تحرم لما روى عن أم عطية (٤) قالت : نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا (٥) . وكراهة زيارتهن لحديث : "لعن الله زوارات القبور" (٦).

ولكن المالكية قالوا : هذا في حق الشابة ، أما المتجالة التي لأرب للرجال بها فكالرجال (٧).

(١) سبق تخريجه .

(٢) الدر المختار ورد المختار ، ج ١ ، ص ٨٤٣ وما بعدها ، مراق الفلاح ، ص ١٠٣ .

(٣) صحيح سنن النسائي ، ج ٢ ، ص ٤٣٦ ، صحيح . هجرا : كلاما قبيحا .

(٤) أم عطية نسيبة بنت الحارث الأنصارية ، من فقهاء الصحابة ، توفيت سنة ٧٠ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٣١٨ .

(٥) صحيح سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٢٦٣ . صحيح .

(٦) سبق تخريج الحديث .

(٧) شرح مختصر خليل ، الخرشي ، ج ٢ ، ص ١١٣ ، المدونة ، ج ١ ، ص ١٨٨ .

والراجع والله أعلم :

أن زيارة القبور مكروهة كما قال الجمهور ، استدلالاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لعن الله زوارات القبور" . وذلك لمن جددت الأحزان والبكاء وندبت وناحت . وذلك سدا لهذه الذريعة وهى النياحة وغيرها من عادات الجاهلية .

أما إن كانت الزيارة بغرض الاعتبار والترحم من غير نياحة وشق جيوب فهذا مندوب كما قال الحنفية وذلك مثل الحكم بالنسبة للرجال كما قال عليه السلام : "فإنها تذكر بالآخرة" ، قال : "فإنها تذكركم الموت" ، فإن نسيان الموت والآخرة مدعاة إلى غفلة القلوب وبالتالى فهى ذريعة إلى ترك العمل والغرور بالحياة الدنيا .

لذا أمر عليه السلام المرأة بعدم زيارة القبور فقال أبو هريرة رضى الله عنه : "لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - زوارات القبور" (١) . لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النياحة ، ولأن المرأة عاطفية بطبعها فإنه قد تنوح عند القبر . قال عليه السلام : "النياحة من أمر الجاهلية . وإن النائحة إذا ماتت ولم تتب قطع الله لها ثيابا من قطران ، ودرعا من لهب النار" (٢) .

وكذلك نهى عن شق الجيوب وضرب الحدود ، قال عليه السلام : "ليس منا من شق الجيوب وضرب الحدود ، ودعا بدعوى الجاهلية" (٣) . هذه والله أعلم الأسباب التى نهى من أجلها عليه السلام عن زيارة القبور ، أما إن كانت الزيارة للترحم والاعتبار وتذكر الموت والآخرة فهى فى حكم الرجل والدليل على ذلك ما ذكر عنه عليه السلام قال : "نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها" (٤) .

(١) صحيح سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٢٦٣ حديث حسن .

(٢) صحيح سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٢٦٤ ، حديث صحيح .

(٣)، (٤) صحيح سنن النسائى ، ج ٢ ، ص ٤٣٦ .

( ٣٦٥ )

## المبحث الثالث الأحكام الخاصة بباب الزكاة

ويشتمل على :

- (١) منع الطرق إلى التسول .
- (٢) تولية المرأة جباية الزكاة .
- (٣) دفع المرأة الزكاة لزوجها .

**المقدمة :**

الزكاة هي أحد أركان الإسلام الخمسة وهي من الزكاء والنماء والطهارة والزيادة . وسميت بذلك لأنها تثمر المال وتنميه . يقال : زكا الزرع إذا كثر ريعه ، وزكت النفقة إذا بورك فيها . وهي في الشريعة حق يجب في المال <sup>(١)</sup> . قال تعالى : {وآتوا الزكاة} <sup>(٢)</sup> ، وقال عليه السلام : "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله" <sup>(٣)</sup> .

ومن أنكر وجوب الزكاة كفر لأنه أنكر أمرا معلوما من الدين بالضرورة . وأما من منعها متيقنا وجوبها وقدر الإمام على أخذها منه أخذها وعززه لقوله عليه السلام : "إنا آخذوها وشبر ماله" <sup>(٤)</sup> أي آخذوها قهرا وتعزيرا لذلك نأخذ جزء من المال عقابا لزيادة عليه حتى لا يتأخر في إخراجها ولقد وردت أحاديث كثيرة في عقوبة تاركى الزكاة منها ما قاله عليه السلام : "والذى نفسى بيده لا يموت رجل فيدع إبلا أو بقرا لم يؤد زكاتها إلا جاء له يوم القيامة ما كانت وأسمنة تطؤه بأخفافها وتنطحه بقرونها كلما نفدت آخرها عادت عليه أولاهها حتى يقضى بين الناس" <sup>(٥)</sup> .

---

(١) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ .

(٢) سورة البقرة : آية ٤٣

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١ ، ص ٢٠٠ .

(٤) سنن الترمذى ، ج ٢ ، ص ٦٣ ، صحيح مسلم ، ج ٧ ، ص ٦٤ .

(٥) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ .

### أولاً : منع الطرق إلى التسول :

إن ظاهرة التسول ظاهرة منتشرة في كل مكان ولقد أصبحت وصمة عار في وجه الأمة الإسلامية ، مع أن المجتمع الإسلامى حارب التسول بصورة المختلفة وقضى على ذلك بنظام التكافل الإسلامى . ومحاربة هذه الظاهرة تكون عن طريق وعى المسلمين رجالا ونساء . ولكنى خصت النساء هنا بالحديث لأنهن أكثر من ينجعلن بأولئك المتسولين . فهى جبلت على رقة القلب ، وبعضهن لا يستخدمن عقولهن في التفكير وإنما يقتصرن على عواطفهن . ولاتعرف هذه الأخت التى تمشى مع عواطفها أنها بذلك تفتح باب التسول على مصراعيه ، فيزداد عدد المتسولين في المجتمع . ولكن لنا في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو أرحم الناس وأرق الناس قلبا فقد وصفه الله سبحانه وتعالى بقوله : {فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك} (١) ، ولكن رسول الله لم يفعل ماتفعله هذه المرأة فقد سد الذريعة إلى هذه العادة المرذولة حين أتاه السائل فأمره بالعمل والاحتطاب بدلا من مسألة الناس وأوضح أن المسألة تاتى وصمة عار في وجه صاحبها يوم القيامة .

قال عليه الصلاة والسلام : "من سأل الناس وله مايغنيه جاء يوم القيامة ومسألتة في وجهه خموش أو خدوش أو كدوم" قيل : يارسول الله ومايغنيه؟ قال : "خمسون درهما أو قميتها من الذهب" (٢) . وطبيعى أن كل زمان مختلف عن الذى قبله في مقدار الكفاية .

وقال عبد الله بن عمر : "لاتحل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى" (٣) .

(١) سورة آل عمران : آية ١٥٩

(٢) الطحاوى ، شرح معانى الآثار ، ج ٢ ، ص ٢٠ ، مصنف ابن أبى شيبة ، ج ٣ ، ص ١٨٠ .

(٣) الطحاوى ، شرح معانى الآثار ، ج ٢ ، ص ١٤ .  
والسوى : القوى الصحيح البدن .

ولقد جاء رجلان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم الصدقة فسألاه منها فرفع البصر وخفضه ، فرآهما جليدين قويين فقال : "إن شئتما فعلت ، ولاحق فيها لغنى ، ولالقوى مكتسب" (١) ، وذكر أبو سعيد الخدرى (٢) رضى الله عنه : انه أعوز مرة فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "من استعف أعفه الله ومن استغنى أغناه الله ومن سألنا أعطيناه" .

قال أبو سعيد : قلت : فلأستعف فيعفى الله ولأستغنى فيغنى الله . قال : فوالله ما كان إلا أيام حتى إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم ربيبا فأرسل إلينا منه ، ثم قسم شعيرا فأرسل إلينا منه . ثم سألت علينا الدنيا ، فغرقتنا إلا من عصم الله (٣) .

ومن هنا يجب تعليم الناس العفة والاستغناء عن الناس أما مسارعة النساء في العطاء فلا تعلم ذلك .

وجاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يارسول الله أعطني من الصدقة .

(١) سنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ١١٨ .

(٢) أبو سعيد الخدرى : هو سعد بن مالك بن سنان ، مفتى المدينة ، توفي سنة ٧٤ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ١٦٨ .

(٣) الطحاوى ، شرح معانى الآثار ، ج ٢ ، ص ١٦ .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إن الله عز وجل لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات ، حتى حكم فيها هو من السماء ، فجزأها ثمانية أجزاء ، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك منها" (١).

فهل السائل أو مانسميه بالعامية (الشحات) هل هو من هذه الأصناف الثمانية ، ولقد أوضح عليه السلام متى تحل المسألة فعن قبيصة بن المخارق (٢) أنه تحمل بحمالة (٣) ، فأقنى النبي - صلى الله عليه وسلم - فسأله فيها فقال : "تخرجها عنك من إبل الصدقة أو نعم الصدقة" (شك من الراوى) ياقبيصة إن المسألة حرمت إلا في ثلاث ، رجل تحمل بحمالة فحلت له المسألة حتى يؤديها ثم يمسك ، ورجل أصابته جايحة فاجتاحت ماله ، فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش أو سدادا من عيش ثم يمسك . ورجل أصابته حاجة حتى تكلم ثلاثة من ذوى الحجى من قومه أن حلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش أو سدادا من عيش ثم يمسك ، وماسوى ذلك من المسألة فهو سحت" (٤).

ومن هذا الحديث يتبين للأخت العظوفة أن ما يأخذونه (الشحاتون) أو (المتسولون) سحتا لأن الحديث يوضح أنه يجب عليه أن يمسك حتى يحصل على قوام من عيش أما السائل فلو طلبت منه صرف مبلغ كبير من المال لأعطاها صرف هذا المبلغ ، فهو يجمع فوق حاجته . ومن هنا فهى تعين السائل أن تكون المسألة في وجهه علامة يوم القيامة كما ذكر عليه السلام فقال : "السائل كدوح يكدح بها الرجل وجهه ، فمن شاء أبقى على وجهه

(١) الطحاوى ، شرح معانى الآثار ، ج ٢ ، ص ١٧ .

(٢) قبيصة بن مخارق بن عبد الله بن عامر بن صعصعة الهلالى أبو بشر ، له صحبة . الإصابة ، ج ٤ ، ص ٣١٢ .

(٣) تحمل حمالة : أراد بها الإصلاح .

(٤) الطحاوى ، شرح معانى الآثار ، ج ٢ ، ص ١٨ .



ومن شاء ترك ، إلا أن يسأل الرجل ذا سلطان ، أو يسأل في أمر لا يجد منه بدا" (١).

وقال عليه السلام : "إن المسألة لا تحل لغنى ولا لذى مرة سوى إلا من مدقع أو غرم مقطع ، ومن سأل الناس ليثرى به ماله كان خموشا في وجهه يوم القيامة ورضفا يأكله من جهنم ، فمن شاء فليقل ، ومن شاء فليكثر" (٢).  
والسائل يسأل تكثرا من جمر جهنم فيجب عدم مساعدته على ذلك .  
ويجب علينا تشكير اليد العليا ، لا اليد السفلى كما قال عليه السلام :  
"الأيدي ثلاث : فيد الله العليا ، ويد المعطى التي تليها ، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة ، فاستعفف ما استطعت ولا تعجز عن نفسك ولا تلام على كفاف وإذا آتاك الله خيرا فلير عليك" (٣).

أما اعطاء من تلمح فيه الفقر من غير مسألة فلا بأس بذلك كما كان من عمر رضى الله عنه حين كان يعطيه الرسول صلى الله عليه وسلم فيقول أعطه من هو افقر منى ، حتى أعطاه مرة فقال له ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "خذه فتموله فما جاءك من هذا المال ، وأنت غير مشرف ، ولا سائل فخذ ، ومالا فلا تتبعه نفسك" (٤).

(١) سنن الترمذى ، ج ٢ ، ص ٨٢ (حديث صحيح) من الجامع الصحيح .

(٢) سنن الترمذى ، ج ٢ ، ص ٨٢ .

(٣) الطحاوى ، شرح معانى الآثار ، ج ٢ ، ص ١٩ ، مصنف أبى شيبة ، ج ٣ ، ص ٢١١

(٤) الطحاوى ، شرح معانى الآثار ، ج ٢ ، ص ٢٢ .

## ثانيا : تولية المرأة جباية الزكاة :

جباية الزكاة ذكرت في القرآن الكريم بلفظ {العاملين عليها} (١)، وذكروا في ضمن من يستحقون أجر عملهم من حصيلة الزكاة .  
ويدخل في مفهوم (العاملين عليها) كل من يحتاج إليها في جباية هذه الزكاة وحفظها ، وإيصالها إلى الإمام ، ومن هؤلاء : الكاتب ، والجامع ، والقاسم ، والعداد ، والوزان ، والكيال ، والراعى ، والحمال... الخ فكلهم يدخلون تحت مسمى (العاملين عليها) لأنهم كلهم أعوان لجباية الزكاة .

### شروط العاملين على الزكاة :

ويشترط في العامل على الزكاة : أن يكون بالغاً ، عاقلاً ، مسلماً ، لأنها ولاية على المسلمين ، فيشترط لها الإسلام ، وأن يكون أميناً من غير قرابة النبي - صلى الله عليه وسلم - (وهم بنو هاشم) ، وأن يكون عارفاً بأحكام الزكاة فقيهاً فيها ، ولا يشترط فقهه في غير الزكاة ، ولا يشترط أن يكون فقيراً ، فيجوز أن يكون غنياً لأن ما يأخذه من الزكاة هو في الحقيقة أجره عمله ، ويجوز استئجار الغنى ، يدل على ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة : لغاز في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم... الخ .

ولكن هل تشترط الذكورة في العاملين عليها؟

جاء في المجموع في فقه الشافعية : "وقال أصحابنا : ولا تكون المرأة عاملة - أى جباية زكاة" (٢).

وجاء في كشف القناع في فقه الحنفية : "واشترط ذكوريته - أى عامل الزكاة - أولى من القول بعدم اشتراطها" (٣).

(١) سورة التوبة : آية ٦٠

(٢) المجموع ، ج ٦ ، ص ٢٠١ .

(٣) كشف القناع ، ج ١ ، ص ٤٨٩ .

وقول الأحناف : واشترط الذكورية أولى من القول بعدم اشتراطها معنى ذلك أن هناك من لم يشترطها وأجاز تولية المرأة جباية الزكاة .  
 وصاحب كشف القناع : جعل شرط الذكورة فيمن يولى جباية الزكاة شرط أولوية ورجحان وليس شرطا لصحة الولاية .

وهذا ما أرجحه وذلك فتحا لأبواب الخير وجمع أكبر كمية من المال لصالح الفقراء وسد حاجتهم . فالمرأة اليوم عاملة وتجمع قدرا كبيرا من المال فبدلا من إنفاقها في شراء الذهب والأسواق ، الأفضل أن يكون من بنات جنسها من يدلها على أبواب من الخير والصدقات والزكاة .  
 فالرجل لا يستطيع التوصل إلى النساء في مجالسهن وخدورهن لذلك يفضل أن تكون الجابية من بنات جنسها فتحا لأبواب الخير .

وكذلك بالنسبة لتوزيع مال الزكاة هناك أسر محتاجة فقيرة لا يستطيع الرجل الوصول إليها ودراسة حالتها . وغالبا ماتكون الأسرة مكونة من امرأة وأطفالها ولا معين لها . فدخول المرأة إلى هذه الأسرة المعوزة ودراسة حالتها واحتياجاتها أأمن لها وأضمن . فالمرأة لا تخاف من دخول امرأة مثلها إلى منزلها ، والتحدث معها بدون حرج عن حاجتها .

وهناك بعض دور الأوقاف وتسمى (رباط) وهذه الدور تسكنها نساء فقط أو دور للعاملات الفقيرات فمن باب أولى أن تكون في هذه المجالات نساء يوزعن الزكاة ويعملن في هذا المجال .

أما من رجع تعيين رجل فقط في جباية الزكاة فذلك خوفا على المرأة من التنقل بين أصحاب الأموال الظاهرة ، وقد يقتضى ذلك الإبتعاد عن العمران لإحصاء المواشى والزروع ، وما يستلزمه ذلك من بروز المرأة ومخالطة الرجال وما قد يؤدي ذلك إلى الخلوة ، وكل ذلك مما ينبغى أن تصان عنه المرأة ولا تكلف بما يؤدي إليه . ولكن أقول وبالله التوفيق :

إن الفتوى تتغير وتختلف بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعادات . ولابن القيم - رحمه الله - في (أعلامه)<sup>(١)</sup> فصل حرى بكل مفت أن يقرأه فحجتهم بأنهم تبتعد عن العمران لإحصاء المواشى والزروع لا تنطبق على العصر الذى نحن فيه ، فأين من يرى المواشى الآن ويزرع؟ لا يوجد إلا قليل من الناس هذه اهتماماتهم اليوم . أما غالبية الاموال فهي نوع آخر .

ثم إن غالبية المحتاجين من الأسر الفقيرة التى لارجل فيها وتحتاج إلى امرأة لتطلع على أحوال هذه الأسرة وما فيها من أيتام وأرامل .

### ثالثا : دفع الزوجة الزكاة لزوجها :

رابطة الزوجية من أقوى الروابط ، فالزوجان بينهما علاقة وثيقة وطيدة ، فيها الكثير من المودة والرحمة . قال تعالى : {ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون}{(٢)}.

ولكن المرأة لا يجب عليها النفقة على زوجها فهل يجوز دفع المرأة زكاتها إلى زوجها الفقير؟  
(أ) قال الإمام أبو حنيفة<sup>(٣)</sup>:

لا يجوز دفع المرأة زكاة مالها إلى زوجها ، لأن الأصل في دفع الزكاة المسقط لها من ذمة المزكى هو الدفع على وجه تنقطع منفعته عن الدافع ، وفي دفع المرأة زكاتها لزوجها لا يتحقق فيه هذا المعنى فلا يكون مجزئاً ، لأن المرأة تنتفع بما تدفعه من زكاة لزوجها ، لأنه إن كان عاجزاً عن الإنفاق عليها ، فإنه يتمكن بما يأخذه من زكاة من الإنفاق عليها فيلزمه ذلك . وإن

(١) ابن القيم ، أعلام الموقعين ، ج ٣ ، ص ٣ وما بعدها .

(٢) سورة الروم : آية ٢٠

(٣) السرخسى ، المبسوط ، ج ٣ ، ص ١٠ ، الهداية وفتح القدير ، ج ٢ ، ص ٢٢ .

لم يكن عاجزا عن الإنفاق ولكنه أيسر بما أخذه من زكاة زوجته ، فإنه تلزمه نفقة الموسرين فتنفع المرأة في الحاليتين . ثم إن المرأة تنبسط في حال زوجها بحكم العادة ، فتنفع بما دفعته له من زكاة من هذا الوجه أيضا .

(ب) وقال بعض الحنابلة ، وإحدى الروایتين عن أحمد ، وأحد القولين في مذهب المالكية :

أنه يجوز للزوجة أن تدفع زكاة مالها لزوجها ، وكذلك قال الشافعية والزيديّة ، وهو قول أبي يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة (١).

واستدل القائلون بحديث زينب زوجة عبد الله بن مسعود قالت : سل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيجزىء عني أن أنفق عليك وعلى أيتامي في حجرى من الصدقة؟ فقال عبد الله بن مسعود لزوجته : سلى أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلقت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فوجدت امرأة من الأنصار على الباب حاجتها مثل حاجتى . فمر علينا بلال فقلنا : سل النبي صلى الله عليه وسلم أيجزىء عني أن أنفق على زوجى ، وأيتامى فى حجرى؟ وقلنا : لا تخبر بنا ، فدخل فسأله فقال : من هما؟ قالوا زينب . قال : أى الزيانب؟ قال : امرأة على الله ، قال صلى الله عليه وسلم نعم ولها أجران ، أجر القرابة ، وأجر الصدقة (٢).

وبهذا الحديث استدل المجيزون بدفع المرأة زكاتها إلى زوجها ، وحملوا كلمة (الصدقة) الواردة فى الحديث على الزكاة المفروضة لقول زينب : (أتجزىء عني) وبأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يستفصل منها : أتريد بصدقته صدقة التطوع أم الزكاة المفروضة فدل ذلك على العموم ، وأنها تجزىء بدفعها إلى الزوج .

(١) المغنى ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ ، المجموع ، ج ٦ ، ص ٢٤٨ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ، ج ١ ، ص ٤٩٩ .

(٢) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٣٢٨ .

القول الراجح :

والراجح والله أعلم قول المانعين من إعطاء المرأة زكاة أموالها إلى زوجها .

وحجتهم أن ذلك المال ستعود فائدته عليها ، ويوسع عليها بهذا الإنفاق . وفي ذلك ذريعة إلى تضيق تصريف المال . أما لو كان المال وسعت دائرة اعطائه وذلك في الأصناف الثمانية كان ذريعة إلى تكافل المجتمع كله . أما إنها تعطى كل امرأة زكاة مالها لزوجها فمن يتكفل بالأصناف الثمانية المستحقة للزكاة . ثم إنها قد تستطيع أن تعيش في المستوى الذى فيه هذا الزوج ولكنها أرادت التوسعة على نفسها بذلك . وإن كان الزوج فقيرا وهو من الأصناف الثمانية فهناك ذرائع أخرى مفتوحة لها وهى صدقة التطوع تستطيع أن تنفق على أسرتها منها كما جاء في الحديث .

وكما أنه لا يجوز للزوج دفع زكاته إلى زوجته مع وجود الحديث الذى سأل فيه الرجل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : عندى دينار ، فقال عليه السلام : "تصدق به على نفسك" قال : عندى آخر ، قال : "تصدق به على ولدك" ، قال : عندى آخر ، قال : "تصدق به على زوجتك"... الخ .

فكما أنه عليه السلام أمر الرجل بالصدقة على زوجته فكذلك حض المرأة<sup>(١)</sup> أن تتصدق على زوجها ولكن ليست الزكاة المفروضة ، لأنه لو أدى كل الأغنياء زكاة أموالهم إلى الأصناف المستحقة لما بقى فقير واحد . أما هذا التحيل وصرف الزكاة إلى الزوج وبعدها يعود المال إليها فهذا باب للحيل وسد باب للخير ، وتضييق للإنفاق في سبيل الله .

---

(١) انظر الحديث السابق الذى روى عن زوجة عبد الله بن مسعود (زينب) رواه البخارى . انظر صحيح البخارى شرح العسقلانى ، ج ٣ ، ص ٣٢٨ .

وليس فقط انه يجب على المرأة إخراج الزكاة عن نفسها وإنما يجب عليها إخراج الزكاة على من تجب عليها نفقتهم من والدين أو اخوة... الخ لما روى الإمام الشافعى<sup>(١)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكر والأنثى ممن يمونون<sup>(٢)</sup>، وذلك توسعة على الفقراء وتوسعة لدائرة المستفيدين من الزكاة وسدا لذريعة البخل الذى ربما تلجأ إليه بعض النساء بحجة كونهن نساء لا يجب عليهن شيء .

---

(١) الشافعى ، الأم ، ج ٢ ، ص ٦٢ .

(٢) يمونون : أى تلزمهم مؤونتهم ، أى نفقتهم .

## المبحث الرابع الأحكام الخاصة بباب الصوم

ويشتمل على :

### مقدمة .

- (١) التيسير على الحامل والمرضع .
- (٢) التقطير في فرج المرأة .
- (٣) استئذان المرأة في صوم التطوع .



مقدمة :

صيام شهر رمضان هو ركن من أركان الإسلام ، وهو يقى الإنسان من الكثير من الآثام والأمراض . قال تعالى : [كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم] (١).

وقال عليه السلام : "من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه" (٢).

والصيام هو إمساك المسلم البالغ العاقل الخالى من الموانع عن كل ما يفسده نهاراً غير عيد وأيام التشريق بالنية (٣).

ولقد فرض الصيام على الأمم السابقة قال عليه السلام : "إن فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر" (٤).

ومن الصيام ما هو واجب كصيام رمضان والقضاء والكفارة ومنه ما هو سنة كصيام عاشوراء والعشر الأول من ذى الحجة ، ويوم عرفة لغير الحاج وستة من شوال ، وثلاثة أيام من كل شهر ويوم الاثنين والخميس . ومن الصيام ما هو نافلة وهو كل صوم لغير وقت ولا سبب في غير الأيام التى يجب صومها أو يمنع . ومن الصيام ما يحرم مثل صيام يوم العيدين وأيام التشريق التى بعد عيد الأضحى ، وصيام الحائض والنفساء ، وصيام من يخاف الهلاك على نفسه لصومه . والمكروه صوم الدهر ، وصوم يوم الجمعة ، ويوم عرفة للحاج ، ولابن القيم كلام جميل في فوائد الصوم يقول رحمه الله : "الصوم جنة من أدواء الروح والقلب والبدن ، ومنافعه تفوت الإحصار وله تأثير عجيب في حفظ الصحة ، وإذابة الفضلات وحبس النفس عن تناول مودياتها ولا سيما إذا كان باعتدال ، وقصد في أفضل أوقاته شرعاً

---

(١) سورة البقرة : آية ١٨٣

(٢) سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٥٢٦ .

(٣) ابن دقيق العيد ، العدة ، ج ٣ ، ص ٣٢٢، ٣٢٣ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٢ ، ص ٧٧٠ ، سنن الترمذى ، ج ٣ ، ص ٢٢٨ ، سنن النسائى ، ج ٥ ، ص ٢٤٦ .

وحاجة البدن إليه طبعاً . ثم إن فيه من إراحة القوى والأعضاء ما يحفظ عليها قواها . وفيه خاصية تقتضى إيثاره ، وهى تفرجة للقلب عاجلاً وآجلاً وهو أنفع شئ لأصحاب الأمزجة الباردة ، والرطوبة ، وله تأثير عظيم فى حفظ صحتهم . وهو يدخل فى الأدوية الروحانية والطبيعية ، وإذا راعى الصائم فيه ما ينبغى مراعاته طبعاً وشرعاً عظم انتفاع قلبه وبدنه به وحبس عنه المواد الغريبة الفاسدة ، التى هو مستعد لها ، وأزال المواد الرديئة الحاصلة بحسب كماله ونقصانه ، ويحفظ الصائم مما ينبغى أن يتحفظ منه ويعينه على قيامه بمقصود الصوم وسره وعلته الغائية ، فإن القصد منه أمراً آخر ، وراء ترك الطعام والشراب ، وباعتبار ذلك الأمر اختص من بين الأحمال بأنه لله سبحانه وتعالى ، فأخذ مقصود الصيام الجنة والوقاية ، هى حمية عظيمة النفع ، والمقصود الآخر اجتماع القلب والهم على الله تعالى ، وتوفير قوى النفس على محابته وطاعته" (١) .

ودليل ابن القيم فى ذلك قوله عليه السلام : "الصوم جنة من النار ، كجنة أحدكم من القتال" (٢) .

وقال عليه السلام : "إن فى الجنة باباً يقال له الريان يدعى يوم القيامة ، يقال : أين الصائمون؟ فمن كان من الصائمين دخله ، ومن دخله لم يظماً أبداً" (٣) .

(١) ابن القيم ، الطب النبوى ، ص ٢٥٨-٢٥٩ .

(٢) سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٥٢٥ .

(٣) المرجع السابق .

### أولاً : التيسير على الحامل والمرضع :

سبق أن ذكرت أن دين الإسلام دين اليسر ورفع الحرج ، وكما هو معروف أن الصيام يجب على كل مسلم بالغ عاقل ، ولكن هناك أحوال تطرا للمرأة علم الله سبحانه وتعالى فيها أن الصوم لها يضر بها أو أنه يتعبها تعباً شديداً وتعرف النساء مدى الإرهاق والعسر الذى يصبن به الحوامل والمرضعات من الصيام . لذا كان تشريع الرحيم العليم فيه التخفيف على هذه المرأة وفتح باب للتيسير عليها .

ولقد اتفق الفقهاء أن الحامل والمرضع إن خافتا من الصوم على نفسيهما أفطرتا ، وعليهما القضاء ولافدية عليهما بلاخلاف بين الفقهاء كالمرضى إذا أفطر .

وإن خافتا على نفسيهما وولديهما فكذاك عليهما القضاء فقط . وإن خافتا على ولديهما لا على نفسيهما أفطرتا وعليهما القضاء . أما الفدية ففيها أقوال :

ذكر الحنابلة أنها لكل يوم (١).

وذكر المالكية (٢) : أن الفدية على المرضع دون الحامل ، لأنها ممكن أن تسترضع بخلاف الحامل . ولأن الحمل متصل بالحامل فالخوف عليه كالخوف على بعض أعضائها .

وذكر الإمام أبو حنيفة (٣) : أنه لافدية عليها لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة والمرضع الصيام ... " (٤).

(١) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٣ ، ص ٣٧ .

(٢) مالك ، المدونة الكبرى ، ج ١ ، ص ٢١٠ .

(٣) ابن عبد الواحد ، شرح فتح القدير ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ .

(٤) انظر صحيح سنن النسائي ، ج ٢ ، ص ٤٨٤ .

ووجه استدلالهم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يأمر بالفدية ولأنه فطر أبيح لعذر فلم تجب فيه فدية كالفطر للمرض .

واحتج ابن قدامة الحنبلي للقول بوجوب الفدية مع القضاء بقوله تعالى {وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين} (١)، والحامل والمرضع داخلان في عموم الآية .

قال ابن عباس في هذه الآية : "كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكينا ، والحلبى والمرضع إذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا" (٢). وروى ذلك ابن عمر ولا يخالف لهما في الصحابة . ولأنه فطر بسبب نفس عاجزة من طريق الحلقة فوجبت به الكفارة كالشيخ الهرم (٣).

وقالا ابن قدامة : "إن خبرهم - دليلهم - لم يتعرض للكفارة . فكانت - أى الكفارة - موقوفة على الدليل كالقضاء . فإن الحديث لم يتعرض له والمريض أخف حالا من هاتين لأنه يفطر بسبب نفسه" (٤).

وقال ابن عمر وابن عباس : "لأقضاء عليهما لأن الآية تناولتهما وليس فيها إلا الإطعام ولأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : "إن الله وضع عن الحامل والمرضع الصوم" (٥).

والراجع :

أنه يجب عليهما القضاء ويطيقان القضاء (٦) فلزمهما ذلك مثل الحائض والنفساء والآية أوجبت الإطعام أما القضاء فأخذ من قوله عليه السلام :

(١) سورة البقرة : آية ١٨٤

(٢) انظر سنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٢٩٦ .

(٣) عبد الرزاق ، المصنف ، ج ٤ ، ص ٢١٧ .

(٤) انظر ابن قدامة ، المغنى ، ج ٣ ، ص ٣٧ .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) يطيقان : أى يكلفان .

"إن الله وضع عن المسافر نصف الصلاة والصوم ، وعن الحبل والمرضع" (١) ، والمسافر معروف أنه يجب عليه القضاء وكذلك الحامل والمرضع . فهذا باب فتحه الله سبحانه وتعالى للتيسير على الحامل والمرضع فإن زال عذرهما عليهما القضاء فقط حالهما مثل المريض والحائض والنفساء قالت عائشة رضى الله عنها : "كنا نحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نظهر فيأمرنا بقضاء الصوم ، ولا يأمرنا بقضاء الصلاة" (٢) . أما إذا خافتا على ولديهما فقط فعليهما الإطعام كذلك . وذلك لأنه خوف غير مؤكد . وإنما هو توهم ان ذلك يضر بطفلهما . لأنه مادامت الحامل أو المرضع لم تشعرن بالتعب فكذلك الجنين لا يشعر بذلك ، لأن الطفل عادة يأخذ ما يكفيه من الأم ثم هى بعد ذلك تشعر بالتعب سواء مرضعا أو حاملا (٣) .

وإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمر من أفطر في صوم التطوع أنه من الأفضل أن يصوم يوما مكانه . فكيف بصوم الفرض وقد زال العذر فعن عائشة - رضى الله عنها - قالت : اهدى لى ولحفصة طعام ، وكنا صائمتين ، فأفطرنا ثم دخل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقلنا له يارسول الله ، إنا أهديت لنا هدية فاشتھيناها فأفطرنا ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "لا عليكما ، صوما مكانه يوما آخر" (٤) .

وهما لا يشبهان الشيخ الهرم لانه عاجز عن القضاء والحامل والمرضع قادرتان عليه .

(١) انظر صحيح النسائي ، ج ٢ ، ص ٤٨٤ ، الألبانى . حديث (حسن) .

(٢) انظر صحيح سنن النسائي ، ج ٢ ، ص ٤٩١ .

(٣) انظر د. البار ، عمل المرأة فى الميزان ، ص ١٠٠-١٠٤ .

(٤) انظر سنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ .

أما تفريق المالكية بين الحامل والمرضع فلا يظهر لى وجهه وذلك كما أثبتت الدراسات الطبية الحديثة<sup>(١)</sup> أن المرضع تحتاج لكمية سوائل أكثر خمسة أضعاف عن الحامل . لذا فالمرضعة محتاجة للسوائل أكثر من الحامل . وحاجتها هذه لا تعوضها مرضعة أخرى وخاصة فى أيامنا هذه . وليس من السهل أن تقطع الرضاعة لمدة شهر ثم يعود الطفل ثانية إلى الرضاعة ، ويسأل فى هذا المرضعات ، وجنس النساء عموماً . فإنه لايسهل على الاطفال استبدال مرضعاته وتغيرهن ، فالطفل يقبل على أمه إن كان لم يعرفها بعد بشم رائحتها ، ثم إن المرضعة الأخرى التى تستأجرها ماحكمها وهى كذلك محتاجة إلى الصيام؟

### ثانيا : التقطير فى فرج المرأة :

لقد أمر الله - سبحانه وتعالى - بالتداوى وأوصى رسولنا عليه الصلاة والسلام بالتداوى فقال : "تداووا ، عباد الله فإن الله سبحانه لم يضع داء إلا وضع معه شفاء . إلا الهرم"<sup>(٢)</sup> . ولكن هناك أحوال منها إذا كان المرء صائماً يحرم عليه استخدام بعض الأدوية . وذلك سدا لذريعة وصولها إلى الداخل فتفسد الصيام . ومن هذه الأحوال : التقطير .

فالتقطير فى إحليل الرجل فيه قولان<sup>(٣)</sup> :

- (١) التقطير فى إحليل الرجل بماء او دهن للتداوى وغيره يفسد صومه وذلك عند الشافعية وأبى يوسف ومحمد بن الحنفية .
- (٢) أما القول الآخر وهو للإمام أبى حنيفة والحنابلة والظاهرية : فهو لا يفسد صوم الرجل إذا تداوى بالتقطير .

(١) انظر د. البار ، عمل المرأة فى الميزان ، ص ١٠٠-١٠٤ .

(٢) رواه أبو داود ، انظر سنن أبى داود ، ج ٤ ، ص ٣ .

(٣) انظر المحلى ، ج ٣ ، ص ١١١ ، غاية المنتهى ، ج ١ ، ص ٣٢٨ ، البدائع ، ج ٢ ،

ص ٩٣ ، المحلى ، ج ٣ ، ص ٢٠٣-٢٠٤ .

أما بالنسبة للمرأة فإنه يفسد صومها بـإخلاف نص على ذلك الأحناف وذلك سدا لذريعة وصول التقطير إلى داخل الجسم .

### ثالثا : استئذان المرأة فى صوم التطوع :

لقد حض الإسلام على الصوم التطوعى وبشر عليه السلام بثواب ذلك وأنه وقاية من النار وستر فقال عليه السلام : "الصيام جنة من النار ، كجنة أحدكم من القتال" (١).

ومن ضمن البشائر للصائمين أن فى الجنة بابا لا يدخله إلا الصائمون هو باب الريان . قال عليه السلام : "إن فى الجنة بابا يقال له : الريان . يدعى يوم القيامة يقال : أين الصائمون؟ فمن كان من الصائمين دخله ، ومن دخله لم يظمأ أبدا" (٢).

وغاية الفلاح الذى يتمناه المرء المسلم زحزحته عن النار ، ولقد بشر رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام يوما فى سبيل الله بذلك فقال : "من صام يوما فى سبيل الله زحزح الله وجهه عن النار سبعين خريفا" (٣). بعد ذكر ثواب الصائمين وما أعد الله لهم فى جنات النعيم أقول أن المرأة تنهى عن الصوم فى حالة عدم رضى زوجها بذلك . وأنه يجب عليها استئذان هذا الزوج فى صيام التطوع وذلك سدا لذريعة تضييع حقه الذى أوحىه الله عليها .

قال صلى الله عليه وسلم : "لا تصوم المرأة وزوجها شاهد ، يوما ، من غير شهر رمضان ، إلا بإذنه" (٤). رواه ابن ماجه وجاء فى شرحه ك لا تصوم امرأة نفلا وزوجها حاضر معها فى بلدها ، إلا بإذنه تصرىحا أو تلويحا لئلا

(١) رواه ابن ماجه ، انظر صحيح سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٢٥٢ (الألبانى) حديث صحيح.

(٢) رواه ابن ماجه ، انظر صحيح سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٢٧٤ .

(٣) رواه ابن ماجه ، انظر صحيح سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٢٧٤ .

(٤) رواه ابن ماجه ، انظر صحيح سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٢٩٣ (حديث صحيح) ، سنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ .

يفوت عليه حقه في الاستمتاع بها<sup>(١)</sup>.

فهنا يوصى عليه السلام المرأة بعدم الصوم مع مافيه من الثواب والأجر العظيم وذلك حفاظا على حق الزوج وسدا لذريعة تضييع ذلك الحق قال صلى الله عليه وسلم في حق الزوج : "لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد ، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ، ولو أن رجلا أمر امرأة أن تنقل من جبل أحمر إلى جبل أسود ، ومن جبل أسود إلى جبل أحمر ، لكان نولها أن تفعل"<sup>(٢)</sup>. رواه ابن ماجه .

وعدم جواز الصوم التطوعى للمرأة إلا بإذن زوجها ذكره الفقهاء وهذه النصوص التى بينت ذلك :

جاء فى المذهب الحنفى قولهم : "وليس للمرأة التى لها زوج ان تصوم تطوعا إلا بإذن زوجها ، لما روى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه قال "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تصوم صوم تطوع إلا بإذن زوجها"<sup>(٣)</sup>، ولأن له حق الاستمتاع بها ، ولا يمكنه ذلك فى حال الصوم فله أن يمنعها إن كان يضره ، فإن كان صيامها لا يضره بأن كان صائما او مريضا لا يقدر على الجماع ، فليس له أن يمنعها ، لأن المنع كان لاستيفاء حقه فإذا لم يقدر على الاستمتاع فلامعنى للمنع"<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن حزم الظاهرى : "لا يحل لذات الزوج أن تصوم تطوعا بغير إذنه فإن كان غائبا لا تقدر على استئذانه أو تعذر ، فلتصم التطوع إن شاءت"<sup>(٥)</sup>.

(١) عون المعبود شرح سنن أبى داود ، ج ٧ ، ص ١٢٨-١٢٩ .

(٢) انظر صحيح سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٣١١ (حديث ضعيف لكن الشطر الأول منه صحيح) .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) الكاسانى ، البدائع ، ج ٢ ، ص ١٠٧ .

(٥) ابن حزم ، المحلى ، ج ٧ ، ص ٣٠ .



وفي المجموع في فقه الشافعية : "ولا يجوز للمرأة أن تصوم التطوع وزوجها حاضر إلا بإذنه ، لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : "لا تصوم المرأة التطوع وبعلمها شاهد إلا بإذنه" (١) ، ولأن حق الزوج فرض فلا يجوز تركه بنفل . وأما صومها التطوع في غياب زوجها عن البلد فجائز بلا خلاف لمفهوم الحديث ولزوال معنى النهي" (٢) .

وخلاصة القول : أن للزوج الحق في منع زوجته من صيام التطوع وأن عليها أن تستأذنه في هذا الصيام ، فإن شاء أذن لها وإن شاء لم يأذن ، إلا إذا كان متعسفا في المنع كما لو كان صائما مثلا أو مريضا مرضا يعجزه عن جماعها ، فلا يحق له منعها لأنه يكون من باب الإضرار بها دون انتفاع بهذا المنع ، فلا يجوز .

"وللزوج أن يفطر امرأته المتطوعة في صومها إذا صامت بدون إذنه ، ثم تقضى إذا أذن لها زوجها ، أو وقعت الفرقة بينهما بموت أو طلاق بائن" (٣) .

(١) سبق تخريجه .

(٢) المجموع ، ج ٦ ، ص ٤٥٣-٤٥٤ .

(٣) الكاساني ، البدائع ، ج ٢ ، ص ١٠٧ .

## المبحث الخامس الأحكام الخاصة بباب الحج

ويشتمل على :

### مقدمة .

- (١) تطيب المرأة واختضاؤها للاحرام .
- (٢) سفر المرأة للحج مع نسوة ثقات .
- (٣) المرأة لا ترفع صوتها بالتلبية .
- (٤) طواف الإفاضة للحائض .
- (٥) ما يستحب ويكره للنساء في الطواف .
- (٦) الذرائع في سعي المرأة .
- (٧) مبيت النساء بمزدلفة .
- (٨) الرمي للنساء .
- (٩) الحلق للمرأة .
- (١٠) ترك طواف الوداع للحائض .

مقدمة :

من المعروف أن الحج ركن من أركان الإسلام يجب مع الإستطاعة . قال تعالى : {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً} (١). وأما العمرة فهي تطوع (٢) ومن فعلها فهو أفضل . قال عليه السلام : "الحج جهاد والعمرة تطوع" (٣). وهى الحج الأصغر ، ولقد حض عليهما عليه السلام فقال : "تابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب ، كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة وليس للحج المبرور ثواب إلا الجنة" (٤). وللحج شروط وآداب يجب علينا التزامها ، قال عليه السلام : "من أتى هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه" (٥).

ويجب الحج على المرأة إذا كانت حرة ، بالغة عاقلة مستطاعة لها محرم يخرج معها ، فالحج مكان الجهاد فى سبيل الله للمرأة ، عن عائشة رضى الله عنها قالت : قلت يارسول الله ألا نخرج فنجاهد معكم؟ قال : "لا .. جهادكن الحج المبرور وهو لكن جهاد" (٦).

ومن وجب عليه الحج وأمكنه فعله وجب عليه على الفور لقوله عليه السلام : "من أراد الحج فليعجل" (٧) لأنه قد تعرض للمسلم ظروف بعدها تمنعه ، قال عليه السلام : "فإنه قد يمرض المريض وتضل الضالة وتعرض

- 
- (١) سورة آل عمران : آية ٩٧
  - (٢) وفى ذلك خلاف بين العلماء انظر فتح البارى ، ج ٣ ، ص ٥٩٧ .
  - (٣) رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٩٩٥ .
  - (٤) رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٩٦٤ .
  - (٥) صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ١١ ، سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٩٦٥ .
  - (٦) رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٩٦٨ (نعم عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة) .
  - (٧) رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٩٦٢ .

الحاجة" (١). ولقد حذر من التهاون عليه السلام في أداء الحج فقال : "من مات ولم يحج حجة الإسلام لم يمنعه مرض حابس أو سلطان جائر أو حاجة ظاهرة فليمت على أي حال شاء يهوديا أو نصرانيا" (٢).

---

(١) المرجع السابق .

(٢) سنن الدارمي ، ج ٢ ، ص ٢٨ .

## أولا : تطيب المرأة واختضاها للإحرام :

سبق وأن تحدثت عن تحريم الطيب للمرأة عند الخروج وذلك سدا لذريعة الفتنة . ولكن في الإحرام أيجب للمرأة الطيب لأن المرأة المحرمة تظل بإحرامها ساعات طويلة وقد يكون أياما وعليها أداء مناسكها في وسط الزحام والحر . وكل ذلك يجعل اجتماع الحجيج مع بعضهم يظهر روائح العرق والإزدحام يزيد ذلك . لذا فممنعا من أذية الناس برائحة العرق على الحاج رجلا كان أو امرأة التطيب قبل الإحرام على أن يكون طيب المرأة ليس له رائحة نفاذة وإنما لسد رائحة العرق وليس للفتنة . ذكر ابن قدامة الحنبلي أنه "يستحب للمرأة ما يستحب للرجل من الغسل والتطيب والتنظف" (١). وهو مذهب الشافعية أيضا ذكر الإمام الشافعي ذلك فقال : "ولابأس على المرأة في التطيب بما شئت من الطيب قبل الإحرام" (٢). وذكر الأحناف ذلك أيضا فقالوا : "والمرأة تساوى الرجل في الطيب" (٣).

واستدل الجميع بحديث عائشة - أم المؤمنين - رضى الله عنها قالت : "كنا نخرج مع النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى مكة فنضمد - أى نلطح - جباهنا بالمسك المطيب عند الإحرام ، فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها ، فيراه النبي - صلى الله عليه وسلم - فلاينهاها" . وجاء في شرح الحديث : "وسكوته - صلى الله عليه وسلم - يدل على الجواز ، لأنه لايسكت على باطل أو على ما لايجوز شرعا" (٤).

ولقد ذكر ابن قدامة وابن السبكي أنه : "لا فرق في جواز الطيب أو استحبابه للمرأة بين الشابة والعجوز ، فإن عائشة - رضى الله عنها - كانت تفعله في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى شابة" (٥).

(١) الشافعي ، الام ، ج ٢ ، ص ١٥١ .

(٢) الكاساني ، البدائع ، ج ٢ ، ص ١٨٦ .

(٣) عون المعبود في شرح سنن أبي داود ، ج ٥ ، ص ٢٧٦ .

(٤) المغني ، ج ٣ ، ص ١٥٦ ، المجموع ، ج ٨ ، ص ٢٢٠ .

(٥) المغني ، ج ٣ ، ص ١٨١ ، ١٥٦ .

## ثانيا : سفر المرأة للحج مع النسوة الثقات :

هناك شروط للحج تعم النساء والرجال وهى :

أولا : الإسلام ، والبلوغ ، والعقل ، والحرية .

ثانيا : الإستطاعة . قال تعالى : {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا} (١). وفسر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الاستطاعة فقال : يارسول الله ما يوجب الحج ؟ قال : "الزاد والراحلة" (٢).  
ثالثا : شرط أمن الطريق (٣).

رابعا : صحة البدن ، وحرية السفر .

خامسا : إمكان إدراك الحج فى وقته .

وبالإضافة إلى هذه الشروط بالنسبة للمرأة هناك شرطان :

الأول : ان تخرج للحج مع زوجها أو مع محرم .

الثانى : أن لا تكون معتدة من طلاق أو وفاة .

وما نحن بصدد الكلام عنه هو الشرط الأول وسأفصل أقوال الفقهاء فى

ذلك :

(١) قال الحنفية :

يشترط لحج المرأة أن يكون معها زوجها أو محرم لها ، فإن لم يوجد أحدهما لا يجب عليها الحج ، واستدلوا بما روى البخارى فى صحيحه عن ابن عباس - رضى الله عنهما - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(١) سورة آل عمران : آية ٩٧

(٢) رواه ابن ماجه . انظر صحيح سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ١٥٠ .

(٣) الكاسانى ، البدائع ، ج ٢ ، ص ١٢٣ ، رد المحتار ، ج ٢ ، ص ٤٦٢ .

"لاتسافر المرأة إلا مع ذى محرم ، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعها محرم . فقال رجل : يارسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ، وامرأتي تريد الحج ، فقال صلى الله عليه وسلم : اخرج معها (١) .

وروى الإمام مسلم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - "أنه نهى أن تسافر المرأة مسيرة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم ... " (٢) .

واحتج الأحناف بأن حج المرأة بدون محرم ذريعة إلى تعريضها للفتنة وهذا ضرر بها والضرر مرفوع شرعاً (٣) .

(٢) وقال المالكية :

يشترط لوجوب الحج على المرأة أن تجد محرماً من محارمها يسافر معها للحج ، أو يخرج معها زوجها إن كانت ذات زوج ، ويقوم مقام المحرم الرفقة المأمونة في سفر الفرض فقط ، والرفقة المأمونة قد تكون من النساء فقط ، أو من الرجال فقط أو من الرجال والنساء (٤) .

(٣) وقال الشافعية :

لا يجب الحج على المرأة إلا إذا وجدت من يخرج معها للحج من محرم لها أو زوج أو نسوة ، فأى هذه الثلاثة وجد لزمها الحج ، وإن لم يكن شيء من الثلاثة لم يلزمها الحج ، لأن الشرط عند الشافعية لوجوب الحج على المرأة حصول الأمن لها على نفسها ، وهذا الأمن يحصل لها بمصاحبة الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات الجامعات لصفات العدالة ، وعلى هذا لو وجدت امرأة واحدة ثقة تسافر معها للحج لم يلزمها الحج ، ولكن يجوز معها الحج . وقال بعض الشافعية : يلزمها الحج بوجود نسوة ثقات أو امرأة واحدة ثقة ، وقد يكثر الأمن ولاحتجاج إلى أحد بل تسير وحدها في جملة

(١) رواه البخارى . انظر صحيح البخارى بشرح العسقلاني ، ج ٦ ، ص ١٤٢ .

(٢) رواه الدارمى . انظر سنن الدارمى ، ج ٢ ، ص ٢٨٩ .

(٣) الكاسانى ، البدائع ، ج ٢ ، ص ١٢٣ .

(٤) الدردير (الشرح الصغير) وحاشية الصاوى ، ج ١ ، ص ٢٦٣-٢٦٤ ، حاشية

الدسوقي ، ج ٢ ، ص ٩-١٠ .

القافلة وتكون آمنة . ولكن المشهور من نصوص الشافعى وهو المذهب عند الشافعية أو جمهورهم القول الاول ، أى لا يجب الحج على المرأة إلا بوجود الزوج معها أو المحرم أو النسوة الثقات .

ولكن يجوز للمرأة أن تخرج لأداء حجة الإسلام ، أى فريضة الحج ، مع المرأة الثقة وكذا يجوز أن تخرج وحدها للحج إذا أمنت وكانت الطريق آمنة مسلوكة ، وعليه حمل مادل من الأخبار على جواز السفر وحدها ، وهذا الجواز فى فريضة الحج ، أما فى حج التطوع فلا بد لها من زوج أو محرم ، ولا تكفى رفقة النساء على الصحيح فى مذهب الشافعية (١) .

(٤) وقال الحنابلة :

لا يجب الحج على المرأة التى لا محرم لها ولا زوج ، وقد نص على ذلك الإمام أحمد ، فقد سئل الإمام أحمد عن امرأة موسرة لم يكن لها محرم هل يجب عليها الحج ؟ قال : لا . وعن أحمد : المحرم من شرائط الأداء لا الوجوب ، وعلى هذا من فاتها الحج بعد إكمال شرائط الوجوب بموت أو بمرض لا شفاء منه أخرج من مالها ما يحج به عنها . ولكن المذهب عند الحنابلة هو الأول ، أى ان وجود المحرم ، أو الزوج من شرائط الوجوب ، واحتجوا لمذهبهم بجملة من الأحاديث سبق أن ذكرتها فى المذهب الحنفى (٢) .

(٥) وقال الظاهرية :

المرأة التى لا زوج لها ولا ذا محرم يحج معها فإنها تحج ولا شىء عليها . فإن كان لها زوج ففرض عليه أن يحج معها ، فإن لم يفعل فهو عاص لله تعالى ، وتحج هى دونه وليس له منعها من حج الفرض ، ولكن له منعها من حج التطوع (٣) .

(١) الشافعى ، الأم ، ج ٢ ، ص ١١٧ ، المجموع ، ج ٧ ، ص ٦٤-٦٦ ، نهاية المحتاج ،

ج ٣ ، ص ٢٤٣ ، مغنى المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٦٧ .

(٢) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٢ ، ص ٩٧-١٠٠ .

(٣) ابن حزم ، المحلى ، ج ٧ ، ص ٤٧ .



(٦) وقال الزيدية :

وجود المحرم للمرأة هو شرط أداء لحجها وليس هو شرط وجوب ،  
كما أن هذا الشرط هو في حق الشابة ، أما في حق العجوز فليس بشرط  
فيجوز لها الخروج إلى الحج مع نساء ثقات أو مع غيرهن (١).  
(٧) وقال الجعفرية :

لا يشترط لوجوب الحج على المرأة الزوج أو المحرم لها ، ويكفى أمن  
السلامة وعدم الخوف عليها إذا حجت وحدها بدون زوج أو محرم (٢).

تعريف المحرم (٣):

هو زوجها أو من تحرم عليه على التأييد بنسب كأبيها ، أو برضاع  
كأخيها من الرضاعة أو بالمصاهرة كأبي زوجها وابن زوجها (٤).  
ويخرج ممن يحرم عليها على التأييد : الزوج الملاءن (الذي لاءن  
زوجته فالتحريم ههنا على وجه العقوبة والتغليظ وليس لحرمتها) فلا يكون  
الملاءن محرما لها .

وكذلك الكافر فهو ليس محرم للمسلمة وإن كانت ابنته فقد يفتنها عن  
دينها ، وأما المجوس فإنه لا يكون محرما لها لأنه يعتقد إباحتها نكاحها ،  
فلا تسافر معه لأنه لا يؤمن عليها فهو كالأجنبي بالنسبة لها .  
ويشترط في المحرم أن يكون بالغاً عاقلاً .

(١) شرح الأزهار ج ٢ ، ص ٦٥-٦٦ .

(٢) المختصر النافع ، ص ١٠٣ ، الروضة البهية وشرح اللمعة الدمشقية ، ج ١ ، ص ١٦١

(٣) انظر : المغنى ، ج ٣ ، ص ٢٣٦-٢٣٧ ، كشاف القناع ، ج ١ ، ص ٥٦٨ ، البدائع ،  
ج ٢ ، ص ١٢٤ .

(٤) ذكر العسقلاني أن ابن الزوج كره لها السفر معه وذلك لفساد الناس . فتح  
البارى ، ج ٤ ، ص ٧٦ .

أدلة الأقوال ومناقشتها :

إن من قال بجواز حج المرأة وحدها ، ولا يشترط لوجوب الحج عليها زوج ولا محرم :

(١) استدل بقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم (١):

"فإن طالت بك حياة لثرتين الظعينة ترحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحدا إلا الله". قال عدي : فرأيت الظعينة (٢) ترحل من الحيرة (٣) حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله ... (٤). ومن هذا الحديث استدلوا على جواز سفر المرأة وحدها بدون محرم . والخبر هنا ورد في سياق المدح وحصول رفع منار الإسلام في المستقبل ، فيحمل ماورد فيه على جواز سفر المرأة وحدها وليس على مجرد وقوع هذا السفر في المستقبل (٥).

وللرد على هذا الدليل : أنه قد يكون صحيحا أن في الحديث إشارة إلى جواز سفر المرأة وحدها ، وبالذات بغرض الحج لأن الحديث فيه إشارة إلى طواف البيت ، وخاصة أنه عليه السلام دقيق في عباراته وأوتي جوامع الكلم فإذا كان حراما لم لم يعلق على ذلك . وقول عدي - رضى الله عنه - أن ذلك وقع ورأى الظعينة ترحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله . ووقوع ذلك في ذلك العهد وعدم إنكار أحد من الصحابة لذلك دليل على جوازه .

(١) ابن عبد الله بن سعد الطائي ، ولد حاتم الطائي الذي يضرب بجوده المثل ، وفد

على النبي صلى الله عليه وسلم سنة ٥٧ هـ ، توفي سنة ٦٧ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ١٦٢ .

(٢) الظعينة : هي المرأة في اليهودج . وهو في الأصل اسم لليهودج .

(٣) الحيرة : مدينة في العراق .

(٤) رواه البخارى . انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٦ ، ص ٦١٠-٦١١ .

(٥) انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٧٧ .

ولكن بعض العلماء<sup>(١)</sup> ذكروا أنه للتوفيق بين هذا الحديث وبين الأحاديث الأخرى التي تنهى عن سفر المرأة بدون محرم حمل ماورد في الحديث على وقوع ذلك وليس على جوازه وذلك جمعا بين الأحاديث .  
(٢) وهناك دليل آخر استدل به المجيزون لسفر المرأة وحدها وذلك قياسا على من أسلمت في دار الحرب أو تخلصت من أسر الكفار فإن لها الخروج إلى دار الإسلام وحيدة .

وكذلك امرأة انقطعت من الرفقة فوجدها رجل مأمون فإنه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرفقة<sup>(٢)</sup>.

وهذا قياس مع الفارق ، لأن خروج المرأة المسلمة وحدها إلى دار الإسلام في هاتين الحالتين هو خروج ضرورة فلا يصح أن يقاس عليه خروج المسلمة للحج .

قال ابن قدامة : "وأما الأسيرة إذا تخلصت من أيدي الكفار فإن سفرها سفر ضرورة لا يقاس عليه حالة الاختيار ولذلك تخرج فيه وحدها ولأنها تدفع ضررا متيقنا بتحمل الضرر المتوهم فلا يلزم تحمل ذلك من غير ضرر أصلا"<sup>(٣)</sup>. فالضرر المتيقن تعرضها للفتنة ببقائها بين الكفار أو الاعتداء على عرضها فجاز لها دفع هذا الضرر بتحمل ضرر السفر لوحدها ، وهو ضرر مظنون وليس هو مثل ضرر بقاءها في دار الكفر . أما في السفر إلى الحج ففيه ضرر محتمل تتحمله المرأة دون دفع أى ضرر أصلا .

هذا كلام ابن قدامة - رحمه الله - ولكن فيه نظر : وذلك في قوله "دون دفع أى ضرر أصلا" وهل هناك ضرر أكبر من منع امرأة موسرة (في امكانيات نقل كالموجودة حاليا وغير ذلك من وسائل الرفاهية التي تتمتع بها

(١) الإمام الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٤ ، ص ٢٩١ .

(٢) من كلام الإمام العسقلاني ، انظر فتح الباري ، ج ٤ ، ص ٧٦ .

(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٣ ، ص ٩٨ .

حاليا) من أداء فريضة الحج؟ ولو فرض أن هذه المرأة عندها مايكفيها لأداء حجها فلم نلزمها بدفع مال للمحرم حتى يؤدي معها فريضة الحج .  
وأما من قال بوجوب الحج على المرأة بوجود امرأة ثقة معها ، فقد احتجوا بالدليلين السابقين (حديث عدى بن حاتم ، وخروج المرأة المسلمة وحدها من دار الحرب إلى دار الإسلام) . وسبق أن ذكرت الدليلين ورددت عليهما . وفي الدليلين نرى أنه للمرأة الخروج وحدها فكيف بوجود امرأة ثقة معها . وكذلك ذكروا أن سفرها مع زوج أو محرم الغرض منه حصول الأمن لها . وكذلك سفرها مع امرأة ثقة إذا كان فيه حصول الأمن لها فعليها وجوب الحج .

ولكن الحقيقة أن حصول الأمن عادة مايكون بوجود مجموعة من النساء الثقات لابوجود امرأة واحدة فقط . لذا لايجوز ايجاب الحج عليها بوجود امرأة ثقة واحدة فقط وإنما مجموعة من النساء الثقات .

واحتج الظاهرية لمذهبهم في وجوب الحج على المرأة حتى ولو لم يكن معها محرم أو زوج بهذه الآية الكريمة قال تعالى : {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا} (١) ، ففرض الحج بهذه الآية والإستطاعة فسرها الحديث الشريف "أنها الزاد والراحلة" (٢) .

أما الأحاديث التي نهت عن السفر إلا مع زوج أو محرم فهذه الأحاديث عنت لكل سفر إلا السفر الواجب فهو مستثنى من سفر المرأة بدون محرم أو زوج (٣) .

(١) سورة آل عمران : آية ٩٧

(٢) رواه الترمذى . انظر تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى ، ج ٣ ، ص ٥٤٢ وقال حديث حسن .

وقال الترمذى : والعمل عليه عند أهل العلم إذا ملك الرجل زادا وراحلة وجب عليه الحج .

(٣) ابن حزم ، المحلى ، ج ٧ ، ص ٤٧-٥١ .

وللرد على ذلك : أقول أنه ليس في دليل النهى عن سفر المرأة وحدها من دون زوج ولا محرم استثناء للسفر الواجب أو للفريضة أو غير ذلك ومادام الدليل ليس فيه استثناء فهو عام لجميع الحالات وجميع الأسفار . وكذلك استدل ابن حزم بحديث الرجل الذى أراد الغزو وامراته حاجة . ففى هذا الحديث لم يأمر عليه السلام المرأة بالرجوع من السفر للحج لأنها غير ذات محرم وإنما أمر زوجها بالإنطلاق للحج معها فقال صلى الله عليه وسلم : "انطلق فاحجج مع امرأتك" (١).

ولكن فى هذا الدليل رد على ابن حزم بأنه لو لم يكن وجود المحرم لازما للمرأة لما أمر عليه السلام الرجل بترك الجهاد - مع ما فيه من الثواب العظيم - والذهاب للحج مع المرأة ومرافقتها . وفى هذا الدليل كذلك رد على من قال أن المرأة تسترضى محرما للذهاب معها للحج وكذلك كلفوها أن تدفع له مصاريف الحج . فهذا دليل على أن الرجل ملزم بالذهاب مع المرأة لأداء حجها وجيب عليه مساعدتها فى أداء فروضها وهو مسؤول عنها .

وأما أدلة الفريق القائل بأنه يجوز للمرأة السفر مع النساء الثقات فهى

كالتالى :

(١) أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أذن لأزواج النبى - صلى الله عليه وسلم - بالحج فى آخر حجة حجها فبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف - رضى الله عنهما - (٢)

(٢) ثم كان عثمان م رضى الله عنه - بعد عمر بن الخطاب يحج بهن فى خلافته أيضا (٣).

(١) رواه البخارى . انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٤ ، ص ٧٢ .

(٢) رواه البخارى . انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٤ ، ص ٧٢ .

(٣) رواه البخارى . انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٤ ، ص ٧٦ .

وهذا الأمر وهو سفر المرأة مع النساء الثقات حصل بإجماع صحابة فقهاء وهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان<sup>(١)</sup> وعبد الرحمن بن عوف<sup>(٢)</sup> - رضى الله عنهم أجمعين - وبدون إنكار من الصحابة الآخرين . فهذا دليل على الإجماع على جواز سفر المرأة المسلمة مع النساء الثقات ، لأن أمهات المؤمنين رضى الله عنهم كن ثمانية (لحديث أم معبد الخزاعية - رضى الله عنها<sup>(٣)</sup> - قالت : " رأيت عثمان وعبد الرحمن في خلافة عمر حجا بنساء النبي - صلى الله عليه وسلم - فدخلت عليهن وهن ثمانية "<sup>(٤)</sup> .  
وأما استدلال المالكية بأنه : يؤخذ من هذا الإجماع أن الرفقة المأمونة تقوم مقام الزوج أو المحرم<sup>(٥)</sup> .  
فهذا استدلال صحيح إذا كانت الرفقة المأمونة رجالا ونساء أو نساء فقط ولكن لا يستدل على كفاية الرفقة إن كانت رجالا فقط . وذلك لأن زوجات النبي - صلى الله عليه وسلم - أكثر من ثمانية .

- 
- (١) عثمان بن عفان يلقب بذا النورين . أحد الخلفاء الراشدين وأحد المبشرين بالجنة تولى الخلافة سنة ٢٤ هـ .  
البداية والنهاية ، ج ٧ ، ص ١٤٤ .
- (٢) عبد الرحمن بن عوف أحد العشرة ، وأحد الستة أهل الشورى وأحد السابقين البدرين وأحد الثمانية السابقين للإسلام .  
سير أعلام النبلاء ، ج ١ ، ص ٦٨ .
- (٣) أم معبد : عاتكة بنت خلف بن معبد . مر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الهجرة وشرب من لبن شاتها .  
انظر البداية والنهاية ، ج ٢ ، ص ١٩٠ .
- (٤) رواه البخارى . انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٤ ، ص ٧٣ .
- (٥) الشرح الصغير للدردير وحاشية الصاوى ، ج ١ ، ص ٢٦٣-٢٦٤ ، حاشية الدسوقي ، ج ٢ ، ص ٩-١٠ .

لا فرق بين الشابة والعجوز في شرط المحرم :

ولقد خص بعض العلماء هذا الشرط بالمرأة الشابة دون العجوز (١)، ولكن هذا تحكم بلا دليل لأن العجوز قد تحتاج إلى المحرم أكثر من الشابة لعجزها عن القيام بشؤونها أو لصعوبة ذلك عليها ، ولأن المنظور إليه في سفر المرأة إلى الحج ليس فقط حفظها ودفع ما يشينها وتوفير الأمن لها ، وإنما أيضا ينظر إلى ما تحتاجه في سفرها من القيام بشؤونها ، والخدمة التي لا يصلح لها به إلا زوجها أو ذو محرم منها (٢).

وخلاصة القول :

أنه يلزم توافر الزوج أو المحرم للمرأة لوجوب الحج ، وأنه يقوم مقام الزوج والمحرم وجود الرفقة المأمونة من النساء الثقات ، أو من الرجال والنساء الثقات . مثل الحملات التي تقوم بها بعض الشركات للحجيج ، ولا فرق بين حج الفرض وحج التطوع لأن نساء النبي - صلى الله عليه وسلم - حججن مع عمر - رضى الله عنه - وعثمان وعبد الرحمن بن عوف حجة تطوع وليس وجوب .

وكذلك فإن هذا معتبر في أية مسافة تعتبر سفرا ، يقول الإمام النووي (٣) رحمه الله : "فالحاصل أن كل ما يسمى سفرا تنهى عنه المرأة بغير زوج أو محرم ، سواء كان مسيرة ثلاثة أيام أو يومين أو يوم أو

---

(١) ذكر ذلك العسقلاني في فتح الباري ، ج ٤ ، ص ٧٦ نقلا عن أبي الوليد الباجي .

(٢) انظر : البدائع ، ج ٢ ، ص ١٢٤ ، نيل الأوطار ، ج ٤ ، ص ٢٩١ .

(٣) النووي : أبو زكريا يحيى بن شرف ، ولد سنة ٦٣١ هـ . من تصانيفه شرح صحيح

مسلم ورياض الصالحين . توفي سنة ٦٧١ هـ .

البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٢٧٨ .

بريد<sup>(١)</sup> أو غير ذلك ، لرواية ابن عباس<sup>(٢)</sup> المطلقة وهى آخر روايات الإمام مسلم<sup>(٣)</sup> فى هذا الموضوع .

ونص رواية ابن عباس التى أخرجها الإمام مسلم : "لاتسافر المرأة إلا مع ذى محرم"<sup>(٤)</sup>.

وهذا يتناول جميع مايسمى سفرا . وهذه الرواية أخرجها الإمام البخارى أيضا عن ابن عباس قال صلى الله عليه وسلم : "لاتسافر المرأة سفرا قليلا ولا كثيرا إلا مع ذى محرم"<sup>(٥)</sup>.

وأما إن كان لايسمى سفرا عادة كالمرأة تسكن حوالى مكة المكرمة فلايلزمها المحرم فى سيرها إلى مكة للحج<sup>(٦)</sup>.

ويجب على الزوج أو المحرم الخروج مع وليته وعليه نفقته وإن كان متيسرا نفقتها هى كذلك وإن لم يخرج معها كان عاصيا ، لأن ولى الأمر مسؤول عن وليته فى أداء عبادتها . والله أعلم بالصواب . لأنه إن لم يتول أمورها اضطرت إلى أن تلجأ إما إلى السفر بدون محرم او مع النساء أو غير ذلك .

يقول الإمام ابن حزم : "المرأة التى لازوج لها ولاذا محرم يحج معها فإنها تحج ولاشئ عليها ، فإن كان لها زوج ففرض عليه أن يحج معها ، وإن لم يفعل فهو عاص لله تعالى"<sup>(٧)</sup>.

(١) البريد : مسيرة نصف يوم .

(٢) هو عبد الله بن عباس ترجمان القرآن وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم توفى سنة ٦٧ هـ . أسند سبعين وستمائة وألف حديث .

البداية والنهاية ، ج ٨ ، ص ٣٠٦ .

(٣) الإمام مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج ، إمام أهل الحديث . توفى سنة ٢٦١ هـ وكتابه من أصح الكتب .

سير أعلام النبلاء ، ج ١٢ ، ص ٥٥٧ .

(٤) رواه مسلم . انظر صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ١٠٣-١٠٤ .

(٥) رواه البخارى . انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٤ ، ص ٧٤ .

(٦) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٣ ، ص ٩٧-١٠٠ .

(٧) ابن حزم ، المحلى ، ج ٧ ، ص ٤٧ .



وفى هذا الحكم نجد أن الاسلام سد الذريعة إلى تضييع المرأة أو انتهاك حرمتها وذلك بحفظها وأمر المحارم بالمحافظة عليها ومرافقتها فى سفرها أو رفقة صالحة مأمونة حتى يصاب عرضها ، وتؤمن حاجياتها ، وكذلك فتح الذريعة لها بالسماح لها بالتنقل وعدم سجنها فى مكان واحد وأتاح لها ممارسة عبادتها مثلها مثل الرجل بالتمام فى كل العبادات حتى ولو كانت بينها وبين العبادة مسافة سفر مثل أداء الحج . وأعطاها البدائل والحلول فإن لم يكن لها محرم أو زوج لم يحرمها من أداء حجها وإنما تبحث عن رفقة مأمونة صالحة . ولنا أسوة فى أمهات المؤمنين بعد وفاة سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة والتسليم .

### ثالثا : المرأة لاترفع صوتها بالتلبية :

التلبية في الإحرام مسنونة لأن النبي - صلى الله عليه وسلم م فعلها ، وأمر برفع الصوت بها . وصفتها كما فعلها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هي : "لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، سن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك" (١).

ولكن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم للرجال برفع الصوت بها ، قال صلى الله عليه وسلم : "أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالاهلال والتلبية" (٢).

قال أنس (٣) : سمعتهم يصرخون بها صراخا ، وذكروا أن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبلغون الروحاء حتى تبح حلوقهم من التلبية . وكان ابن عمر يرفع صوته بالتلبية فلا يأتى الروحاء حتى يصحل صوته ولا يجهد نفسه في رفع الصوت زيادة على الطاقة لئلا ينقطع صوته وتلييته (٤).

أما المرأة فلا ترفع صوتها بالتلبية إلا بمقدار ماتسمع نفسها أو رفيقتها . يقول ابن المنذر : "أجمع العلماء على أن السنة في المرأة أن لاترفع صوتها بالتلبية ، وإنما عليها أن تسمع نفسها" ، وبهذا قال عطاء ومالك والأوزاعي والشافعي وهو مذهب الحنابلة وأصحاب الرأي (٥).

وعلموا عدم رفع صوتها بأنه سدا لذريعة الفتنة بها ، وقالوا : إنه قياسا على الأذان والإقامة في الصلاة فلا يسن لها ذلك .

(١) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٤٠٨ .

(٢) أنس بن مالك الصحابى الجليل .

(٣) المغنى ، ج ٣ ، ص ١٣٠ .

(٤) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٣ ، ص ١٥٧ .

(٥) رواه الترمذى ، انظر صحيح سنن الترمذى ، ج ٢ ، ص ٥٨٣ . وقال حديث حسن

### رابعاً : طواف الإفاضة للحائض :

أسماء هذا الطواف (١) :

يسمى هذا الطواف : طواف الزيارة ، وطواف يوم النحر ، والطواف المفروض ، وطواف الركن ، ويسمى أيضاً طواف الإفاضة لأن الحاج يأتي به عند إفاضته من (منى) إلى (مكة) فيطوف بالكعبة المشرفة سبعا . والدليل على أنه ركن قوله تعالى : [وليطوفوا بالبيت العتيق] (٢) . والمراد منه طواف الزيارة بالإجماع .

ومن شرائط هذا الطواف : النية ، والطهارة من الحدث الأصغر ومن الحدث الأكبر ، وهو الجنابة والحيض والنفاس ، والطهارة من النجاسة (٣) وغيرها من الشروط .

وهذه الطهارة شرط لصحة الطواف عند الأئمة : الحنابلة والمالكية والشافعية (٤) .

(١) انظر عبد الكريم زيدان ، الفصل في أحكام المرأة ، ج ٢ ، ص ١٩٤ .

(٢) سورة الحج : آية ٢٩

(٣) انظر ابراهيم بن ضويان ، منار السبيل في شرح الدليل ، ج ١ ، ص ٢٥٢ في شروط صحة الطواف .

الطهارة شرط لصحة الطواف في المشهور عن الإمام أحمد وهو قول مالك والشافعي . انظر : المغنى ، ج ٣ ، ص ٣٧٧ ، كشاف القناع ، ج ١ ، ص ٦٠٨ ، المجموع ، ج ٨ ، ص ١٦-١٨ .

أما عند الأحناف فلا تشترط الطهارة لجواز الطواف . انظر : البداية ، ج ٢ ، ص ١٢٩ ، الهداية وفتح القدير ، ج ٢ ، ص ٢٤٢-٢٤٥ ، رد المحتار لابن عابدين ، ج ٢ ، ص ٥١٩ ، الفتاوى الهندية في فقه الحنفية ، ج ١ ، ص ٢٤٥-٢٤٦ .

(٤) المغنى ، ج ٣ ، ص ١٨٦ .

أما عند الأحناف : فالطهارة ليست شرطا لجواز الطواف بل هى واجبة ويجوز الطواف بدونها . وإذا كانت هذه الطهارة من واجبات الطواف ، فإذا طاف من غير طهارة ، فمادام فى مكة تجب عليه الإعادة - أى إعادة الطواف طاهرا - لأن الإعادة جبر له بجنسه ، وجبر الشئ بجنسه أولى ، لأن معنى الجبر وهو التلاقى - فيه أتم إذا أعاد الطواف ، وكان قد طافه محدثا ، فلاشئ عليه ، سواء أعاد الطواف فى أيام النحر أو بعدها ، وإن أعاد الطواف وقد طافه جنبا ينظر : فإن كانت الإعادة فى أيام النحر فلاشئ عليه لأنه أعاده فى وقته ، وإن أعاده بعد أيام النحر لزمه دم - أى وجب عليه ذبح شاة - وهذا عند أبى حنيفة - رحمه الله - .

ولو رجع إلى أهله وكان قد طاف جنبا ، ولم يعد طوافه فعليه أن يرجع إلى مكة ويطوف طاهرا ، وعليه ذبح شاة لتأخيره الطواف عن وقته وهو أيام النحر ، وإن لم يرجع إلى مكة وبعث بدنة أجزأه . ولو رجع إلى أهله وكان قد طاف محدثا حدثا أصغر ، ولم يعد طوافه ، فإن عاد إلى مكة وطاف طاهرا جاز ، وإن بعث بشاة إلى مكة ذبحها جاز أيضا وهو الأفضل ، لأن معنى النقصان فى طوافه أخف ، وفى ذبح الشاة فى مكة وتفريقها على الفقراء نفع لهم .

وطواف الحائض مثل طواف الجنب فيما ذكرنا من أحكام (١).

وعند الظاهرية : الطواف بالبيت على غير طهارة جائز ، وكذلك يجوز الطواف للنفساء ولا يحرم الطواف إلا على الحائض فقط ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع أم المؤمنين عائشة - رضى الله عنها - إذا حاضت من الطواف بالبيت .. وولدت أسماء بنت عميس (٢) - رضى الله عنها - بذى الحليفة فأمرها النبي - صلى الله عليه وسلم - أن تغتسل وتهل بالحج ، ولم يمنعها من الطواف (٣).

ولكن يرد على ابن حزم : أنه لافرق بين دم النفساء ودم الحيض ، وقد يكون أمر رسول الله لها بالحج ولكنه لم يأمرها بالطواف .

#### ما استدل به من منع الحائض من الطواف :

استدل من ذكر أن الطهارة شرط لصحة الطواف أو واجبة كما سبق بدليل عائشة أم المؤمنين - رضى الله عنها - قالت : قدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، قالت : فشكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : "افعلى كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهرى" (٤).

وفى هذا الحديث الشريف دلالة واضحة على أن الحائض لا تطوف بالبيت حتى تطهر . ولكن السلف كانوا يأمرهم أمير الحج أن يحتبس ويبقى

(١) البدائع ، ج ٢ ، ص ١٢٩ ، الهداية وفتح القدير ، ج ٢ ، ص ٢٤٢-٢٤٥ ، رد المحتار لابن عابدين ، ج ٢ ، ص ٥١٩ ، الفتاوى الهندية في فقه الحنفية ، ج ١ ، ص ٢٤٥-٢٤٦ .

(٢) أسماء بنت عميس : من المهاجرات الأول ، زوجها جعفر الطيار ثم أبو بكر الصديق ثم على بن أبي طالب .

سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ .

(٣) ابن حزم ، المحلى ، ج ٧ ، ص ١٧٩ .

(٤) زواه الإمام البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٤١٥ .

في مكة لأجل الحيض من النساء حتى يطهرن ويطفن (١).

أما في الزمن الحاضر فإن الجماعة التي حضرت مع المرأة قد تكون مجموعة كبيرة ويصعب عليها الغاء حجز السفر لكل تلك المجموعة ومعلوم مدى صعوبة الحجز في الطائرة أو في الركوب عموماً بالذات أيام الحج لشدة الازدحام . وكذلك في البلاد الأخرى قد لا يكون أيام أجازات ويبدأ العمل ويصبح على من يتخلف مشاكل كثيرة ، لذا دفعا لهذا الضرر وسدا لباب الإضرار بالقافلة أو المجموعة كلها وكذلك فتحها لها لباب عدم فواتها الحج وإتمامها لمناسكها نذكر التالي من آراء الأئمة العلماء :

أن هذه المرأة إذا طافت وهي حائض أجزأها طوافها وعليها ذبح بدنة (٢). هذا على رأى الحنفية كما سبق . وإحدى الروائتين عن أحمد باعتبار أن الطهارة من الحيض ليست شرطا لصحة الطواف ، وإنما هي واجبة فيه ، وترك الواجب يجبر بدم ، والدم هنا ذبح بدنة (٣).

وقال الشافعية : إذا حاضت المرأة قبل طواف الإفاضة ، وأراد الحجاج الرجوع إلى أهلهم بعد أن قضوا مناسكهم ، فالأولى للمرأة أن تقيم حتى تطهر فتطوف إلا أن يكون عليها ضرر ظاهر في بقائها ، فإذا أرادت الرجوع مع الناس وقبل طواف الإفاضة جاز ، ولكن تبقى محرمة حتى تعود إلى مكة فتطوف مما كان ولو طال سنين (٤).

ولكن قول الشافعية فيه نظر وذلك : أن هذه المحرمة قد تبقى محرمة إلى أن تموت ولا يتيسر لها الرجوع ثانية للحج ، ويبقى كثير من الأمور محرماً عليها ، وخاصة إذا كانت متزوجة فيحرم عليها الجماع لمدة سنين (قد

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ج ٢٦ ، ص ٢٢٤ .

(٢) البدنة : الناقة أو البعير .

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ، ج ٢٦ ، ص ٢٢٥ ، رد المحتار لابن عابدين ، ج ٢ ، ص ٥١٩ .

(٤) المجموع ، ج ٨ ، ص ٢٠٠ .

تصل إلى ذلك) لأنها لم تكمل حجها . والله سبحانه وتعالى لم يأمر أحدا بالبقاء محرما هذه السنوات .

وعلى فرض أنها تمكنت من العودة ثانية قد تأتى حيضتها في تلك الأيام ولاستطيع البقاء حتى تطهر ، وكثير من الناس يبقى سنين طويلا حتى يستطيع القدوم إلى الحج لتكاليف السفر... الخ ويريد أداء ذلك كما أمره الله سبحانه مرة واحدة في العمر . فكيف نوجب عليها السفر مرتين ومن يتكفل بتكاليف السفر هذه المرات المتعددة ، والدين يسر وماجعل الله علينا من حرج .

وهذه المرأة لم تفرط في حجها ولم تفسده بذات يدها حتى نأمرها بقضاءه مرة أخرى أو القدوم إلى مكة مرة ثانية ، وإنا هذه الحيضة شيء قد كتبه الله على بنات آدم كما قال عليه السلام : "أمر كتبه الله على بنات آدم" (١).

الرأى الرابع : أن على الحائض إن استطاعت البقاء في مكة إلى أن تطهر أن تطوف بعد الطهارة . هذا إذا كان ليس هناك ضرر عليها وعلى محرمها من البقاء حتى تطهر وتطوف . أو النسوة اللاتي جاءت بصحبتهن استطعن البقاء معها .

أما إذا تعذر ذلك عليها ، فالراجح عندي أن تطوف ولادم عليها ، لأنها لم تفرط في هذا الواجب وليس في استطاعة كل امرئ ذبح بدنة ويؤيد ماذهبت إليه قول شيخ الإسلام (٢):

إن الحائض تفعل ما تقدر عليه من مناسك الحج ، ويسقط عنها ماتعجز عنه فتطوف ، وينبغي أن تغتسل ولو كانت حائضا كما تغتسل للإحرام ، وأولى ، وتستغفر كما تستغفر المستحاضة وأولى .

(١) رواه الشيخان . انظر اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، ج ٢ ، ص ٣٩ .

(٢) انظر فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ج ٢٦ ، ص ٢٢٥-٢٤١ .

وهذا هو الذى تدل عليه النصوص المتناولة لذلك ، والأصول المشابهة له ، وليس فى ذلك مخالفة للأصول والنصوص إنما تدل على وجوب الطهارة للطواف كقوله صلى الله عليه وسلم : "تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت" (١) إنما يدل على الوجوب مطلقا كقوله صلى الله عليه وسلم : "إذا أحدث أحدكم فلا يصلى حتى يتوضأ" (٢) ، وأمثال ذلك من النصوص ، وقد علم أن وجوب ذلك جميعه مشروط بالقدرة كما قال تعالى : {فاتقوا الله ما استطعتم} (٣) ، وقال صلى الله عليه وسلم : "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" (٤) . ثم إن غاية ما فى الطهارة أنها شرط فى الطواف ، ومعلوم أن كونها شرطا فى الصلاة أوكد منها فى الطواف ومع هذا فإن هذا الشرط يسقط فى الصلاة عند الضرورة أو العجز عنه بدليل أن المستحاضة ومنه به سلس البول ونحوهما يطوف ويصلى باتفاق المسلمين ، والحدث فى حقهم من جنس الحدث فى حق غيرهم لم يفرق بينهما إلا العذر . وإذا كان كذلك وشروط الصلاة تسقط بالعجز ، فسقوط شروط الطواف بالعجز أولى وأحرى . ومن قال إن الطهارة واجبة فى الطواف وليست شرطا له فإنه يلزمه أن يقول : إن الطهارة فى مثل هذه الصورة ليست واجبة لعدم القدرة عليها ، لأنه يقول إذا طاف محدثا وابتعد عن مكة لم يجب عليه العود للمشقة وإن كان هناك من يقول : عليه دم إذا لم يرجع إلى مكة ويطوف .

فكيف يجب على الحائض ما لا يمكنها إلا بمشقة أعظم من ذلك؟ وهو إلزام الحائض التى لا تستطيع البقاء فيها حتى تطهر وتطوف ، أو إلزامها بالعود إلى مكة بعد أن تطهر لتطوف؟ وفى الحالتين ضرر عظيم عليها ، والضرر مدفوع فى الشريعة (٥) ويقدر بقواعد تضبطه .

(١) سبق فى حديث عائشة رضى الله عنها .

(٢) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ١٢ ، ص ٣٢٩ .

(٣) سورة التغابن : آية ١٦

(٤) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٥ ، ص ١٠٩ .

(٥) انظر المفصل فى أحكام المرأة ، عبد الكرم زيدان ، ج ٢ ، ص ١٩٩ .



أما وجوب الدم عليها ، والذي أزعج القول به هو عدم وجوب الدم عليها<sup>(١)</sup> ، لأن الواجب إذا تركه المسلم من غير تفريط فلا دم عليه ، بخلاف ما إذا تركه ناسيا أو جاهلا أو متعمدا ، والحائض لم تفرط في ترك واجب الطواف لأن المانع منه وهو الحيض لم يحصل لها باختيارها وإرادتها<sup>(٢)</sup> ، فلا يجب عليها دم<sup>(٣)</sup> .

واستدل عليه بقوله عليه تعالى : {فاتقوا الله ما استطعتم} <sup>(٤)</sup> ، وقوله عليه السلام : "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" <sup>(٥)</sup> .

---

(١) استدل بقول الإمام ابن تيمية إذا أوجب الشرع القضاء على من فاته الحج فذلك بسبب تفريطه ، بخلاف الحائض فإنها لم تفرط ولم يصدر منها ما يفسد إحرامها لأن الحيض ليس شيئا إراديا منها ، وإنما هو كما قال صلى الله عليه وسلم : "أمر كتبه الله على بنات آدم" .

انظر : اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، ج ٢ ، ص ٣٩ ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ج ٢٦ ، ص ٢٢٧-٢٢٩ .

(٢) انظر المفصل في أحكام المرأة ، ج ٢ ، ص ١٩٩ ، وكذلك الناسي والمخطيء .

(٣) دم : أى ذبح شاة .

(٤) سورة التغابن : آية ١٦

(٥) سبق تخريجه .

### خامسا : ما يستحب ويكره للنساء فى الطواف :

هناك مستحبات للطائفين حول البيت يفضل الإتيان بها ولكن بعض هذه المستحبات تصبح مكروهات فى أحوال خاصة بالنسبة للنساء ومن هذه :  
(١) استحباب استلام الحجر الأسود وتقبيله إن أمكن .  
وذلك لما رواه البخارى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قبل الحجر وقال : "لولا أنى رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قبلك ما قبلتك" (١).

وعن ابن عمر (٢) - رضى الله عنه - قال : رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يستلمه أى يستلم الحجر الأسود ويقبله (٣) ويقول : ماتركت استلامهما منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما (٤). وإذا منعت الزحمة ونحوها من تقبيل الحجر وأمكنه استلامه - أى مسحه بيده - استلمه ثم قبل يده ، فإن لم يتمكن من استلامه بيده ، وأمكنه استلامه بعضا أو نحوها استلمه بها .

روى البخارى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : "طاف النبى - صلى الله عليه وسلم - فى حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن" (٥)، وقال : "طاف النبى صلى الله عليه وسلم وكلما أتى على الركن - أى ركن الحجر الأسود - أشار إليه بشىء عنده وكبر" (٦).

(١) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٤٦٢ .

(٢) ابن عمر : عبد الله بن عمر بن الخطاب صحابى جليل وهو صغير أول غزواته الخندق ، بايع تحت الشجرة ، روى علما كثيرا نافعا عن رسول الله وعن الصحابة مات سنة ٥٧٣ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٢٠٣ .

(٣) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٤٧٥ .

(٤) عبد الرزاق الصنعاني ، المصنف ، ج ٥ ، ص ٣٥ .

(٥) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٤٧٦ .

(٦) نفس المرجع السابق .

وهذه أحاديث ثابتة في استلام الحجر تدل على استحباب استلامه أو أنه سنة ، ولكن لا يجوز ارتكاب الحرام لفعل السنة ولا سيما أن السنة أرشدتنا إلى الإكتفاء بالإشارة إليه عند تعذر استلامه وتقبيله .

ومن الأخطاء التي ترتكب في هذا الاستلام مزاحمة وإيذاء الطائفين التي نهى عنها عليه السلام إذ قال لعمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : "إنك لرجل شديد تؤذى الضعيف إذا طفت بالبيت ، فإذا رأيت خلوة من الحجر فادن منه ، وإلا فكبر وامض" (١).

وفي رواية : "إنك رجل قوى لاتزاحم الناس على الحجر فتؤذى الضعيف ، فإن وجدت خلوة فاستلم ، أى استلم الحجر الأسود ، وإلا فاستقبله وكبر وهلل" (٢).

ومما تفعله بعض النساء في الطواف مزاحمة الرجال في استلام الحجر والاختلاط بهم ، وهذا مما هو منهى عنه لذا يجب عدم فعل السنة أو المستحب وذلك لما تؤدى إليه من الحرام فيجب على النساء عدم استلام الحجر ومزاحمة الرجال والاختلاط بهم سدا للذريعة الموصلة للحرام فيستحب لها أن تشير بيدها إليه كالذى لا يمكنه الوصول إليه (٣).

يقول الإمام النووى : "قال أصحابنا لا يستحب تقبيل الحجر الأسود ، ولا استلامه إلا عند خلو المطاف في الليل أو في غيره ، لما فيه من ضررهن وضرر الرجال بهن" (٤).

(٢) ومن المستحبات في الطواف كذلك الدنو من البيت لأنه هو المقصود فكان القرب منه أفضل وهذا بشرط أن لا يؤذى غيره ولا يتأذى هو بالزحمة (٥).

(١) الزيلعى ، نصب الراية ، ج ٣ ، ص ٣٨ .

(٢) الزيلعى ، نصب الراية ، ج ٣ ، ص ٣٩ .

(٣) المجموع ، ج ٨ ، ص ٣٩ .

(٤) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٣ ، ص ١٨٣ .

(٥) المجموع ، ج ٨ ، ص ٤٢ .

ولكن المرأة يستحب لها أن لاتدنو من البيت في حال طواف الرجال بل تكون في حاشية المطاف سدا لذريعة الاختلاط بالرجال ، فإن كان المكان خاليا من الرجال استحب لها القرب من البيت (١).

قالت أم سلمة (٢) - رضى الله عنها - : شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أى اشتكيت ، فقال صلى الله عليه وسلم : "طوفى من وراء الناس وأنت راكبة . فطفت ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلى إلى جنب البيت" (٣).

وجاء في شرح الحديث : وإنما أمرها بالطواف وراء الناس ، لأن سنة النساء التباعد عن الرجال في الطواف ، ولأن قربها يخاف منه تأذى الناس بدابتها ، وإنما طافت في حال صلاته - صلى الله عليه وسلم - ليكون أستر لها ، وكانت هذه الصلاة صلاة الصبح (٤).

فهذه أم سلمة - رضى الله عنها - تروى لنا أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الطواف بعيدا عن البيت من وراء الناس وذلك سدا لذريعة اختلاط الرجال بالنساء ، وكذلك يروى البخارى عن السيدة عائشة - رضى الله عنها - كانت تطوف حجرة (٥) من الرجال لا تخالطهم ، فقالت امرأة : انطلقى نستلم (٦) يا أم المؤمنين ، قالت : انطلقى عنك (٧) ، وأبت ، وكن يخرجن متنكرات بالليل فيطفن مع الرجال ، ولكن إذا دخلن البيت ،

(١) المجموع ، ج ٧ ، ص ٣٦٩ ، ج ٨ ، ص ٤٥ .

(٢) أم سلمة : هند بنت أبى أمية بن المغيرة ، من المهاجرات الأول دخل بها النبي صلى الله عليه وسلم ، آخر من مات من أمهات المؤمنين .

سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٢٠١ .

(٣) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى شرح العسقلانى ، ج ٣ ، ص ٤٨١ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) حجرة : أى ناحية عن الناس معتزلة .

(٦) نستلم : أى نستلم الحجر الأسود .

(٧) انطلقى عنك : أى من جهة نفسك ولأجلك .

فمن حتى يدخلن واخرج الرجال" (١).

وهذا الحديث فيه دلالة على أن السيدة عائشة رضى الله عنها كانت تسد الذريعة إلى الاختلاط بالرجال وذلك بالطواف بمعزل عن الناس ، وهى ونساء النبى - صلى الله عليه وسلم - كن يخرجن متنكرات بالليل للطواف ، وإذا أردن الطواف وقفن قاءمات حتى يدخلن حال كون الرجال مخرجين منه (٢).

ويستحب للمرأة تأخير الطواف إلى الليل إذا دخلت مكة نهارا (٣)، ليكون ذلك أستر لها وأصوله لها ولغيرها ، ولكن إن خافت حيضا أو نفاسا استحب لها تعجيل الطواف حتى لا يفوتها (٤).  
(٣) ومن المسنونات فى الطواف الاضطباع .

ومعناه أن يجعل وسط ردايه تحت منكبه الأيمن ، ويطرح طرفيه على منكبه الأيسر ، ويكشف الأيمن وهو سنة ، لفعله عليه الصلاة والسلام فقد طاف مضطبعا ببرد أخضر . وروى ابن عباس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه اعتمروا من الجعرانية فرملوا بالبيت وجعلوا أرديتهم تحت آباطهم ، ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى (٥). والاضطباع يسن فى طواف العمرة ، وفى طواف الحج يعقبه سعى ، وهو إما طواف القدوم أو طواف الإفاضة ، ولا يكون فى طواف الوداع (٦).

(١) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى شرح العسقلانى ، ج ٣ ، ص ٤٨٠-٤٨١ .

(٢) انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٤٨٠-٤٨١ .

(٣) فى طواف القدوم وكذلك فى طواف الإفاضة .

(٤) المغنى ، ج ٣ ، ص ، كشف القناع ، ج ١ ، ص ٦٠٤ ، المجموع ، ج ٧ ، ص ٣٦٥ ج ٨ ، ص ٤٤ .

(٥) رواه أبو داود ، انظر سنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ١٧٧ .

(٦) المجموع ، ج ٨ ، ص ٢٢ .

أما بالنسبة للمرأة فلا يشرع لها الاضطباع جاء في فقه الشافعية :  
 "الاضطباع مسنون للرجال ، ولا يشرع للمرأة بلا خلاف" (١).  
 (٤) الرمل (٢):

وهذا يستحب في الأشواط الأولى من الطواف ، أما الأشواط الأربعة  
 الباقية فيسن فيها المشى لقول ابن عمر - رضى الله عنه - قال : "سعى النبي  
 - صلى الله عليه وسلم - ثلاثة أشواط ومشى أربعاً في الحج والعمرة" (٣).  
 ولكن المرأة لا ترمل وذلك سدا لذريعة تكشفها . فإن جرى والإسراع  
 في المشى يؤدي إلى التكشف . قال ابن المنذر (٤): أجمع العلماء على أن  
 المرأة لا ترمل في الطواف بل تمشى (٥).

### سادسا : الذرائع فى سعى المرأة :

اتفق العلماء في المذاهب الأربعة : الحنابلة والمالكية والشافعية  
 والحنفية وغيرهم أنه لا تشترط الطهارة من الحدث الأصغر ومن الجنابة  
 والحيض والنفاس لجواز السعى بين الصفا والمروة .  
 واستدلوا بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لعائشة - رضى  
 الله عنها - حين حاضت قال : "اقض ما يقضى الحاج غير أن لا تطوفى" (٦).

- 
- (١) المجموع ، ج ٧ ، ص ٣٦٥ ، ج ٨ ، ص ٤٧ .  
 (٢) الرمل : وهو اسراع المشى مع تقارب الخطأ من غير وثب .  
 (٣) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ٣ ، ص ٥٠٢ .  
 (٤) ابن المنذر : أبو بكر محمد بن ابراهيم صاحب كتابا الاجماع والاشراف . فقيه مكة  
 توفي سنة ١١٨ هـ .  
 سير أعلام النبلاء ، ج ١٤ ، ص ٤٩٠ .  
 (٥) المجموع ، ج ٨ ، ص ٦٧ .  
 (٦) سبق تخريجه .

ولكن الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر مستحبة فإن سعى بدونها فسعيه صحيح . ولا تشترط أيضا الطهارة عن النجاسة ، ولاستر العورة لجواز السعى ، لأنه إذا لم تشترط الطهارة عن الحدث الأكثر والحيض وهى أكد فغيرها أولى أن لا تشترط (١).

### وقت السعى :

وقته الأصلى يوم النحر بعد طواف الإفاضة ، ولكن جاز السعى بعد طواف القدوم وجعل ذلك وقتا له ترفيها للحاج ، ورخصة له وتيسيرا له ، لازدحام الأشغال له يوم النحر (٢).

تصادف المرأة أحيانا مثل أوقات رمضان أن تكون فى عمرة وتريد انهاء عمرتها والطواف والسعى . ولكن نظرا لإقامة صلاة التراويح فيمنع النساء من الطواف لذا فتسهيلا وتيسيرا عليهن وعلى أهليهن وأولادهن أن تسعى ثم بعد انتهاء التراويح لها أن تطوف وتنتهى من العمرة (٣). وخاصة من يقدم من مسافة السفر يكون فى غاية الإرهاق والأطفال متعبين . والكبار فى صيام طوال النهار وفى الليل طواف وسعى ويريدون الرجوع إلى بلادهم لذا كان هذا الحكم فى غاية التيسير عليهن .

ولقد ذكر الفقهاء الدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن التقديم والتأخير : "لا حرج" (٤).  
وهناك رأى آخر يقول :

لا يصح تقديم السعى وأنه تبع للطواف ، قاله ابن قدامة : "والسعى تبع للطواف لا يصح إلا أن يتقدمه طواف فإن سعى قبله لم يصح وبذلك قال مالك والشافعى وأصحاب الرأى" .

- 
- (١) المغنى ، ج ٣ ، ص ١٩٧ ، المجموع ، ج ٨ ، ص ٨٤ ، الشرح الصغير للدردير وحاشية الصاوى ، ج ١ ، ص ٢٧٣ ، البدائع ، ج ٢ ، ص ١٣٥ .
  - (٢) البدائع ، ج ٢ ، ص ١٣٥ .
  - (٣) انظر عبد الكريم زيدان ، الفصل فى أحكام المرأة ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .
  - (٤) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ٣ ، ص ٥٦٨ .

وقال عطاء : يجزئه . وعن أحمد يجزئه إن كان ناسيا وإن عمد لم يجزئه سعيه لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما سئل عن التقديم والتأخير في حال الجهل والنسيان . قال : "لا حرج" ووجه الاول أن النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما سعى بعد طوافه وقد قال : "لتأخذوا عني مناسككم" (١)، فعلى هذا إن سعى بعد طوافه ثم علم أنه طاف بغير طهارة لم يعتد بسعيه ذلك" (٢).

وهناك أحكام أخرى للنساء في السعى مثل :

أنه لايسن للمرأة الصعود على الصفا والمروة ، وذلك سدا لذريعة مزاحمتهن للرجال فكان ترك ذلك أستر لها وأصون من الصعود على جبل الصفا والمروة واختلاط النساء بالرجال ذكر ذلك الحنابلة (٣)، والزيدية (٤) فقالوا : يندب للرجل فقط صعود الصفا والمروة في حال السعى ، وأما المرأة فالوقوف في أسفل الصفا والمروة أذكى لها (٥).

ومن الذرائع التي سدت في السعى للمرأة هو عدم رمل النساء بين الصفا والمروة . قال الإمام الشافعي : لارمل على النساء ، ولاسعى بين الصفا والمروة ، ولاضطباع ، وذلك لأنهن مأمورات بالاستتار (٦)، والاضطباع والرمل مفارقان للإستتار (٧).

(١) رواه أبو داود ، انظر سنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٢٠١ .

(٢) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٣ ، ص ١٩٤ .

(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٣ ، ص ١٩٧ .

(٤) الزيدية : أقرب فرق الشيعة من أهل السنة والجماعة ، تنسب إلى زيد بن علي زين العابدين (٨٠-١٢٢هـ) .

انظر الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ، ص ٢٥٥ .

(٥) شرح الأزهار في فقه الزيدية ، ج ٢ ، ص ١١٣ .

(٦) لارمل على النساء : أى في الطواف بالبيت ، ولاسعى بين الصفا والمروة أى : لارمل عليهن في موضع الرمل وهو ما بين الميئين الأخضرين . والسعى : الإسراع في المشى ، وهو بمعنى الرمل . وهو تقارب الخطا دون وثب .

(٧) الشافعي ، الأم ، ج ٢ ، ص ١٧٦ .



وللفقهاء الشافعية في ذلك قولين :

- (١) الصحيح المشهور ، وبه قطع الجمهور انها تسعى في موضع السعى ، بل تمشى جميع المسافة سواء كانت نهارا أو ليلا في الخلوة ، لأنها عورة وأمرها مبني على الستر ولهذا لا ترمل في الطواف .
- (٢) أنها إن سعت في الليل حال خلو المسجد ، استحب لها الرمل في موضع السعى كالرجل (١).

ومذهب الحنابلة كمذهب الشافعية في ذلك يقول ابن قدامة : "ولا ترمل المرأة في طواف ولاسعى" (٢)، وكذلك الزيدية قالوا : "يندب للرجل فقط السعى بين الميئين في كل شوط أما المرأة فلا تهرول في طوافها ولاسعيها" (٣). وكذلك قال الجعفرية (٤): "والسعى هو ان يسرع الإنسان في مشيه إن كان ماشيا ، وإن كان يركب دابة حرك دابته في موضع السعى وذلك على الرجال دون النساء" (٥).

- 
- (١) المجموع ، ج ٨ ، ص ٨٤ .
- (٢) المغنى ، ج ٣ ، ص ١٨٦ .
- (٣) شرح الأزهار ، ج ٢ ، ص ١١٤ .
- (٤) الجعفرية : نسبة إلى جعفر الصادق بن محمد الباقر (توفي سنة ١٤٨هـ) ، ويلقبونه بالصادق وهي فرقة من فرق الشيعة الاثنا عشرية .
- انظر الفصل في الملل والنحل ، ابن حزم .
- (٥) النهاية للطوسي ، ص ٢٤٤ .

### سابعا : مبيت النساء بمزدلفة (١):

كما هو معروف أن الحاج بعد إفاضته من عرفات يجيء إلى مزدلفة بعد غروب الشمس فيصلى في مزدلفة جمع تأخير . قال تعالى : { فإذا أفضم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام } (٢).  
ولكن ما حكم المبيت في مزدلفة؟

قال الحنابلة : المبيت بمزدلفة واجب للرجال ، ومن تركه فعليه دم . وهو قول عطاء والزهرى وقتادة ... وغيرهم وهو مذهب الزيدية . والحجة لهذا القول - كما قال ابن قدامة الحنبلى - : " أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بات بمزدلفة ، وقال : "خذوا عني مناسككم" (٣). وهذا يعنى أن المبيت واجب (٤) ولحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم "لم يزل واقفا حتى أسفر جدا" (٥).

فالسنة أن يقف الحاج حتى يسفر الصبح جدا ثم يخرج الى منى . وكذلك صرح الشافعية بأن المبيت واجب ويتحقق بالحضور بمزدلفة في ساعة من النصف الثانى من الليل - ليلة النحر - وقالوا : أن من خرج من مزدلفة قبل منتصف الليل ولو بوقت يسير - ولم يعد إلى مزدلفة فقد ترك المبيت ولزمه دم - ذبح شاة . ولكن إذا عاد إلى مزدلفة قبل طلوع الفجر أجزأه ذلك ولاشئ عليه (٦).

(١) مزدلفة : ما بين وادى محسر ومازى عرفة . وأسمائها : مزدلفة ، جمع ، المشعر الحرام .

(٢) سورة البقرة : آية ١٩٨

(٣) رواه النسائى ، انظر صحيح سنن النسائى ، ج ٢ ، ص ٦٤١ (صحيح) .

رواية ابن ماجه (لتأخذ أمتى نسكها فإنى لأدرى لعلى لألقاهم بعد عامهم هذا" . انظر صحيح سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ١٧٥ .

(٤) المغنى ، ج ٣ ، ص ٢١٢ ، شرح الأزهار ، ج ٢ ، ص ١١٩ .

(٥) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ٨ ، ص ١٨٩ .

(٦) المجموع ، ج ٨ ، ص ١٢٧ .

أما الأحناف فقد قالوا أن المبيت بمزدلفة ليلة النحر سنة . وليس واجبا ، وقالوا : إن الواجب هو الوقوف فيها فيما بين طلوع الفجر من يوم النحر وطلوع الشمس . فمن حضر بمزدلفة في هذا الوقت فقد أدرك الوقوف فيها ، سواء بات فيها أو لم يبت ، وسواء وقف فيها أو لم يقف فالمهم الحضور في هذا الوقت وإن لم يقف فقد فاتته الوقوف بمزدلفة (١) . أما المالكية فقد أوجبوا نزول الحاج بمزدلفة ومكثه فيها ولو بقدر يسير يكفى لحط رحاله ، وأدائه صلاة العشاءين : المغرب والعشاء . وتناوله شيئا من طعام وشراب . فإن لم ينزل ويمكث هذا القدر من الوقت فعليه دم ، وإن نزل ومكث القدر الذى ذكره فلا دم عليه فى أى وقت خرج من مزدلفة ، أما المبيت فيها فقد قالوا : هو مندوب (٢) .

هذا بالنسبة للرجال ، ولكن ماهو الحكم بالنسبة للنساء؟ (٣)

لقد ذكر الفقهاء وكذلك وردت الأحاديث الشريفة بأن الوقوف بمزدلفة يسقط بالنسبة للنساء وكذلك من له عذر من الأطفال ومن يصحب هؤلاء النسوة من محارمهن أو مرافقيهم وذلك سدا لذريعة تعرضهن للزحام والمشقة وفتحاً لباب التيسير والرفق بهن . كما كان من أمر سودة (٤) - رضى الله عنها - فقد استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة تدفع قبله - أى تخرج من مزدلفة قبل طلوع الفجر - وقبل حطمة الناس - زحمتهم - وكانت امرأة ثبطة ، فأذن لها (٥)

(١) البدائع ، ج ٢ ، ص ١٣٦ .

(٢) الشرح الصغير للدردير ، حاشية الصاوى ، ج ١ ، ص ٢٧٩ .

(٣) المبيت إلى طلوع الشمس ، وهو واجب لمن لم يكن أصحاب الأعذار .

انظر تفصيل ذلك المغنى ، ج ٣ ، ص ٢١٥ .

(٤) سودة أم المؤمنين رضى الله عنها ، بنت زمعة توفيت فى آخر خلافة عمر رضى الله عنه .

سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٥) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ٣ ، ص ٥٢٧ .

ثبطة : ثقيلة بطيئة . لسان العرب ، ج ٧ ، ص ٢٦٧ .

وتقول عائشة - رضى الله عنها - : "وأقمنا نحن حتى أصبحن ثم دفعنا بدفعه ، فلئن كنت استأذنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما استأذنت سودة أحب إلى من مفروح به" (١).

وكذلك روى عن أم حبيبة (٢) - رضى الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث بها من جمع بليل (٣). وروى ابن عباس قال : "بعثنى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الضعفة من جمع بليل" (٤).

ومن هذه الأحاديث كلها نستخلص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للنساء والضعفة المسلمين ومرافقهن النساء كذلك في الخروج من مزدلفة قبل الفجر وذلك سدا لذريعة خروجهن مع زحام الناس واختلاطهن بهم . وتيسيرا لهن وسدا لأبواب التعسير والمشقة والحر .

جاء في فقه الحنفية : "هو - أى الوقوف بمزدلفة - واجب إلا أنه قد يسقط وجوبه لعذر من ضعف أو مرض أو حيض ، حتى لو تعجل ولم يقف لاشيء عليه" (٥).

وقال ابن عابدين : "ولكن لو تركه بعذر كزحمة بمزدلفة لاشيء عليه" وشرح ذلك ابن عابدين فقال : "قوله كزحمة ، عبارة اللباب : إلا إذا كان لعدة أو ضعف ، أو يكون امرأة تخاف الزحام فلا شيء عليه" .

ثم قال ابن عابدين : "فالأولى تقييد خوف الزحمة بالمرأة ويحمل (إطلاق المحيط) (كتاب فقه) عليه لكون ذلك عذرا ظاهرا في حقها يسقط به الواجب بخلاف الرجل" (٦).

- 
- (١) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ٣ ، ص ٥٢٧ .  
 (٢) أم حبيبة : أم المؤمنين رملة بنت أبى سفيان مسندها ٦٥ حديثا أقرب زوجاته نسباً سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٢١٨ .  
 (٣) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ٣٨-٣٩ .  
 (٤) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ٤٠ .  
 (٥) الكاسانى ، البدائع ، ج ٢ ، ص ١٣٦ .  
 (٦) الدر المختار ورد المحتار ، ج ٢ ، ص ٥١١-٥١٢ .

وهذا الحكم تخفيف عن النساء وليس واجبا وإنما هو رخصة لهن وذلك لأن عائشة - رضى الله عنها - لم تأخذ بها . وكذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمرها بذلك . ولكنها قننت أن تكون أخذت بهذه الرخصة.

ولكن إذا أمنت المرأة الزحام فيستحب لها أن لاتأخذ بهذه الرخصة . وهم قد عللوا الأخذ بهذا الحكم بالزحام ، قال الشافعية : "لئلا يتأذوا بالزحام" (١).

#### دليل خروج مرافقى النساء معهن :

إذا كانت هذه الرخصة وهى خروج النساء من مزدلفة ليلا للنساء وللضعفة من الصغار والمسنين فكذلك تشمل من يرافق هؤلاء ومن يقوم بخدمتهم ورعايتهم . كما ورد فى الحديث السابق عن ابن عباس حين أذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الخروج مع الضعفة ليلا . وقد يكون المرافق من الخدم والموالى كما فى حديث أسماء رضى الله عنها ، حين خرج مولاها عبد الله من مزدلفة بغلس (٢) إلى (منى) فرمت الجمرة ثم صلت الصبح بمنزلها (منى) (٣).

(١) مغنى المحتاج ، ج ١ ، ص ٥٠٠ ، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى ، ج ٣ ، ص ١٣٦ .

(٢) الغلس : ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح .  
النهاية لابن الأثير ، ج ٣ ، ص ٣٧٧ .

(٣) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ٣ ، ص ٥٢٧ .

ثامنا : الرمي للنساء :

والمقصود هنا هو رمى الجمار بمنى ومعنى ذلك فى اللغة :  
هو القذف بالأحجار الصغيرة وهى الحصى .

وفى عرف الشرع : هو القذف بالحصى فى زمان مخصوص ومكان  
مخصوص وعدد مخصوص<sup>(١)</sup>. ودليل وجوبه فعل الرسول - صلى الله عليه  
وسلم - وقوله : "خذوا عني مناسككم"<sup>(٢)</sup>.

وقت الرمي يوم النحر :

يستحب الرمي يوم النحر فى الضحى ، أى بعد طلوع الشمس وذلك  
لفعله - صلى الله عليه وسلم - كما روى البخارى عن جابر قال : "رمى  
النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم النحر ، ضحى ، ورمى بعد ذلك بعد  
الزوال"<sup>(٣)</sup>.

وللحنابلة قول آخر : وهو أن أول وقت الرمي يوم النحر الذى  
يجوز فيه الرمي هو نصف الليل من ليلة النحر . وهو مذهب الشافعية  
والزيدية<sup>(٤)</sup>. ولكن المستحب عندهم الرمي بعد طلوع الشمس .

---

(١) البدائع ، ج ٢ ، ص ١٣٧ .

(٢) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٥٧٩ .

(٣) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العقلاى ، ج ٣ ، ص ٥٧٩ .

(٤) المغنى ، ج ٣ ، ص ٢١٨ ، المجموع ، ج ٨ ، ص ١٤١ ، شرح الأزهار ، ج ٢ ،  
ص ١٢٣ .

رمى النساء للجمار :

رمى الجمار كما هو مشروع في حق الرجال فهو مشروع في حق النساء . ولكن لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رخص لهن الخروج من مزدلفة ليلاً<sup>(١)</sup> . لذا فإن ما يترتب على ذلك وما هو بعده من رمى الجمار والطواف ... وغيره . كذلك يرخص لهن في تقديمه بنفس الذريعة التي سبق القول فيها وهي سد لذريعة الاختلاط والزحمة . ولكن هناك من قال بالرمى لهن بعد طلوع الشمس ومنهم من قال بالرمى بعد منتصف الليل وفي ذلك تفصيل فيما يأتي نصه :

(١) القول الأول :

قول من قال بالرمى بعد الفجر ويستحب بعد طلوع الشمس<sup>(٢)</sup> واستدل أصحابه .

بما ذكر الإمام الترمذى<sup>(٣)</sup> : أنه يؤذن لهن بالخروج من مزدلفة ليلاً إلى منى قبل خروج الحجاج منها لئلا يتأذوا بالزحام . واستدل بحديث ابن عباس - رضى الله عنهما - "أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله - أى من مزدلفة إلى منى - وقال : لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس"<sup>(٤)</sup> . وروى بلفظ آخر عن ابن عباس قال : "قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة أغيلمة بنى عبد المطلب على جمرات . فجعل يلطخ أفخاذنا ويقول : أبني لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس"<sup>(٥)</sup> .

(١) سبق تفصيل القول في ذلك في المبحث السابق .

(٢) البدائع ، ج ٢ ، ص ١٣٧ ، المغنى ، ج ٣ ، ص ٢١٨ ، الشرح الصغير وحاشية الصاوى ، ج ١ ، ص ٢٨٢ .

(٣) الترمذى : محمد بن عيسى بن سورة بن موسى ، ولد سنة ٢١٠ هـ ، مصنف الجامع والعلل . توفي سنة ٢٧٩ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ١٣ ، ص ٢٧٠ .

(٤) رواه الترمذى ، انظر تحفة الأخوذى بشرح جامع الترمذى ، ج ٣ ، ص ٦٣٦-٦٣٧

(٥) رواه أبو داود ، انظر سنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ .

## (٢) القول الثانى :

وهو القائل بالرمى ليلا قبل الفجر<sup>(١)</sup> واستدلوا بعدة أحاديث منها :  
 ماروى عن عبد الله مولى أسماء بنت أبى بكر - رضى الله عنها - :  
 "أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تصلى فصلت ساعة ثم قالت : يابنى  
 هل غاب القمر؟ قلت : لا . فصلت ساعة ، ثم قالت : يابنى هل غاب  
 القمر؟ قلت : نعم . قالت : فارتحلوا ، فارتحلنا ومضينا حتى رمت الجمرة ،  
 ثم رجعت فصلت الصبح فى منزلها - فى منى - فقلت : ياھنتاه مأرانا إلا قد  
 غلسنا . قالت : "يابنى إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد أذن  
 للظعن"<sup>(٢)</sup>.

ومن أدلتهم كذلك "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل أم  
 سلمة رضى الله عنها ليلة النحر ، فرمت الجمرة قبل الفجر ، ثم مضت  
 فأفاضت ، وكان ذلك اليوم الذى يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عندها"<sup>(٣)</sup>.

وعند الزيدية : أنه يجوز للمرأة والخائف والمريض ونحوهم الرمي فى  
 النصف الآخر من الليل<sup>(٤)</sup>.

(١) قول الحنابلة والشافعية والزيدية . انظر : المغنى ، ج ٣ ، ص ٢٢٠ ، المجموع ،

ج ٨ ، ص ١٤١ ، شرح الأزهار ، ج ٢ ، ص ١٢٣ .

(٢) رواه البخارى . انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٥٢٦ وقوله

(ياھنتاه) : أى ياهذه . وقوله (مأرانا) : أى مانظن ، وقوله (غلسنا) : أى

تقدمنا على الوقت المشروع ، وهو من التغليس وهو السير بغلس وهى ظلمة آخر

الليل ، قولها : (أذن للظعن) : أى للنساء . والظعن جمع ظعينة .

(٣) الشوكانى ، نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٦٥ ، ٦٧ .

(٤) شرح الأزهار ، ج ٢ ، ص ١٢٧ .



القول الراجح :

إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للنساء وللضعفة بالخروج من مزدلفة بعد منتصف الليل فهذا يعنى عدم الازدحام وأن النساء يصلن إلى منى ليلاً ويرجنن ويخرجن إلى الطواف .

فمما سبق من الأدلة يتبين أن النساء نفرن وخرجن قبل الفجر وهذا يعنى انهن رمين في ذلك الوقت . وأما الأحاديث التى فيها أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمرهن بالرمى بعد طلوع الشمس فهذه محمولة على الاستحباب<sup>(١)</sup> . والله أعلم .

يقول الإمام الشوكانى<sup>(٢)</sup> : والأدلة تدل على أن وقت الرمي من بعد طلوع الشمس لمن كان لارخصة له ، ومن كان له رخصة كالنساء وغيرهن من الضعفة جاز قبل ذلك ، ولكنه لا يجزىء في أول ليلة النحر اجماعاً<sup>(٣)</sup> .

الرمى فى أيام التشريق<sup>(٤)</sup> :

يكون الرمي فى أيام التشريق كفعله عليه السلام وهو بعد الزوال كما ورد فى ذلك أحاديث منها :

عن جابر - رضى الله عنه - قال : رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر ضحى ، ورمى بعد ذلك بعد الزوال<sup>(٥)</sup> .

---

(١) المغنى ، ج ٣ ، ص ٢١٩ ، صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ٩ ، ص ٤٨ ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، ج ٣ ، ص ٢٩٨ ، المجموع ، ج ٨ ، ص ١٤١ ، كشف القناع ، ج ١ ، ص ٦١٨ .

(٢) الشوكانى : محمد بن على بن محمد الشوكانى . توفى سنة ١٢٥٥ هـ .

(٣) الشوكانى ، نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٦٥-٦٦ .

(٤) أيام التشريق : هى الأيام التى تلى يوم النحر وهى الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر من ذى الحجة .

(٥) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٥٧٩ .

وكذلك ما روته السيدة عائشة رضى الله عنها قالت : "افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من آخر يومه حين صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى فمكث بها ليالى أيام التشريق يرمى الجمرة إذا زالت الشمس" (١).  
وروى عن ابن عمر - رضى الله عنه - أنه قال : "كنا نتحين زوال الشمس ، فإذا زالت الشمس رمينا" (٢).  
وللفقهاء فى ذلك أقوال :

قال الحنفية : وقت الرمى فى اليوم الأول والثانى من أيام التشريق من الزوال إلى غروب الشمس ، وهذا هو الوقت المسنون للرمى ، ومن غروب الشمس إلى طلوع الفجر وقت مكروه للرمى ولكنه جائز .  
وعلى هذا فإن آخر وقت الرمى فى اليوم الأول والثانى من أيام التشريق هو طلوع فجر اليوم اللاحق لكل منهما . أما فى اليوم الثالث من أيام التشريق فأخر وقت الرمى فيه هو غروب الشمس (٣). وهو مذهب الزيدية أيضا (٤).

وعند الشافعية : يخرج وقت الرمى الإختيارى فى أيام التشريق بغروب الشمس من كل يوم وقيل : يبقى إلى الفجر ، وحل هذا الوجه - أى بقاء وقت الرمى إلى الفجر - فى غير اليوم الثالث من أيام التشريق ، حيث يخرج وقت الرمى فى هذا اليوم بغروب شمس جزما لخروج وقت المناسك بغروب شمس . أما وقت الجواز للرمى فيبقى إلى غروب آخر أيام التشريق (٥).

(١) رواه أبو داود ، انظر عون المعبود شرح سنن أبى داود ، ج ٥ ، ص ٤٤٨ ، ومعنى الحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت بعد خروجه من (منى) يوم النحر بعد أن صلى الظهر فى منى .

(٢) رواه البخارى . انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٥٧٩ .

(٣) ابن عابدين ، الدر المختار ورد المحتار ، ج ٢ ، ص ٥٢١ .

(٤) شرح الازهار ، ج ٢ ، ص ١٢٤-١٢٥ .

(٥) المجموع ، ج ٨ ، ص ١٧٨-١٧٩ ، نهاية المحتاج ، ج ٣ ، ص ٣٠٢ ، مغنى المحتاج ج ٢ ، ص ٥٠٧ .

وقال المالكية : وقت الرمي بعد يوم النحر من الزوال إلى الغروب (١). ومعنى ذلك أن آخر وقت الرمي في أيام التشريق هو غروب الشمس من كل يوم من هذه الأيام .  
وقال الحنابلة : "وآخر وقت رمي كل يوم من أيام الرمي الأربعة - أي يوم النحر وأيام التشريق - إلى المغرب لأنه آخر النهار" .

#### الرأى الراجح :

بما أن جميع الحجاج يرمون بعد الزوال في أيام التشريق فإنه سيزدحم الناس ويختلط النساء بالرجال ، لذا فعلى المرأة سدا لذريعة الاختلاط والزحام أن ترمي ليلاً أخذاً برخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم للرعاة والسقاة وهى :

كما روى الإمام مالك فى (الموطأ) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أَرخص لرعاة الإبل فى البتوة خارجين من (منى) يرمون يوم النحر ثم يرمون الغد ، ومن بعد الغد ليومين ، ثم يرمون يوم النفر" (٢).

وقال الإمام مالك فى معنى هذا الحديث : إن الرعاة يرمون يوم النحر جمرة العقبة ثم ينصرفون لرعيهم ، فإذا مضى اليوم الذى يلى يوم النحر وهو ثانيه ، أتوا يوم الثالث - وهو الثانى من أيام التشريق فيرمون لليوم الذى مضى ، ثم يرمون ليومهم الحاضر - وهو الثانى من أيام التشريق - فإن شاءوا نفروا وخرجوا من (منى) ، لأنهم تعجلوا فى يومين وإن شاءوا أقاموا فى (منى) إلى الغد - أى إلى اليوم الثالث من أيام التشريق - فيرمون مع الناس ثم ينصرفون من (منى) .

(١) الشرح الصغير للدردير وحاشية الصاوى ، ج ١ ، ص ٢٨١-٢٨٢ .

(٢) شرح الزرقانى على موطأ مالك ، ج ٢ ، ص ٣٧١ ، السنن الكبرى (البيهقى) ، ج ٥

فلئن جوز للرعاة رمى يومين في يوم واحد ، فمن باب أولى للنساء حتى لا يختلطن بالرجال يرخص لهن الرمي في الليل من نفس اليوم . وروى عن عطاء بن أبي رباح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لرعاة الإبل أن يرموا الجمار ليلاً (١) .

ولقد ألحق الحنابلة السقاة بالرعاة قالوا : ' ويرمى الجمرات بها في أيام التشريق ، وهى أيام (منى) الثلاثة التى تلى يوم النحر كل يوم بعد الزوال إلا السقاة والرعاة ، فلهم الرمي ليلاً ونهاراً للعذر " (٢) .

وإذا كان الحنابلة ألحقوا السقاة بالرعاة وذلك لوجود الترخيص لهم بالبيتوتة في مكة بدلاً من المبيت في (منى) . ولكن لم يوجد لهم ترخيص بالرمي ليلاً . وذلك كما ورد عن العباس رضى الله عنه حين استأذن النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يبيت في مكة ليالى (منى) من أجل سقايته فأذن له " (٣) .

أقول أنه إذا ضم السقاة مع الرعاة فكذلك يضم النساء وذلك للعذر وهو اتقاء الزحام واختلاط النساء والرجال والتيسير على النساء كما أذن لهن بالخروج من مزدلفة بعد منتصف الليل كما تقدم في موضعه .

#### المرأة لا ترفع يدها فى الرمي :

ويبقى مسألة أخيرة فى رمى النساء وهو أنه يسن للرجل أن يرفع يده بالرمي حتى يرى بياض إبطيه ولكن المرأة يجب عليها الإستتار دائماً فهى خلافاً للرجل فى ذلك سداً لذريعة الكشف لا ترفع يدها عالياً وإنما بقدر ماتستطيع معه رمى الحصة . فالمرأة فى كل أفعالها تلاحظ فى ذلك الإستتار ما أمكن ذلك حتى ولو خالفت فى ذلك المسنون للحاج أو الرجل مثلما بينت بالنسبة للرمل والاضطباع وغيره .

(١) الزيلعى ، نصب الراية ، ج ٣ ، ص ٨٥ . قال الهيثمى : رواه الطبرانى وفيه ابن أبى فروة وهو متروك .

(٢) كشف القناع ، ج ١ ، ص ٦٢٢ .

(٣) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٥٧٨ .

جاء في فقه الشافعية : "والسنة في رمي النحر وغيره أن يرمى الجمرة لاجبجر كبير ولاصغير جدا ، بل بقدر حصي الحذف ويسن أن يرفع الذكر يده بالرمي حتى يرى بياض إبطه بخلاف المرأة" (١).

### تاسعا : الحلق للمرأة :

الحلق في أفعال الحج والعمرة للرجال فقط .

معنى الحلق : هو قطع الشعر وجزه .

وأما التقصير : هو جز بعض شعر الرأس أو الأخذ من أطراف شعر الرأس (٢).

دليل مشروعتيهما : قال تعالى : {محلّين رؤوسكم ومقصّرين} (٣).

ولقد اعتبر الاحناف الحلق والتقصير من واجبات الحج (٤).

أما المالكية فقد قالوا : ان الحلق واجب أما التقصير فهو مجزئ (٥).

وقال الشافعية : أنه نسك يثاب عليه ويتحلل به . لذا فقد اعتبروه

ركنا من أركان الحج (٦).

وعند الحنابلة : قال ابن قدامة : الحلق أو التقصير نسك في الحج

والعمرة في ظاهر مذهب أحمد .

وعن أحمد : أنه ليس بنسك ، وإنما هو اطلاق من محذور كان محرما

عليه بالإحرام فأطلق فيه عند الحد كاللباس والطيب وسائر المحظورات .

فعلى هذه الرواية : لاشيء على تاركه ويحصل الحل بدونه (٧).

(١) مغنى المحتاج ، ج ١ ، ص ٥٠٨ .

(٢) النهاية لابن الأثير ، ج ١ ، ص ٤٢٧ ، المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، ص ١٢٩ .

(٣) سورة الفتح : آية ٢٧ .

(٤) البدائع ، ج ٢ ، ص ١٤٠ .

(٥) الشرح الكبير للدردير ، ج ٢ ، ص ٤٦ .

(٦) المجموع ، ج ٨ ، ص ١٥٢ .

(٧) المغنى ، ج ٣ ، ص

فضل الحلق على التقصير :

روى البخارى عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اللهم ارحم المحلقين . قالوا : والمقصرين يا رسول الله قال : اللهم ارحم المحلقين ، قالوا : والمقصرين يا رسول الله . قال : والمقصرين<sup>(١)</sup> . وفي رواية أخرى : دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم للمحلقين ثلاثا ، وللمقصرين مرة واحدة<sup>(٢)</sup> . ونستدل على أفضلية الحلق على التقصير من فعله عليه السلام فقد حلق وفعله هو الأفضل<sup>(٣)</sup> . ولكن التقصير مجز ، وهو المشروع للنساء .

سد الذريعة إلى المثلة :

لا خلاف بين أهل العلم في أن المشروع للنساء التقصير دون الحلق لأن الحلق مثلة لها كما ذكر ذلك ابن المنذر فقال :  
"أجمع أهل العلم على هذا (وهو أن المشروع للمرأة التقصير دون الحلق) وذلك لأن الحلق في حقها مثلة"<sup>(٤)</sup> .  
وقال ابن حجر : وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير بالإجماع<sup>(٥)</sup> .

وقال المالكية : "والتقصير واجب في حق الأنثى ، ولو كانت بنت تسع سنين فأكثر ، فإن حلقت رأسها حرم عليها ، لأنه مثلة"<sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٥٦٢ .
  - (٢) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ٩ ، ص ٥٢ .
  - (٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٣ ، ص ٢٢٢ .
  - (٤) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٣ ، ص ٢٢٢ .
  - (٥) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٥٦٢ .
  - (٦) الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي ، ج ٢ ، ص ٤٦ .

وقال الشافعية : "وتقصر المرأة ولا تؤمر بالخلق إجماعاً بل يكره لها الخلق على الأصح وقد يحرم لأنه مثله وتشبه بالرجال" (١).

وقال الحنفية : "ويكره الخلق للمرأة لأنه مثله ، فالمشروع في حقها هو التقصير" (٢).

#### والخلاصة :

أن التقصير هو المتعين للمرأة وهو الواجب عليها . أما الخلق فإنه ذريعة إلى التشبه بالرجال وذريعة إلى المثلة يجب سدها . لما روى على بن أبي طالب - رضى الله عنه - قال : "نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن تخلق المرأة رأسها" (٣). جاء في شرحه : "وفي هذا الحديث دليل على أنه لا يجوز الخلق للنساء في التحلل ، بل المشروع لهن التقصير" .

ولكن هناك استثناءات يجوز للمرأة فيها الخلق وهى : إذا كان برأسها أذى والخلق علاج لها فيباح لها الخلق (لأن الضرورات تبيح المحظورات) . وكذلك إن كانت بحاجة إلى التخفى مثل الاعتداءات الواقعة على نساء المسلمين في البلاد المغتصبة فيجوز لها الخلق للخلاص من الفساق الذين تخشى منهم الاعتداء على عرضها .

قال المالكية : "أما الصغيرة فيجوز فيها الخلق والتقصير وكذلك الكبيرة إذا كان برأسها أذى ، والخلق صلاح لها" (٤).

وقال الشافعية : "استثنوا من كراهة الخلق للمرأة مالمو كان برأسها أذى لا يمكن زواله إلا بالخلق لمعالجة حب ونحوه ومالمو حلقت رأسها لتخفى كونها امرأة خوفاً على نفسها من الزنا ونحو ذلك ، لهذا يباح لها لبس الرجال في هذه الحالة" (٥).

(١) مغنى المحتاج ، ج ١ ، ص ٥٠٢ .

(٢) رد المحتار حاشية ابن عابدين على الدر المختار ، ج ٢ ، ص ٥١٥-٥١٦ .

(٣) رواه الترمذى ، انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى ، ج ٣ ، ص ٦٦١ .

(٤) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، للحطاب ، ج ٣ ، ص ١٢٩ .

(٥) نهاية المحتاج للرملى ، ج ٣ ، ص ٢٩٥-٢٩٦ .

**عاشرا : ترك طواف الوداع للحائض :**

إذا عزم الحاج على الرجوع إلى بلده وجب عليه طواف الوداع<sup>(١)</sup> لما روى البخارى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال : "أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن الحائض"<sup>(٢)</sup>. وروى الإمام مسلم عن ابن عباس قوله : "كان الناس ينصرفون من كل وجه ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت"<sup>(٣)</sup>. وفى هذين الحديثين نجد الأمر المؤكد بوجوب طواف الوداع والتخفيف عن الحائض وفتح باب التسهيل وغلق التعسير والمشقة بالنسبة لها فقد تفوتها القافلة أو الصحبة القادمة معها أو يفوتها الحجز أو غير ذلك . ذكر الحنابلة أنه "يجب طواف الوداع على الحجاج من أهل الآفاق ، فليس على أهل مكة طواف وداع . ومن كان منزله فى الحرم فهو كالمكى لا طواف وداع عليه . ومن كان منزله خارج الحرم قريبا منه ، لا يخرج من مكة حتى يودع البيت بالطواف حوله"<sup>(٤)</sup>. وقال الأحناف : من كان منزله فى مكة أو داخل المواقيت إلى مكة ، فلا وداع على هؤلاء إذا حجوا لأن هذا الطواف إنما وجب توديعا للبيت ، ولهذا يسمى طواف الوداع . كما يسمى أيضا (طواف الصدر) لوجوده عند صدور الحجاج ورجوعهم إلى وطنهم وهذا لا يوجد فى أهل مكة لأنهم فى وطنهم"<sup>(٥)</sup>.

(١) هناك من قال بعدم وجوبه لأنه سقط عن الحائض فهو كطواف القدوم وتحية البيت .

انظر ابن قدامة ، المغنى ، ج ٣ ، ص ٢٣٧ .

(٢) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ، ص ٥٨٥-٥٨٦ .

(٣) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ٩ ، ص ٧٨ .

(٤) المغنى ، ج ٣ ، ص ٢٣٧ .

(٥) البدائع ، ج ١ ، ص ١٤٢ .



الفصل الثاني  
الأحكام الخاصة بالنساء في باب المعاملات

المبحث الأول : في بيعها وشرائها .

المبحث الثاني : في تعليمها .

المبحث الثالث : في حكم النظر إليها .

( ٤٣٦ )

## المبحث الأول فد بيعها وشرائها

ويشتمل على :

مقدمة .

(١) بيع النساء .

(٢) خروج المرأة لحاجتها .

مقدمة :

في الكلام عن البيع يستلزم أن نعرف البيع لغة واصطلاحاً والأدلة على مشروعية البيع .

ونبدأ في معنى البيع لغة : البع هو مطلق المبادلة ويطلق أحيانا على الشراء والبيع أيضا .

والبيع مأخوذ من الباع لأن كل من البائع والمشتري يمد بابه في البيع والباع هو : المسافة ما بين الكفين إذا بسطتها . وباع يبيع بوعا : أى بسط بابه (١) .

أما معنى البيع في اصطلاح الفقهاء فهو : مبادلة مال بمال تمليكا وتملكا . والبيع جائز بالقرآن والسنة والإجماع (٢) .

أما القرآن فقولته تعالى : {وأحل الله البيع} (٣) .

والدليل من السنة : قوله صلى الله عليه وسلم : "التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء" (٤) .

وقال صلى الله عليه وسلم : "رحم الله رجلا سمحا إذا باع ، وإذا اشترى ، وإذا اقتضى" (٥) .

وقال : "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما" (٦) .

---

(١) انظر لسان العرب ، ج ٨ ، ص ٢١-٢٣ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٧٥

(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٤ ، ص ٣ .

(٤) رواه الترمذى ، انظر سنن الترمذى ، ج ٣ ، ص ٥٠٦ .

(٥) رواه البخارى فى صحيحه ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ٤ ، ص ٣٠٦ .

(٦) نفس المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

أما الإجماع فقد أجمع المسلمون على جواز البيع في الجملة . والحكمة تقتضيه ، لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه ، وصاحبه لا يبذله له بغير عوض ، ففي شرع البيع وتجويزه شرع طريق إلى وصول كل واحد منهما إلى غرضه ، ودفع حاجته .

### أولا : بيع النساء :

لقد فتح الإسلام الطرق لحفظ ماء الوجه . سواء في ذلك المرأة والرجل وليس معنى أن الإسلام حض المرأة على القرار في البيت أن تمد يدها بالمسألة لأنها لا تستطيع الخروج للعمل أو ليس لها عائل ينفق عليها . ولكن الإسلام حضها على حفظ ماء وجهها قال صلى الله عليه وسلم : "ليس للمؤمن أن يذل نفسه" (١)

وقال صلى الله عليه وسلم : "إن الله تعالى يحب معالي الأمور ويبغض سفاسفها" (٢).

ولقد حض عليه السلام المسلمين على طلب العيش وذكر أن ذلك من أكبر العبادات التي تكفر الذنوب وتمحو الخطايا قال عليه السلام : "إن من الذنوب ذنوبا لا يكفرها الصوم ولا الصلاة" قيل فما يكفرها يارسول الله قال "الهموم في طلب المعيشة" (٣).

وقال صلى الله عليه وسلم : "طلب الحلال كمقارعة الأبطال ، ومن مات من طلب الحلال مات مغفورا له" (٤)، وقال صلى الله عليه وسلم : "أفضل الأعمال الاكتساب للإنفاق على العيال" (٥).

(١) في كنوز الحقائق ليس شيء أكرم على الله من المؤمن . وعزاه إلى الطبراني وكذلك ورد في الجامع الصغير عن عمرو بن العاص . انظر الاكتساب في الرزق المستطاب ، الشيباني ، ص ٣٩ .

(٢) في النهاية لابن الأثير : "إن الله تعالى يحب معالي الأمور ويبغض سفاسفها" ، وفي حديث آخر "إن الله رضى لكم مكارم الأخلاق وكره لكم سفاسفها" . انظر الشيباني ، الاكتساب ، ص ٣٩ .

(٣) ورد في الجامع الصغير عن أبي هريرة باسناد ضعيف وفيه زيادة ولا الحج ولا العمرة بعد الصلاة . انظر الشيباني ، الاكتساب ، ص ٣٩ .

(٤)، (٥) في كتاب كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق للمناوى ما يأتي طلب الحلال واجب على كل مسلم من رواية الديلمي ، طلب الحلال فريضة بعد الفريضة للطبراني ، وطلب كسب الحلال فريضة بعد الفريضة له أيضا . =

وقد كان عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - يقدم درجة الكسب على درجة الجهاد فيقول : لأن أموت بين شعبتى رحلى أغرب فى الأرض أبتغى من فضل الله أحب إلى من أن أقتل مجاهدا فى سبيل الله لأن الله تعالى قدم الذين يضربون فى الأرض يبتغون من فضله على المجاهدين بقوله تعالى {وآخرون يضربون فى الأرض} (١). ولقد حرم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المسألة وقال : "إن المسألة حرمت إلا فى إحدى ثلاث : فى رجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله ، فىسأل حتى يصيب قواما من عيشه ثم يمك ، وفى رجل أصابته حاجة حتى شهد له ثلاثة نفر من ذوى الحجى من قومه أن المسألة قد حلت له ، فىسأل حتى يصيب قواما من العيش ثم يمك ، وفى رجل تحمل بحمالة فىسأل حتى إذا بلغ أمسك ، وماكان غير ذلك فإنه سحت يأكله صاحب سحتا" (٢)، وغير ذلك كثير فى وصاية رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه بعدم المسألة وتحريمها . بعد كل هذه الأدلة لانستطيع أن نقول للمرأة عليك بالقرار فى البيت وعدم الاختلاط بالرجال وهى محتاجة فنعرضها للمسألة . لذا على المرأة أن تسعى لكسبها من بيع وشراء ... وغيره لأن "طلب الكسب فريضة" (٣) كما قال عليه السلام .

وللفقهاء فى ذلك مذاهب وآراء :

= وفى الجامع الصغير وشرحه للعزيزى طلب الحلال أى الكسب الحلال لموونة النفس والعيال فريضة بعد الفريضة أى بعد الإيمان والصلاة أو بعد جميع ما فرض الله من رواية الطبرانى عن ابن مسعود باسناد ضعيف .

أما حديث طلب الحلال واجب على كل مسلم فاسناده حسن عن أنس .

وأما حديث طلب الحلال كمقارعة الأبطال فلم أره بهذا النص إنما الوارد فى الجامع الصغير طلب الحلال جهاد قال شارحه أى ثوابه كشواب الجهاد وهو بمعنى ماروى فى كتاب الإكتساب .

وأما حديث من بان كالا من طلب الحلال بات مغفورا له فقد رواه ابن عساكر كما جاء فى كنوز الحقائق وفى الجامع الصغير رواية ابن عساكر عن أنس .

انظر الاكتساب للشيبانى ، ص ١٨ .

(١) سورة المزمل : آية ٢٠

(٢) الصنعانى ، المصنف ، ج ١١ ، ص ٩٠ ، انظر باب مسألة الناس .

(٣) سبق الكلام فى هذا . الإكتساب ، ص ١٨ .

(١) يقول الإمام ابن حزم :

"وبيع المرأة مذ تبلغ البكر ذات الأب ، وغير ذات الأب والشيب ذات الزوج والتي لا زوج لها جائز وابتاعها كذلك" (١).

(٢) ويقول الإمام مالك :

حين سئل : أرأيت الجارية إذا حاضت أيجوز صنيع أبيها في مالها يبيعه وشراؤه فقال مالك : "نعم هو جائز . فجوز أبيها لها جوز ولا يجوز لها قضاء في مالها حتى تدخل بيت زوجها وتعرف من حالها" (٢).

(٣) ويقول الإمام الشافعي - رضى الله عنه - :

"وإذا اختبر النساء أهل العدل من أهلها ومن يعرف حالها بالصلاح في دينه وحسن النظر لنفسها في الأخذ والإعطاء صارت في حال الرجلين . وإن كان ذلك منها أبطاً منه من الرجلين لقلّة خلطتها بالعامّة وهو من المخالطة من النساء الخارجة إلى الأسواق الممتحنة لنفسها أعجل منه من الصائفة لنفسها كما يكون من أحد الرجلين أبعد فإذا بلغت المرأة الرشد (٣) أمر وليها بدفع مالها إليها" . ويقول : "إذا دفع إلى المرأة مالها والرجل فسواء كانت المرأة بكراً أو متزوجة عند زوج أو ثيباً كما يكون سواء في حالاته وهى تملك من مالها ما يملك من ماله ويجوز لها في مالها ما يجوز له في ذلك عند زوج كانت أو غير زوج لافرق في ذلك بينها وبينه في شيء مما يجوز لكل واحد منهما في ماله فكذلك حكم الله فيها وفيه دلالة السنة ،

(١) ابن حزم ، المحلى ، ج ٧ ، ص ٥٥٧ .

(٢) مالك ، المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١٦٧ .

(٣) الرشد : "بلوغ الغلام بالاحتلام والإحبال والنزال إذا وطئ فإن لم يوجد ذلك حتى يتم له ثمانى عشرة سنة ، وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والحبل فإن لم يوجد ذلك فحتى يتم لها سبع عشرة سنة" .

وقيل الرشد : هو الصلاح في الدين والمال . لأن الفاسق غير رشيد ولأن إفساده في دينه يمنع الثقة به في حفظ ماله كما يمتنع قبول قوله وثبوت الولاية على غيره وإن لم يعرف منه كذب ولا تبذير . (لسان العرب ، ج ٣ ، ص ١٧٥) .

وإذا نكحت فصدّقها مال من مالها تصنع به ما شاءت كما تصنع بما سواء من مالها".

ويقول الأحناف : "وأما المرتدة فتصح مزارعتها قولاً واحداً بالإجماع لأن تصرفاتها نافذة بمنزلة تصرفات المسلمة فتصح المزارعة منها بمنزلة مزارعة المسلمة" (١).

#### الرأى الراجح :

مما تقدم نستنتج أن بعض الفقهاء أباح للمرأة البيع والشراء وبعضهم منعها من ذلك إلا أن تكون ذات زوج وولد وهذا ما قاله الإمام مالك رحمه الله ، ولكن ما استندوا إليه من الآية الكريمة أن النساء هم السفهاء ليس عليه دليل في قوله تعالى : {ولا تؤولوا السفهاء أموالكم} (٢). يقول أبو محمد (٣) : أما الصبيان فنعم - في المقصود بكلمة السفهاء - وأما النساء فلا ، لأنه لم يأت قرآن ولا سنة ، بأنهن سفهاء ، بل قد ذكرهن الله تعالى مع الرجال في أعمال البر فقال تعالى : {والمصدقين والمتصدقات} (٤) وفي سائر أعمال البر ، فبطل تعلقهم بهذه الآية ، والحمد لله رب العالمين" (٥).

وذكر الإمام السرخسى أن المقصود بالسفهاء الصبيان والمجانين (٦). وكذلك حين ننظر إلى الآثار الواردة عن بعض الصحابة الكرام رضى الله عنهم نجد أنهم كانوا يبيعون ويشتررون ويهبون ولم يكن فيهم من ينكر بيع النساء أو شراؤهن فهذه أسماء بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنها

(١) السرخسى ، المبسوط ، ج ١٠ ، ص ١٠٤ .

(٢) سورة النساء : آية ٥

(٣) ابن حزم .

(٤) سورة الأحزاب : آية ٣٥

(٥) ابن حزم ، المحلى ، ج ٧ ، ص ١٥٣ .

(٦) السرخسى ، المبسوط ، ج ٢٤ ، ص ١٦١ .

قالت : "كنت أخدم الزبير خدمة البيت ، وأسوس فرسه ، كنت أحتش له ، وأقوم عليه ، فلم يكن شيء أشد على من سياسة الفرس ثم جاء النبي صلى الله عليه وسلم سبي فأعطاهما خادما" ، ثم ذكرت حديثا وفيه أنها باعتها ، ولقد أورد البخارى - رحمه الله - بابا سماه (باب الشراء والبيع مع النساء) ذكر فيه حديث عائشة رضى الله عنها قالت : "دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ، فقال : "اشتري واعتقى فإنما الولاء لمن أعتق" ، وفى رواية أخرى أن عائشة رضى الله عنها ساومت بريرة ، فخرج الى الصلاة ، فلما جاء قالت : إنهم أبوا أن يبيعوها إلا أن يشترطوا الولاء ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - "إنما الولاء لمن أعتق" (١).

وذكر فى شرح الحديث : أن قصة المبايعة كانت مع رجال وكان الكلام فى هذا مع عائشة رضى الله عنها .

قالت : فدخل الزبير وثنى فى حجرى فقال : هبىها إلى ؟ قالت : أنى ، لكن تصدقت بها" (٢).

وإننا نرى الزبير وأسماء بنت الصديق - رضى الله عنهم - قد أنفذت الصدقة بثمان خادمتها ، وبيعها بغير إذن زوجها ، ولعلها لم تكن تملك شيئا غيرها ، أو كان أكثر مامعها .

ومن الأدلة على جواز البيع قوله تعالى : {وأحل الله البيع وحرم الربا} (٣).

(١) رواه البخارى فى صحيحه ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٤ ، ص ٣٧٠ .

(٢) رواه أحمد ، انظر مسند الإمام أحمد ، ج ١٠ ، ص ٢٧٨ ، ذكر فتح البارى لابن حجر بيعها وصدقها ، انظر فتح البارى ، ج ٩ ، ص ٣٢٠ ، النص موجود فى المحلى ، ج ٧ ، ص ١٨٣ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٧٥



وجاء في التعليق على هذه الآية أنه "لاخلاف في أن العبد ، والأمة مخاطبان بالإسلام وشرائعه ، ملزمان بتخليص أنفسهما ، والتقرب إلى الله تعالى بصالح الاعمال ، موعدان بالجنة ، متوعدان بالنار كالأحرار ولا فرق ، فالتفريق بينهما خطأ ، إلا حيث جاء النص بالفرق بينهما" (١).

فإن كان العبد والأمة يحل لهما البيع والشراء فمن باب أولى جواز البيع والشراء للمرأة الحرة ، لأن الحر قادر على التصرف وله الحرية أكثر من العبد سواء في ماله أو متاعه أو غير ذلك .

ولكن الزمان تغير وفسدت النفوس لذا ايجب على المرأة إذا ارادت البيع أخذ الحذر وسد كل الطرق والأبواب التي يدخل منها الفساد وتؤدي إلى الاختلاط وذلك ببعض الاقتراحات وهي قابلة للزيادة من المصلحين منها:

(١) أن يكون للنساء سوق خاص لبيعهن وشرائهن .

(٢) إن لم يكن هناك سوق خاص لهن عليها أن تضع حراسة قوية أمام الباب (في مكان البيع) .

(٣) وأن تغطي زجاج المعرض بأوراق سميكة حتى لا يظهر النساء عند بيعهن وشرائهن وخاصة أن بعض النساء يتبسطن في لباسهن عندما يعرفن أن هذا مكان خاص للنساء .

(٤) وأن تستطيع الدفاع عن نفسها بأي وسيلة - أي تحصن نفسها - في حالة - لاسمح الله - من تسول له نفسه الاعتداء عليها .

---

(١) ابن حزم ، المحلى ، ج ٧ ، ص ١٩٦ .

## ثانيا : خروج المرأة لحاجتها :

لقد أمر الله سبحانه وتعالى النساء بالقرار في بيوتهن وعدم الخروج منها إلا للحاجة وذلك سدا لذريعة الفتنة والإفتتان بها . قال تعالى : {وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى} (١).

ولكن إذا كانت المرأة محتاجة للخروج في تسيير أعمالها من بيع وشراء وغيره وإذا كانت لاعائل لها وهي تقوم على أمور نفقتها فقد أباح لها الإسلام الخروج وفتح لها الباب حتى تسد حاجتها ولاحتياج لمسألة الناس ومن الأدلة التي تبيح لها الخروج لحاجتها ماذكرته عائشة - أم المؤمنين رضی الله عنها - قالت : "خرجت سودة - أم المؤمنين - بعدما ضرب الحجاب لحاجتها ، وكانت امرأة جسيمة لا تخفى على من يعرفها فرآها عمر بن الخطاب فقال : ياسودة أما والله ما تخفين علينا فانظري كيف تخرجين قالت : فانكفأت راجعة ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي وإنه ليتعشى وفي يده عرق ، فدخلت فقالت : يارسول الله إني خرجت لبعض حاجتي فقال لي عمر كذا وكذا ، قالت : فأوحى الله إليه ثم رفع عنه وإن العرق في يده ما وضعه فقال : "إنه قد أذن لكن أن تخرجن لحاجتكن" (٢).

فهذه سودة - رضی الله عنها - قد أذن الله لها ولبنات جنسها بالخروج لحاجتها ولكن الحاجة الحقيقية .

وعليها في نزولها إلى الأسواق لشراء حاجتها الضرورية أن لا تترقق صوتها وتنعمه وإنما عليها ان تفعل ماكانت تفعله النساء قديما ، فإنهن كن إذا طرق الباب وليس عندها أحد وضعت يدها على فمها وتكلمت ليخرج كلامها متزعجا لا يفتن ، إنصياعا لأمر الله سبحانه وتعالى قال : {فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض} (٣)، ولا تخرج متطيبة سدا لذريعة الإفتتان

(١) سورة الأحزاب : آية ٣٣

(٢) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ١١ ، ص ٣٣ .

(٣) سورة الأحزاب : آية ٣٢

لقوله صلى الله عليه وسلم : "أيما امرأة أصابت بخورا فلا تشهد معنا العشاء الآخرة" (١).

ومن الذرائع التي يجب عليها سدها لأنها تؤدي إلى الفساد في خروجها ذلك أن تغض طرفها عن الرجال كما يؤمر الرجال بالغض عنها . روى الإمام أحمد - رحمه الله - أنه يحرم على المرأة أن تنظر من الرجل ما يحرم عليه أن ينظر منها (٢). قال تعالى : {وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن} (٣).

ومن الذرائع التي يجب سدها : التبرج . فلها أن تخرج تبيع وتشتري وتقضى حاجاتها ولكن بدون تبرج ولا زينة فالله سبحانه وتعالى أوصاها البعد عن ذلك . قال تعالى : {ولاتبرجن تبرج الجاهلية الأولى} (٤). قال قتادة (٥) في تفسير ذلك : هي مشية فيها تغنج وقيل هو : التبختر ، وقيل : هو لبس الثياب الخفاف التي تصف الجسد (٦).

(١) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٤ ، ص ١٦٣ .

(٢) ابن الجوزي ، أحكام النساء ، ص ٦٣ .

(٣) سورة النور : آية ٣١

(٤) سورة الأحزاب : آية ٣٣

(٥) قتادة بن دعامة ، قدوة المفسرين والمحدثين ، ولد سنة ٦٠ هـ ، توفي سنة ١١٨ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٢٦٩ .

(٦) انظر مختصر تفسير ابن كثير ، ج ٣ ، ص ٩٤ .

( ٤٤٦ )

## المبحث الثاني في تعليمها

ويشتمل على :

مقدمة .

- (١) رحلة المرأة في طلب العلم .
- (٢) ما لا يناسب المرأة من الحرف .
- (٣) سد الذرائع في تعليم الإناث .

مقدمة :

إن دين الإسلام دين علم ونور لادين جهالة وظلمة فأول آية نزلت قوله تعالى : {اقرأ باسم ربك الذى خلق} (١)، وكذلك نبينا محمد صلى الله عليه وسلم يقول : "العلماء ورثة الأنبياء" (٢). ولقد حض الإسلام على العلم المرأة والرجل سواء بسواء ، فالمرأة بطبعها ضعيفة فى عواطفها وقواها ومن السهل قيادها إلى الخير أو الشر لذا وجب تقويتها بالعلم النافع وحسن الخلق وعدم قهرها بالجهل وهى حية يقول حافظ ابراهيم (٣) رحمه الله :  
 الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق  
 ويقول شوقي (٤) رحمه الله :

وإذا النساء نشأن فى أمية  
 رضع الرجال جهالة وخمولا  
 ولنا فى روجات رسول الله صلى الله عليه وسلم خير مثال وقدوة  
 فهذه الشفاء بنت عبد الله (٥) كانت عند أم المؤمنين فدخل عليه السلام وقال  
 لها : "ألا تعلمين حفصة رقية النملة كما علمتها الكتابة" (٦).

(١) سورة العلق : آية ١

(٢) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ١ ، ص ١٩٠ .

(٣) حافظ إبراهيم : ولد سنة ١٨٧١م ، شاعر عبقرى عجيب الصنعة بليغ الأدب فى عصره ، من شعراء مصر . كان يتيما فقيرا مشردا ، درس فى مدرسة الشيخ محمد عبده من سنة ١٨٩٩-١٩٠٥م ، توفى سنة ١٩٣٢م .

(٤) شوقي : شاعر معروف اجتمع له مالم يجتمع لغيره ، ولد سنة ١٨٦٨م ، اتجه شعره من الوطنية المصرية الى النزعة الفرعونية إلى الجامعة الاسلامية . له قوة شعرية ودقة يجيء بالمعاني النادرة مثل استخراج الذهب وصقل الجواهر . توفى سنة ١٩٣٢م .

(٥) الشفاء بنت عبد الله الأنصارية المدنية . الإصابة ، ج ٨ ، ص ٢٠٧ .

(٦) رواه أبو داود ، انظر سنن أبى داود ، ج ٤ ، ص ١١ ، والحديث صحيح ، انظر صحيح الجامع الصغير ، ص ٥١٧ .

وهذه عائشة - رضى الله عنها - كانت تتعلم من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتعلم الكثير من الصحابة . ولقد روت الفين ومائتين وعشرة أحاديث (١).

ولقد كانت الصحابييات رضى الله عنهن يأخذن علمهن من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تقول إحدى الصحابييات أنها أخذت {ق القرآن المجيد} من فى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وهو يقرأ بها على المنبر فى كل جمعة (٢). وكان عليه السلام يعلمهن كل شىء الطهارة والأذكار... الخ وكان عليه السلام سدا لذريعة الاختلاط يفرد للنساء يوما خاصا لموعظتهن ، لأن النساء قلن غلبنا عليك الرجال فاجعل لنا يوما من نفسك فوعدهن يوما لقيهن فيه فوعظهن وأمرهن " (٣).

ولقد نبغ كثير من النساء حتى انهن جلسن لتعليم كبار العلماء من هؤلاء الإمام البخارى فإننا نجد أن ثمانية ممن أخذ العلم منهن كن من النساء ومنهن كريمة المروزية الشهيرة فى عالم الحديث وسيدة الوزراء (٤).

وذكر الإمام ابن عساكر (٥) أن عدد شيوخه وأساتذته من النساء كن بضعا وثمانين وفى سيرة ابن قدامة (٦) نجد المعلمات من النساء وغير ذلك كثير.

- 
- (١) انظر سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ج ٢ ، ص ١٣٥ .
  - (٢) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ٦ ، ص ١٦٠ .
  - (٣) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ١ ، ص ١٩٥ .
  - (٤) انظر الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ١٢ ، ص ٣٩١ ، سيرة الإمام البخارى .
  - (٥) انظر سيرة الإمام ابن عساكر ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٢٠ ، ص ٥٥٦ .
  - (٦) انظر الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٢٢ ، ص ١٦٥ .

## أولا : رحلة المرأة فى طلب العلم :

لقد كان الصحابة الكرام - رضى الله عنهم - يرحلون فى طلب العلم والإزدياد منه .

فهذا موسى عليه السلام رحل إلى الخضر عليه السلام حتى يطلع على ما عنده من العلم<sup>(٣)</sup>، وكذلك جابر بن عبد الله<sup>(١)</sup> رحل مسيرة شهر فى حديث واحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأراد جابر رضى الله عنه أن يسمعه<sup>(٢)</sup>، حتى أن ابن حجر العسقلانى - رحمه الله - قال فى ذهاب موسى - عليه السلام - إلى الخضر : "وفيه فضل الإزدياد من العلم ولو مع المشقة والنصب بالسفر"<sup>(٤)</sup>، وكذلك رحلة كثير من الصحابة فى سبيل طلب العلم<sup>(٥)</sup>. تبين لنا أهمية الرحلة فى سبيل طلب العلم ، وأن السلف الصالح كانوا لا يبالون فى سبيل ذلك ببذل الغال والنفيس ، وأن الرحلة فى طلب العلم الدينى المفروض تكون مفروضة ، وإذا كانت الرحلة فى طلب الزيادة من العلم الدينى أو الدنيوى تكون مندوبة وقد تكون من فروض الكفاية فهى بحسب العلم المطلوب ، ويجب أن يأخذ المسلم الحكمة والعلم ولو من الكفار كما كان من أمر أسرى بدر وهم كفار من مشركى مكة وكذلك تعلم بعض المسلمين الكتابة من اليهود فى المدينة<sup>(٦)</sup>.

وهناك بعض الأحاديث فى وجوب الرحلة فى سبيل طلب العلم قال صلى الله عليه وسلم : "اطلبوا العلم ولو بالصين فإن طلب العلم فريضة على

(١) سورة الكهف : آية ٦٠-٨٢

(٢) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ١ ، ص ١٧٣-١٧٥ .

(٣) جابر بن عبد الله سبق الترجمة له .

(٤) انظر فتح البارى ، ج ١ ، ص ١٧٣-١٧٥ .

(٥) انظر الرحلة فى طلب العلم ، للخطيب البغدادى ، دار الكتب العلمية ، ط ١٢ ،

تحقيق نور الدين عتر .

(٦) عبد الحى الكتانى ، التراتيب الإدارية ، ج ٢ ، ص ٣٤٨ .

كل مسلم" (١). ولقد ذكر أن رجلا أتى أبا الدرداء وهو جالس في مسجد دمشق فقال : ياأبا الدرداء جئتك من المدينة ، مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم لحديث بلغني أنك تحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : ولاجئت لحاجة؟ قال : لا ، قال : ولالتجارة؟ قال : لا ، قال : ولاجئت إلا لهذا الحديث؟ قال : نعم ، قال : فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك به طريقا من طرق الجنة وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم ، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب ، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض وكل شيء حتى الحيتان في جوف الماء ، إن العلماء ورثة الأنبياء ، إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وأورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر" (٢).

وقال يحيى بن معين (٣) رحمه الله : "أربعة لا تؤنس منهم رشدا : حارس الدرب ، ومنادى القاضى ، وابن المحدث ، ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث" (٤).

وقال عبد الله بن مسعود (٥) رضى الله عنه : "والذى لا إله غيره لقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعا وسبعين سورة ولو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله منى تبلغنى الإبل إليه لأتيته" (٦).

(١) رواه البخارى فى التاريخ الكبير ، ج ٢ ، ص ٣٥٨ ، وذكر أنه أبو عاتكة رواه

وهو متروك الحديث ، ذكر كشف الخفاء أنه يصل إلى الحسن ، ج ١ ، ص ١٣٨ .

(٢) رواه أبو داود ، انظر سنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٣١٧ حديث حسن غريب .

(٣) يحيى بن معين : شيخ المحدثين ، ولد سنة ١٥٨ هـ ، وتوفى بالمدينة سنة ٢٣٣ هـ

وغسل على سرير رسول الله صلى الله عليه وسلم .

سير أعلام النبلاء ، ج ١١ ، ص ٧١ .

(٤) البغدادى ، الرحلة فى طلب الحديث ، ص ٨٩ .

(٥) عبد الله بن مسعود : فقيه الأمة ، مكى مهاجرى بدرى روى علما كثيرا ، أول

من جهر بالقرآن ، ثبت مع رسول الله يوم أحد ، صاحب سر رسول الله ،

توفى سنة ٣٣ هـ . سير أعلام النبلاء ، ج ١ ، ص ٤٦١ .

(٦) الرحلة فى طلب الحديث ، ص ٩٥ .



وقال الشعبي : "لو أن رجلا سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن فحفظ كلمة تنفعه فيما يستقبله من عمره رأيت أن سفره لا يضيع" (١).  
وقال سعيد بن المسيب (٢): "إني كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد" (٣).

كل ماسبق ذكره في فضيلة الرحلة في طلب العلم للرجال والنساء جميعا ولكن النساء إذا أردن الرحلة لطلب العلم يجب أن تتوفر لهن الشروط التالية :

(١) "أن تكون هناك ضرورة أو حاجة شرعية ، أو مصلحة شرعية مؤكدة من الرحلة إلى خارج البلد الذى تعيش فيه المرأة أو إلى خارج محل إقامتها إلى مسافة تقصر فيه الصلاة ومن حالات الضرورة أو الحاجة أو المصلحة التى تجيز الرحلة عدم وجود من تتلقى عنه المرأة العلم الدينى المفروض عليها تعلمه أو المندوب إليه تعلمه أو عدم وجود من تتلقى عنه العلم الدنيوى الذى يندرج تعلمه ضمن الفروض الكفائية كعلم الطب النسائى ، أى الذى تحتاجه المرأة أو الذى يسد حاجات النساء من مراجعة الأطباء الرجال فى أمراضهن النسائية ، بل وحتى العامة ، فتندفع ضرورة تكشفهن أمام الرجال الأطباء" (٤).  
وهذا باب من أبواب الشر تسد برحلة المرأة وتعلمها العلم الغير موجود فى بلدها .

- 
- (١) الرحلة في طلب الحديث ، ص ٩٦ .  
(٢) سعيد بن المسيب : سبق الترجمة له . انظر ص ١٦٣ .  
(٣) الرحلة في طلب الحديث ، ص ١٢٧ .  
(٤) انظر عبد الكريم زيدان ، الفصل فى أحكام المرأة ، ج ٤ ، ص ٢٤٣ .

(٢) ومن الشروط كذلك في حق رحلة المرأة للتعليم أنه لا يمكن استدعاء ذوى الاختصاص من خارج البلاد لتلقى المرأة العلم منهم ولو بدفع الأجور العالية . فلو أمكن استدعاؤهم لتعليم المرأة في بلدها فإنه لادعى لسفر المرأة لطلب العلم ، لزوال السبب .

(٣) وهناك باب يجب سده وهو عدم سفر المرأة وحدها لطلب العلم ، فلو تحققت الأعذار المبيحة للمرأة للسفر في طلب العلم ، يجب أن يرافقها محرمها من أب أو أخ أو زوج أو غير ذلك ، سدا لباب الفتنة ، أو تعرض المرأة لما يؤذيها فهي تريد أن تطلب العلم لله فعليتها ألا تعصى الله ، وتكون الطرق والذرائع لطلب العلم موافقة للشرع ، ولايكفى أن تسافر المرأة مع الرفقة المأمونة بحجة أنها تقوم مقام المحرم ، ومن قال بهذا من الفقهاء قاله في حق السفر للحج ومدة الحج قصيرة ، أما إذا رحلت في طلب العلم فالمدة طويلة وقد يطمع فيها مرضى القلوب أما في الحج فغالبا ما يكون الجميع في شغل بالعبادة والطاعة<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر عبد الكريم زيدان ، المفصل في أحكام المرأة ، ج ٤ ، ص ٢٣٩-٢٤٤ .

## ثانيا : ما لا يناسب المرأة من الحرف :

كثير من العلوم جعل الإسلام المرأة والرجل سواء في تعلمها وكانت صيغة الأمر تعم الجنسين ولا تخص أحدهما عن الآخر فمثلا علم الفرائض قال صلى الله عليه وسلم : "يا أبا هريرة تعلموا الفرائض وعلموها ، فإنه نصف العلم ، وهو ينسى ، وهو أول شيء يتزع من أمتي" (١).

وكذلك في تعلم العلوم الدينية قال تعالى : {وما كان المؤمنون لينفروا كافة ، فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون} (٢). وفي هذه الآية حض لجميع المؤمنين ليكونوا علماء بدينهم قادرين على نشر دعوته وإقامة حجته (٣) وجميع تشمل النساء والرجال . وفيها أن طلب العلم فرض كفاية (٤) إن لم يقم به البعض أثم الجميع وذلك في مجالات الرجال والنساء .

ومن العلوم التي حث الإسلام الجميع على تعلمها علم الأنساب فهو علم ذا صلة بالدين ، قال صلى الله عليه وسلم : "تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم فإن صلة الرحم محبة في الأهل مثابة في المال منسأة في الأثر" (٥). وفي هذا أمر لجميع المسلمين رجالا ونساء ، وليس هناك ما يدل على التخصيص .

قال ابن حزم في كتاب النسب : "من علم النسب ما هو فرض عين ، ومنه ما هو فرض كفاية ومنه مستحب ، فمن ذلك يعلم أن محمدا صلى الله عليه وسلم هو ابن عبد الله الهاشمي فمن ادعى أنه غير هاشمي كفر ، وأن يعلم أن الخليفة من قریش ، وأن يعرف من يلقاه بنسب في رحم محرمة

(١) رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٩٠٨ .

(٢) سورة براءة : آية ١٢٢

(٣) محمد رشيد رضا ، تفسير المنار ، ج ١١ ، ص ٧٨ .

(٤) وهبة الزحيلي ، التفسير المنير ، ج ١١ ، ص ٧٨ .

(٥) السيوطي ، الجامع الصغير ، ج ١ ، ص ٤٤٧ رقم الحديث ٣٣١٩ .

ليتجنب تزويج ما يحرم عليه منهم . وأن يعرف من يتصل به ممن يرثه أو يجب بره من صلة أو نفقة أو معاونة ، وأن يعرف أمهات المؤمنين وأن نكاحهن حرام ، وأن يعرف الصحابة وأن حبههم مطلوب ، ويعرف الأنصار ليحسن إليهم لثبوت الوصية بذلك ولأن حبههم إيمان وبغضهم نفاق" (١) .  
ومن العلوم تعلم علم النجوم قال عليه السلام : "تعلموا من النجوم ما تهتدون به في ظلمات البر والبحر ثم انتهوا" (٢) ، جاء في شرحه : تعلموا من النجوم أى من أحكامها ما يحتاج إليه المسافر من الإهتداء في سيره ومعرفة القبلة والطرق فهذا جائز ، وما زاد على ذلك لاحاجة إليه" (٣) .  
أما العلوم الدنيوية مثل علم الطب في كل مجالاته وعلم الكيمياء والفلك والحيوان والنبات فهى إما تكون فرض كفاية او فضيلة أو فرض عين . يقول الإمام الغزالي :  
"فالعلوم التى ليست شرعية تنقسم إلى ماهو محمود ، وإلى ماهو مذموم وإلى ماهو مباح :

فالمحمود : ما ترتبط به مصالح أمور الدنيا كالطب والحساب ، وذلك ينقسم إلى ماهو فرض كفاية ، وإلى ماهو فضيلة وليس بفريضة .  
أما فرض الكفاية فهو كل علم لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا كالطب ، إذ هو ضرورى في حاجة بقاء الأبدان ، وكالحساب فإنه ضرورى في المعاملات وقسمة الوصايا والموارث وغيرها .. فلا تعجب من قولنا إن الطب والحساب من فروض الكفايات ، فإن أصول الصناعات أيضا من فروض الكفايات كالزراعة والحياسة ، بل والحجامة والخياطة ، فإنه لو خلا البلد من الحجام تسارع الهلاك إليهم ، وخرجوا بتعريضهم أنفسهم للهلاك فإن الذى أنزل الداء أنزل الدواء ، وأرشد إلى استعماله ، وأعد الأسباب

(١) المناوى ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ج ٣ ، ص ٢٥٢ .

(٢) الجامع الصغير للسيوطى ، ج ١ ، ص ٤٤٩ ، رقم الحديث ٣٢٣٠ .

(٣) المناوى فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ج ٣ ، ص ٢٥٦ .

لتعاطيه ، فلايجور التعرض للهلاك بإهماله ، وأما ما بعد فضيلة لافريضة فالتعمق في دقائق الحساب ، وحقائق الطب وغير ذلك مما يستغنى عنه ولكن يفيد زيادة قوة في القدر المحتاج إليه .

وأما (المذموم) منه فعلم السحر والطلسمات والشعبذة .

وأما (المباح) منه فالعلم بالأشعار التي لاسخف فيها وتواريخ الأخبار ومايجرى مجراه <sup>(١)</sup> .

والمرأة في كل ماذكر حكمها حكم الرجل لافرق . يقول الإمام ابن حزم - رحمه الله - : "وفرض على كل امرأة النفقة في كل ما يخصها كما ذلك فرض على الرجال ، وفرض على ذات المال منهن معرفة أحكام الزكاة ، وفرض عليهن كلهن معرفة أحكام الطهارة والصلاة والصوم ، وما يحل وما يحرم من المآكل والمشارب والملابس وغير ذلك كالرجال ولا فرق . ولو تفقّهت امرأة في علوم الديانة للزمنا قبول نذارتها ، وقد كان ذلك فهؤلاء أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - وصواحيبه قد نقل عنهن أحكام الدين وقامت الحجة بنقلهن . ولا خلاف بين أصحابنا وجميع أهل نخلتنا في ذلك . فمنهن سوى أزواجه عليه السلام : أم سليم <sup>(٢)</sup> ، وأم حرام <sup>(٣)</sup> ، وفاطمة بنت قيس <sup>(٤)</sup> ، وغيرهن .

(١) الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ج ١ ، ص ١٦ .

(٢) أم سليم : الرميضاء بنت ملحان أم أنس بن مالك ، كان صداقها الاسلام ، شهدت حنين وأحد .

سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٣٠٤ .

(٣) أم حرام : بنت ملحان زوجة عبادة بن الصامت غرت في البحر مع زوجها ، ماتت في خلافة عثمان .

سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٣١٦ .

(٤) فاطمة بنت قيس : زوجة أسامة بن زيد ، روت حديث السكنى والنفقة ، توفيت في عهد معاوية .

سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٣١٩ .

ثم في التابعين عمرة (١)، وفاطمة بنت المنذر (٢)، وحفصة بنت سيرين (٣) وغيرهن (٤).

من قول ابن حزم نستنتج ان على المرأة التفقه في أمور دينها وأن ذلك خير لها ، وقد قالت السيدة عائشة رضى الله عنها : "نعم النساء نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين" . وكذلك جاءت أم سليم رضى الله عنها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : "يا رسول الله : إن الله لا يستحي من الحق ، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت قال النبي صلى الله عليه وسلم "إذا رأت الماء" فغطت أم سلمة (زوجة النبي صلى الله عليه وسلم وجهها ، وقالت : يا رسول الله أوتحتم المرأة؟ قال : نعم ، تربت يمينك فقيم يشبهها ولدها" (٥).

ودخلت أم كثير بنت يزيد الأنصاري (٦) هي وأختها على النبي - صلى الله عليه وسلم - وقالت : "إن أختي تريد أن تسألك عن شيء وهي تستحي فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلتسال ، فإن طلب العلم فريضة . فقلت له : أوقالت له أختي : إن لى ابنا يلعب بالحجام . قال : "أما إنه لعبة المنافقين" (٧).

- 
- (١) عمرة : بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية الفقيهة العالمة ، تلميذة عائشة رضى الله عنها ، توفيت سنة ٩٨هـ .  
سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٥٠٧ .
- (٢) فاطمة بنت المنذر بن الزبير لها رواية عالية وهي زوجة هشام بن عروة .  
سير أعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٣٨١ .
- (٣) حفصة بنت سيرين : أم الهذيل الفقيهة الأنصارية ، مولاها أنس بن مالك ، توفيت بعد المئة .  
سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٥٠٧ .
- (٤) ابن حزم ، الإحكام في أصول الأحكام ، ج ٣ ، ص ٨٢ .
- (٥) رواه البخارى في صحيحه ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ١ ، ص ٢٢٩ .
- (٦) ابن حجر ، الإصابة في تمييز الصحابة ، ج ٤ ، ص ٤٨٧ .
- (٧) سبق تخريجه .

وكذلك سؤال زينب امرأة عبد الله بن مسعود الذى مر بنا حين سألته عن صدقتها على زوجها وأيتام فى حجرها ، فقال صلى الله عليه وسلم : "لهما أجران أجر القرابة وأجر الصدقة" (١).

وبالإضافة إلى تعلم المرأة لأمرها الدينية كذلك عليها تعلم الأمور الدنيوية مما يتعلق بالنساء ويحقق مصلحة مؤكدة مثل تعلم علوم الطب بفروعه المختلفة التى تحتاجها النساء مثل علم الطب الباطنى والجراحة والتوليد وأمراض الدم وتحليلاته والأمراض الخاصة بالنساء ، أو التى تكثر فيهن وتحتاج إلى كشف العورة لمن يعالجها ، وعلى المجتمع المسلم أن يكون فيه نساء عالمت بهذه التخصصات والعلوم حتى يعالجن النساء المريضات والمحتاجات إلى المعالجة وهذا من فروض الكفاية ، وذلك سدا لذريعة تكشفهن أمام الأطباء الرجال حتى لا يظهروا على عورات النساء .

ولقد كان فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قابلات) يولدن النساء الحوامل ، كما أنه كانت هناك "خافضات" وهن اللاتي يقمن بختان النساء ، قال صلى الله عليه وسلم لامرأة كانت تحتن بالمدينة : "لاتنهكى فإن ذلك أحظى للمرأة وأحب إلى البعل" (٢).

ومن الحرف والصناعات التى يباح للمرأة تعلمها الحياكة والخياطة والتطريز بل هو من الفروض الكفائية . يقول ابن عابدين (٣) - رحمه الله - "وعليه فله - أى للأب - دفعها أى دفع ابنته لامرأة تعلمها حرفة كتطريز وخياطة مثلاً" (٤).

(١) سبق تخريجه .

(٢) رواه أبو داود ، انظر سنن أبي داود ، ج ٤ ، ص ٣٦٨ .

(٣) ابن عابدين : محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز ، ولد سنة ١١٩٨ هـ ، نبغ فى علوم شتى ، توفي سنة ١٢٥٢ هـ .

الفتح المبين ، ج ٣ ، ص ١٤٧ .

(٤) ابن عابدين ، رد المحتار ، ج ٣ ، ص ٦١٢ .

ومما يجب عليها تعلمه أصول تربية الأطفال وكيفية تعليمهم ، وفتح دور حضانة قائمة على أسس سليمة في التربية والتوجيه ، تشرف عليها نساء ، ويباح لها تعلم أصول التدريس حتى تقوم بتدريس الفتيات بدلا من أن يقوم الرجال بذلك ، وذلك سدا لذريعة الاختلاط ولأن النساء أولى بتدريس بنات جنسهن بدلا من مشاكل اختلاط الرجال بالنساء ، ولها ان تتعلم علم الكيمياء وتركيب الأدوية (الصيدلة) وكل ذلك بالقواعد والحدود الشرعية التي أباح لها الإسلام فيها التعلم والممارسة .

ويندب للمرأة تعلم ماتستطيع الارتزاق به والكسب الحلال عن طريقه لأن المرأة غير ممنوعة من العمل الحلال بالكيفية المشروعة لها . وهناك بعض العلوم لاتستفيد منها المرأة ويمكن للرجل أن يسد محلها مثل الميكانيك وأعمال البناء وماشابه ذلك فليس للمرأة ممارسة ذلك لأنه مدعاة إلى الاختلاط والتكشف واهمال منزلها والقيام بواجباتها والضوابط الشرعية في هذا معروفة وسنذكرها باختصار :

(١) الفصل بين الذكور والإناث سدا لذريعة الفساد وكذلك اختلاط الجنسين من دون ضوابط فإن ذلك مدعاة للفتنة وسبق أن ذكرنا تخصيص رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما لتعليم النساء .

(٢) ارتداء اللباس الشرعى حماية للمرأة .

(٣) خروجها بإذن وليها ، حفاظا على عمار البيوت .

وعلى المرأة المسلمة الاستفادة من الوسائل المتيسرة لها التي يمكن بها إيصال العلم إلى الآخرين مثل الراديو والتلفزيون بما يذاع فيهما من علم وعظات وخطب ودروس . وعليهن الاستفادة من ذلك وفق خطط مدروسة ومنهج ثابت منظم ومنتظم يقوم عليه أهل العلم والاختصاص .



### ثالثا : سد الذرائع فى تعليم الإناث :

من الذرائع التى يجب أن تسد فى تعليم الإناث :  
(١) اختلاط الذكور بالإناث :

من الجائز أن يتلقى الإناث التعليم مع الذكور ، ولكن سدا لذريعة الفتنة يجب الفصل بينهما . ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الجميع ولم يمنع الإناث من الحضور إلى مجالس التعليم . ولكن النساء احتياطا ودرءا للفتنة طلبن أن يكون يوما خاصا بهن للتعليم كما فى رواية البخارى التى سبقت (١) . وكذلك حتى يتسنى للنساء السؤال من غير حرج من وجود الرجال ، فلقد كن يسألن عن الحيض والاستحاضة ، وغير ذلك مما تخرج المرأة أن تسأله فى مجمع الرجال .

وقد يقول قائل أن النساء كثيرا مايكن برفقة الرجال مثل الأسواق والمساجد وغير ذلك فلم يفصل بينهم فى التعليم ؟  
وأقول وبالله التوفيق أنه فى مجالس العلم قد تطول الجلسات ويثار النقاش ، ويبدأ الإعجاب بين الأطراف سواء من الذكور أو الإناث ، وقد تتبسط بعض النساء فى الكلام أو الجلوس لطول المكث ، لذا فسدا لهذه الذريعة كان علينا الفصل بينهم فى مجالس العلم أو غيرها من المجالس التى يطول فيها المكوث والنقاش وغير ذلك .

فمن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خصص للنساء يوما يتبين أن الفصل بين النساء والرجال هو الأفضل والأولى والأحوط سدا لأبواب الفتنة وانشغال كل جنس بالآخر ، وكلنا يعلم كيف أن المدارس المختلطة جعلت الفتيات يقضين وقتا طويلا فى تزيين أنفسهن قبل الذهاب إلى المدرسة ، والتنافس بين الفتيات والفتيان لاعلى الدرجات العلمية والتفوق ولكن على اجتلاب الأنظار وفتنة الآخرين . ونحن نعرف كيف أن

الفتيات في المدارس المختلطة يحملن في حقائبهن حبوب منع الحمل . كفانا الله وجميع المسلمين الشر آمين .

## (٢) الزام طلبة العلم من الفتيات باللباس الشرعى :

فلا يحل للمرأة الخروج من بيتها إلا بالحجاب الشرعى ، ويمنعن من الزينة والتبرج ولنذكر القول القائل : (إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالإيمان) ، وذلك سدا لذريعة الإفتتان والفساد والتبرج ، وأن لا يكن في حالة يصدق عليهن فيها أنهن (متبرجات) .

(٣) ويجب أن يراعى في تعليم الإناث أن تشرف على ذلك نساء صالحات مؤمنات يشهد لهن بالعلم والدين والخلق ، وذلك حتى ينشأ جيل صالح من الأمهات ، وحتى نتقى ظهور أمهات لا يمتن للإسلام بصلة غير أسماؤهن .

وإذا تركن الفتيات لمن لا يعرف الله فقد فتحنا أبواب الشر وظهور العلمانيات والشيوعيات بين أمهات المستقبل .

ولابأس إذا لم يوجد نساء يقمن بذلك أن يقوم به الكفو من الرجال الأمين التقى الورع ، لأن الرجل مع مجموعة نساء لا يكون فيه خلوة ، ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل وهاد فيما سبق من الأدلة منها ما رواه البخارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : "خرج ومعه بلال فظن أنه لم يسمع النساء فوعظهن وأمرهن بالصدقة فجعلت المرأة تلقى بالقرط والخاتم ، وبلال يأخذ في طرف ثوبه" .

وكذلك ما روى البخارى أن النساء قلن للنبي صلى الله عليه وسلم : "غلبنا عليك الرجال فاجعل لنا يوماً من نفسك ، فوعدهن يوماً لقيهن فيه ، فوعظهن وأمرهن" .

وما روى البخارى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "لا يخلون رجل  
بامرأة إلا ومعه ذو محرم ... " جاء فى شرح هذا الحديث : "وكذا لو اجتمع  
رجال بامرأة أجنبية فهو حرام ، بخلاف ما لو اجتمع رجل بنسوة فإن  
الصحيح جوازه" (١).

---

(١) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي .  
البخارى ، انظر صحيح البخارى شرح العسقلانى ، ج ٩ ، ص ٣٣٠ ، باب النكاح .

## المبحث الثالث فصل حكم النظر إليها

ويشتمل على :

### مقدمة .

(١) شروط كشف الوجه لمن قال بذلك .

(٢) أسباب النظر المباح للمرأة :

- ١ - نظر القاضى والشاهد إلى الأجنبية .
- ٢ - النظر لحاجة المعاملات .
- ٣ - النظر لحاجة الطبيب .
- ٤ - نظر الخاطب للمخطوبة .

مقدمة :

في هذا المبحث وهو الذرائع في النظر بين الرجل والمرأة يستلزم منا أن نعرف عورة كل منهما بالنسبة للآخر ، لأن العورة يجب سترها وعدم رؤيتها من الجانبين وماليس بعورة لا يجب سترها ولا عدم رؤيتها إلا لعارض . ومن هنا لزم أن نعرف العورة .

العورة هي : كل ما يستحيا منه إذا ظهر ، وأصلها من العار ، كأنه يلحق بظهوره عار او مذمة (١).

وعورة الرؤية ليست بالضرورة هي العورة التي تكون في الصلاة ، ويجب سترها كشرط من شروط صحة الصلاة . وإنما قد تكون عورة الرؤية أوسع من عورة الصلاة . فالعورة في الصلاة هي ماعدا الوجه واليدين والقدمين . بينما عورة الرؤية بالنسبة للمحارم هي ماعدا الوجه والأطراف كالرأس والعنق واليدين . كما أن بدن المرأة كله ليس بعورة بالنسبة لزوجها فله النظر إليه ولمسه (٢).

وقد يكون العضو ليس من العورة ولكن لا تجوز رؤيته سدا لذريعة الشهوة مثل وجه المرأة ووجه الأمرد فهما ليسا بعورة ولكن حرم النظر إليهما إذا شك في الشهوة ولا عورة أى ليسا بعورة (٣).

---

(١) ابن الأثير ، النهاية ، ج ٣ ، ص ٣١٩ ، الفيروز أبادي ، بصائر ذوي التمييز ، ج ٤ ، ص ١١٣ .

(٢) انظر عبد الكريم زيدان ، الفصل في أحكام المرأة ، ج ٣ ، ص ١٤٤ .

(٣) الهداية وفتح القدير ، ج ١ ، ص ١٨١ .

### أولا : شروط كشف المرأة وجهها لمن قال بذلك :

لابد في بدء الكلام عن هذه الشروط أن أبين ماهى عورة المرأة بالنسبة للأجنبي ، أى بيان مايحل للمرأة أو يحرم عليها ابداءه من بدننا للأجنبي . وفى ذلك للعلماء أقوال (١) :

(١) قول الجمهور :

ذكر جمهور الفقهاء ان بدن المرأة كله عورة إلا وجهها وكفيها .

(٢) القول الثانى :

ذكر أصحاب هذا القول أن المرأة كلها عورة من رأسها إلى أظافر أصابع قدميها ، وعلى هذا فإنه يجب عليها ستر جميع بدننا بما فى ذلك الوجه والكفان . وذلك سدا لذريعة الفتنة .

ولكل فريق أدلته التى استدلت بها .

أما بالنسبة للقول الأول فيمن قال بجواز كشف الوجه والكفين فإنه قيد ذلك بشروط وهذه الشروط يجب الإلتزام بها سدا لذريعة الفتنة . وهذه القيود هى :

(١) خلو الوجه من الزينة لأنه مظنة الفتنة وإثارة الشهوة .

ولأن الفقهاء الذين أباحوا ذلك شرطوا عدم ابداء الزينة ، وأن ذلك

للضرورة والضرورة تقدر بقدرها .

والأدلة التى استدلتوا بها تمنع ابداء الزينة إلا ماظهر منها . فإذا أرادت

المرأة كشف وجهها يجب أن يكون خاليامن جميع الأصباغ والأدهان التى تصبغ بها النساء وجوههن فى هذه الأيام حتى لتبدوا احداهن وكأنها لعبة .

---

(١) انظر : المغنى ، ج ١ ، ص ٣٤٩ ، المجموع ، ج ١٥ ، ص ٢٨٩ ، البدائع ، ج ٥ ، ص ١٢٣ ، المبسوط ، ج ١٠ ، ص ١٥٢ ، مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٢٨-١٢٩ ، الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ٢١٤ ، التاج والإكليل بشرح مختصر خليل للمواق ، ص ٤٩٩٨ ، الشرح الصغير للدردير وحاشية الصاوى ، ج ١ ، ص ١٠٥-١٠٦ ، المحلى لابن حرم ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ ، كشاف القناع ، ج ١ ، ص ١٨٢ ، شرح الأزهار ، ج ٤ ، ص ١١٤ ومابعدها .

أما إذا صبغت المرأة وجهها بهذه الأصباغ فيجب عليها تغطية وجهها وذلك بالاتفاق لأن ذلك مظنة الفتنة وإثارة الشهوات والإسلام سد الأبواب إلى الفتنة والفساد .

(٢) إذا أمنت الفتنة وإثارة الشهوة وإلا فإنه يجب ستر الوجه إذا أدى كشفه إلى الفتنة وإثارة الشهوة وإحتمال وقوع المحذور بالنسبة للمرأة فإن المباح يصبح محظورا أخذا بقاعدة سد الذرائع ، وكذلك إذا فسد الزمان والمجتمع وتردت الأخلاق فإنه يجب الستر سدا للذريعة .

ومثل الوجه في ذلك الكفان فإنه يسمح بظهورهما بدون زينة وأن لا تكون الكفان هي في ذاتها فتنة . أما إن كانت من الكفوف التي تعتبر جميلة وملفتة أو أن صاحبتهما أفرطت في زينتها من صبغ للأظافر ولبس للخواتم وتزين بالأساور فإنه يجب سترهما سدا للذريعة الفتنة . وهذا سرد لبعض أقوال الفقهاء في ذلك :

(١) جاء في فقه الحنفية :

"وتمنع المرأة الشابة من كشف الوجه بين رجال ، لأنه عورة بل لحوف الفتنة" ، وفي شرح ذلك ذكر ابن عابدين : "انها تمنع من الكشف لحوف أن يرى الرجال وجهها فتقع الفتنة ، لأنه مع الكشف قد يقع النظر إليها بشهوة" (١).

(٢) ومن فقه المالكية هذا القول :

"واعلم أنه إن خشى من المرأة الفتنة يجب عليها ستر الوجه والكفين" (٢).

(١) الدر المختار ورد المحتار ، ج ١ ، ص ٤٠٦ .

(٢) مواهب الجليل بشرح مختصر خليل للحطاب ، ج ١ ، ص ٤٩٩ .

وكذلك قولهم : "فإذا خيف من أمة فتنة وجب ستر ماعدا العورة  
لخوف الفتنة لالكونها عورة . وكذا يقال في نظيره كستر وجه الحرة ويديها ،  
أى فإنه يجب سترهما إذا خيف الفتنة بكشفهما" (١).  
وجاء في تفسير الجامع لأحكام القرآن (٢): إن المرأة إذا كانت جميلة  
وخيف من وجهها وكفيها الفتنة ، فعليها ستر ذلك . وإن كانت عجوزا أو  
مقبحة جاز أن تكشف وجهها وكفيها .

---

(١) الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج ١٢ ، ص ٤٢٩ .



### ثانيا : أسباب النظر المباح للمرأة :

سبق وأن ذكرت أنه لا يجوز للرجل النظر إلى المرأة ولكن هناك حالات ضرورة لأبأس فيها من النظر إلى المرأة أباحها الإسلام وفتح الباب فيها لأنها تؤدي إلى مصلحة .

قال الزيدية : يحرم على البالغ العاقل النظر إلى الأجنبية الحرة ولو كافرة وسواء في ذلك النظر إلى الوجه وغيره (١).

وقال الجعفرية : لا ينظر الرجل إلى الأجنبية أصلا إلا لضرورة . ويجوز أن ينظر إلى وجهها وكفيها على كراهية فيه مرة ، ولا يجوز معاودة النظر (٢).

وقال المالكية : عورة المرأة بالنسبة للاجنبي منها هي ماعدا الوجه والكفين فلا يجوز له النظر إلى عورتها ولو بدون شهوة ولا قصد لذة . أما هما - أى الوجه والكفان فغير عورة فيجوز له النظر إليهما بشرط أن لا يخشى بالنظر إلى ذلك فتنة ، وأن يكون النظر بغير قصد لذة . وإلا حرم النظر إليهما (٣).

وقال الشافعية : يحرم نظر الاجنبى البالغ إلى عورة المرأة أو الحرة الكبيرة ، وهى التى بلغت حدا تشتهى فيه وعورتها هى ماعدا وجهها وكفيها بخلاف - أى عندهم - وكذا يحرم النظر إلى وجهها وكفيها عند خوف الفتنة إجماعا - عند الشافعية - وكذا عند الأمن من الفتنة على القول الصحيح فى المذهب ، لأن النظر إلى الوجه والكفين مظنة الفتنة ومحرك للشهوة ، فحرم لهذا السبب وليس لكونها عورة (٤).

(١) شرح الأزهار فى فقه الزيدية ، ج ٢ ، ص ١١٣ .

(٢) شرائع الإسلام للمحلى فى فقه الجعفرية ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ .

(٣) الدردير (الشرح الكبير) وحاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ٢١٤ ، مواهب الجليل بشرح

مختصر خليل للحطاب ، ج ١ ، ص ٤٩٩-٥٠٠ ، التاج والإكلیل للمواق ، ج ١ ، ص ٤٩٩ .

(٤) نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٨٤ .

وفي مذهب الأحناف : لا يحل للرجل النظر إلى بدن الحرة الأجنبية منه ماعدا الوجه والكفين لقوله تعالى : {وقل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم} (١)، إلا أن النظر إلى مواضع الزينة الظاهرة وهي (الوجه والكفان) جاز بقوله تعالى : {ولا يبدن زينتهن إلا مظهر منها} (٢)، والقدمان على رأى أبى حنيفة من الزينة الظاهرة ، فيحل النظر إليهما أيضا لما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت في قوله تعالى {ولا يبدن زينتهن إلا مظهر منها} في تفسير مظهر منها : أنها القلب والفتحة - وهي حلقة توضع في أصبع الرجل فدل ذلك على جواز النظر إلى القدمين وأيضا فإن الله تعالى نهى عن ابداء الزينة واستثنى مظهر منها ، والقدمان ظاهرتان ألا يرى أنهما يظهران عند المشى فكانا من جملة المستثنى من الحظر ، فيباح ابدائهما والنظر إليهما . ولكن يشترط لحل النظر إلى مواضع الزينة الظاهرة أن يكون من غير شهوة فأما عن شهوة فلا يحل لقوله عليه الصلاة والسلام : "العينان تزنيان" (٣)، وليس زناهما إلا النظر عن شهوة ، ولأن النظر عن شهوة سبب للوقوع في الحرام فيكون حراما" (٤).

وقال علاء الدين الكاساني الحنفى - رحمه الله - : "الأفضل للشباب غض بصره عن وجه الأجنبية منه ، وكذا الشابة لما فيه من خوف حدوث الشهوة والوقوع في الفتنة ، فكان غض البصر وترك النظر أذكى وأطهر ، وذلك قوله عز وجل {قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أذكى لهم} (٥)، إلا إذا لم يكونا - أى الشاب والشابة - من أهل الشهوة بأن كانا شيخين كبيرين لعدم احتمال حدوث الشهوة فيهما" (٦).

(١) سورة النور : آية ٣٠

(٢) سورة النور : آية ٣١

(٣) رواه البيهقى ، انظر السنن الكبرى للبيهقى ، ج ٧ ، ص ٧٩ .

(٤) الكاساني ، البدائع ، ج ٥ ، ص ١٢١-١٢٢ .

(٥) سورة النور : آية ٣٠

(٦) الكاساني ، البدائع ، ج ٥ ، ص ١٢٢ .

ومما قالوه في ذلك : "فإن خاف الشهوة أو شك امتنع نظره إلى وجهها فحل النظر مقيد بعدم الشهوة ، وإلا فحرام ، وفي شرح ذلك ذكر ابن عابدين "وأما في زماننا فمنع من الشابة لالانه عورة بل لخوف الفتنة" (١).

وأما مذهب الحنابلة فهو :

حرمة نظر الرجل إلى الأجنبية منه . وعند بعضهم : يجوز النظر إلى الوجه والكفين مع الكراهة إذا نظر إليهما بغير شهوة .

وذكر في المغنى : أنه يحرم عليه النظر إلى ماعدا الوجه والكفين ، لانه عورة ويباح له النظر إليهما مع الكراهة إذا أمن الفتنة ونظر بغير شهوة . واحتج ابن قدامة بقوله تعالى : {وإذا سألتموهن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب} (٢) كما احتج بحديث الخثعمية التي جاءت تسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الفضل بن عباس (٣) رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه فصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه عنه (٤).

كما احتج بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما سئل عن نظر الفجأة فأمر بصرف البصر (٥). وقوله لعلى رضى الله عنه : "لا تتبع النظرة النظرة فإنما لك الأولى وليست لك الآخرة" (٦).

(١) الدر المختار شرح تنوير الأبصار وحاشية ابن عابدين على الدر المختار ، ج ٦ ، ص ٣٧٠ .

(٢) سورة الأحزاب : آية ٥٣

(٣) الفضل بن عباس : ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مات في طاعون عمواس سنة ١٨هـ في خلافة عمر رضى الله عنه .

انظر سير أعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٤٤٤ .

(٤) رواه النسائي ، انظر سنن النسائي ، ج ٥ ، ص ١١٨ .

(٥) رواه الترمذى ، انظر جامع الترمذى ، ج ٨ ، ص ٦٠-٦١ .

(٦) رواه الترمذى ، انظر جامع الترمذى ، ج ٨ ، ص ٦٠-٦١ .

وذكر ابن قدامة أن إباحة النظر إلى المرأة إذا أراد تزوجها دليل على التحريم عند عدم ذلك . إذ لو كان مباحا على الإطلاق فما وجه التخصيص لهذه؟ وأما حديث أسماء بنت أبي بكر الذى فيه إباحة إبداء الوجه والكفين وماقد يترتب على ذلك من إباحة النظر إليهما . فهذا الحديث إذا صح فيحتمل أنه كان قبل نزول الحجاب فنحمله عليه<sup>(١)</sup>.

الرأى الراجح والله أعلم :

رأى الجمهور فى جواز كشف المرأة وجهها وكفيها ويجب عليها تغطيتهما إذا لم تؤمن الفتنة .

أما ما استدل به ابن قدامة من أدلة وهى :

{وإذا سألتموهن متاعا فسألوهن من وراء حجاب} (٢) فهذا خاص بزوجات رسول الله صلى الله عليه وسلم . ذكر القاضى عياض (٣) : ان "فرض الحجاب مما اختصاص به - أى زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم - فهو فرض عليهن بلاخلاف فى الوجه والكفين ، فلا يجوز لهن كشف ذلك فى شهادة ولا غيرها ، ولا إظهار شخوصهن وإن كن مستترات إلا مادعت سليه ضرورة من إبراز" (٤).

وأما استدلاله بحديث نظرة الفجأة وحديث لا تتبع النظرة النظرة فليس فيه حرمة كشف المرأة وجهها . ولكن يفهم منه انه يحظر النظر إذا كان بشهوة أو لحوف الفتنة . فيمنع من تكرار النظر لهذه الذرائع .

أما قول ابن قدامة بالنسبة للخاطب أن ينظر إلى من يريد زواجها وفى هذا التخصيص دليل على التحريم عند عدم ذلك أقول :

(١) المغنى ، ابن قدامة ، ج ٧ ، ص ٧٤-٧٥ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٧٠٦ .

(٢) سورة الأحزاب : آية ٥٣

(٣) القاضى عياض ، السبى المالكى ، ولد سنة ٤٧٦هـ ، توفى سنة ٥٥٤هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ٢٠ ، ص ٢١٢ .

(٤) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، ابن حجر العسقلانى ، ج ٨ ، ص ٥٣٠ .

إن في نظر الخاطب تكرار للنظر وأجيز للخطاب لمصلحة راجحة شرعا وإن غرض البصر أولى وأفضل ولكن ترك لمصلحة راجحة ، ونظر الخاطب لا يقتصر فقط على الوجه والكفين . وقد تكون المخطوبة تستر وجهها فاحتاج الخاطب إلى إذن شرعى للنظر إليها . وهذا العذر من استحباب النظر إلى وجه الأجنبية هو ما اختص به الخاطب .

مما سبق يتبين أنه لا يجوز النظر إلى الوجه والكفين إذا كان بشهوة أو مع خوف الفتنة ولأن النظر سبب للوقوع في الحرام ، والأفضل ترك النظر إن كان بلا شهوة ومع أمن الفتنة ولأن هذا هو الأزكى والأطهر لقوله تعالى {قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم} (١) ولأنه أخذ بالاحتياط من الوقوع في زنى العينين الذى غالبا ما يحصل بتكرار النظر إلى وجه الأجنبية ، وإن بدأ نظرتة بلا شهوة فهو مسؤول عن نظرتة الثانية التى دفع إليها تحرك الشهوة . قال صلى الله عليه وسلم : "إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة ، فزنى العينين النظر ، وزنى اللسان النطق ، والنفس تتمنى وتشتهى ، والفرج يصدق ذلك كله أو يكذبه" (٢).

هذه الأقوال للعلماء فى النظر بدون أسباب إلى وجه الأجنبية وكفيها أما النظر للأسباب فلقد كان للعلماء فيه رأى لأنه يؤدى إلى مصلحة ومن هذه الأقوال التى تفتح الباب فيه للمصلحة هى :

"إذا أراد الرجل ان ينظر إلى امرأة اجنبية منه من غير سبب ، فلا يجوز له ذلك لا إلى عورة ولا إلى غير عورة" (٣). فقله من (غير سبب) يفيد بمفهوم المخالفة أنه يجوز له النظر بسبب شرعى .

(١) سورة النور : آية ٣٠

(٢) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى ، ج ١١ ، ص ٢٦ .

(٣) محمد نجيب المطيعى ، المجموع تكملة شرح المذهب ، ج ١٥ ، ص ٢٩٥ .

وذكر الكرخي<sup>(١)</sup>: "النظر إلى وجه الأجنبية الحرة ليس مجرام ولكنه يكره لغير حاجة"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن قدامة : "فأما نظر الرجل إلى الأجنبية من غير سبب ، فإنه محرم إلى جميعها"<sup>(٣)</sup>، ومن الأسباب المبيحة للنظر :

#### أولا : نظر القاضى والشاهد إلى الأجنبية :

ذكرت فيما سبق عن حكم النظر إلى الأجنبية وانه من الأولى والأفضل ترك النظر . وأنه يكره له النظر لأنه يخاف أن يؤدي إلى محرم وتحريك للشهوة ويؤدي إلى فتنة على رأى أحد القولين ويحرم النظر في القول الآخر إلى وجهها .

ولكن من الأسباب التى تبيح ذلك وهو النظر إلى الأجنبية نظر الشاهد إذا دعى للشهادة أن ينظر إلى وجه المشهود عليها ليعرفها . وكذلك يجوز للقاضى أن ينظر إليها لوجه الحكم عليها باقرارها أو بشهادة الشهود على معرفتها ، حتى لو غلب على ظن القاضى والشاهد أنه ربما ينظر إليها بشهوة فالحرمان هنا أسقط اعتبارها لمصلحة . والضرورات تبيح المحظورات . ولكن ينبغي عند النظر إليها مراعاة القصد فى ذلك . فإذا أدى الشاهد الشهادة ونظر إليها عليه أن يقصد أداء الشهادة لا قضاء الشهوة ، وكذلك القاضى عليه عند النظر أداء الحكم لا قضاء الشهوة . لأنه عليهما أن يحتزرا من الشهوة فعلا فكذلك عليهما أن يحتزرا من الشهوة نية وقصدا .

واختلف فيما إذا علم من نفسه القاضى أو الشاهد انه إذا نظر اشتهى فهل يقضى أو يشهد؟

(١) الكرخى : القاضى العلامة أبو طاهر محمد بن احمد ، توفى سنة ٥٥٦هـ .

سير اعلام النبلاء ، ج ٢٠ ، ص ٣٩٠ .

(٢) الدر المختار شرح تنوير الأبصار وحاشية ابن عابدين على الدر المختار ، ج ٦ ، ص ٣٧٠ .

(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٧٤ .

الأصح : أنه لا يقضى ولا يشهى إذا علم من نفسه ذلك لأنه لا ضرورة لذلك فهناك من يتحمل الشهادة عنه ولا يشتهى .

ولكن إذا لم يكن هناك البديل عن الشاهد والقاضى فلا بأس بذلك لأنها أمانة وهو متعين لأدائها . (أى أصبحت فرض عين عليه) (١).

قال السبكي من أئمة الشافعية : "إذا كان من يريد تحمل الشهادة على المرأة يخشى الفتنة أو الشهوة إذ انظر إلى وجهها لا ينظر إلا إذا تعين عليه ذلك بأن لا يوجد من يشهد عليها غيره" . وحتى في حالة تعينه قال السبكي : "يأثم إذا نظر إليها بشهوة وإن أثيب على تحمل الشهادة ، لأن فعله ذو وجهين" .

ولكن هناك من خالف ذلك فقالوا : "يجل للشاهد النظر مطلقا بشهوة أو غيرها ، لأن الشهوة أمر طبعى لا ينفك عن النظر فلا يكلف بإزالتها" (٢).  
وأما الحنابلة فإنهم أجازوا للشاهد أن ينظر إلى وجه المشهود عليها لتكون الشهادة واقعة على عينها . ولم يتكلموا في مسألة النظر بشهوة أو بغير شهوة (٣).

وأما الزيدية فقد أجازوا للشاهد والحاكم النظر إلى وجه المرأة ولكن بغير شهوة (٤).

وكذلك الجعفرية فإنهم أجازوا النظر إلى وجه المشهود عليها واعتبروا ذلك حالة ضرورة (٥).

(١) انظر السرخسى ، المبسوط ، ج ١٠ ، ص ١٥٤-١٥٥ (مذهب الأحناف) .

(٢) السبكي ، نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٩٤-١٩٥ .

(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٧٤ .

(٤) شرح الأزهار في فقه الزيدية ، ج ٢ ، ص ١١٤-١١٨ .

(٥) شرائع الإسلام ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ .

ثانيا : النظر لحاجة المعاملات :

ومن الأبواب التي فتحتها الإسلام من أجل المصلحة إباحة النظر إلى وجه المرأة وكفيها لحاجة المعاملات من بيع وشراء وإجارة وقرض ونحو ذلك مما تقتضيه المعاملات .

وحكم الجواز بالنظر إلى وجه المرأة المعاملات . حتى عند القائلين بعدم جواز النظر إلى وجه المرأة وأنه عورة ويجب تغطيته . فقد أباحوا ذلك من أجل أن المرأة غير ممنوعة من اجراء المعاملات .

فللأجنبي النظر إلى وجهها حتى يعرفها بعينها فيرجع عليها عند استحقاق المبيع بالثمن أو عند أى غرض من أغراض التعامل سواء في أغراض العقد وآثاره أو غير ذلك .

يقول الحنفية : "يباح النظر إلى قدمها أيضا ، لأنها كما تبتلى بابداء وجهها في المعاملة مع الرجال وبابداء كفيها في الأخذ والإعطاء تبتلى بابداء قدميها إذا مشت حافية أو متنعة وربما لا تجد الحلف في كل وقت" (١) .

ويقول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله : "لا يشهد على امرأة إلا أن يكون قد عرفها بعينها وإن عامل امرأة في بيع أو إجارة فله النظر إلى وجهها ليعلمها بعينها فيرجع عليها بالدرك" .

وقد روى عن الإمام أحمد رحمه الله كراهة ذلك في حق الشابة دون العجوز ، ولعله كرهه لمن يخاف الفتنة أو يستغنى عن المعاملة ، فأما مع الحاجة وعدم الشهوة فلا بأس (٢) .

فهذه النظرة تحل إذا كان بين الرجل والأجنبية معاملات من بيع وشراء وغيره لذا أجازها الإسلام للمصلحة وتيسير التعامل والتحقق وعدم التنازع في المعاملات .

(١) السرخسي ، المبسوط ، ج ١٠ ، ص ١٥٣ .

(٢) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٧٨ .



ثالثا : النظر لحاجة التطبيب :

من الضرورات الخمس التي حرص الإسلام على حفظها حفظ النفس . فالمرء المسلم مسؤول عن نفسه وعن الحفاظ عليها ، ومنع ما يهلكها أو يفسدها .

ولقد سبق أن تكلمت عن نظرة الرجل إلى الأجنبية وبيان حكم ذلك ولكن بما أن الإنسان مأمور بالحفاظ على هذه النفس لذا فإن الفقهاء فصلوا الكلام في هذا وكيف يصبح النظر حلالا في التطبيب وذلك من أجل الوصول إلى مصلحة أكبر وهي الحفاظ على النفس وهنا تفصيل أقوالهم : مذهب الحنفية :

قالوا : إذا كان في المرأة جرح أو قرح في موضع لا يحل للرجال النظر إليه ، فلا بأس أن تدأويها امرأة إذا كانت تعرف المداواة ، فإن لم تعرف تعلم ذلك ثم تدأويها ، فإن لم توجد امرأة تعرف المداواة ولا امرأة تستطيع أن تتعلم ، وخيف عليها الهلاك أو بلاء أو وجع لا تختمله ، فيجوز أن يدأويها الرجل ، ولكن لا يكشف منها إلا موضع الجرح ويغض بصره ما استطاع ، لأن الحرمات الشرعية يجوز أن يسقط اعتبارها شرعا للضرورة كحرمة الميتة وشرب الخمر حال المخمصة والإكراه ، لكن الثابت بالضرورة لا يتجاوز موضع الضرورة ، لأن الضرورات تقدر بقدرها<sup>(١)</sup> .

وأما إذا خافت المريضة على نفسها من معالجة المرأة لسبب من الأسباب فللرجل أن يعالجها .

قال الحنفية : "ولو خافت الافتصاد من المرأة فللأجنبي أن يفصدها"<sup>(٢)</sup> .

(١) الفتاوى الهندية ، ج ٥ ، ص ٣٣٠

وفصد : شق ، وأخرج مقداراً من الدم من وريده بقصد العلاج . وفصد بمعنى افتصد . انظر المعجم الوسيط ، ج ٢ ، ص ٦٩٧ .

(٢) الكاساني ، البدائع ، ج ٥ ، ص ١٢٢ ، السرخسي ، المبسوط ، ج ١٠ ، ص ١٥٦ .

أما مذهب الشافعية في تطيب الرجل المرأة :

يقول الشافعية إن النظر والمس مباحان لفصد وحجامة وعلاج ولو في فرج المرأة للحاجة الملجئة إلى ذلك ، لأن في تحريم ذلك حرجا وعلى هذا فللرجل مداواة المرأة وعكسه ، ولكن بشرط حضور محرم أو زوج أو امرأة ثقة إن جوزنا خلوة الأجنبي بامرأتين وهو الراجح . إلا أنه يشترط لجواز معالجة الرجل للمرأة عدم وجود امرأة قادرة على معالجتا ، وأن لا يكون ذميا مع وجود طبيب مسلم .

وإن وجدت الطبيبة لأماسلمة والطبيبة الكافرة قدمت المسلمة ولو لم يوجد لعلاج المرأة إلا طبيبة كافرة وطبيب مسلم ، فالظاهر كما قال الأوزاعي تقدم الكافرة على المسلم ، لأن نظرها ومسها أخف من الرجل ، واشتروطوا في الطبيب المعالج أن يأمن الافتتان بالمرأة التي يعالجها ، وأن لا يكشف منها إلا قدر الحاجة ، فلا يجوز أن يتجاوز ما يحتاج إليه من نظر أو كشف أو لمس من المريضة ، لأن مجاز للضرورة يقدر بقدرها . فإذا خاف الطبيب الفتنة في معالجة المرأة لم يعالجها إذا استلزمت المعالجة نظره إلى ما لا يحل له منها إلا إذا تعين عليه ذلك بأن لا يوجد غيره ، فيباح له في هذه الحالة مباشرة العلاج والنظر ويضبط نفسه (١).

مذهب الحنابلة :

يجوز للطبيب النظر إلى ماتدعو الحاجة إلى نظره من بدننها حتى فرجا وباطنه ، لأن ذلك موضع حاجة ، وظاهره ولو كان الطبيب ذميا ، قالوا : "ليكن فحص الطبيب للمريضة مع حضور محرم منها أو زوج ، لأن الخلوة بالأجنبية ممنوعة شرعا ، ولا يؤمن معها وقوع المحذور ، لقوله صلى الله عليه وسلم : "لا يخلون رجل بامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما" (٢).

(١) نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٩٣ ، مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٣٣ .

(٢) سبق تخريج الحديث .

ويجب أن يستر من المريضة ماعدا موضع الحاجة ، لأنها تبقى على الأصل في التحريم . ومثل الطبيب في جواز النظر إلى ماتدعو الحاجة إليه من بدن المرأة من يقوم بخدمة المريضة أو يقوم بمتطلبات علاجها" (١).

مذهب الزيدية :

قالوا : "يجوز للرجل معالجة المرأة الأجنبية منه وإن استلزم ذلك النظر إلى موضع المعالجة ولمسه في أى موضع كان بشرط عدم وجود امرأة تعالجها . وجواز معالجة الرجل للمرأة في هذه وإن كان ذلك منه بشهوة إذا خشى عليها التلف إن لم يعالجها ، ولكن بشرط أن يأمن من الوقوع في محذور الزنى ، فإن لم يأمن ذلك لم يجز له معالجتها ولو خيف تلفها" (٢).

مذهب الجعفرية :

قالوا : "يجوز للرجل أن ينظر إلى الأجنبية عند الضرورة ، ومن الضرورة نظر الطبيب إلى المرأة إذا احتاجت إلى معالجته ، ولو استلزم او اقتضت هذه المعالجة النظر إلى عورتها دفعا للضرورة" (٣).

وقال الظاهرية : "ولا يحل لأحد أن ينظر من أجنبية لا يريد زواجها أو شراءها إن كانت أمة لتلذذ إلا للضرورة" (٤).

#### رابعا : نظر الخاطب للمخطوبة :

للخاطب أن ينظر إلى مخطوبته سدا لذريعة التفرق بعد الزواج ، وزرعا للمودة بينهما ، وفتحاً لباب المصلحة بعد ذلك أباح الإسلام للرجل النظر إلى الأجنبية بغرض نكاحها وأمر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد الزواج بالنظر إلى من يريد زواجها ، ومما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :

- 
- (١) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٧ .
  - (٢) شرح الأزهار ، ج ٤ ، ص ١١٤ .
  - (٣) شرائع الإسلام ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ .
  - (٤) ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ١٦٢ .

- (١) جاء رجل فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال له صلى الله عليه وسلم : "هل نظرت إليها؟ قال الرجل لا . قال : "فاذهب فانظر إليها ، فإن في أعين الأنصار شيئاً" (١).
- (٢) وعن المغيرة بن شعبه (٢) أنه خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : "انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما" (٣). أى : أدعى إلى دوام الألفة والمحبة بينكما .
- (٣) وقال صلى الله عليه وسلم : "إذا خطب أحدكم امرأة فإن استطاع ان ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل" . قال جابر رضى الله عنه فخطبت جارية فكنت أتحبها لها حتى رأيت منها مادعاني إلى نكاحها فتزوجتها .
- (٤) وقال صلى الله عليه وسلم : "إذا ألقى الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها" (٤).
- (٥) وقال صلى الله عليه وسلم : "إذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه أن ينظر منها إذا كان إنما ينظر إليها لخطبة ، وإن كانت لاتعلم" (٥). ونستفيد مما سبق أن النظر من قبل الخاطب لمن يريد خطبتها مباح بل إنه مندوب ومستحب أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها من غير إذن منها وللفقهاء في القدر المباح للنظر أقوال منها :

- 
- (١) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ٢٠٩-٢١٠ .
- (٢) المغيرة بن شعبه من كبار الصحابة ، شهد بيعة الرضوان ، مات بالكوفة سنة ٥٥٠ هـ . سير أعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٢١ .
- (٣) رواه الترمذى وأبو داود ، انظر جامع الترمذى ، ج ٤ ، ص ٢٠٦ ، سنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ .
- (٤) رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٥٥٩ .
- (٥) نيل الأوطار ، الشوكاني ، ج ٦ ، ص ١١٠ .

(١) قول المالكية :

"يندب للخاطب النظر إلى وجهها وكفيها إن لم يقصد لذة وإلا حرم" (١).

(٢) وقال بعض الحنابلة :

"يسن ويستحب هذا النظر وقد جزم باستحبابه وسنيتة الحلواني (٢) وابن عقيل (٣). وقال أكثر الحنابلة : إنه مباح (٤).

(٣) وقال الزيدية بالجواز ولم يصرحوا بالاستحباب (٥).

(٤) وقال الشافعية باستحباب النظر إلى من يريد تزوجها (٦).

ولكن الفقهاء شرطوا لهذه الرؤية شروطا منها :

أن يغلب على ظن الخاطب موافقة أولياء المخطوبة إذا طلب نكاحها .  
يقول الحنابلة : "يباح لمن أراد خطبة امرأة وغلب على ظنه إجابته ، نظر ما يظهر منها غالبا" (٧).

ومن هنا يتبين لنا أن الأصل أن لا رجل لا يجوز له النظر إلى الأجنبية ولكن فتح هذا الباب لما يؤدي من مصلحة وهو دوام النكاح والترغيب فيه .  
أما إذا غلب على ظنه عدم موافقة الولي أو الفتاة التي يريد زواجها فلاداعي للنظر لانه انعدم المبرر الشرعى لهذا النظر .  
ومثل قول الحنابلة في ذلك قال الشافعية (٨).

(١) الدردير ، الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٢١٥ .

(٢) الحلواني : أبو المعالي المروزي ، فقيه عالم ولد سنة ٤٦١ ، توفي سنة ٥٣٩ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ٢٠ ، ص ١١٤ .

(٣) ابن عقيل : شيخ الحنابلة أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل ، ولد سنة ٤٣٤ هـ ، توفي سنة ٥١٣ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ١٩ ، ص ٤٤٣ .

(٤) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٥ .

(٥) شرح الأزهار ، ج ٤ ، ص ١١٤ .

(٦) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ١٠ .

(٧) شرح المنتهى ، ج ٣ ، ص ٦ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٥ .

(٨) نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٨٢ .

ويشترط للنظر أمن الشهوة، عند بعضهم مثل الحنابلة والمالكية وقالوا إن لم يأمن الشهوة لا يجوز له النظر . قال الحنابلة : "ويباح لمن أراد أن يخطب امرأة وغلب على ظنه إجابته نظر ما يظهر منها غالبا ... إن أمن الشهوة - أى ثورانها - من غير خلوة فإن كان مع خلوة أو من غير خلوة ولكن مع خوف ثوران الشهوة لم يجز" (١).

ولقد تقدم نص المالكية فى اشتراط النظر أن لا يقصد فى نظره اللذة وإلا حرم نظره إليها (٢).

وأما الشافعية والأحناف فلم يشترطوا أن يكون النظر بلا شهوة . قال الشافعية عن نظر الخاطب لمخطوبته : "وسواء أكان النظر - إلى المرأة المخطوبة - بشهوة أو غيرها" (٣) وقالوا : "وسواء فى ذلك - أى فى جواز النظر من الخاطب لمخطوبته - أخاف الفتنة أم لا" (٤).

أما فقه الأحناف فقد جاء فيه : "إذا أراد أن يتزوج امرأة فلا بأس أن ينظر إلى وجهها وإن كان عن شهوة ، لأن النكاح بعد تقديم النظر أدل على الألفة والموافقة الداعية إلى تحصيل مقاصد على ما قاله النبى صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبة رضى الله عنه حين أراد أن يتزوج امرأة : "أذهب فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما" فقد دعاه صلى الله عليه وسلم إلى النظر مطلقا ، وعلل عليه الصلاة والسلام بكونه وسيلة إلى الألفة والموافقة" (٥).

وقالوا : "إن كان أراد أن يتزوجها فلا بأس أن ينظر إليها وإن كان يعلم أنه يشتهيها" (٦).

- 
- (١) شرح المنتهى ، ج ٣ ، ص ٥-٧ .
  - (٢) الدردير (الشرح الكبير) ، ج ٢ ، ص ٢١٥ .
  - (٣) مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٢٨ .
  - (٤) نهاية المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٢٨ .
  - (٥) الكاسانى ، البدائع ، ج ٥ ، ص ١٢٢ .
  - (٦) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٧٤ .

أما الراجح في النظر إن كان شهوة أو بغير شهوة فهو :

أن الخاطب يريد أن يتزوج المرأة بعد الخطوبة . وهذا شرط للرؤية أن يغلب على ظنه قبول الخطبة من أولياء الأمر فسواء نظر شهوة أو بغير شهوة فنظره مباح لأنه يقصد الزواج بعد ذلك . وهذه الأحاديث لم تقيد النظر ، وندبت إلى النظر المطلق . فمن خصص ذلك بعدم الشهوة تحكم من غير دليل .

ولأن المقصود إقامة السنة لاقضاء الشهوة وإغمايعتبر ماهو المقصود لاما يكون تبعا .

ومن الشروط : أن هناك قدر مباح يحل للخطاب أن يراه من مخطوبته ولكن الفقهاء لهم أقوال عدة في ذلك منها :

- (١) القدر المباح الوجه والكفين لأن من الوجه يستدل على الجمال وضده ويستدل من الكفين على خصوبة البدن ولون البشرة<sup>(١)</sup>... وغير ذلك.
- (٢) ينظر إلى ما يظهر منها غالبا كالوجه ، والرقبة ، واليدين ، والقدمين ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما أذن بالنظر إلى المرأة المراد خطبتها من غير علمها علم أنه أذن في النظر إلى جميع ما يظهر منها غالبا ، ولا يمكن إفراد الوجه بالنظر مع مشاركة غيره في الظهور ، ولأنه يظهر غالبا فأشبه الوجه . وهذا القول للأحناف<sup>(٢)</sup> والقول الآخر للحنابلة<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup> والمالكية<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٧٤ .  
 (٢) المبسوط ، ج ١٠ ، ص ١٥٥ ، البدائع ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .  
 (٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٧٤ .  
 (٤) نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٨٢ ، المجموع شرح المذهب ، ج ١٥ ، ص ٢٩٤ .  
 (٥) الشرح الكبير للدردير ، ج ٢ ، ص ٢١٥ ، الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٣٧٦ .

(٣) يباح له النظر إلى مواضع اللحم منها<sup>(١)</sup>. وهذا هو قول الإمام الأوزاعي<sup>(٢)</sup>.

(٤) يباح له النظر إلى بدنها ماظهر منه ومابطن إلا الفرج والدبر ، وذلك مذهب الإمام ابن حزم إمام الظاهرية<sup>(٣)</sup>.

#### القول الراجح :

أنه يباح له النظر إلى ما يظهر منها غالبا ، والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لجابر : "فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل" . وقال أبو بكر لابأس أن ينظر إليها عند الخطبة حاسرة . وأن النبي صلى الله عليه وسلم لما أذن في النظر إليها من غير علمها علم أنه أذن في النظر إلى جميع ما يظهر عادة ، إذ لا يمكن إفراد الوجه في النظر مع مشاركة غيره له في الظهور ، ولأنه يظهر غالبا فأبيح النظر إليه كالوجه ، ولأنها امرأة أبيح له النظر إليها بأمر الشارع فأبيح النظر منها إلى ذلك كذوات المحارم وقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خطب أم كلثوم ابنة على بن أبي طالب رضى الله عنه فقال له : نرسل بها إليك تنظر إليها (لأنها صغيرة) فرضيها عمر ، وكشف عن ساقها . فقالت : أرسل. لولا أنك أمير المؤمنين للطمت عينك<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٧٤ .

(٢) الأوزاعي : عبد الرحمن عالم أهل الشام ، كان مولده في حياة الصحابة ، توفي سنة ١٥٧ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ٧ ، ص ١٠٧ .

(٣) ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ١٦١ .

(٤) رواه عبد الرزاق ، انظر مصنف عبد الرزاق الصنعاني ، ج ٦ ، ص ١٦٣ .



## الفصل الثالث الأحكام المتعلقة بالجهاد والغزو

وفيه مطالب :

المبحث الأول : فرضية الجهاد وحكم خروجها .

المبحث الثانى : العمل الذى تؤديه المرأة فى الجهاد .

المبحث الثالث : سبى النساء وسجنهن ، وقتل المرأة نفسها  
إن خافت أن يعتدى عليها .

المبحث الرابع : هجرة النساء بدون محرم من أرض  
الجهاد.

المبحث الخامس : حكم إجارة المرأة من يلجأ إليها .

( ٤٨٤ )

## المبحث الأول فرضية الجهاد وحكم خروجها

ويشتمل على :

مقدمة .

- (١) فتح الذريعة في خروج المرأة في الجهاد الكفائي .
- (٢) حكم خروج المرأة في النفير العام .

## مقدمة عن أهمية الجهاد :

عندما بعث الله تعالى نبيه وأمره بدعوة الخلق إلى دينه لم يأذن له في قتل أحد على ذلك ولا قتاله ، حتى هاجر إلى المدينة ، فأذن له وللمسلمين ، ثم أوجب عليهم القتال ، قال تعالى : {كتب عليكم القتال وهو كره لكم} (١) ثم أكد الإيجاب وعظم أمر الجهاد في عامة السور المدنية ، وذم التاركين له ووصفهم بالنفاق ومرض القلوب ، وأوجب قتال كل من بلغته دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى دين الله الذي بعثه به فلم يستحب له ، وذلك في قوله تعالى {وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله} (٢) ، وحصر وصف المؤمنين في المجاهدين قال تعالى : {إنما المؤمنون الذين آمنوا لله ورسوله ثم لم يرتابوا ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله} (٣) .

وأفضل ماتطوع به العبد الجهاد في سبيل الله ، قال صلى الله عليه وسلم : "رأس الأمر الإسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد" (٤) ، وقال عليه السلام : "إن في الجنة لمائة درجة ، ما بين الدرجة والدرجة كما بين السماء والأرض ، أعدها الله للمجاهدين في سبيله" (٥) ، وقال عليه السلام : "ما غبرتا قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار" (٦) ، وقال صلى الله عليه وسلم : "رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها ، وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها ، والروحة يروحها العبد في سبيل الله أو الغدوة خير من الدنيا وما عليها" (٧) .

- 
- (١) سورة البقرة : آية ٢١٦
  - (٢) سورة الأنفال : آية ٣٩
  - (٣) سورة الحجرات : آية ١٥
  - (٤) رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ١٣١٤ .
  - (٥) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلاني ، ج ٦ ، ص ١١ .
  - (٦) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلاني ، ج ٦ ، ص ٢٩ .
  - (٧) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلاني ، ج ٦ ، ص ٨٥ .

وجاء رجل يسأل المصطفى عليه السلام عن عمل يعدل الجهاد في سبيل الله قال عليه الصلاة والسلام : "لاستطيع؟ قال : أخبرني به؟ قال : هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تصوم لاتفطر وتقوم لاتفتر؟ قال : لا . قال : فذلك الذي يعدل الجهاد في سبيل الله" (١)، وقال عليه السلام : "إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله" (٢).

ولابد للخلق من حيا وممات ، فيالسعادة من يستعمل حياه ومماته في غاية سعادة الدنيا والآخرة . وإننا نرى من الناس من يعمل الأعمال الشديدة في الدنيا أو في الدين مع قلة منفعتها . والجهاد أفضل من كل الأعمال الشديدة . ولا يخاف المجاهد من الموت فإن الجهاد لايزيد العمر ولاينقصه ، وموتة الشهيد أيسر الميتات فإنه لا يحس من ألم الشهادة إلا كقرصة الناموسة . وماذلت الأمة الإسلامية اليوم وأصبحت رخيصة في عين أعدائها إلا بتركها الجهاد ، فما ترك قوم الجهاد إلا ذلوا ولقد أمرنا عليه السلام بالنفير قال : "إذا استنفرتهم فانفروا" (٣). وقال عليه السلام : "من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق" . وقال عليه السلام : "من لم يغزو أو يجهز غازيا أو يخلف غازيا في أهله بخير أصابه الله بقارعة" (٤).

وما من أحد يدخل الجنة يتمنى الرجوع إلى الدنيا إلا الشهيد قال عليه السلام : "ما أحد يدخل الجنة يحب أن يرجع إلى الدنيا وله ما على الأرض من شيء إلا الشهيد يتمنى أن يرجع إلى الدنيا فيقتل عشر مرات لما يرى من الكرامة" (٥).

(١) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلاني ، ج ٦ ، ص ٤ .

(٢) رواه أبو داود ، انظر سنن أبي داود ، ج ٣ ، ص ٥ ، الجامع الصغير ، ص ٤٢١ . صحيح .

(٣) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلاني ، ج ٦ ، ص ٣٧ .

(٤) رواه أبو داود ، انظر سنن أبي داود ، ج ٣ ، ص ١٠ ، حديث صحيح (الجامع الصغير) ص ١١٥ .

(٥) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلاني ، ج ٦ ، ص ٣٢،٢ .

## أولا : فتح الذريعة لجهاد المرأة فرض كفاي :

قال الله تعالى : {وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى} (١).

جاء في تفسير هذه الآية الكريمة (٢): "أى الزمن بيوتكن ، فلا تخرجن لغير حاجة قال صلى الله عليه وسلم : "إن المرأة عورة ، فإذا خرجت استشرفها الشيطان ، وأقرب ما تكون بروحة - رحمة - ربها وهى فى قعر بيتها" (٣).

وقال عليه الصلاة والسلام : "صلاة المرأة فى مخدعها أفضل من صلاتها فى بيتها وصلاتها فى بيتها أفضل من صلاتها فى حجرتها" (٣).

أما خروج النساء للمساجد فجائز للعجائز دون الشابات . قال صلى الله عليه وسلم : 'لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وليخرجن تفلات' (٤).

أمر الله سبحانه وتعالى نساء النبي صلى الله عليه وسلم بملازمة بيوتهن ونهاهن عن التبرج : وهو إظهار ماستر أحسن . والخطاب وإن كان لنساء النبي صلى الله عليه وسلم فقد دخل غيرهن فيه بالحكم ، ولأن الشريعة تكرر الأمر فيها بلزوم النساء بيوتهن ، وعدم الخروج منها إلا لضرورة . وإنما خوطبت نساء النبي صلى الله عليه وسلم بذلك تشريفا لهن ، وليكن قدوة الأمة فى الطهر والصون والعفاف . انتهى .

فهذه الآيات القرآنية تنهى النساء عن الخروج لغير ما حجة من البيت ونهاها الإسلام عن الخلطة مع الرجال حتى فى المسجد كان للنساء باب لا يدخل منه الرجال (٦).

(١) سورة الأحزاب : آية ٣٣

(٢) وهبة الزحيلي ، التفسير المنير ، ج ٢٢ ، ص ١٠ .

(٣) رواه الترمذى . سبق تخريجه .

(٤) رواه أبو داود ، انظر سنن أبى داود ، ج ١ ، ص ١٥٦ .

(٥) رواه أبو داود ، انظر سنن أبى داود ، ج ١ ، ص ١٥٥ .

(٦) رواه أبو داود ، انظر سنن أبى داود ، ج ١ ، ص ١٥٦ .

وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل فاطمة ما هو خير للنساء قالت : أن لا يراها الرجال ولا تراهم<sup>(١)</sup>. وغير هذا كثير .

ولكن على الرغم من هذا كله خرجت النساء للجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عليه السلام يقرع بين نسائه في الغزوات تقول عائشة رضى الله عنها : "كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يخرج أقرع بين نسائه فأيتهن يخرج سهمها خرج بها النبي صلى الله عليه وسلم فأقرع بيننا في غزوة غزاها ، فخرج فيها سهمى ، فخرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن ينزل الحجاب"<sup>(٢)</sup>.

ولقد دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لأم حرام<sup>(٣)</sup> أن تكون ممن يغزو في البحر فلقد كانت رضى الله عنها تطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يدخل عليها وتغلى رأسه إلى أن نام ثم استيقظ وهو يضحك قالت : فقلت : وما يضحكك يا رسول الله؟ قال : ناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله يركبون ثج هذا البحر ملوكا على الأسيرة ، أو مثل الملوك على الأسيرة ، شك من الراوى . قالت : فقلت يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم ، فدعا لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وضع رأسه ثم استيقظ وهو يضحك . فقلت : وما يضحكك يا رسول الله؟ قال : ناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله . كما قال في الأول . قالت فقلت : يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم ، قال : أنت من الأولين . فركبت البحر زمن معاوية بن أبى سفيان فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلكت"<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن الجوزى ، أحكام النساء ، ص ٣٦ .

(٢) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٦ ، ص ٧٧ .

(٣) أم حرام : بنت ملحان أخت أم سليم وزوجها عبادة بن الصامت ، توفيت سنة ٢٧ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٣١٦ .

(٤) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٦ ، ص ٧٦ .

ولكن هذا الجهاد ليس فرضا عليها لأن الجهاد بالنفس إذا كان القتال تطوعا أو فرضا كفائيا غير واجب على النساء كما ورد في حديث عائشة رضى الله عنه حين استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجهاد ، فقال : "جهادكن الحج" (١) ، وعلى عدم إيجاب القتال الكفائي على المرأة بقول "إن بنيتها لا تحتل الحرب عادة" (٢). قال ابن بطلال (٣): "ولكن ليس في قوله جهادكن الحج" أنه ليس لهن أن يتطوعن بالجهاد . ثم قال ابن بطلال : وإنا لم يكن عليهن واجبا لما فيه من مغايرة المطلوب منهن من الستر ، ومجانبة الرجال ، فلذلك كان الحج أفضل لهن من الجهاد" (٤).

ومما مضى نستنتج ان الجهاد الكفائي غير واجب عليهن ، ولكن الشرع لم يمنعهن من ذلك وأباح لها وفتح لها ذلك الباب لما يترتب على ذلك من المصلحة للمسلمين .

ومن الأدلة الدالة على جوار اشتراك المسلمات في القتال الكفائي :

- (١) عن الربيع بنت معوذ (٥) قالت : "كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم نسقى ونداوى الجرحى ونرد القتلى إلى المدينة" (٦).
- (٢) عن أنس بن مالك (٧) قال : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بأم سليم ونسوة من الأنصار معه إذا غزا ، فيسقين الماء ويداوين

---

(١) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٦ ، ص ٧٥ .  
 (٢) الكاسانى ، البدائع ، ج ٧ ، ص ٩٨ .  
 (٣) ابن بطلال : أبو الحسن بن خلف ابن اللحام ، توفي سنة ٤٤٩ هـ .  
 سير أعلام النبلاء ، ج ١٨ ، ص ٤٧ .  
 (٤) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٦ ، ص ٧٥-٧٦ .  
 (٥) الربيع بنت معوذ : لها صحبة ورواية . أبوها من كبار البدرين ، توفيت سنة بضع وسبعين .  
 سير أعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ١٩٨ .  
 (٦) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٦ ، ص ٨٠ .  
 (٧) أنس بن مالك : ابن النضر المحدث الصحابي ، خادم رسول الله ، مات سنة ٩٣ هـ .  
 سير أعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٣٩٥ .

الجرحي" (١).

(٣) وعن زوجة همام بن الحارث (٢) قالت : "شهدنا القادسية مع سعد مع أزواجنا ، فلما أتانا أن قد فرغ من الناس ، شددنا علينا ثيابنا وأخذنا الهراوى ثم أتينا القتلى ، فمن كان من المسلمين سقيناه ورفعناه ، ومن كان من المشركين أجهزنا عليه ، ومعنا الصبيان فنوليهم ذلك - تعنى استلابهم - لئلا يكشفوا عن عورات الرجال (٣).

وقال الإمام السرخسى تعليقا على الحديث الذى ذكره الإمام الشيبانى (٤) قال : ولاترك امرأة مسلمة على سرج وهذا لقوله صلى الله عليه وسلم : "لعن الله الفروج على السروج" . قال الإمام السرخسى : "المراد إذا ركبت متلهية متزينة لتعرض نفسها على الرجال ، فأما إذا ركبت حاجتها إلى ذلك بأن كانت ممن يجاهد ، أو تخرج للحج مع زوجها فركبت مسترة فلا بأس بذلك" (٥).

وفتح باب الجهاد للمرأة مقيد بشروط :

(١) وهو أن تكون هناك حاجة إلى خروجهن ، وحصول المصلحة

للمقاتلين بهذا الخروج بقيامهن ببعض الأعمال المفيدة للمقاتلين .

(٢) ألا يكون فى خروجها مفسدة لها أو لغيرها مثل خروج الفتيات

اللاتى يكن فتنة على الجند فإن كان فى ذلك فتنة منعن من الخروج لأن القاعدة الفقهية (درء المفساد أولى من جلب المصالح) كما صرح الإمام

(١) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ١٢ ، ص ١٨٨ .

(٢) هى أم كثير امرأة همام بن الحارث النخعى ، توفيت زمن الحجاج .

انظر : سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٢٨٣ ، البداية والنهاية ، ج ٧ ، ص ٤٦ .

(٣) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج ٧ ، ص ٤٦ .

(٤) محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة ، فقيه العراق ، توفى سنة ١٨٩ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ٩ ، ص ١٣٤ .

(٥) السرخسى ، شرح السير الكبير ، ج ١ ، ص ١٣٦-١٣٧ .



الشييانى بأن تكون من تخرج امرأة كبيرة طاعنة فى السن حتى تسد الذريعة إلى المفسدة قال : "ولابأس بأن يحضر منهم الحرب العجوز الكبيرة فتداوى الجرحى ، وتسقى الماء ، وتطبخ للغزاة إذا احتاجوا إلى ذلك" (١).

وقال ابن قدامة الحنبلى : "فإن المرأة الطاعنة فى السن وهى الكبيرة إذا كان فيها نفع مثل سقى الماء ومعالجة المرضى ، فلا بأس بها" (٢).

وقال الإمام السرخسى رحمه الله : "فالشواب يمنع من الخروج لخوف الفتنة والحاجة ترتفع بخروج العجائز" (٣).

وقال الإمام ابن قدامة : "يكبره دخول النساء الشواب أرض العدو لأنهن لسن من أهل القتال ... ولا يؤمن ظفر العدو بهن فيستحلون ما حرم الله منهن" (٤).

(٣) ومن الشروط لخروج المرأة إذن الإمام حتى لا تكون الأمور فوضى وتصبح سنة وعادة من أرادت الخروج خرجت كما كان من أم كبشة (٥) - أنها قالت : يارسول الله : أتادن أن أخرج فى جيش كذا وكذا؟ قال : لا . قالت : يارسول الله إنه ليس أريد أن أقاتل إنما أريد أن أداوى الجرحى والمرضى أو أسقى المرضى . قال : لولا أن تكون سنة ويقال : فلانة خرجت لأذنت لك ، ولكن اجلسى" (٦).

(١) محمد بن الحسن الشيبانى ، السير الكبير ، ج ١ ، ص ١٨٥ .

(٢) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٩ ، ص ١٧٤ .

(٣) السرخسى ، شرح السير الكبير ، ج ١ ، ص ١٨٥ .

(٤) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٩ ، ص ١٧٤ .

(٥) أم كبشة : امرأة من عذرة ، عذرة بنى قضاة .

حياة الصحابة ، ج ١ ، ص ٦١٨ .

(٦) قال الهيثمى : رواه الطبرانى فى (الكبير) و(الأوسط) ورجالهما رجال الصحيح .

حياة الصحابة ، ج ١ ، ص ٦١٨ .

## ثانيا : حكم خروج المرأة فى النفير العام :

النفير العام هو إذا هجم الكفار على بلد من بلاد المسلمين أو احتل بلدا من بلدانهم ، صار قتالهم من فروض الأعيان ، سواء كان الإمام المستنفر عادلا أو فاسقا ، فيجب على جميع أهل ذلك البلد النفير - أى الخروج لقتال الكفار - وكذلك الحكم بالنسبة لمن قرب من هذا البلد الذى هاجمه الكفار أو احتلوه إن لم يكن بأهله كفاية لقتال الكفار ، حتى تحصل الكفاية بمدافعة الكفار حتى لو استلزم هذا الأمر وجوب النفير على جميع أهل دار الإسلام شرقا وغربا .

هذا معنى النفير العام ، وفيه يكون الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة ، فبعد أن كان الجهاد الكفائى يجب على المرأة فيه استئذان زوجها كما قال الإمام الكاسانى رحمه الله : "ولا يباح للعبد أن يخرج - أى للقتال - إلا بإذن مولاه ، ولالمرأة إلا بإذن زوجها ، لأن خدمة المولى والقيام بحقوق الزوجية كل ذلك فرض عين ، فكان مقدما على فرض الكفاية" (١) . أما فى حالة النفير العام فإن المرأة تخرج بغير إذن زوجها ، لأن الجهاد أصبح عبادة مفروضة مثله مثل الصيام والصلاة . فإن المرأة تقوم بأداء الصلاة والصوم من غير إذن الزوج لأنه فرض عين ، فكذلك الجهاد إذا أصبح فرض عين فى حالة النفير العام . تخرج المرأة غير المتزوجة بغير إذن وليها الشرعى كأبيها أو غيره . وليس لهؤلاء منعها من الخروج وإلا أثموا بهذا المنع ، لأن احتلال الكفار بلدا من بلاد المسلمين أمر جسيم ، وخطر عظيم وفتنة كبرى للمسلمين . فلا بد من دفع هذا الخطر بكل ماتندفع به ولو بخروج النساء إضافة إلى خروج الرجل لمقاتلة الكفار المحتلين ، ولأن التخلف عن الخروج لقتال العدو وقد وجب هذا القتال على كل مكلف

(١) الكاسانى ، البدائع ، ج ٧ ، ص ٩٨ (الكاسانى من أئمة الحنفية سبق التعريف به) .

مسلم ومسلمة يعتبر عصيانا لأمر الله يستوجب إنزال العذاب على المسلمين<sup>(١)</sup>. قال تعالى : {الا تنفروا يعذبكم عذابا أليما ويستبدل قوما غيركم ولا تضره شيئا والله على كل شيء قدير}<sup>(٢)</sup>.

---

(١) المرجع السابق .

(٢) سورة التوبة : آية ٣٩

## المبحث الثاني العمل الذي تؤديه المرأة في الجهاد

ويشتمل على :

(١) الأعمال التي تؤديها المرأة في الجهاد :

(أ) تطيب المجاهدين وسقيهم وإطعامهم .

(ب) المشاركة الفعلية في الجهاد .

## أولا : الأعمال التى تؤديها المرأة فى الجهاد :

سبق أن ذكرت فى الفصول التى مضت كيف حافظ الإسلام على المرأة وجنبها الإختلاط مع الرجال سدا لباب الفساد والفتنة . وكيف كانت للنساء أبواب خاصة بهن للدخول للمسجد فى الصلاة ولهن صفوف خاصة ، وطرق خاصة فى الطريق يسرن فيها فلهن يمين الطريق ، ومنع من الدخول عليهن ، وخاصة من أقارب الزوج ، فقد قال عليه السلام : "الحمو الموت" (١) ، وكل ذلك صونا للمرأة من أن تبتذل أو تهان .

ولكن الفصل السابق يوضح أهمية الجهاد ومال للنساء مع الرجال من الأجر والثواب فى المشاركة فى الجهاد ، ولكن مانوعية هذه المشاركة؟ لننظر فى الأحاديث الواردة عن الصحابييات رضى الله عنهن نعرف ماكن يقمن به فى جهادهن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(أ) تطبيب المجاهدين وسقيهم وصنع الطعام :

(١) عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بأم سليم ونسوة من الأنصار معه إذا غزا فيسقين الماء ويداوين الجرحى" (٢).

جاء فى شرح الحديث : "فيه خروج النساء فى الغزو والانتفاع بهن فى السقى والمداواة ونحوهما" (٣).

(٢) وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه كتب إلى نجدة الحرورى جوابا على سؤاله : "وقد كان - صلى الله عليه وسلم - يغزو بهن فيداوين الجرحى" (٤).

(١) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ١٢ ، ص ١٩٤ .

(٢) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ١٢ ، ص ١٩٤ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ١٢ ، ص ١٩٤ .

(٤) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ١٢ ، ص ١٨٨-١٩٠ .

- (٣) وعن أم عطية<sup>(١)</sup> الأنصارية قالت : "غزوت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سبع غزوات أخلفهم في رحالهم فأصنع لهم الطعام ، وأداوى الجرحى ، وأقوم على المرضى"<sup>(٢)</sup>.
- (٤) وعن أنس - رضى الله عنه - قال : "لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ولقد رأيت عائشة بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنها وأم سليم ، وإنهما لمشمرتان أرى خدما سوقهما تنقلان القرب على متونهما ثم تفرغانه في أفواه القوم ، ثم ترجعان فتملأنها ، ثم تجيئان فتفرغانه في أفواه القوم"<sup>(٣)</sup>.
- (٥) وعن الربيع بنت معوذ قالت : "كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسقى القوم ونخدمهم ونرد الجرحى والقتلى إلى المدينة"<sup>(٤)</sup>.
- جاء في شرحه : "جواز معالجة المرأة الاجنبية الرجل الأجنبي للضرورة". قال ابن المنير<sup>(٥)</sup> : "المداداة ضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات"<sup>(٦)</sup>.

(١) أم عطية : نسيبة بنت الحارث الصحابية ، توفيت سنة ٧٠ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٣١٨ .

(٢) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٢ ، ص ١٩٤ .

(٣) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٦ ، ص ٧٨ .  
خدم سوقهما : أى خلاخيل سوقهما .

(٤) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٦ ، ص ٨٠ .

(٥) ابن المنير : أبو الحسن على بن منير بن أحمد الخلال ، توفى سنة ٤٣٩ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ١٧ ، ص ٦١٩ .

(٦) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٦ ، ص ٨٠ .

(٦) وروى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قسم مروطا بين نساء من نساء المدينة فبقى مرط جيد<sup>(١)</sup>، فقال بعض من عنده يأمير المؤمنين أعط هذه ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التى عندك - يريدون أم كلثوم بنت على بن أبى طالب - فقال عمر : أم سليط أحق . وأم سليط من نساء الأنصار ممن بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال عمر : فإنها كانت تزفر<sup>(٢)</sup> لنا القرب يوم أحد<sup>(٣)</sup>.

(٧) وروى أن محمد بن مسلمة<sup>(٤)</sup> خرج يطلب مع النساء ماء - وكن قد جئن أربع عشرة امرأة - منهن فاطمة - رضى الله عنها - يحملن الطعام والشراب على ظهورهن ويسقين الجرحى ويداوينهم . ومنهن أم سليم بنت ملحان ، وعائشة أم المؤمنين رضى الله عنها على ظهورهن القرب ، ومنهن حمنة بنت جحش وكانت تسقى العطشى وتداوى الجرحى ، ومنهن أم أيمن تسقى الجرحى<sup>(٥)</sup>.

#### (ب) المشاركة الفعلية فى الجهاد :

ومما تساهم فيه المرأة فى الجهاد كذلك حمل السلاح والقتال إن إقتضى الأمر لذلك .

(١) فقد اشتركت أم عمار<sup>(٦)</sup> - رضى الله عنها - فى حرب الردة ضد مسيلمة الكذاب ، ورجعت - رضى الله عنها - وفيها عشر جراحات<sup>(٧)</sup>. وقطعت يدها وقتل ابنها خبيب<sup>(٨)</sup>.

(١) المروط : جمع مرط ، وهو كساء من صوف ونحوه يؤتزر به .

(٢) تزفر : أى تحمل وقال آخرون : تزفر بمعنى : تحيط .

(٣) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٧ ، ص ٧ .

(٤) محمد بن مسلمة من نجباء الصحابة ، شهد بدرا عاش سبعا وسبعين سنة .

سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٣٦٩ .

(٥) المقرئى ، إمتاع الأسماع ، ص ١٣٨ .

(٦) أم عمار : نسيبة بنت كعب الصحابية ، شهدت أحدا وحنين واليمامة وتوفيت بعدها من أثر الجراح .

سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٢٧٨ .

(٧) ابن الجوزى ، صفوة الصفوة ، ج ٢ ، ص ٣٤ .

(٨) ابن حجر ، الإصابة فى تمييز الصحابة ، ج ٤ ، ص ٤٧٩ .

- (٢) واشتركت صفية بنت عبد المطلب - رضى الله عنها - فى معركة الخندق وقتلت رجلا من اليهود كان يطيف بالحصن الذى كانت فيه ، وكانت هى أول مسلمة قتلت رجلا من المشركين (١).
- (٣) ولقد جاءت صفية بنت عبد المطلب يوم أحد وقد انهزم الناس ويدها رمح تضرب فى وجوههم ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : "يا زبير المرأة" (٢).
- (٤) وخرجت أم حكيم بنت الحارث مع زوجها عكرمة بن أبى جهل إلى غزوة الروم فاستشهد زوجها وتزوجها بعده خالد بن سعيد بن العاص وقاتل الروم حتى قتل ، فلما رأت ذلك شدت عليها ثيابها فقتلت يومئذ بعمود فسطاط سبعة من الروم (٣).
- (٥) وعن أم كثير - امرأة همام بن الحارث النخعى - قالت : شهدنا القادسية فى زمن عمر بن الخطاب مع سعد بن أبى وقاص (٤) مع أزواجنا ، فلما أتانا أن قد فرغ من الناس شددنا علينا ثيابنا وأخذنا الهراوى ، ثم أتينا القتلى فمن كان من المسلمين سقيناه ورفعناه ومن كان من المشركين أجهزنا عليه (٥).
- (٦) وعن حشر بن زياد عن جدته أنهن خرجن مع النبى صلى الله عليه وسلم فى حنين وفيه : أن النبى صلى الله عليه وسلم سألهن عن ذلك فقلن : خرجنا نغزل الشعر ونعين فى سبيل الله ونداوى الجرحى ونناول السهام ونسقى السويق (٦).

- 
- (١) ابن القيم ، زاد المعاد فى هدى خير العباد ، ج ٤ ، ص ١٢٤-١٢٥ .
- (٢) ابن حجر ، الإصابة فى تمييز الصحابة ، ج ١ ، ص ٦١٦ .
- (٣) ابن عبد البر ، الإستيعاب ، ج ٤ ، ص ٤٤٤ ، ابن حجر ، الإصابة فى تمييز الصحابة ج ٤ ، ص ٤٤٣-٤٤٤ .
- (٤) سعد بن أبى وقاص ، أحد العشرة المبشرين شهد بدرا والحديبية ، توفى سنة ٥٥ هـ . سير أعلام النبلاء ، ج ١ ، ص ٩٢ .
- (٥) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج ٧ ، ص ٤٦ .
- (٦) رواه أبو داود ، انظر سنن أبى داود ، ج ٣ ، ص ١٨ .



قال ابن المنير : "بُوب على قتالهن - أى البخارى - وليس هو في الحديث ، فإما أن يريد أن اعانتهن للغزاة غزو وإما أن يريد أنهن ماثبتن لسقى الجرحى ونحو ذلك إلا وهن بصدد أن يدافعن عن أنفسهن ، وهو الغالب ، انتهى" (١)

فهنا يذكر ابن المنير أن اعانتهن للغزاة غزو ، فجهاد المرأة ومساعدتها للمجاهدين هو جهاد ، ولم تكن المرأة التى تفعل ذلك تعد من الساقطات أو قليلات الدين ، بل كن يعتبرن من النساء السباقات إلى الخير واللاقى فضلن بالعطاء والمكانة لفعلهن الجليل وعملهن العظيم . وهذه أم عمارة رضى الله عنها فى غزوة أحد ، خرجت تسقى ومعها (٧) شن ، وقاتلت ، وأبلى بلاء حسنا ، وجرحت اثني عشر جرحا ، وكانت تقاتل أشد القتال ، ولقد ضربها ابن قمئة على عاتقها ، وكان أعظم جرحها فداوته سنة ، ثم نادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حمراء الأسد ، فشدت عليها ثيابها ، فما استطاعت من نزف الدم .

تقول أم عمارة : رأيتنى وانكشف الناس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فما بقى فى نفير مايتمون عشرة وأنا وابناى وزوجى بين يديه نذب عنه ، والناس يمرون به منهزمين ، ورآنى ولا ترس معى ، فرأى رجلا موليا ومعه ترس ، فقال : ألق ترسك إلى من يقاتل فألقاه فأخذه فجعلت أترس به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما فعل بنا الأفاعيل أصحاب الخيل ، ولو كانوا رجالا مثلنا أصبناهم ، إن شاء الله .

فيقبل رجل على فرس ، فيضربنى وترست له ، فلم يصنع شيئا وولى ، فاضرب عرقوب فرسه فوقع على ظهره" (٢) . وكان عليه الصلاة والسلام يشجعها ويقول لها : "من يطيق ماتطيقين يا أم عمارة" .

(١) ابن حجر ، فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٦ ، ص ٧٨ .

(٢) بقية الحادثة انظر الذهبى ، سير اعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٢٧٨-٢٨١ .

من كل الآثار التي مضت نستنتج أن المرأة الأفضل لها الستر والصون وعدم الاختلاط إلا في حالات الضرورة والنفير العام فإنه يجب عليها المساهمة والدفاع حتى باستخدام السلاح ، وسقاية الجرحى ، ومداواتهم . أما في حالة القتال الكفائي فإنه لآمانع من هذه المشاركة . والله أعلم .

### المبحث الثالث

سببُ النساءِ وسجنهن وقتل المرأة نفسها  
إن خافت أن يعتد بها عليها

ويشتمل على :

- (١) قتل الصائل .
- (٢) قتل المرأة نفسها أو جنينها .
- (٣) اسقاط الجنين في حالة الاغتصاب .
- (٤) قتل المرأة إذا اشتركت في القتال .

## أولا : قتل الصائل :

والصائل هنا المعتدى على العرض . والله سبحانه وتعالى حرم قتل النفس بغير حق . قال تعالى : {من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا} (١).

جاء في تفسير هذه الآية : "أن المقصود من تشبيه قتل النفس الواحدة بقتل الناس جميعا هو المبالغة في تعظيم أمر القتل العمد العدوان وتفخيم شأنه ، فكما أن قتل كل الناس أمر مستعظم عند كل أحد ، فكذلك يجب أن يكون قتل الإنسان الواحد مستعظما . وأيضا فإن من يقدم على قتل إنسان بغير وجه حق ، فإنه يعنى أنه صار مستعدا لقتل أى إنسان بلا استثناء ينازعه أهواءه متى كان قادرا على قتله ، ولهذا العزم والاستعداد لقتل أى إنسان يكون بقتله الواحد كأنه قتل الناس جميعا" (٢).

ولكن المرأة إذا لم تستطع دفع الصائل إلا بقتله ، يجب حينئذ قتله ، وعدم تمكينه من الاعتداء عليها . وعلى عرضها ذكر الفقهاء أن : "دفع الصائل على العرض واجب ولو بقتل الصائل ، فمن صال على امرأة يريد الزنى بها وجب على المرأة دفعه عن نفسها ولو بقتله ، ولا تمكنه من نفسها ، لأن تمكينه من نفسها حرام ، وترك دفعه تمكين له من فعل هذا الحرام فلا يجوز ، وكذلك يجب على الغير مساعدة هذه المرأة في دفعها لمن يريد الزنى بها ولو بقتله" (٣).

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : "ولهذا يجوز للرجل قتل من أراد الزنى بزوجه دفعا عنها باتفاق العلماء إذا لم يندفع إلا بالقتل بالإتفاق ، ويجوز في أظهر القولين قتله وإن اندفع بدونه" (٤).

(١) سورة المائدة : آية ٣٢

(٢) تفسير الرازى ، ج ١١ ، ص ٢١٣ .

(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٩ ، ص ١٥٢ ، نهاية المحتاج ، ج ٨ ، ص ٢٢ ، مغنى المحتاج ج ٤ ، ص ١٩٥ ، الدر المختار ورد المحتار ، ج ٤ ، ص ٦٢-٦٤ .

(٤) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ج ١٥ ، ص ١٢٢ .

وروى سعيد بن زيد قال : قال صلى الله عليه وسلم : "من قتل دون أهله فهو شهيد" (١). وكذلك المرأة إذا قتلت وهي تدافع عن نفسها فهي أولى بالشهادة من زوجها لأنها تدافع عن نفسها بنفسها .  
وإذا قتل الصائل على عرض المرأة فدمه هدر .

ووجه الدلالة لهذه الأحاديث : "أنه لما جعله شهيدا دل على أنه له القتل والقتال ، كما أن من قتله أهل الحرب لما كان شهيدا كان له القتل والقتال" (٢).

وأما ما يحصل في بعض الاسجون الآن من الإكراه على الزنى أو القتل فليس له دفع القتل عن نفسه باباحة الزنى ، فالزنى لا يباح لبالرضا ولا بالإكراه ، ومن فعل ذلك كان آثما (٣). قال صلى الله عليه وسلم : 'كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه' (٤).

ولا يجوز للمسلم أن يعين على ارتكاب الفاحشة ، ولو بالدلالة على مكان من يراد الزنى بها ولو هدد هذا المسلم بالقتل إن لم يدلهم على المرأة ، لأن عرض المرأة مصون لا يجوز هتكه ، أو الإعانة على هتكه ، ولو من أجل الخلاص من الموت ، قال الإمام السرخسى رحمه الله : "ألا ترى أنه لو قيل له : لنقتلك أو لتمكننا من فلانة نزنى بها ، وهم لا يقدرُونَ عليها إلا بدلالته أنه لا يسعه أن يدل عليها" (٥).

(١) رواه أصحاب السنن ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٦ ، ص ١٢١ .

(٢) شرح النووي .

(٣) مغنى المحتاج ، ج ٤ ، ص ١٩٤ .

(٤) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٦ ، ص ١٢١ .

(٥) انظر المبسوط ، ج ٢٤ ، ص ٨ .

## ثانيا : قتل المرأة نفسها أو جنينها :

قال صلى الله عليه وسلم : "من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيها خالدا مخلدا فيها أبدا . ومن تحسى سما فقتل نفسه فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا . ومن قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا" (١) . من هذا الحديث النبوى الشريف نستفيد أنه لا يجوز للمرء المسلم أن يقتل نفسه ، ولكن أوضاع المسلمين الراهنة وما فيها من محاولة اغتصاب المسلمات وانتهاك أعراضهن تأتى بعض الأسئلة من المسلمات اللاتي يعانين هذه المشاكل .

فمثلا : في مدينة كشمير تلاحق الشرطة الهندوسية النساء لاغتصابهن . وتقول الفتيات ليس للملاحقات طريق للخلاص سوى أن يلقين بأنفسهن إلى النهر . والنتيجة معروفة وهى موتهن . فما حكم هذا الحكم الانتحارى الذى هو وسيلة للخلاص من الإعتداء على العرض ، وللمحافظة على شرفهن وصونا لعفافهن .

وأما الرسالة الأخرى من النساء في داخل السجون يصرخن مستنجدات مستغيثات طالبات الفتوى فيما يحملن في أحشائهن من أطفال آبائهم السجناء الذين يعتدون على أعراض النساء ويشرفون على تعذيبهن . ونحن نعرف أن الأصل في الإجهاض (٢) الحظر كما قال الإمام الغزالي "ليس هذا - أى العزل (٣) - كالأجهاض والوآد (٤) ، لأن ذلك جناية على

(١) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ١٠ ، ص ٢٤٧ .

(٢) الإجهاض : هو إلقاء أو إسقاط الجنين ناقص الحلقة لخروجه قبل مدته .

المعجم الوسيط ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

(٣) العزل : عزل الرجل الماء عن جاريته إذا جامعها لئلا تحمل .

لسان العرب ، ج ١١ ، ص ٤٤١ .

(٤) الوآد : دفنها - أى البنت - في القبر حية .

لسان العرب ، ج ٣ ، ص ٤٤٢ .

موجود حاصل وله أيضا مراتب ، وأول مراتب الوجود أن تقع النطفة في الرحم ، وتختلط بماء المرأة وتستعد لقبول الحياة ، وإفساد ذلك جناية ، فإن صارت مضغة وعلقة كانت الجناية أفحش ، وإن نفخ فيه الروح واستوت الحلقة ازدادت الجناية تفاحشا ، وينتهى التفاحش في الجناية بعد الانفصال حيا" (١).

فهل يحل لهؤلاء النسوة الإجهاض ، لأن الجنين ابن بالحرام وكيف ستقابل المجتمع بهذا الطفل الذى يتحرك بداخلها... الخ أسئلة كثيرة جدا لم أجدها في كتب من مضى لأنهم لم يصلوا إلى حالة المذلة التى وصلنا إليها على مدى التاريخ الإسلامى .

### ثالثا : إسقاط الجنين فى حالة الاغتصاب :

ذكرت فى المبحث السابق تعرض النساء المسلمات لألوان كثيرة من العذاب منها الإغتصاب الذى لم يكن من قبل فى أرض المعارك ، فإذا اغتصبت المرأة المسلمة وحملت من ذلك فما حكم هذا الجنين هل يجوز لها إسقاطه ، لان الاحتفاظ بهذا الجنين ذريعة إلى وصمة عار فى جبين هذه المرأة المسلمة . وكذلك ذريعة إلى أن يكون فى المجتمع الإسلامى (أولاد زنى) والعياذ بالله غير معروفة آبائهم .

سبق أن ذكرت أن الأصل فى الإجهاض الخطر ، ونقلت ماذكر الغزالي عن الإجهاض وأنه محظور فى كل فترات الحمل . ولكن للعلماء أقوال فى ذلك سائينها إن شاء الله مبنية على النظر فى فترات الحمل .

(١) يقول الأحناف :

(أ) "يباح اسقاط الولد قبل أربعة أشهر ولو بلا إذن الزوج" (٢).

(١) الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ج ٢ ، ص ٤٧ .

(٢) الدر المختار ورد المحتار ، ج ٣ ، ص ١٧٦ .

ويقول ابن عابدين : "قال في النهر : بقى هل يباح الإسقاط بعد الحمل؟ نعم يباح ما لم يتخلق منه شيء ، ولا يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يوما ، وهذا يقتضى أنهم أرادوا بالتخليق الروح" (١).

(ب) وجاء في فتح القدير :

"وهل يباح الإسقاط بعد الحمل؟ يباح ما لم يتخلق شيء منه ، ثم في غير موضع قالوا : ولا يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يوما ، وهذا يقتضى أنهم أرادوا بالتخلق نفخ الروح" (٢).

(ج) وفي (الفتاوى الخانية في فقه الحنفية) :

"وإذا أسقطت الولد بالعلاج ، قالوا : إن لم يستن شيء من خلقه لاتأثم . ولا أقول به فإن المحرم إذا كسر بيض الصيد يكون ضامنا أى عليه الجزاء أو الكفارة - أنه أصل الصيد فلما كان مؤاخذا بالجزاء ثمة فلا أقل من أن يلحقه إثم هاهنا إذا سقطت بغير عذر إلا أنها لاتأثم إثم القتل . وإن أسقطت بعدما استبان خلقه وجبت الغرة" (٣).

ونستفيد من هذا أن صاحب الفتاوى يرى عدم جواز الإجهاض إلا بعذر قبل نفخ الروح أما بعد نفخ الروح فإنه لا يجوز الإجهاض وفيه دية الجنين .

ومن الأسباب المبيحة للإجهاض عندهم قالوا : "والمرضعة إذا ظهر بها الحمل ، وانقطع لبنها وليس لأبى الصغير الحمل ما يستأجر به الظئر - أى المرضعة - ويخاف هلاك الولد ، قالوا يباح لها أن تعالج في استئزال الدم ، مادام الحمل نطفة أو علقة أو مضغة لم يخلق له عضو ، وقدروا تلك المدة بمائة وعشرين يوما ، وإنما أباحوا لها إفساد الحمل باستئزال الدم ، لأنه ليس

(١) المرجع السابق .

(٢) ابن الهمام الحنفى ، فتح القدير ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ .

(٣) الفتاوى الخانية ، للإمام محمود الأوزجندى ، توفي سنة ٥٩٢هـ (مطبوعة على هامش الفتاوى الهندية) ، ج ٣ ، ص ٤١٠ (فتاوى قاضى خان) .

والغرة : غرامة . والغرة ما بلغ ثلثها عشر الدية من العبيد والإماء أو الفرس والبغال . انظر لسان العرب ، ج ٥ ، ص ١٩ .



بآدمى فيباح لصيانة الآدمى" (١).

وأما الحديث الذى استندوا اليه فى أن نفخ الروح بعد أربعة أشهر من الحمل فهو قوله صلى الله عليه وسلم : "إن أحدكم يجمع خلقه فى بطن أمه أربعين يوما نطفة ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم ينفخ فيه الروح" (٢).

(٢) مذهب المالكية :

أنه "لا يجوز إخراج المنى المتكون فى الرحم ولو قبل الأربعين يوما ، إذا نفخت فيه الروح ، حرم إجماعا" (٣). وقيل : "يكره إخراج قبل الأربعين يوما". ومعنى ذلك أن المالكية يرون كراهة إخراج قبل الأربعين يوما . وأما بعد نفخ الروح فهو محرم عندهم دون خلاف .

(٣) أما مذهب الشافعية :

فإنهم قالوا : نقل عن الغزالى فى مبحث عن العزل ما يدل على تحريمه وهو الأوجه لأنها بعد الاستقرار آيلة إلى التخلق المهيأ لنفخ الروح ولا كذلك العزل (٤).

ومعنى ذلك أن الشافعية يرون كراهة اسقاط الجنين كراهة شديدة واعتبارها قبل الأربعة أشهر كما هو بعد الأربعة أشهر .

(١) الفتاوى الخانية ، ج ٣ ، ص ٤١٠ .

(٢) منصور ناصف ، التاج الجامع للأصول من أحاديث الرسول ، ص ٣٧ .

وَمَعْنَى (يَجْمَعُ خَلْقَهُ) أَيْ مَادَّةَ خَلْقِهِ .

(نُطْفَةٌ) : أَيْ مَنِيا لَا يَتَغَيَّرُ عَنْ حَالِهِ .

(عَلَقَةٌ) : أَيْ قِطْعَةُ دَمٍ جَامِدَةٌ .

(مِثْلُ ذَلِكَ) : أَيْ أَرْبَعِينَ يَوْماً .

(مَضْغَةٌ) : قِطْعَةُ لَحْمٍ قَدَرِ اللَّقْمَةِ الَّتِي تَمَضُغُ .

(٣) الدردير ، الشرح الكبير ، وحاشية الدسوقي ، ج ٢ ، ص ٢٦٦-٢٦٧ .

(٤) حاشية أبى الضياء الشيراملى القاهرى ، ج ٦ ، ص ١٧٩ .

## (٤) أما مذهب الحنابلة :

فقد جاء في الروض المربع شرح زاد مختصر المقنع : "أنه يباح للمرأة القاء النطفة قبل أربعين يوماً بدواء مباح" (١). ومعنى ذلك أنه لا يجوز الإسقاط بعد أربعين يوماً بدليل قولهم : "لو شربت الحامل فأسقطت به جنينا فعليها غرة لا ترث منها ، لأنها هي القاتلة للجنين باسقاطها له فلزمتها الغرة كما لو جنى عليه غيرها" (٢). وقالوا : "كإسقاط حامل بشرب دواء لمرض فتضمن حملها" (٣).

## (٥) أما مذهب ابن حزم الظاهري :

فقد قال : "إن كان لم ينفخ فيه الروح فالغرة عليها ، وإن كان قد نفخ فيه الروح ، فإن كانت لم تتعمد قتله فالغرة - أى دية الجنين - على عاقلتها والكفارة عليها ، وإن كانت تعمدت قتله فالقود - القصاص عليها - أو المفاداة في مالها فإن ماتت هي في كل ذلك قبل القاء الجنين ، ثم ألقته ، فالغرة واجبة في كل ذلك في الخطأ على عاقلة الجاني هي كانت أو غيرها ، وكذلك في العمد قبل أن ينفخ فيه الروح ، وأما إن كان قد نفخ فيه الروح فالقود على الجاني إن كان غيرها وإن كانت هي فلاقود ، ولاغرة ولاشئ ، لانه لاحكم على ميت ، وماله قد صار لغيره" (٤).

ومن هذا يتبين لنا أن الظاهرية لا يجيزون إسقاط الحمل لأقبل الأربعة أشهر ولابعده ولم يذكروا لذلك عذرا .

هذا إذا كان ذلك قبل نفخ الروح فيه ، أما بعد نفخ الروح فيه فإن الفقهاء لم يجيزوا لها الإسقاط حتى لو كان في الإسقاط انقاز حياة الأم من الخطر والضرر .

(١) البهوتي ، الروض المربع شرح زاد مختصر المقنع ، ج ٢ ، ص ٣١٦ .

(٢) المقدسى ، العدة شرح العمدة ، ص ٥٢ .

(٣) الروض المربع ، ج ٢ ، ص ٣١٦ .

(٤) ابن حزم ، المحلى ، ج ١١ ، ص ٢٣٨ .

جاء في الفتاوى الخانية : "إذا اعترض الولد في بطن الحامل ، ولم يجدوا سبيلا لاستخراج الولد إلا بقطع إربا إربا ، ولو لم يفعلوا ذلك يخاف هلاك الأم قالوا : إن كان الولد ميتا في البطن لأبأس به . وإن كان حيا لم يجز أن يقطع إربا إربا ، لأنه قتل لنفس محترمة لصيانة نفس أخرى من غير تعد منه وذلك باطل" (١).

أما في زماننا فلقد عمت البلوى وظهر الفساد والمصيبة أصبحت أكبر من أى زمن مضى لذا فقد أفتى فيه العلماء بما لم يكن من قبل كما قال ابن القيم : "تغير الفتيا بتغير الزمان والمكان" (٢). جاء في (الفتاوى الهندية) : "العلاج لإسقاط الولد إذا استبان خلقه كالشعر والظفر لا يجوز . وإن كان غير مستبين الخلق يجوز . وأما في زماننا فيجوز على كل حال وعليه الفتوى" (٣). كذا في جواهر الأخلاطى . وفي اليتيمة سألت على بن أحمد عن إسقاط الولد قبل أن يصور ، فقال أما في الحرة فلا يجوز قولاً واحداً . وأما في الأمة فقد اختلفوا فيه ، والصحيح هو المنع . وتعقيباً على ذلك ذكر صاحب (المفصل فى أحكام المرأة) : "هذا النص يفيد جواز الإجهاض فى زمان السوء للخوف من صيرورة الجنين بعد ولادته وكبره ولد سوء" (٤). وذكر صاحب المغنى : "لا يشق بطن الميتة لإخراج ولدها مسلمة كانت أو ذمية ، وتخرجه - أى الجنين - القوايل إن علمت حياته بحركة ، وإن لم يوجد نساء لم يسط الرجال عليه ، وتترك أمه حتى يتيقن موته ثم تدفن" (٥).

ومن كلام ابن قدامة نأخذ أنه : إذا لم توجد نساء يخرجن الجنين ، ووجد الرجال لم يجز تكليف الرجال بإخراجه ، ويترك الجنين الحى حتى

- 
- (١) الفتاوى الخانية ، ج ٣ ، ص ٤١٠ ، ومثله فى الفتاوى الهندية ، ج ٥ ، ص ٣٦٠ .  
 (٢) ابن القيم ، أعلام الموقعين ، ج ٣ ، ص ٣ .  
 (٣) الفتاوى الهندية ، ج ٥ ، ص ٣٥٦ .  
 (٤) عبد الكريم زيدان ، المفصل فى أحكام المرأة ، ج ٣ ، ص ١٢٦ .  
 (٥) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٢ ، ص ٢١٥ .

يتيقن موته ثم تدفن الأم مع جنينها ، رعاية لحمة الأم الميتة من أن يراها أجنبي .

ويقول الشيخ محمود شلتوت (١): "إذا ثبت من طريق موثق به أن بقاء الجنين بعد تحقق حياته يؤدي لاحالة إلى موت الأم ، فإن الشريعة بقواعدها العامة تأمرنا بارتكاب أخف الضررين فإن في بقاءه موت الأم وكان لامنقذ لها سوى إسقاطه كان إسقاطه في تلك الحالة متعينا . ولا يضحى بها في سبيل إنقاذه ، لأنها أصله وقد استقرت حياته ، ولها حظ مستقل في الحياة" (٢).

القول الراجح :

ما ذكره العلماء أنه في الحرة قولاً واحداً ولا يجوز إسقاط الولد (٣). وخاصة في هذا الزمن السوء ، لأن ذلك سد لذريعة الفساد . والله أعلم .

#### رابعاً : قتل المرأة إذا اشتركت في القتال :

لا يجل للمسلمين في أثناء قتالهم مع الكفار أن يتعرضوا للنساء لا يقتلن ولا يبايذنهن . فقد جاء في الحديث الشريف عن ابن عمر (٤) - رضي الله عنهما - قال : "وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان" (٥).

(١) شيخ الجامع الأزهر سابقاً .

(٢) الفتاوى ، للشيخ محمدو شلتوت ، ص ٢٨٩-٢٩٠ .

(٣) انظر ماسبق في الفتاوى الهندية .

(٤) ابن عمر : عبد الله بن عمر بن الخطاب ، روى كثيراً من الأحاديث ، توفي سنة ٥٧٣ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٢٠٣ .

(٥) رواه البخاري ، انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج ٦ ، ص ١٤٨ .

وقال صلى الله عليه وسلم : "انطلقوا باسم الله وعلى ملة رسول الله ولا تقتلوا شيخا فانيا ، ولا طفلا صغيرا ولا امرأة" (١).

ولكن حين نتدبر الأحاديث النبوية نرى فيها أن العلة في عدم قتل هذه المرأة أنها لم تشترك في القتال . أما إذا اشتركت في القتال فحكمه يتغير . لأن عدم قتلها ذريعة إلى إتاحة الفرصة للنساء للقتال لأمنهن من القتل . فيجب سد هذه الذريعة .

وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يبين لنا أنها لم تقتل لأنها لم تقاتل ، فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم كان في غزوة ، فرأى الناس مجتمعين على شيء ، فبعث رجلا فقال : انظر على ما اجتمع هؤلاء ، فجاء فقال : على امرأة قتيل . فقال صلى الله عليه وسلم : "ما كانت هذه لتقاتل" (٢).

وقيل في الشرح : "في هذا الحديث دليل على أن المرأة إذا قاتلت قتلت ، ألا ترى أنه جعل العلة في تحريم قتلها أنها لا تقاتل ، فإذا قاتلت دل على جواز قتلها" (٣).

ومن شرح الحديث نستنتج أن العلة في عدم قتل المرأة أنها لم تقاتل أما إذا قاتلت فإنها تقتل . كما كان من المرأة اليهودية التي قتلها رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن عائشة رضى الله عنها قالت : لم يقتل من نسائهم - تعنى بنى قريظة - إلا امرأة ، إنها لعندى تحدث تضحك ظهرا وبطنا ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل رجالهم بالسيوف إذ هتف هاتف باسمها : أين فلانة؟ قالت : أنا ، قلت : وما شأنك؟ قالت : حدث أحدثته ، قالت : فانطلق بها فضربت عنقها ، فما أنس عجا منها أنها تضحك ظهرا وبطنا وقد علمت أنها تقتل (٤).

(١) رواه أبو داود ، انظر سنن أبي داود ، ج ٣ ، ص ٥٣ .

(٢) رواه أبو داود ، انظر سنن أبي داود ، ج ٣ ، ص ٥٣ .

(٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود ، ج ٧ ، ص ٣٢٩-٣٣٠ .

(٤) رواه أبو داود ، انظر سنن أبي داود ، ج ٣ ، ص ٥٤ .

## المبحث الرابع هجرة النساء بدون محرم من أرض الجهاد

ويشتمل على :

- (١) هجرة المرأة من أرض الجهاد .
- (٢) رد المسلمة إلى الكفار .

### أولا : هجرة المرأة من أرض الجهاد :

سبق أن مر بنا حكم سفر المرأة وحدها من دون محرم استدلالا بقوله صلى الله عليه وسلم : "لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافرن امرأة إلا ومعها محرم" (١).

فهذا حكم سفر المرأة أنها لا تسافر إلا ومعها محرم ولكن قد تكون المرأة في أرض الكفر أو في أرض تخاف على دينها وليس معها محرم فهل تبقى وقد تفتن في دينها أم أنها ترحل إلى أرض مطمئن فيها على اسلامها حتى ولو كان رحيلها من دون محرم؟

وعند الإستفتاء في ذلك وجدت أن للمرأة المسلمة الهرب من الأسر أو من أهلها الكفار ، وإن أدى ذلك إلى خروجها وحدها من دون محرم ، لأنها تخرج للضرورة ، وهي تدفع بذلك ضررا مؤكدا عن نفسها . يقول ابن قدامة رحمه الله : "وأما الأسيرة المسلمة إذا تخلصت من أيدي الكفار ، فإن سفرها سفر ضرورة ولذلك تخرج منه وحدها ولأنها تدفع ضررا متيقنا بتحمل الضرر المتوهم ، أي ضرر سفرها وحدها" (٢).

### ثانيا : رد المسلمة إلى الكفار :

لقد أمر الله سبحانه وتعالى المسلمين بالوفاء بالعهود في عدد من آيات القرآن الكريم . قال تعالى : {ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجرا عظيما} (٣).

ولقد عاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم المشركين في صلح الحديبية ومن ضمن الشروط التي وقعت في تلك المعاهدة : "وعلى أنه لا يأتيك منا رجل - وإن كان على دينك - إلا رددته إلينا" (٤).

(١) رواه البخارى ، انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٦ ، ص ١٤٣ .

(٢) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٣ ، ص ٩٧ .

(٣) سورة الفتح : آية ١٠

(٤) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلاني ، ج ٥ ، ص ٣٣١ .

وفي رواية أخرى : "لا يأتيك منا أحد وإن كان على دينك إلا رددته إلينا وخليت بيننا وبينه" (١).

فالرواية الأولى تعنى أنه يرد عليهم الرجال فقط ، والرواية الثانية تعنى : أنه يرد عليهم الرجال والنساء .

ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرد عليهم النساء لأنه بعد أن تم صلح الحديبية جاءه نساء مؤمنات مهاجرات ، وكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ وهى عاتق فجاء أهلها يسألون النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجعها إليهم ، فلم يرجعها إليهم (٢) لما أنزل الله فيهن : {إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن ، الله أعلم بايمانهن ...} (٣). فقليل : هذا نسخ للشرط في النساء ، وقيل : تخصيص للسنة بالقرآن ، وقيل : لم يقع الشرط في صلح الحديبية إلا على الرجال خاصة ، وأراد المشركون تعميمه في الصنفين ، فأبى الله ذلك" (٤).

وجاء في بعض التفاسير : أن "الشرط كان في الرجال دون النساء" (٥) وفي بعضها قالوا : "واختلف أهل العلم : هل دخل النساء في معاهدة الحديبية لفظاً أو عموماً؟ فقالت طائفة منهم : قد كان شرط ردهن في عقد المهادنة - مهادنة الحديبية - لفظاً صريحاً ، فنسخ الله ردهن من عقد المعاهدة ومنع منه ، وأبقاه في الرجال على ما كان . وقالت طائفة من أهل العلم : لم يشترط ردهن في المعاهدة لفظاً ، وإنما أطلق العقد - عقد صلح الحديبية ، أو معاهدة الحديبية في رد من أسلم ، فكان ظاهر العموم اشتماله عليهن مع الرجال ،

(١) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلاني ، ج ٥ ، ص ٣١٢ .

(٢) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلاني ، ج ٥ ، ص ٣١٢ .

(٣) سورة الممتحنة : آية ١٠ .

(٤) ابن القيم ، زاد المعاد ، ج ٢ ، ص ١٢٩ .

(٥) تفسير الرازى ، ج ٢٩ ، ص ٣٠٥ .



فبين الله تعالى خروجهن من عمومه "(١).  
وقال الحنفية : "رد المسلم أو المسلمة منسوخ ، فلا يعمل بشرط ردهما" (٢).

والقول الراجح : أن المعاهدة التي كانت بين كفار قريش ورسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تشمل النساء والرجال معا ، ولكن بقاء النساء في أرض الكفار تحت سلطة الكفار ذريعة لفتنتهن عن دينهن لأنهن أضعف قلبا ، وأقل معرفة من الرجل ، وأن المرأة لا يمكنها في العادة الهرب والتخلص بخلاف الرجل . لذا وجب سد هذه الذريعة ومساعدة المسلمة على الخروج إلى دار الاسلام سواء كانت هناك عقود معاهدة أو لم تكن . فينبغي لكل مسلم مساعدتها . قال ابن قدامة : "وإذا طلبت امرأة أو صبية مسلمة الخروج من عند الكفار جاز لكل مسلم إخراجها لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم "لما خرج من مكة وقفت ابنة حمزة على الطريق فلما مر بها على رضى الله عنه قالت : يا ابن عم ، إلى من تدعنى ، فدفعها إلى فاطمة حتى قدم بها إلى المدينة" (٣).

وسبق أن أشرت أن لها أن تخرج وحدها من دون محرم ولنا في الصحابييات الأسوة الحسنة فهذه أم المؤمنين أم سلمة رضى الله عنها تحكى قصة هجرتها ، فتقول : "فارتحلت بغيري ثم أخذت ابني فوضعتة في حبرى ثم خرجت أريد زوجي بالمدينة ، ومامعى أحد من خلق الله" (٤).  
وهذه أم حبيبة رضى الله عنها أم المؤمنين هاجرت الى الحبشة مع زوجها وحين تنصر ، تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعث بها مع شرحبيل بن حسنة (٥).

(١) تفسير القرطبي ، ج ١٨ ، ص ٦٢ .

(٢) السير الكبير وشرحه ، ج ٥ ، ص ١٧٨ .

(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٣ ، ص ٩٧ ، ج ٩ ، ص ١٨٢ .

(٤) ابن هشام ، السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٧٧-٧٨ .

(٥) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .

وهاهى أم المؤمنين تسافر من دون ما محرم للضرورة . وهذه أم أيمن هاجرت من دون محرم وحين أمست بالمنصرف دون الروحاء عطشت (وليس معها ماء) وهى صائئة فجهدت ، فدى عليها من السماء دلو من ماء برشاء أبيض فشربت<sup>(١)</sup>. وهذه زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هاجرت وحيدة ، واعترضها اثنان من المشركين وآذوها ، وظلت مريضة من ذلك حتى ماتت . قال أبو هريرة<sup>(٢)</sup> : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية وكنت فيهم ، فقال : "إن لقيتم هبار بن الأسود ، ونافع بن عمرو ، فأحرقوهما" وكانا نخسا بزينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرجت فلم تزل ضبنة<sup>(٣)</sup> حتى ماتت .

ثم قال : "إن لقيتموهما ، فاقتلوهما ، فإنه لا ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله"<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٢٢١ .  
 (٢) أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر ، توفي سنة ٥٧ هـ ، من أكثر الصحابة رواية للحديث .  
 سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٥٧٨ .  
 (٣) ضبنة : أى زمنة ، من الاضبنة وهى الزمانة وهى المرض الدائم . لسان العرب ، ج ١٣ ، ص ٢٥٣ .  
 (٤) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ .

( ٥١٧ )

## المبحث الخامس إجارة المرأة من يلجا إليها

ويشتمل على :

مقدمة .

اجارة المسلمة من يلجأ إليها .

مقدمة :

معنى الإجارة لغة : الأمان ، والجار : الذى أجرته من أن يظلمه ظالم . والجار والمجير والمعيز واحد ، ومن عاذ بالله أى استجار به أجاره الله وأعاده<sup>(١)</sup>.

وشرعا : أن يكون له حرمة فى جواره ومنعته وركونه إلى أمانه وعهده ، قال تعالى : {وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله}<sup>(٢)</sup>، أى إذا طلب منك أحد من أهل الحرب أن تجيره من القتل إلى أن يسمع كلام الله فأجره أى أمنه وعرفه ما يجب عليه أن يعرفه من أمر الله تعالى الذى يتبين به الإسلام ثم أبلغه مأمنه لئلا يصاب بسوء قبل انتهائه إلى مأمنه ، وإذا أجار واحد من المسلمين حر أو عبد أو امرأة واحدا أو جماعة من الكفار وأمنهم ، جاز ذلك على جميع المسلمين لا ينقض عليه جواره وأمانه . قال صلى الله عليه وسلم : "ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ، فمن أخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا"<sup>(٣)</sup>.

والمراد بالذمة هنا : الأمان ، فأمان المسلمين للكفار صحيح ، فإذا أمن واحد من المسلمين كافرا حرم على أى مسلم التعرض له مادام فى أمان المسلم.

---

(١) لسان العرب ، ج ٤ ، ص ١٥٤ .

(٢) سورة التوبة : آية ٦

(٣) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ٤ ، ص ٨١-٨٦ .

## إجارة المسلمة من يلجأ إليها :

لقد حرص الدين الحنيف على تجنب اختلاط النساء بالرجال ، وفيما سبق أوردت الكثير من الأدلة على سد الإسلام لكل ذرائع الفساد والاختلاط بين الجنسين .

ولكن كل تلك الأدلة لا تمنع المرأة من أن تمارس حقوقها كإنسان لها مال للرجل من حقوق وعليها ما عليه من واجبات ، وأنها ليست ناقصة الأهلية ولكن الإسلام أعطاها جميع ما أعطى الرجل من الحقوق والأهلية .

ولقد فتح لها الإسلام الباب في ذلك ، مع حرصه الشديد بإبعاد الفتنة والفساد ، ولكن لآمان من ممارسة حقوقها مع حياتها ودينها وأدبها ، فهذه أم هانيء بنت أبي طالب - رضى الله عنها - أجارت رجلاً ، فلم يمنعها الإسلام من ذلك بحجة عدم مخاطبة الرجل أو عدم الاختلاط ، لأن المرأة تستطيع أن تفعل ذلك مادامت محافظة على تعاليم دينها ، ومأمورها الله سبحانه وتعالى به من غض للبصر وحشمة ... وغيره . والإسلام فتح لها الذريعة في ذلك مادامت مستوفية الشروط التي أوجبها عليها . ولم يمنعها من الإجارة لأنها ليست باباً إلى الفساد وإنما فيها مصلحة .

روى أن أم هانيء بنت أبي طالب - رضى الله عنها - أجارت رجلاً من المشركين يوم الفتح - فتح مكة - وأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال صلى الله عليه وسلم : "قد أجرنا من أجرت وأمنا من أمنت" (١). ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم : "وأمنا من أمنت" أى اعطينا الأمان لمن أعطيته . ولقد اجمع عامة أهل العلم أن أمان المرأة جائز .

تقول أم هانيء (٢) أنها ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح فوجدته يغتسل ، وفاطمة تستره بثوب ، فسلمت ، فقال : "من هذه؟"

(١) رواه أبو داود ، انظر سنن أبي داود ، ج ٣ ، ص ٨٤ .

(٢) أم هانيء ، انظر الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٣١٣ .

قلت : أنا أم هانئ بنت أبي طالب ، فقال : مرحبا يا أم هانئ .  
 فلما فرغ من غسله ، قام فصلى ثمانى ركعات ملتحفا فى ثوب واحد ،  
 فقلت : يارسول الله زعم ابن أُمى - تعنى عليا - أنه قاتل رجلا قد أجرته :  
 فلان بن هبيرة . فقال : قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ . وذلك ضحى .  
 وكذلك زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أجارت زوجها  
 أبى العاص بن الربيع فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانها<sup>(١)</sup> . فلما  
 صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس الصبح ، وقام فى الصلاة نادى  
 زينب : إني قد أجرت أبا العاص بن الربيع ، فلما سلم النبى صلى الله عليه  
 وسلم قال : "ما علمت بهذا وأنه يجير على الناس أدناهم"<sup>(٢)</sup> .  
 وقالت عائشة رضى الله عنها : "إن كانت المرأة لتجير على المؤمنين  
 فيجوز"<sup>(٣)</sup> .

ولقد سبق أن ذكرت حديث أمان المسلم للكافر وفيه قول : "يسعى بها  
 أدناهم" وذلك يفيد أن المرأة والرجل فى منح الأمان للكافر سواء . وكذلك  
 قوله : "دمة المسلمين واحدة فمن نقض أمان مسلم أو أمان مسلمة بتعرضه  
 للكافر الممنوح له هذا الأمان ، فقد استحق لعنة الله"<sup>(٤)</sup> .  
 ومن هنا يتبين لنا أن على المرأة أن تكون بعيدة عن الرجال  
 ومخالطتهم ولكن إذا كان هناك مصلحة تقتضى بأن تكون المرأة فيها وهى  
 ملتزمة بما أوجب عليها الإسلام فإن الإسلام فتح لها هذا الباب للمصلحة .

- 
- (١) السرخسى ، السير الكبير ، ج ١ ، ص ٢٥٣-٢٥٤ .  
 (٢) أخرجه الحاكم ، ج ٤ ، ص ٤٥ ، الذهبى ، سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ .  
 (٣) عون المعبود بشرح سنن أبى داود ، ج ٧ ، ص ٤٤٤ .  
 (٤) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، ج ٤ ، ص ٨١-٨٦ ، صحيح مسلم بشرح  
 النووى ، ص ١٤٣-١٤٤ .

## الفصل الرابع أحكام النساء المتعلقة بفقہ الأسرة

ويشتمل على مباحث :

- المبحث الأول : الأحكام المتعلقة بباب النكاح .
- المبحث الثاني : الأحكام المتعلقة بباب الطلاق .
- المبحث الثالث : الأحكام المتعلقة بباب الحضانة .

## المبحث الأول الأحكام المتعلقة بباب النكاح

ويشتمل على مطالب :

مقدمة .

- (١) خطبة المعتدة .
- (٢) الكفاءة فى الزواج .
- (٣) اشتراط تطليق الضرة .
- (٤) عقد المرأة النكاح بنفسها .
- (٥) إذا زوجت المرأة وهى كارهة .
- (٦) زواج المسلمة بغير المسلم .
- (٧) طاعة الزوجة فى الفراش .



## مقدمة :

النكاح لغة : الضم ، وقيل هو الوطاء . وقيل للنكاح زواج لأنه سبب للوطء المباح . وقد يكون بمعنى العقد<sup>(١)</sup> لوجود الضم فيهما (في الوطاء والعقد) .

النكاح في الشرع : هو عقد التزويج<sup>(٢)</sup> . وهو عقد يقيد حل المتعة قصدا .

ولقد حض الشرع على النكاح قال تعالى : {وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم}<sup>(٣)</sup> . وقال صلى الله عليه وسلم : "يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فليصم فإن الصوم له وجاء"<sup>(٤)</sup> .

ولقد أجمع المسلمون على أن النكاح مشروع ، واختلفوا في وجوبه والمشهور أنه ليس بواجب ، إلا أن يخاف أحد على نفسه الوقوع في محذور بتركه فيلزمه إعفاف نفسه . يقول ابن مسعود - رضى الله عنه - : "لو لم يبق من أجلي إلا عشرة أيام وأعلم أنى أموت في آخرها يوما ولى طول النكاح فيهن لتزوجت مخافة الفتنة"<sup>(٥)</sup> .

وحض الإسلام على بناء الأسرة لأنها هي الصورة المثلى للحياة المطمئنة التي تلبى رغائب الانسان وتفي بحاجات وجوده ، وهى الوضع الفطرى الذى ارتضاه الله سبحانه حياة البشر منذ فجر الخليقة وحياة الانسان وحيدا فريدا فى هجر الحياة يواجه وحده أجواءها المغيرة أمر لا يراه الإسلام ولا يرضاه والمشاعر والعواطف التى تنمو فى جو الاسرة غذاء لاتستغنى عنه النفس ولايكفيها سواه مما يجعل الأسرة نعمة ورحمة تقى التعاسة والشقاء وفضلا من الله كالطيبات من الماء والغذاء .

(١) انظر ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٢ ، ص ٦٢٥ .

(٢) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٣ .

(٣) سورة النور : آية ٣٢

(٤) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ٤ ، ص ١١٩ .

(٥) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٣ .

### أولا : خطبة المعتدة :

المعتدة : هى المرأة التى لزمته العدة - وهى مدة معينة - لوقوع  
الفرقة بينها وبين زوجها بالوفاة - وفاة الزوج - أو بالطلاق وغيره من فرق  
النكاح فى حياة الزوجين .  
والمعتدة وهى فى عدتها يحرم نكاحها<sup>(١)</sup> . أما خطبتها وهى فى العدة  
فهذا ماسأتناوله .

وبادىء ذى بدء أذكر ان ماسأ تعرض له الخطبة فى عدة الوفاة أما  
الخطبة فى عدة الطلاق الرجعى فلا يجوز لأحد خطبة المعتدة لطلاق رجعى  
لاتصريحاً ولاتعريضاً لأنها فى حكم الزوجة ولايجوز خطبة زوجة الغير . قال  
الإمام الكاسانى : "أما المطلقة طلاقاً رجعياً ، فلأنها روجة المطلق لقيام ملك  
النكاح من كل وجه ، فلايجوز خطبتها كما لايجوز قبل الطلاق"<sup>(٢)</sup> .  
ولاخلاف فى ذلك - أى فى عدم جواز خطبة المعتدة لطلاق رجعى<sup>(٣)</sup> .  
أما المعتدة فى عدة الوفاة فقد قال الله سبحانه وتعالى عنها :  
{ولاجناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم فى  
أنفسكم}<sup>(٤)</sup> .

ومعنى الآية الكريمة : أنه لاإثم عليكم فى التعريض<sup>(٥)</sup> بالخطبة للمعتدة  
عدة الوفاة ، أما التصريح بالخطبة لها ، فلايجوز بلاخلاف . كما لو قال لها  
أريد أن أتزوجك<sup>(٦)</sup> .

(١) عبد الكريم زيدان ، المفصل فى أحكام المرأة ، ج ٦ ، ص ٦٢ .

(٢) الكاسانى ، البدائع ، ج ٣ ، ص ٢٠٤ .

(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ١١٢ ، مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٣٦ .

(٤) سورة البقرة : آية ٢٣٥

(٥) التعريض : ضد التصريح ، وهو إفهام المعنى بالشئ المحتمل له ولغيره . كأن  
يقول الخاطب : إنك امرأة صالحة ، أو يقول : إن حاجتى فى النساء ، أو يقول :  
وإن يقدر الله أمراً يكن . انظر تفسير القرطبي ، ج ٤ ، ص ١٨٨ .

(٦) القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ١٨٧-١٨٨ .

وكذلك المعتدة فإنها تعرض بالجواب ولا تصرح ولا تعد بشيء لقوله تعالى : {ولكن لاتواعدوهن سرا} (١).

والتعريض بالخطبة ذريعة إلى زرع العداوة بين المرأة وبين ورثة المتوفى عنها زوجها ، والعدة واجبة عليها .

وهناك أمور يجب على المرأة القيام بها سدا لذريعة الافتتان بها في عدتها. والزواج بها ، أو التصريح بخطبتها من هذه الأمور :  
(١) ملازمة المعتدة بيت العدة :

قال الله تعالى : {ياأيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة} (٢).

والدليل من السنة قوله صلى الله عليه وسلم لفريضة التي استشهد زوجها فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت أهلها فقال صلى الله عليه وسلم : "امكثي في بيتك الذي أتاك فيه نعي زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله" فقالت : فاعتدت أربعة أشهر وعشرا" (٣).

وقرار المرأة في بيتها لحق الله سبحانه وتعالى ، وحق الزوج في صيانة ما به وحفظ نسب ولده وذلك بمنع ما قد يؤدي إلى حبلها (٤). وسدا لذريعة ظن السوء بها .

إلا إذا اضطرت للخروج من بيتها بأن خافت سقوط منزلها أو خافت على متاعها . فلا بأس عند ذلك أن تنتقل .. وإنما كانت كذلك لأن السكنى وجبت على المعتدة بطريق العبادة حقا لله تعالى عليها والعبادات تسقط بالأعذار ، وقد روى أن سيدنا عمر - رضى الله عنه - لما قتل نقل على

(١) سورة البقرة : آية ٢٣٥

(٢) سورة الطلاق : آية ١

(٣) الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٢٩٨ وقال الشوكاني : رواه الخمسة .

(٤) الكاساني ، البدائع ، ج ٣ ، ص ٢٠٨ .

- رضى الله عنه - زوجته أم كلثوم - وهى ابنة على - لأنها كانت فى دار الإجارة . وروى أيضا ان عائشة - رضى الله عنها - نقلت أختها أم كلثوم بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنه لما قتل طلحة - رضى الله عنه - فدل ذلك على جواز الانتقال للعذر<sup>(١)</sup>. هذا ما قاله الأحناف .

وكذلك الشافعية قالوا : "وتنتقل من المسكن - بيت العدة - لخوف من هدم أو غرق على نفسها أو مالها وإن قل ، أو على نفسها من فساق بجوارها فقد أرخص - صلى الله عليه وسلم - لفاطمة بنت قيس فى الانتقال حيث كانت فى مكان مخيف<sup>(٢)</sup>، أو تأذت بالجيران أو تأذوا هم بها أذى شديدا لايحتمل عادة ، للحاجة إلى ذلك أى للانتقال . وحيث نقلت أو انتقلت سكنت فى أقرب الأماكن إلى الأول<sup>(٣)</sup> .

وقال المالكية : تقيم المعتدة من طلاق أو وفاة فى بيتها ولا تخرج إلا من ضرورة فإن خرجت من غير عذر ردها السلطان . وللمعتدة الخروج لعذر من لصوص أو لهدم الدار أو غلاء كرائها ، فإن انتقلت لزمها المقام حيث انتقلت<sup>(٤)</sup> .

وقالوا : ولها الانتقال من محل عدتها لعذر لا يمكن المقام فيه كسقوطه أى انهدمه أو خوف لص أو جار سوء ، وإذا انتقلت لزمته ما انتقلت له إلا لعذر<sup>(٥)</sup> .

وقال الحنابلة : "إن عجز الزوج عن اسكانها - اسكان المعتدة - لعسرته أو غيبته أو امتنع من ذلك مع قدرته سكنت حيث شاءت وكذلك المتوفى عنها زوجها إذا لم يسكنها ورثته<sup>(٦)</sup> . وقالوا : "وتجب عدة الوفاة فى المنزل الذى وجبت العدة فيه وهو المنزل الذى مات فيه زوجها وهى ساكنة

(١) الكاسانى ، البدائع ، ج ٣ ، ص ٢٠٥-٢٠٦ .

(٢) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ٩ ، ص ٤٧٧ .

(٣) نهاية المحتاج ، ج ٧ ، ص ١٤٧-١٤٨ .

(٤) ابن جزى المالكى ، قوانين الأحكام الشرعية ، ص ٢٦٤ .

(٥) الدردير ، الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٥٠٣ .

(٦) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٨ ، ص ١٢٩ .

فيه سواء كان المنزل لزوجها أو كان بإجارة عارية إذا تطوع الورثة باسكانها فيه . وإن انتقلت المعتدة إلى غيره لزمها العود إليه لتقضى عدتها بها إلا أن تدعو الضرورة إلى خروجها منه ، بأن يحولها مالك المنزل منه ، أو تخشى على نفسها من هدم أو غرق أو عدو أو غير ذلك ، أو لا تجد ما تكترى به فتنقل لأنه حالة عذر" (١).

#### وخلاصة القول :

أن على المعتدة عدم الخروج من بيتها في عدتها حتى تنتهى إلا إذا انتقلت لبيت آخر لعذر أو ضرورة كما بينا أقوال العلماء في ذلك وذلك سدا لذريعة ظن السوء بها ، ومقالة السوء ، وخوفا عليها وعلى نسب ولدها إن كانت حاملا ، ولكن للمرأة الخروج من منزلها لقضاء حاجاتها ثم الرجوع مرة أخرى للقرار في دارها . روى جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - قال : طلقت خالتي ، فأرادت أن تجذ نخلها فزجرها رجل أن تخرج ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : بلى . فجذى نخلك فإنك عسى أن تصدق أو تفعل معروفا" (٢).

جاء في شرح الحديث : "هذا الحديث دليل لخروج المعتدة البائن للحاجة . ومذهب مالك والثوري والليث والشافعي وأحمد وآخرين جواز خروجها في النهار للحاجة ، كذلك عند هؤلاء يجوز لها الخروج في عدة الوفاة .

وحين استشهد رجال يوم أحد ، فقامت نساؤهم - وكن متجاورات في دار - فجئن النبي صلى الله عليه وسلم فقلن : يارسول الله ، إنا نستوحش بالليل أفنييت عند إحدانا ، فإذا أصبحنا تبددنا إلى بيوتنا؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "تحدثن عند إحداكن مابدا لكن فإذا أردتن النوم فلتؤب

(١) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٧٣ .

(٢) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٠ ، ص ١٠٨ .

كل امرأة منكن إلى بيتها" (١). ولأن الليل مظنة الفساد فيجب عليها سد هذه الأبواب فهؤلاء النسوة لم يكن لديهن أعذار مادية وإنما كانت نفسية فهن كن مستوحشات ومع ذلك أذن لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخروج . ومن الأمور التي يجب على المرأة مراعاتها في عدتها :

(٢) الإحداد في العدة .

والإحداد في اللغة : هو ترك المرأة الزينة والطيب بعد زوجها للعدة (٢).

والإحداد شرعا : هو ترك الزينة ونحوها لمعتدة بائن أو موت (٣). وقيل : هو أن تمتنع المرأة نفسها مما كانت تتهيا لزوجها من تطيب وتزيين (٤).

والدليل على وجوبه : عن أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يارسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينها أفنكحلها؟ فقال صلى الله عليه وسلم : لا ، مرتين أو ثلاثا ، كل ذلك يقول : لا ، ثم قال صلى الله عليه وسلم : "إنما هي أربعة أشهر وعشر ، وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمى بالبعرة على رأس الحول" (٥).

وعن أم حبيبة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "لا يحل لامرأة تؤمن

(١) رواه البيهقي ، انظر السنن الكبرى للبيهقي ، ج ٧ ، ص ١٣٦ .

(٢) لسان العرب ، ج ٤ ، ص ١١٩ .

(٣) الدر المختار ، ج ٣ ، ص ٥٣٠ .

(٤) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٧١ .

(٥) رواه البخاري ، انظر صحيح البخاري شرح العسقلاني ، ج ٩ ، ص ٤٨٤ .

وقوله : "رمى البعرة" قيل هو إشارة إلى أنها رمت بالعدة رمت البعرة ، وقيل في معناها غير هذا . انظر فتح الباري ، ج ٩ ، ص ٤٩ .

بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا" (١).

#### والحكمة من الإحداد :

أولا : إن الإحداد مظهر من مظاهر الوفاء على الزوج المفقود إن كانت عدة وفاة ، وإن كانت عدة طلاق فهو حزن على مافات من نعمة الزواج فتحسن العشرة مع زوج آخر وتتدارك ماكان من خطأ .

ثانيا : الإحداد سد لذريعة الافتتان بها والرغبة في معاشرتها سواء كان زواجا أو سفاحا . فهو يمنع المرأة من الزينة والطيب مما يقلل الرغبة فيها ، وفي هذا التقليل زيادة احتياط في حفظ نسب حملها ومنع اختلاط المياه ، أشار الفقهاء إلى ذلك فقالوا : "والإحداد اجتناب مايدعو إلى جماعها ويرغب في النظر إليها" (٢). وكذلك قالوا : "لما وجب عليها - أى المتوفى عنها زوجها - أن تتربص أى تعتد ولا تنكح ولا تخطب في هذه المدة أى مدة العدة ، حفظا نسب المتوفى عنها ، اقتضى ذلك في حكمة السياسة أن تؤمر بترك الزينة ، لأن الزينة تهيج الشهوة من الجانبين - النساء والرجال - وهيئتها في مثل هذه الحالة مفسدة عظيمة" (٣).

وفي المقابل فإن على المطلقة الرجعية أن تتزين لتحسن في عين زوجها مما قد يحمله على مراجعتها فيبقى النكاح (٤).

وأما المطلقة البائن فإنه لايجب الحداد عليها :

أولا : لأن الزوج أوحشها بالفرقة وقطع صلة النكاح باختياره فلايلزمها التأسف عليه ولامعنى لتكليفها الحزن عليه (٥).

(١) رواه البخارى ومسلم ، انظر صحيح البخارى ، ج ٩ ، ص ٤٨٤ ، صحيح مسلم ، ج ١٠ ، ص ١١١-١١٢ .

(٢) المغنى ، ج ٨ ، ص ١٢٥ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٧٢ .

(٣) الدهلوى ، حجة الله البالغة ، ج ٢ ، ص ٧٢٣ .

(٤) انظر : المغنى ، ج ٨ ، ص ١٢٥ ، البدائع ، ج ٣ ، ص ٢٠٩ .

(٥) البدائع ، ج ٣ ، ص ٢٠٩ ، المغنى ، ج ٨ ، ص ١٣١ ، مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٣٩٨ .

ثانيا : لأن المتوفى عنها زوجها لو أتت بولد فإنه يلحق بالزوج المتوفى وليس له من ينفيه فكان سدا للذريعة الإحتياط فى ذلك بإيجاب الإحداد عليها . أما البائن فإن زوجها على قيد الحياة وهو يحتاط عليها بنفسه وينفى ولدها إذا كان من غيره والأحاديث الشريفة وردت فى معتدة الوفاة فقط . والله أعلم<sup>(١)</sup> . وهذا هو الراجح عندى .

وهناك قول آخر فى المطلقة البائن هو :

(١) إن الإحداد إنما وجب على المعتدة لفوات النكاح الذى هو نعمة الدنيا خاصة فى حقها لما فيه من قضاء شهوتها وعفتها عن الحرام وصيانة نفسها عن الهلاك بإيجاب النفقة لها على زوجها وقد انقطع ذلك كله بالموت ولزمها الإحداد إظهارا للمصيبة والحرن ، وقد وجد هذا المعنى فى المطلقة ثلاثا والبائن فيلزمها الإحداد<sup>(٢)</sup> .

(٢) إن العدة تحريم نكاح المعتدة فتحرم دواعيه وهى الزينة التى يمنعها الإحداد<sup>(٣)</sup> .

(٣) من مقاصد الإحداد أن لا يتطلع إلى المعتدة الرجال ولا تتطلع هى إلى الرجال ، وهذا المقصود يجب أن يراعى فى معتدة الطلاق البائن كما روعى فى عدة الوفاة سدا للذريعة الفساد وحفظا للأنسب<sup>(٤)</sup> .

هذا هو الإحداد ولكن ما الأمور التى يجب على المحتدة اجتنابها؟  
الأمور التى يجب على المحتدة اجتنابها :

(١) الطيب :

وهو كل ما يطيب به من عطر ونحوه<sup>(٥)</sup> .

(١) المغنى ، ج ٨ ، ص ١٣١ .

(٢) البدائع ، ج ٩ ، ص ٢٠٩ .

(٣) المغنى ، ج ٨ ، ص ١٣١ .

(٤) ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٠٣ .

(٥) المعجم الوسيط ، ج ٢ ، ص ٥٧٩ .



وضابط الطيب المحرم على الحادة مدة إحداها : كل ما حرم على المحرم الحاج من طيب يحرم على الحادة استعماله والتطيب به وهذا ما قاله الشافعية (١).

وفي هذا التحريم دليل من السنة فقد روت أم سلمة - رضى الله عنها - أم المؤمنين أنها دخلت على أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها (أبو سفيان بن حرب) فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة - خلوق أو غيره - فدهنت منه جارية ثم مست بعارضيتها ثم قالت : والله مالى بالطيب من حاجة غير أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحمد على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا" (٢).

وكذلك ماروت أم عطية - رضى الله عنها - قالت : "كنا ننهى أن نحمد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا نكتحل ولا نطيب ولا نلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت إحدانا من حيضها في نبذة من كست أظفار" (٣).

(٢) الامتشاط بالطيب :

ولا يحل للحادة الامتشاط بالطيب لما روى عن أم سلمة رضى الله عنها أم المؤمنين قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ولا تمتشطى بالطيب" (٤).

(١) مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٠٠ .

(٢) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ٩ ، ص ٤٨٤ .  
والعارض : هو صفحة الوجه وصفحة الخد ، وهما عارضان والعارض صفحة الفتن .

المعجم الوسيط ، ج ٢ ، ص ٦٠٠ .

(٣) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى شرح العسقلانى ، ج ٩ ، ص ٤٩١ .  
وكست أظفار : نوعان معروفان من البخور وليس من مقصود الطيب ولكن رخص فيه للمغتسلة من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة ، تتبع به الدم لالتطيب .

(٤) الشوكاني ، نيل الأوطار ، ج ٦ ، ص ٢٩٦ .

قال الأحناف : "أن تجتنب الطيب ولبس المطيب والمصفر والمزعفر وتجتنب الدهن . أما الطيب فلما روت أم سلمة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى المعتدة ان تحتضب بالحناء ، وقال صلى الله عليه وسلم : "الحناء طيب" فيدل على وجوب إجتناى الطيب ، ولان الطيب فوق الحناء ، فالنهى عن الحناء يكون نهيا عن الطيب دلالة . وكذا لبس الثوب المطيب والمصبوغ بالعصفر والزعفران له رائحة طيبة فكان كالطيب<sup>(١)</sup>.

ولكن لا تمنع من الاغتسال بالسدر والامتشاط به ، لأنه يراد للتنظيف لا للطيب<sup>(٢)</sup>. فعن أم سلمة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : "ولا تمتشطى بالطيب ولا بالحناء ، فإنه خضاب . قلت : بأى شىء أمتشط يارسول الله؟ قال : بالسدر تغلفين به رأسك"<sup>(٣)</sup>.

### (٣) اجتناب الزينة واجب فى الإحداد :

يحرم على الحادة جميع أنواع الزينة التى تحسنها فى نظر الخطاب ، من تخمير لوجهها أو تبييض بالأصباغ والأدهان ، أو أن تنقش وجهها ويديها أو تحفف وجهها فتزيل ماقد يكون فيه من شعر وما أشبهه مما يحسنها ويحظر عليها الاكتحال لغير ضرورة<sup>(٤)</sup> لما روت أم عطية رضى الله عنها قالت : "كنا ننهى ان نحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا نكتحل ولا نطيب ولا نلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب..."<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) البدائع ، ج ٣ ، ص ٢٠٨ .
  - (٢) المغنى ، ج ٨ ، ص ١٢٦ ، مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٠١ ، الشرح الصغير للدردير ، ج ١ ، ص ٥٠٢ .
  - (٣) رواه النسائى ، انظر سنن النسائى ، ج ٦ ، ص ١٧٠ .
  - (٤) المغنى ، ج ٨ ، ص ١٢٦ .
  - (٥) سبق تخريجه .

(٤) الاكتحال إلا لضرورة :

لا يجوز لها الإكتحال إلا لضرورة ، بالإئثم للتداوى ، فيجوز لها أن تكتحل ليلا وتمسحه نهارا وقد رخص فيه للضرورة كما قالت أم سلمة رضى الله عنها لامرأة توفى عنها زوجها فأرسلت تسألها فقالت : "لا تكتحلى إلا لما لا بد منه يشتد عليك فتكتحلين بالليل وتمسحيه بالنهار" (١).

فإذا لم تحتج إليه - أى إلى الإكتحال - لا يحل وإذا احتاجت لم يجوز بالنهار ويجوز بالليل مع أن الأولى تركه ، فإن فعلته مسحته بالنهار (٢). ولكن ابن حزم حرم الإكتحال حتى لو لضرورة قال : "وفرض على المعتدة من الوفاة أن تجتنب الكحل كله لضرورة أو لغير ضرورة ، ولو ذهبت عيناها لايلا ولانهارا" (٣).

ولكن هذا القول مردود بحديث أم سلمة رضى الله عنها ، وكذلك فإن الضرورات تبيح المحظورات . وهذا مخالف لما عليه الإسلام من اليسر والسهولة وقوله تعالى : {وما جعل عليكم فى الدين من حرج} (٤) فكيف يقول ابن حزم (حتى لو ذهبت عيناها) .

(٥) الثياب المصبوغة :

تحرم على الحادة الثياب المصبوغة للزينة والتحسين كالمعصفر والمزعفر وسائر الأحمر وسائر الملون للتحسين لقوله صلى الله عليه وسلم : "لا تلبسوا ثوبا مصبوغا" (٥).

(١) رواه أبو داود والنسائى ، انظر : سنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٢٩١ ، سنن النسائى ، ج ٦ ، ص ١٧٠ .

(٢) انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٩ ، ص ٤٨٨ .

(٣) ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ٦٣ .

(٤) سورة الحج : آية ٧٨

(٥) رواه أبو داود ، انظر سنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٢٩١ .

والمعصفر : المصبوغ بالعصفر .

أما المصبوغ الذى لا يقصد بصبغه الزينة فلا تمتنع منه . وكذلك المصبوغ بعصب - وهو نبات فى اليمن تصبغ به الثياب - رخص فيه النبى صلى الله عليه وسلم للحادة ، ولا تمتنع من حسان الثياب وإن كانت رقيقة كالقطن والكتان والإبريسم ، لأن حسنه من أصل خلقتة فلا يلزم تغييره . كما أن المرأة إن كانت حسنة الحلقة لا يلزمها أن تغير لونها وتشوه نفسها (١).

قال المالكية فى زينة الثياب : "يترك الثوب المصبوغ مطلقا فتمتنع عنه المعتددة مدة إحداها ، لما فيه من التزين إلا الأسود مالم يكن زينة عند قوم كما عند نساء مصر فى القاهرة وبولاق ، فإنهن يتزين فى خروجهن بالحرير الأسود" (٢).

وقال الشافعية : "ويباح مصبوغ لا يقصد لزينة كالأسود ، وحاصل ذلك أن ماصبغ لزينة يحرم ، وما صبغ للزينة لا يحرم ، لانتفاء الزينة عنه ، فإن تردد بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فإن كان براقا صافى اللون حرم ، لأنه مستحسن يتزين به ، وإن كان كدرا أو مشبعا فلا يحرم ، فإن كان براقا صافى اللون حرم ، لأنه مستحسن يتزين به ، وإن كان كدرا أو مشبعا فلا يحرم ، لأن المشبع من الأخضر والأزرق يقارب الأسود ، والمشبع من الأزرق يقارب الكحل" (٣).

(٦) الحلى :

ومما هو محرم على المرأة فى إحداها سدا لذريعة الفتنة وبالتالى خطبتها قبل انتهاء عدتها الحلى ، فيحرم عليها لبس الحلى كله حتى الخاتم فى قول عامة أهل العلم لقول النبى صلى الله عليه وسلم : "ولا الحلى" (٤).

(١) المغنى ، ج ٨ ، ص ١٢٦ .

(٢) الدردير ، الشرح الصغير ، ج ١ ، ص ٥٠٢ .

(٣) مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٣٩٩ .

(٤) رواه أبو داود ، انظر سنن أبى داود ، ج ١ ، ص ٢٩١ .

قال عطاء<sup>(١)</sup>: يباح لها حلّى الفضة دون الذهب . قال ابن قدامة رداً على عطاء : "ليس بصحيح لأن النهى عام ولأن الحلّى يزيد حسنهما"<sup>(٢)</sup>. وللشافعية قول فى الحلّى وهو أنه 'يحرم عليها حلّى ذهب وفضة سواء كان كبيراً كالخلخال والسوار أو صغيراً كالحاتم والقرط ، استدلالاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "المتوفى عنها زوجها لا تلبس الحلّى ولا تكتحل ولا تحتضب"<sup>(٣)</sup>. وقالوا يجوز لها لبس الحلّى لحاجة كالإحراز له بلاكراهة ، وبكراهة من غير حاجة . وأما لبسه نهارة ، فحرام ، إلا أن تعين طريقاً لإحرازه - أى حفظه عن طريق لبسه - فيجوز للضرورة<sup>(٤)</sup>.

ويجوز أيضاً عند الشافعية : التحلى بغير الذهب والفضة كالنحاس والرصاص إلا أن تعود قومها - قوم الحادة - التحلى بها . أو أشبهها الذهب والفضة بحيث لا يعرفان إلا بالتأمل أو نهابهما فإنهما يحرمان - ويحرم عليها التزين بالؤلؤ<sup>(٥)</sup> لقوله تعالى : {يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا}<sup>(٦)</sup>. أما فى مذهب الظاهرية : فقد ضعفوا حديث الحلّى وقالوا : "يجوز للحادة أن تلبس الحلّى ، ولا يصح هذا الخبر عن الحلّى ولو صح لقلنا به"<sup>(٧)</sup>. وللدرد على ابن حزم : نقول أنه ورد فى عدة مسانيد<sup>(٨)</sup> ولم يعقب عليه بالتضعيف فيترجح المنع<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) عطاء بن رباح مفتى الحرم ، ولد فى خلافة عثمان ، كان أسود أفتى أشل أعرج ثم عمى ، توفى سنة ١١٤هـ . انظر سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٧٨ .
- (٢) المغنى ، ج ٨ ، ص ١٢٦ .
- (٣) رواه أبو داود والنسائى ، انظر سنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٢٩١ ، سنن النسائى ، ج ٦ ، ص ١٧٠ .
- (٤) مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٣٩٩ .
- (٥) مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٠٠ .
- (٦) سورة الحج : آية ٢٣ .
- (٧) ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ٦٨ .
- (٨) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده وأبو داود والنسائى وذكر الإمام الشوكانى ولم يعقب عليه .
- (٩) انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٩ ، ص ٤٩١ .

والراجع :

أنه تمنع من الحلى لأنها ذريعة إلى تحسينها في أعين الخطاب وبالتالي خطبتها في عدتها وهذا لا يجوز . والمنع من الحلى يتفق مع المقصود من الإحداد . والله أعلم .

### ثانيا : الكفاءة في الزواج :

من الأمور المعروفة أن الإسلام ساوى بين الناس فجعلهم سواسية كأسنان المشط لافرق بين غنى وفقير ولابين عربى وأعجمى ولكن هناك أمر من الأمور راعى فيه الإسلام التفاوت بين الناس ، وذلك هو التكافؤ في الزواج فقد تكون المرأة من بيت علم وفضل ولاتبالى بالفروقات التى يعتبرها عوام الناس ، ولكن هناك فئة كبيرة من الناس يكون لها هذا الأمر ذا أهمية ، لذا فقد راعى الاسلام هذا التكافؤ بين المرأة والرجل سدا لذريعة التعالى أو الشقاق بين الزوجين . لذا وجب بادىء ذى بدء ان اعرف ماهى الكفاءة في اللغة ؟

الكفاءة في اللغة : هى المماثلة والمساواة<sup>(١)</sup>. والكفو هو النظير والمساوى<sup>(٢)</sup>.

وفي الشرع : المقصود بها في باب الزواج : مساواة الرجل للمرأة في أمور مخصوصة كالنسب وغيرها<sup>(٣)</sup>.

والكفاءة من لزوم عقد الزواج .

يقول الأحناف : تشترط الكفاءة - كفاءة الزوج ليكون عقد النكاح

لارما إذا زوجت المرأة الحرة البالغة العاقلة نفسها من غير رضا أوليائها بمهر مثلها<sup>(٤)</sup>. أما إذا زوجت نفسها من غير كفؤ فلاوليائها حق فسخه ، لأنه غير

(١) المعجم الوسيط ، ج ٢ ، ص ٧٩٧ .

(٢) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية للنسفى ، ص ٤٠ .

(٣) الجريرى ، الفقه على المذاهب الأربعة ، ج ٤ ، ص ٥٤ .

(٤) للأبيانى ، شرح الأحكام الشرعية ، ج ١ ، ص ١٠٢ .

لازم في حقهم في هذه الحالة" (١) هذا في حالة قبل الزواج .  
أما بعد الزواج والنسل فقد قالوا : "لولى الاعتراض في غير الكفء  
يعنى إذا لم تلد من الزوج ، وأما إذا ولدت ، فليس للأولياء حق الفسخ  
كى لا يضيع الولد عمن يريه" (٢) .

وقال الحنابلة : "إذا زوجها وليها من غير كفؤ كان لمن لم يرض بهذا  
الزواج من أوليائها ، أو من المرأة نفسها حق الاعتراض وفسخ العقد" (٣) .  
ولكن بعض الفقهاء ذكروا أنه لا اعتبار للكفاءة في الزواج .

قال بعض الحنفية : الكفاءة غير معتبرة في الزواج ، فيصح لاعتقد  
ويلزم بدونها فقد جاء في البدائع : قال الكرخى ليست الكفاءة بشرط أصلا  
وهو قول الثورى وحسن البصرى" (٤) .

وكذلك كان رأى الإمام ابن حزم الظاهرى قال : "وأهل الإسلام  
كلهم إخوة لا يحرم على ابن زنجية نكاح ابنة الخليفة الهاشمى . والفاسق  
الذى بلغ الغاية من الفسق المسلم مالم يكن زانيا كفؤ للمسلمة الفاضلة .  
وكذلك الفاضل المسلم كفؤ للمسلمة الفاسقة مالم تكن زانية" (٥) .

ولكلا الفريقى أدلة استدلوا بها على مذهبه . وسأسوق الأدلة  
لكليهما .

أولا : أدلة اعتبار الكفاءة في الزواج :

(١) عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : "تخيروا لنطفكم ، وانكحوا الاكفاء ، وانكحوا إليهم" (٦) .

- 
- (١) الهداية ، ج ٢ ، ص ٣٩١-٣٩٣ .
  - (٢) العناية على الهداية ، ج ٢ ، ص ٣٩٣ .
  - (٣) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٣٨ .
  - (٤) الكاسانى ، البدائع ، ج ٢ ، ص ٣١٧ .
  - (٥) ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ١٥١ .
  - (٦) البيهقى ، السنن الكبرى ، ج ٧ ، ص ١٣٣ .

(٢) وقال عليه السلام : "ألا لا يزوج النساء إلا الأولياء ولا يزوجن إلا من الأكفاء" (١).

وهذا حديث ضعيف ولكن يقويه ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : "لا تمنع فروج ذوات الأحساب من الأكفاء" (٢).

وروى على رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "يا على لا تؤخرها : الصلاة إذا أتت ، والجنابة إذا حضرت والأيم إذا وجدت كفؤا" (٣).

وفى هذا الدليل نجد أنه عليه السلام أشار فى قضية الزواج أنه يجب أن يكون متكافئا بين الرجل والمرأة درءا للمشاكل فى المستقبل .  
أما أدلة الفريق الثانى وهم القائلين بعدم اعتبار الكفاءة هى :

(١) قول الله تعالى : {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} (٤) ، وقوله تعالى مخاطبا جميع المسلمين : {فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعٍ} (٥) وكان الخطاب عاما غير مخصص لفئة معينة ولم يذكر شرط الكفاءة ، وقد ذكر الله تعالى ما حرم علينا من النساء ثم قال بعد ذكر المحرمات {وَأَحَلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ} (٦) . وهذا أيضا خطاب عام لم يذكر الكفاءة ولا التماثل وإنما كان شاملا لكل ما وراء ذلك مما ذكر من المحرمات .

(١) الكمال بن الهمام ، فتح القدير ، ج ٢ ، ص ٤١٧ .

(٢) فتح القدير ، ج ٢ ، ص ٤١٧ .

(٣) نفس المرجع السابق .

(٤) سورة الحجرات : آية ١٠

(٥) سورة النساء : آية ٣

(٦) سورة النساء : آية ٢٤



- (٢) أنكح النبي صلى الله عليه وسلم زينب ابنة عمته زيدا مولاه قبل أن يتزوجها صلى الله عليه وسلم بأمر ربه ، وأنكح المقداد<sup>(١)</sup> ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب<sup>(٢)</sup>.
- (٣) أمر النبي صلى الله عليه وسلم قوما من الأنصار خطب منهم بلال الحبشى امرأة ان يزوجوا بلالا رضى الله عنه مع اختلاف النسب الذى هو من خصال الكفاءة ، ولو كانت الكفاءة معتبرة فى النكاح لما أمرهم صلى الله عليه وسلم بالتزويج<sup>(٣)</sup>.
- (٤) قوله صلى الله عليه وسلم : "ليس لعربى على عجمى فضل إلا بالتقوى" ، وهذا نص فى المسألة لأن الأعجمى ليس كفؤا للعربية عند القائلين بالكفاءة .
- (٥) لو كانت الكفاءة معتبرة فى الشرع ، لكان أولى الأبواب باعتبارها باب الدماء والقصاص فيها ، لأنه يحتاط فيه مالا يحتاط بغيره ، ومع هذا لم يعتبر حتى يقتل الشريف بالوضيع ، فهأنا - أى فى الزواج أولى بعدم اعتبار الكفاءة .
- (٦) ومما يدل على عدم اعتبار الكفاءة فى الزواج أنها لاتعتبر فى جانب الزوجة ، فكذاك يجب أن لاتعتبر فى جانب الزوج<sup>(٤)</sup>.

#### القول الراجع فى المسألة :

والراجع فى الزواج اعتبار الكفاءة كشرط لازم للعقد وليس شرط صحة وذلك :

- (١) المقداد : ابن عمرو بن ثعلبة بن مالك ، توفى سنة ٣٣ هـ وقبره بالبقيع .  
سير أعلام النبلاء ، ج ١ ، ص ٣٨٦ .
- (٢) الكاسانى ، البدائع ، ج ٢ ، ص ٣٢١ ، أحكام القرآن ، ابن العربى المالكى ، ج ٣ ص ١٥٢٨ ، مصنف عبد الرزاق ، ج ٦ ، ص ١٥٣ .
- (٣)،(٤)،(٥) انظر الكاسانى ، البدائع ، ج ٢ ، ص ٣١٧ .

(١) لأن الأدلة لا تنفى اعتبار الكفاءة ولكن تنفيه كشرط لصحة العقد .  
أى أنه يكون العقد صحيحا حتى لو لم توجد الكفاءة ولكن لم تنف  
وجود الكفاءة فى العقد أو لزومها له .

(٢) وكذلك أدلة القائلين باعتبار الكفاءة لم يجعلوها شرطا لصحة عقد

النكاح ، وإنما يجب ملاحظة ذلك من قبل الأولياء من حيث الجملة .

(٣) إن مراعاة الكفاءة بين الزوجين يحقق مصلحة ومقصدا من مقاصد

النكاح ، وهو الدوام ، والألفة بين الزوجين برؤية أحدهما كفؤ

للآخر . وخاصة من جانب المرأة ، لأن المرأة تستنكف إذا لم يكن

الرجل كفؤا لها وليس الرجل إذا لم تكن كفؤا له ، لأنها هى

المستفرشة فأما الزوج فهو المستفرش ولا تلحقه الأنفة من قبلها ، ولهذا

لو تزوجت المرأة خيرا منها ، أو زوجها أحد الأولياء خيرا منها ،

فليس للأولياء الآخرين حق الاعتراض . ومعنى ذلك أن الشرط للزوم

عقد النكاح أن يكون الرجل هو الكفؤ للمرأة ، وليس الشرط

للزومه أن تكون المرأة كفؤة للرجل (١).

وبذا ينشأ جو من الألفة بين الزوجين ، من خلاله يمكن إيجاد النسل

وتربية الأطفال تربية سليمة .

أما إذا نظرت الزوجة إلى زوجها نظرة استعلاء واحتقار لكونه غير

كفؤ فى نظرها فهذا يؤدى إلى التنافر وسوء العشرة ، وهذا يؤدى إلى

خراب البيت وتفكك العائلة وعدم تهيئة الجو المناسب لتربية الأطفال

كما ينبغى .

(٤) وعقد الزواج ليس خاصا بالمرأة فقط وإنما له علاقة بأقاربها وأوليائها

فإذا كان الزوج غير كفؤ للمرأة كان مبعث ضرر لعائلة المرأة

وأوليائها ، ولا يحقق التقارب والتعاقد بين العائلتين .

(١) البدائع ، ج ٢ ، ص ٣٢٠ ، الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٢٩٠ ، كشاف القناع ،  
ج ٣ ، ص ٣٩ .

يقول الفقهاء فى ذلك : " وهى - الكفاءة - معتبرة فى النكاح دفعا للعار وليست شرطا فى صحة النكاح ، بل هى حق للمرأة والولى فلهما اسقاطها" (١).

أما بالنسبة لأدلة عدم اعتبار الكفاءة :

(١). بالنسبة لاستدلالهم بقوله تعالى : {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} (٢) فالمؤمنون اخوة والأخ كفؤ لأخيه وأخته ، فالمؤمنون والمؤمنات إذا أكفاء بعضهم لبعض فلاتعتبر الكفاءة فى غير الإيمان ، لأن أخوة الإيمان هى فى القيام بحقوق الأخوة والتناصر والتعاقد فيما بينهم ويشير إلى ذلك كثير من الآثار والأحاديث (٣).

وكذلك قوله تعالى : {وأحل لكم ماوراء ذلكم} فهو قد أحل لهم كل ماعدا المحرمات مطلقا ولم يقيده بالكفاءة مثل شرط الشهادة لصحة النكاح .

(٢) أما بالنسبة للأمثلة التى جاؤوا بها من نكاح الرسول صلى الله عليه وسلم زينب ابنة عمته ريذا مولاه فهذا لايعنى عدم اعتبار الكفاءة وإنما يعنى جواز اسقاط هذا الشرط إذا رضيت المرأة ورضى أولياؤها . وخير دليل على ذلك - الكفاءة - ماكان من النفرة بين زينب رضى الله عنها وزيد . وهناك بعض النفوس لاتنفر وترضى ولكن القياس على الغالب .

(٣) وأما بالنسبة لأمره عليه السلام الأنصار بتزويج بلال ، فهو يدلهم على الأولى بالإعتبار وهو الدين ، والاقتصار عليه فى حق بلال وترك الكفاءة فيما سواه (٥). وذلك لمقام بلال العظيم وبلاءه فى سبيل اسلامه

(١) مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٦٤ ، نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ٢٤٨ .

(٢) سورة الحجرات : آية ١٠

(٣) سورة النساء : آية ٢٤

(٤) منها حق المسلم على المسلم .

(٥) البدائع ، ج ٢ ، ص ٣١٧ .

وجهاده رضى الله عنه ، فله مقامات عالية بشر بها رسولنا عليه السلام .

(٣) أما بالنسبة لقوله صلى الله عليه وسلم عدم تفضيل العربى على العجمى إلا بالتقوى فذلك فى ميزان الله سبحانه وتعالى . أما البشر فى هذه الحياة فهم متفاضلون .

(٤) أما حجتهم بأن القصاص لا اعتبار فيه بالكفاءة . فهذا قياس باطل . لأن القصاص شرع لمصلحة حفظ الحياة للناس من الإعتداء عليها . واعتبار الكفاءة يفوت هذه المصلحة . أما اعتبار الكفاءة فى الزواج فهو يحقق استمرار الزواج وهذا من مقاصد الزواج (١) . والله أعلم .

(٥) أما بالنسبة لا اعتبار الكفاءة فى جانب الزوج وعدم اعتبارها فى جانب الزوجة فسبق أن ذكرت أن الرجل لا يستنكف عن استفراش المرأة وإن كانت غير كفؤة له . بينما تستنكف المرأة أن يستفرشها الرجل إذا لم يكن كفؤا لها ، فافترقا فى الحكم فكانت الكفاءة معتبرة بالنسبة لها وغير معتبرة بالنسبة له .

أما الفريق الأول وهم القائلون بالكفاءة احتجوا بأحاديث وأقوال لبعض الصحابة وإن كانت ضعيفة ولكن يقوى بعضها بعضا .

أما الكفاءة فهى تعتبر عند ابتداء النكاح ولا يعتبر استمرارها بعد ذلك حتى لو تزوج وهو كفؤ ، ثم صار فاجرا داعرا لا يفسخ النكاح (٢) .

ويقول الفقهاء : "إن استمرار الكفاءة بعد العقد فيه حرج شديد لأن بقاء الشخص على حالة واحدة نادر" (٣) .

أما ماتعتبر فيه الكفاءة عند الفقهاء فهو كالتالى :

- 
- (١) البدائع ، ج ٢ ، ص ٣١٧ .  
 (٢) الفتاوى الهندية فى فقه الحنفية ، ج ١ ، ص ٢٩١ .  
 (٣) الأبيانى ، شرح الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية ، ج ١ ، ص ٩٥ .

عند الأحناف : النسب ، والحرية ، والمال ، والدين ، والحرفة (١).  
عند الشافعية : سلامة الرجل من العيوب المثبتة للخيار في النكاح  
 كالجنون والجدام ، والبرص فمن به بعض العيوب ليس كفؤاً للمرأة السليمة  
 منها ، والحرية والنسب والدين والصلاح ، والحرفة (٢).

عند المالكية : الكفاءة في النكاح تتحقق بالمماثلة في أمرين :  
 أحدهما : التدين ، بأن يكون مسلماً غير فاسق .

الثاني : السلامة من العيوب التي توجب للمرأة الخيار في الزوج  
 كالبرص والجنون والجدام (٣).

عند الحنابلة : الدين ، النسب ، الحرية ، الصنائع ، أى الحرفة ،  
 واليسار بالمال (٤).

وعند تزويج الولي وليته من غير الكفاءة فلها أن تختار فعن ابن عباس  
 رضى الله عنهم : "أن جارية بكر أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له  
 أن أباهما زوجها وهى كارهة ، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم" (٥).  
 وكذلك حين بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قدامة بن مظعون  
 يريد أن يزوج ابنة أخيه عثمان إلى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ،  
 بينما كانت الفتاة تريد الزواج من المغيرة بن شعبة ، أقر رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم رغبة الفتاة ، أما لو أنها رغبت الزواج من غير كفاءة فلها  
 ولوليها حق منع زواجها منه (٦).

(١) البدائع ، ج ٢ ، ص ٣١٨-٣٢٠ .

(٢) مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٦٦ .

(٣) الدردير ، الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٢٤٨-٢٤٩ .

(٤) المغنى ، ج ٧ ، ص ٢٧-٣٠ ، غاية المنتهى ، ج ٣ ، ص ٢٨-٢٩ .

(٥) رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٦٠٣ .

(٦) رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٦٠٤ .

ولقد رد رسول الله صلى الله عليه وسلم زواج خناس بن خداج حين زوجها أبوها وهي ثيب فاشتكت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها (١).

وجاءت فتاة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أبى زوجنى من ابن أخيه ليرفع بى خسيسته فجعل الأمر إليها فقالت : لقد أجزت ماصنع أبى ولكن أردت أن أعلم النساء أنه ليس إلى الآباء من الأمر شىء (٢).

### ثالثا : اشتراط تطليق الضرة :

إذا أراد الرجل نكاح امرأة فشرطت عليه طلاق ضررتها فهل يصح هذا الشرط ؟

وهل يبطل النكاح إذا لم يف بالشرط ؟  
إذا شرط لها هو أن يطلق ضررتها حتى تقبل به قالوا : إنه شرط صحيح جاء فى كشف القناع : "أو شرط لها طلاق ضررتها ، فهذا صحيح لازم" (٣).

أما إن شرطت هى عليه أن يطلق ضررتها لم يصح هذا الشرط لأنه ذريعة إلى إفساد وتدمير أسرة وتشيت الأطفال فى مقابلة هذا الزواج . والمصلحة فى هذا الزواج يقابلها مفسدة وهى تدمير عائلة وتشيتتها . لذا وجب سد هذه المفسدة وللفقهاء أقوال فى هذا :

قال ابن قدامة : "فإن شرطت عليه أن يطلق ضررتها لم يصح الشرط لما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال : "نهى النبى صلى الله عليه وسلم أن تشترط المرأة طلاق أختها" (٤).

(١) رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٦٠٢ .

(٢) رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٦٠٣ .

(٣) كشف القناع ، ج ٢ ، ص ٥٢ .

(٤) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٢٦٩ ، ٢٤٠ .

وفي لفظ لهذا الحديث : "لاتسأل المرأة طلاق أختها لتتكح" . والنهي يقتضى فساد المنهى عنه ، ولأنها شرطت عليه فسخ عقده ، وإبطال حقه ، وحق امرأته ، فلم يصح كما لو شرطت فسخ بيعه .  
ولكن أبو الخطاب<sup>(١)</sup> قال : "هو شرط لازم ، لأنه لاينافى العقد ، ولها فيه فائدة فأشبهه مالمو شرطت عليه أن لايتزوج عليها"<sup>(٢)</sup> .  
ورد على ذلك ابن قدامة فقال : "ولم أر هذه الغيرة ، وقد ذكرنا مايدل على فساده"<sup>(٣)</sup> .

#### القول الراجح :

ماذكره ابن قدامة رحمه الله من أن اشتراط المرأة طلاق ضررتها ، باطل لمخالفة ذلك النص الشرعى وهو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما قياس أبى الخطاب هذا الشرط بشرط ان لايتزوج عليها فهذا قياس مع الفارق وذلك لأن شرط طلاق ضررتها فيه أذى لامرأة أخرى وأطفال وهدم عائلة كاملة وكسر لقلب الزوجة الأولى وخراب بيتها وشماتة أعدائها .

أما شرطها ابتداء أن لايتزوج عليها ، فهذا ليس فيه ضرر وأذية لأحد يقول ابن القيم<sup>(٤)</sup> : "فإن قيل ماالفرق بين هذا وبين اشتراطها أن لايتزوج عليها حتى صحتم هذا وابطلتم شرط طلاق الضرة؟ قيل : الفرق بينهما أن فى اشتراط طلاق الزوجة من الإضرار بها وكسر قلبها وخراب بيتها ،

(١) أبو الخطاب : محفوظ بن أحمد شيخ الحنابلة تلميذ أبى يعلى ، ولد سنة ٤٣٢هـ ، وتوفى سنة ٥١٠هـ . انظر سير اعلام النبلاء ، ج ١٩ ، ص ٣٤٨ .

(٢) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٢٠٤ .

(٣) نفس المرجع السابق .

(٤) ابن القيم : سبق التعريف به .

وشماتة أعدائها ، مالميس في اشتراط عدم نكاح غيرها ، وقد فرق النص بينهما ، فقياس أحدهما على الآخر فاسد" (١).

لذا فالراجح أنه لا تشترط المرأة طلاق ضررتها لما ذكرت من أسباب وللنصوص الواردة . والله أعلم .

#### رابعاً : عقد المرأة النكاح بنفسها :

من أركان عقد النكاح الإيجاب والقبول ، وهما يستلزمان وجود عاقلين ، ولكن هل من الممكن أن يكون فيهما امرأة وهل من الممكن أن تعقد المرأة النكاح بنفسها لنفسها؟ هذا ماسأفصل الكلام فيه . وسأبين مذاهب العلماء في ذلك .

##### أولاً : مذهب الإمام أبي حنيفة :

قال أبو حنيفة : "تجوز مباشرة البالغة العاقلة عقد نكاحها ونكاح غيرها مطلقاً ، إلا أنه خلاف المستحب . وهو ظاهر المذهب" (٢).

وكذلك عند الإمام أبي حنيفة تثبت الولاية في التزويج لأولى الأرحام عند عدم العصبات ويدخل في أولى الأرحام النساء كالأُم ، قالوا : "وإن لم يكن ثمة عصبية ، فلغير العصبية من القربات من الرجال والنساء نحو الأُم والأخت والحالة ولاية التزويج الأقرب فالأقرب إذا كان المزوج ممن يرث المزوج ، وهو الرواية المشهورة عن أبي حنيفة" (٣).

وذكر الأحناف أن من حق البكر البالغة العاقلة تزويج نفسها بنفسها دون حاجة إلى إذن الولي ولا إلى أن يتولى عقد نكاحها نيابة عنها . فلها أن تزوج نفسها وتتولى هي عقد نكاحها بنفسها ، سواء كان الزوج كفؤاً أو

(١) ابن القيم ، زاد المعاد ، ج ٤ ، ص ٥ .

(٢) الهداية وفتح القدير ، ج ٢ ، ص ٣٩١ .

(٣) البدائع ، ج ٢ ، ص ٢٤٠ .



غير كفو بمهر المثل أو بغير مهر المثل ، لأنها تتصرف بخالص حقها ، فلا يملك أحد منعها من ذلك " (١) .

ولكن ذكروا أن للولى حق الاعتراض على زواجها بغير كفؤ أو بأقل من مهر المثل إذا كان هذا الولي من عصباتها ، فيرفع اعتراضه إلى القاضى طالبا فسخ النكاح لعدم كفاءة الزوج ، أو طالبا فسخ النكاح إذا لم يجعل الزوج مهرها بقدر مهر المثل أو أكثر .

وحق الولي في الاعتراض الذى ذكرناه يجب أن لا يتأخر ، فقد قالوا بأنه يسقط إذا لم يتقدم به إلى القاضى حتى ولدت المرأة ممن تزوجته ، وعللوا هذا السقوط بأنه رعاية لحق الولد لئلا يضيع بالتفريق بين والديه ، لأن بقاءهما مجتمعين كزوجين حفظ له بلاشك (٢) .

أما الأدلة التى استدلت بها الأحناف فهى ما يلى :

(١) قوله تعالى : {فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ، فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا} (٣) . واستدلوا من هذه الآية من وجهين :

(أ) إضافة عقد النكاح إليها من غير ذكر الولي فى قوله تعالى : {حتى تنكح زوجا غيره} .

(ب) إضافة المراجعة إليها من غير ذكر الولي فى قوله تعالى : {فلا جناح عليهما أن يتراجعا} (٤) .

(٢) روى عن ابن عباس رضى الله عنهما : "أن جارية بكرا أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباه زوجها وهى كارهة ، فخيرها النبى صلى الله عليه وسلم ، أى خيرها بين فسخ النكاح وبين بقاءه وعدم فسخه" (٥) .

(١) الهداية وشرح العناية ، ج ٢ ، ص ٣٩١ .

(٢) الهداية ، ج ٢ ، ص ٣٩٢ ، الدر المختار ورد المحتار ، ج ٣ ، ص ٥٦ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٣٠

(٤) الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ١ ، ص ٤٠٠ .

(٥) الهداية ، ج ٢ ، ص ٣٩٢ .

فإذا كانت مخيرة في فسخ النكاح أو بقاءه فذلك دلالة على أن لها أن تبدأ ذلك وتباشر العقد بنفسها بدون وليها كما أعطاهما حق المضى في النكاح أو فسخه ووكل إليها الأمر .

(٣) إن البالغة العاقلة البكر في تزويج نفسها بنفسها إنما تتصرف في خالص حقها ، وهى من أهل التصرف لكونها بالغة عاقلة ، ولهذا كان لها التصرف في مالها فكذا التصرف بزواجها<sup>(١)</sup>.

(٤) اتفاق الفقهاء جميعا على جواز قيام الرجل بعقد النكاح لنفسه إذا كان جائز التصرف بماله ، والمرأة البالغة العاقلة لما كانت جائزة التصرف بمالها وجب جواز عقد نكاحها بنفسها .

أما المالكية والشافعية والحنابلة فقد كان لهم رأى آخر وهو :

(١) قال المالكية :

لاتزوج البالغة العاقلة البكر نفسها ولو أذن لها الولي . قالوا : "فلاتعقد المرأة النكاح على نفسها ولاعلى غيرها ، بكرا كانت أو ثيبا ، أو دينة ، رشيدة أو سفیهة ، حرة أو أمة ، أذن لها وليها أو لم يأذن . فإن وقع - أى نكاحها - فسخ قبل الدخول وبعده ، وإن طال وولدت الاولاد ، ولاحد في الدخول للشبهة ، وفيه الصداق المسمى"<sup>(٢)</sup>.

وكذلك قال الشافعية بأن المرأة لاتزوج نفسها - أى لا تملك مباشرة عقد النكاح بحال - لا بإذن من وليها ولا من غيره . وسواء كانت هى الموجهة في عقد النكاح أو القابلة له ، فعبارتها عندهم لاتصلح أصلا لإنشاء عقد النكاح ، سواء هى الطرف الموجب فيه أو القابل ، وأن الذى يباشر عقد النكاح لها هو وليها وليست هى .

(١) الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ١ ، ص ٤٠٢ .

(٢) ابن جزى المالكي ، قوانين الأحكام الشرعية ، ص ٢٢١-٢٢٢ .

وقالوا : "لا يليق بمحاسن العادات دخول المرأة في أمر النكاح ولا اشتراكها مع الرجل في إنشاء عقد النكاح ، لأن الحياء المفروض فيها يقتضى ابتعادها عن ذلك ، بل ويقتضى أن لا تذكر الزواج أصلاً" .  
وقالوا : "إن الولي لا يجوز له أن يفوض أمر زواجها لموليته لسرعة الخداعها ، وعدم تبصرها في أمور الزواج وإن كانت بالغة عاقلة بكراً" (٢) .  
(٣) وكذلك قال الحنابلة :

"لا تملك المرأة البالغة العاقلة البكر تزويج نفسها ، فوليتها هو الذي يلي عقد نكاحها أما هي فلا تليها كالصغيرة" .  
إلا أن الإمام أحمد قال : "لها تزويج أمتها وهذا يدل على صحة عبارتها في النكاح ، فيخرج منه أن لها تزويج نفسها بإذن وليها وتزويج غيرها بالوكالة .

ومفهوم حديث المنع صحة نكاحها بإذن وليها ، ولأن المرأة إنما منعت الاستقلال بالنكاح لئلا تخدع فيقع نكاحها على وجه المفسدة ، وهذا المحذور مأمون منها فيما إذا أذن فيه وليها" .

إلا أن الإمام ابن قدامة قال : "والصحيح الأول لعموم قوله : "لانكاح إلا بولي" وهذا يقوم على مفهوم المخالفة للحديث المذكور "وهو أيما امرأة زوجت نفسها بغير إذن وليها" . والتخصيص فيه خرج مخرج الغالب فإن الغالب أنها لا تزوج نفسها بغير إذن وليها" . "وإذا زوجت المرأة البالغة العاقلة البكر نفسها ولو بإذن وليها لم يصح النكاح لعدم وجود شرطه وهو (الولي) والولي لا يملك إجازتها أمر النكاح ، فلم يكن لإذنه لها فيه تأثير في وقوعه صحيحاً ، ولكن لو حكم بصحته حاكم أو كان المتولى عقده حاكماً يرى صحته لم ينقض لأنه مما يسوغ فيه الاجتهاد ، فلم يجز نقض الحكم بصحته كما هو الحكم في سائر مسائل الاجتهاد" (٢) .

(١) الشافعي ، الأم ، ج ٥ ، ص ١٢-٢١٣ ، المجموع ، ج ١٥ ، ص ٣٠٢-٣٠٦ ، نهاية

المحتاج ، ج ٦ ، ص ٢١٩-٢٢٠ ، مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٤٧ .

(٢) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٧ ، المغني ، ج ٧ ، ص ١٨ .

أدلة المالكية والشافعية والحنابلة في عدم تزويج المرأة نفسها :

(١) قوله تعالى : {فلاتعضلوهن أن ينكحن أزواجهن} (١). وجه دلالة على اعتبار الولي في النكاح وأنه هو الذى يتولى عقده لموليته أنه لو كان الحق لها في عقد النكاح لنفسها لما كان لعضله - أى لمنعه - معنى ، إذ لو جاز للمرأة تزويج نفسها لما كان لعضله تأثير .

أما إضافة النكاح إليها في قوله تعالى : {أن ينكحن أزواجهن} فلأنها محل له وإذا ثبت هذا فلا يجوز لها تزويج نفسها .

(٢) حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لأنكاح إلا بولي" (٢)، وقوله صلى الله عليه وسلم : "أيا امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل" (٣).

وقالوا : المراد بالإذن في هذا الحديث أى الإذن لغيرها من الرجال وليس لها وذلك بأن يأذن وليها لرجل ليعقد لها النكاح ، ويدل على هذا قوله صلى الله عليه وسلم : "لاتنكح المرأة نفسها ولاتنكح المرأة نفسها فإن الزانية تنكح نفسها" (٤)، ولم يفرق بين أن يكون بإذن الولي أو بغير إذنه (٥).

#### الرأى الراجح :

ان الولي هو الذى يزوج موليته ، وأن المرأة لاتنكح نفسها سدا لذريعة اغتداعها ، وعدم تبصرها في أمور الزواج وإن كانت بالغة عاقلة بكرا . ولأنه ذريعة إلى خرق محاسن العادات وهو الحياء المفروض فيها أن لاتذكر الزواج أصلا ، والمرأة بطبيعتها غرة لاتعرف معادن الرجال فتخدع فيقع نكاحها على وجه المفسدة حتى لو أذن لها وليها بالزواج فمن محاسن

(١) سورة البقرة : آية ٢٣٢

(٢) رواه عبد الرزاق ، انظر المصنف ، ج ٦ ، ص ١٩٦ ، الترمذى ، ج ٢ ، ص ١٧٥ وغيرهم .

(٣) رواه عبد الرزاق ، انظر المصنف ، ج ٦ ، ص ١٩٥ .

(٤) مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٤٧ .

(٥) رواه عبد الرزاق ، انظر المصنف ، ج ٦ ، ص ٢٠٠ .

العادات أن يزوجه وليها . ومنع الشارع لها فيه صيانتها عن مباشرة عقد النكاح الذى قد يشعر بوقاحتها ورعونتها وميلها إلى الرجال ، وذلك ينافى حال أهل الصيانة والمروءة .

اما إذا زوجت المرأة نفسها فالارجح أنه يصح نكاحها حتى لو لم يحكم الحاكم بذلك لأنها تزوجت ودخل بها الزوج فلم ينقض عقد النكاح بعد أن تم .

وأما قولهم : "فإن وقع - أى نكاحها - فسخ قبل الدخول وبعده ، وإن طال وولدت الأولاد"<sup>(١)</sup> . فهذا لا يقره الشرع ، فهم يريدون دفع مفسدة الإغدياع بمفسدة أعظم منها وهى خراب البيت والأسرة وتهدمها وتشتيت الأولاد وضياعهم ... الخ .

ولكن هناك حالات ضرورة تتولى فيها المرأة عقد نكاحها بنفسها وذلك مثل إن كانت المرأة حديثة عهد بالاسلام وأهلها من الكفرة فللمرأة ترويج نفسها أو تولى أمرها لمجتهد أو لرجل عدل ليزوجهها من خاطبها عند عدم وجود الحاكم ، قال الشافعية : "لو عدم الولي والحاكم فولت مع خاطبها أمرها رجلا مجتهدا ليزوجهها منه صح ، لأنه محكم والمحكم كالحاكم وكذا لو ولت مع خاطبها عدلا ليزوجهها منه صح على المختار ، وإن لم يكن مجتهدا لشدة الحاجة إلى ذلك"<sup>(٢)</sup> .

### خامسا : إذا زوجت المرأة وهى كارهة :

لقد أكرم الإسلام المرأة وجعل لها حقوقا كثيرة منها :

إذا زوجت المرأة من غير إذنها أو رضاها ، فلها حق الاختيار ، وفى

ذلك للعلماء مذاهب :

(١) ابن جزى ، قوانين الأحكام الشرعية ، ص ٢٢١ .

(٢) نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ٢١٩-٢٢٠ ، مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٤٧ .

(١) مذهب الأحناف :

قالوا : "وإذا لم يكن لأحد من الأولياء ولاية إجبار على البالغة العاقلة البكر ، فإن للولى أن يستأذنها في تزويجها ، فإذا أذنت له بذلك كان ذلك منها رضا في تزويجها أو مباشرة وليها عقد نكاحها لها بنفسه . وقالوا عن هذا الاستئذان بأنه من السنة ، وأن إذنها للولى يعتبر توكيلا منها له بتزويجها ورضا منها بهذا التزويج" (١).

وإذا زوج الولى البالغة العاقلة البكر بغير إذنها ، ثم أخبرها بزواجها بعد ذلك كان الزواج موقوفا على إجازتها ، فإن أجازته نفذ ، وإن رفضته بطل وسقط وإجازتها تكون بإعلان رضاها بتزويج الولى لها ، ويعرف رضاها بسكوتها بعد أن أخبرها به الولى مع ذكر اسم الزوج ومقدار المهر ، أما إذا أخبرها بالزواج ولم يذكر لها اسم الزوج ولا مقدار المهر فسكتت ، فإن سكوتها لا يعتبر رضا ولا إجازة لتزويجها من قبله" (٢).

(٢) مذهب المالكية :

قالوا : وثبتت ولاية الإجبار للأب الرشيد على ابنته البالغة العاقلة البكر ، فيزوجها ولو بدون مهر مثلها ، بل جعل مهرها ربع دينار ، وكان مهر مثلها قنطارا ولو لأقل حال منها أو لقبيح منظر ، رضيت أو لم ترض ، أذنت أو لم تادن ، مادامت بكرا ولو صارت عانسا بلغت من العمر ستين سنة ، إلا إذا رشد الأب أى اعتبرها رشيدة أو أطلق الحجر عنها نظرا لما ظهر منها من حسن التصرف ، ففي هذه الحالة لا جبر عليها ، ولا يملك تزويجها إلا بإذن منها صريح القول .

ويلاحظ هنا أن محل جبر الأب إذا لم يلزم على تزويجها ضرر عادة كتزويجها من خصى أو ذى عاهة كمجنون وإلا فلا جبر له" (٣).

(١) الدر المختار ورد المحتار ، ج ٣ ، ص ٥٨-٥٩ .

(٢) الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٢٨٧، ٢٨٨ .

(٣) الدردير ، (الشرح الصغير) وحاشية الصاوى ، ج ١ ، ص ٣٨١-٣٨٢ ، الدردير

(الشرح الكبير) ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ .

وليس لغير الأب ووضيه ولاية إجبار على البالغة العاقلة البكر ،  
فليس له أن يزوجهها جبرا وإنما بإذنها ورضاها ، فإذا أذنت جاز له أن  
يزوجهها ، وإن لم تأذن له لم يجز له تزويجها وسكوتها إذا استأذنها الولي غير  
المجبر يعتبر إذنا لحياتها من النطق بالإذن (١).  
(٣) مذهب الشافعية :

قال الشافعية : "للأب ولاية الإجبار على ابنته البالغة العاقلة البكر ،  
فله أن يزوجهها بدون حاجة إلى إذنها ، ولا توقف على هذا الإذن ، واحتجوا  
بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : "الثيب أحق بنفسها من وليها ،  
والبكر يزوجه أبوها" (٢) ، وعللوا ذلك بأنها لم تمارس الرجال بالوطء ، فهي  
شديدة الحياء .

وأما رواية مسلم لهذا الحديث بلفظ : "الثيب أحق بنفسها من وليها ،  
والبكر يستأمرها أبوها ، فقد حملوا هذا الاستئمار أو هذا الاستئذان على  
الندب والاستحسان (٣) .

ولكن شرط الشافعية شروطا لتزويج الأب ابنته البالغة العاقلة البكر  
وهي :

أن لا يكون بينهما عداوة ظاهرة ، أن يزوجها من كفو ، أن يزوجهها  
بمهر مثلها وبنقد البلد ، أن لا يكون الزوج معسرا بالمهر ، أن لا يزوجه بمن  
تتضرر بمعاشرته كالأعمى والشيخ الهرم ، أن لا يكون قد وجب عليها الحج ،  
لأن الزوج قد يمنعها والغرض براءة ذمتها من واجب الحج (٤) .

(١) الدردير (الشرح الصغير) ، ج ١ ، ص ٣٨٢ .

(٢) رواه عبد الرزاق ، انظر مصنف عبد الرزاق ، ج ٦ ، ص ١٤٢ .

(٣) الشافعي ، الأم ، ج ٥ ، ص ١٩ ، مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٤٩ ، نهاية المحتاج ،  
ج ٦ ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٤) الشافعي ، الأم ، ج ٥ ، ص ١٩ .

(٤) مذهب الحنابلة :

لهم روايتان :

قال ابن قدامة : عن أحمد روايتان :

(١) له إجبارها على النكاح وتزويجها بغير إذنها كالصغيرة .

(٢) ليس له إجبارها .

ودليل الرواية الأولى : قوله صلى الله عليه وسلم : "الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن وإذنها صماتها" (١).

وحجة الرواية الثانية قوله صلى الله عليه وسلم : "لا تنكح الأيم حتى تستأمر" ولا تنكح البكر حتى تستأذن فقالوا : يارسول الله فكيف إذنها؟ قال أن تسكت" (٢).

وكذلك روى ابن عباس رضى الله عنه أن جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن اباهما زوجها وهى كارهة ، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم ولأنها جائزة التصرف فى مالها فلم يجب إجبارها على الزواج كالشيب والرجل (٣).

الرأى الراجح :

أن أصحاب الرأى القائل بإجبار العاقلة البالغة البكر على الزواج أنهم استندوا إلى ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : "الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن وإذنها صماتها" (٤).

ولكن هذا الحديث ليس فيه نص بالإجبار للأب فى تزويج ابنته ، وإنما فيه ثبوت الولاية لكل ولى شرعا .

(١) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٩ ، ص ٢٠٥ .

(٢) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى شرح العسقلانى ، ج ٩ ، ص ١٩١ .

(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٣٤ .

(٤) سبق تخريجه .



واجبار المرأة على الزواج ذريعة إلى فساد هذا الزواج ، وذريعة إلى الفتنة في الدين ، وجفاء بين الزوجين وبالتالي تفرق الأسرة مستقبلا وتشتت الأولاد .

يقول الإمام ابن حزم : "وإذا بلغت البكر والثيب لم يجوز للأب ولالغيره أن يزوجها إلا بإذنها فإن وقع فهو مفسوخ أبدا" (١).

ودليل الفسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جاءته جارية بكر وقالت : "إن أبى زوجنى - أى كنت مكرهة - فرد النبى صلى الله عليه وسلم نكاحها" (٢).

ثم إنه في صحيح البخارى ورد هذا الحديث تحت عنوان (باب : لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها) .

وفى شرحه : "والحديث دال على أنه لا إجبار عليها - أى البكر - إذا بلغت" (٣).

وكذلك الدليل الذى فيه رد رسول الله صلى الله عليه وسلم زواج المرأة وجعل الأمر إليها ، فقالت : "قد أجزت ماصنع أبى . ولكنى أردت أن أعلم النساء من الأمر شىء؟" (٤).

(١) ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ٣٩-٤٠ .

(٢) رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٦٠٣ .

(٣) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٩ ، ص ١٩١ .

(٤) رواه النسائى ، انظر سنن النسائى ، ج ٦ ، ص ٧١ ، رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٦٠٢-٦٠٣ .

### سادسا : زواج المسلمة بغير المسلم :

قال تعالى : {ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ، ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه ، ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون} (١).

جاء في تفسير هذه الآية الكريمة : "أى لاتزوجوا المسلمة من المشرك ، وأجمعت الأمة على ان المشرك لا يوطأ المؤمنة بوجه ، لما فى ذلك من الغضاضة على الإسلام" (٢).

وهذا المنع جاء باتفاق الفقهاء فى تفسير هذه الآية (٣).

وفى هذا الحكم نجد أن الاسلام سد الذريعة فيه إلى أن تكون المسلمة تحت سلطة المشرك أيا كان دينه . لأن سلطة الرجل أقوى من سلطة المرأة فقد يفتنها عن دينها .

وكذلك الأولاد فإنهم يتبعون دين آبائهم . لذا سد الاسلام هذه الذريعة المؤدية لهذا الفساد . يقول الإمام الشافعى : "فإن أسلمت المرأة أو ولدت على الإسلام ، أو أسلم أحد أبويها وهى صبية لم تبلغ حرم على كل مشرك كتابى ووثنى نكاحها بكل حال" (٤).

وقال الأحناف : "لا يجوز إنكاح المسلمة الكافر الكتابى كما لا يجوز إنكاحها الوثنى والمجوسى" (٥).

وقال ابن قدامة الحنبلى : "إن أسلمت الكتابية قبله - أى قبل زوجها الكافر وقبل الدخول تعجلت الفرقة ، سواء كان زوجها كتابيا أو غير كتابى

(١) سورة البقرة : آية ٢٢١

(٢) تفسير القرطبى ، ج ٣ ، ص ٧٢ .

(٣) انظر : تفسير ابن كثير ، ج ١ ، ص ٢٥٨ ، تفسير الرازى ، ج ٦ ، ص ٦٤ ، تفسير المنار ، ج ٢ ، ص ٣٥٠-٣٥١ .

(٤) الشافعى ، الأم ، ج ٦ ، ص ٦٤ .

(٥) الكاسانى ، البدائع ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ ، ومثله فى الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٢٨٢

إذ لا يجوز لكافر نكاح مسلمة" (١).

وكذلك جاء في كشف القناع : "ولا يحل لمسلمة نكاح كافر بحال حتى يسلم" (٢) لقوله تعالى : {ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا} (٣)، وقال تعالى : {فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار ، لهن حل لهم ولا هم يحلون لهن} (٤).

وقال ابن حزم : "ولا يحل لمسلمة نكاح غير مسلم أصلا برهان ذلك (٥) قوله تعالى : {ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا} .

وقال المالكية : "ونكاح كافر مسلمة يحرم على الإطلاق باجماع" (٦). فتحريم زواج المسلمة بغير المسلم كان سدا لذريعة وقوعها في الكفر بتأثير زوجها الكافر لما للزوج من سلطان وتأثير على زوجته . يقول الإمام الكاساني : "ولأن في إنكاح المؤمنة الكافر خوف وقوع المؤمنة في الكفر ، لأن الزوج يدعوها إلى دينه والنساء في العادات يتبعن الرجال فيما يؤثرون من الأفعال ويقلدونهم في الدين ، وإليه الإشارة في آخر الآية بقوله عز وجل : {أولئك يدعون إلى النار} لأنهم يدعون المومنات إلى الكفر ، والدعاء إلى الكفر دعاء إلى النار ، لأن الكفر يوجب النار ، فكان نكاح الكافر المسلمة سببا داعيا إلى الحرام فكان حراما" (٧).

وكذلك المرتد (٨) إذا تزوج المرتد مسلمة كان زواجه باطلا وحراما

(١) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ١٣٣ .

(٢) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٤٨ ، ومثله في شرح منتهى الإرادات ، ج ٣ ، ص ٦٣ .

(٣) سورة البقرة : آية ٢٢١

(٤) سورة الممتحنة : آية ١٠

(٥) ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ١٩ .

(٦) ابن جزى المالكي ، قوانين الأحكام الشرعية ، ص ٢١٩ .

(٧) البدائع ، ج ٢ ، ص ٢٧١ .

(٨) المرتد : هو الراجع عن الاسلام فهو كافر .

ويجب التفريق بينهما حالا ، وبهذا صرح الفقهاء (١).

### سابعاً : طاعة الزوجة فى الفراش :

قال صلى الله عليه وسلم : "إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء لعنتها الملائكة حتى تصبح" (٢).

جاء فى شرح هذا الحديث : "الظاهر أن الفراش كناية عن الجماع ، وظاهر الحديث اختصاصا للعن بما إذا وقع منها ذلك ليلاً لقوله : "حتى تصبح" وكأن السر تؤكد ذلك الشأن فى الليل وقوة الباعث عليه ولا يلزم من ذلك أنه يجوز لها الامتناع فى النهار ، وإنما خص الليل بالذكر ، لأن المظنة لذلك" (٣).

وذلك إذا لم يكن للمرأة عذر مشروع كالحيض مثلاً . ولقد وردت أحاديث كثيرة فى لزوم طاعة المرأة لزوجها إذا دعاها إلى فراشه ، وأنه لا يسعها عصيانه فى طلبه هذا (٤).

يقول الحنابلة : "وللزواج الاستمتاع بزوجه كى وقت وعلى أية صفة كانت إذا كان الاستمتاع فى القبل مالم يشغلها عن الفرائض ، أو يضرها فليس له الاستمتاع بها إذن ، لأن ذلك ليس من المعاشرة بالمعروف ، وحيث لم يشغلها عن الفرائض ولم يضرها فله الإستمتاع" (٥).

(١) انظر : ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ١٣٤ ، السرخسى ، المبسوط ، ج ٥ ، ص ٤٨ الهداية وفتح القدير ، ج ٢ ، ص ٥٠٥ ، نعمان السامرائى ، أحكام المرتد فى الشريعة الإسلامية ، ص ٢٦٩ .

(٢) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ٩ ، ص ٢٩٤ .

(٣) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٩ ، ص ٢٩٤ .

(٤) جامع الترمذى ، ج ٤ ، ص ٣٢٤ ، سنن أبى داود ، ج ٦ ، ص ١٧٩ .

(٥) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ١١١ .

ولقد جعل بعض العلماء الطاعة في الفراش فرضاً على الزوجة ، سدا لذريعة الفساد فإنه إذا لم تستسلم الزوجة لزوجها فإن ذلك يؤدي إلى فساده ولجؤه إلى طرق غير مشروعة إن لم يكن مستطيعاً للتعدد - تعدد الزوجات ، فقد يلجأ إلى الحرام وتكون هي السبب الموصول إلى ذلك .

يقول ابن حزم رحمه الله : " وفرض على الأمة والحرّة أن لا يمنعا السيد والزوج الجماع متى دعاها ما لم تكن المدعوة حائضاً أو مريضة تتأذى بالجماع أو صائمة في فرض فإن امتنعت بغير عذر فهي ملعونة " (١).

ومما يتصل بهذا الموضوع صوم الزوجة وزوجها حاضر - ويقصد صوم التطوع - فإنه لا يجوز للزوجة أن تصوم إلا بإذن زوجها ، حتى إذا احتاج الزوج زوجته لم يكن هناك عائق من معاشرتها وذلك سدا لذريعة الفساد فإنه إذا صامت الزوجة وكان زوجها في حاجة إليها ومنعته نفسها لأجل صيامها كان ذلك مجلبة للفساد وذريعة إلى أن يلجأ الزوج إلى الحرام يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ولا تأذن في بيته إلا بإذنه " (٢).

ولقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزوج إن رأى ما يعجبه خارج البيت من امرأة أجنبية أن يأتي أهله فإن ذلك يذهب ما بنفسه (٣). قال صلى الله عليه وسلم : " إن المرأة تقبل في صورة شيطان وتدبر في صورة شيطان فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله فإن ذلك يرد ما بنفسه " . فإن كانت المرأة ممتنعة عن زوجها أو صائمة ، فكيف يكون حال الرجل وخاصة أن بعض الرجال تكون عندهم الرغبة الجنسية قوية فلقد أوصى عليه السلام المرأة أن تأتي زوجها وإن كانت على التنور (٤) أي هي تحبز ، ولكن عندما يسألها زوجها المجيء عليها الطاعة .

(١) ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ١٧٥ .

(٢) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ٩ ، ص ٢٩٥ .

(٣) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ٩ ، ص ١٧٧ .

(٤) انظر سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٥٩٥ .

## المبحث الثاني الأحكام المتعلقة بباب الطلاق

ويشتمل على :

مقدمة .

- (١) لماذا لم يكن الطلاق بيد المرأة .
- (٢) كراهية طلب المرأة الطلاق .
- (٣) بقاء الزوجة المطلقة في بيتها .
- (٤) لا يشترط رضا المرتجعة .
- (٥) دخول الزوج الثاني شرط للرجوع للأول .
- (٦) الأصل في الخلع الحظر وجوازه للحاجة .
- (٧) ذريعة التفريق لفقدان الزوج .

**مقدمة :**

قبل أن نبدأ في الذرائع في باب الطلاق يجب على أولاً أن أوضح معنى الطلاق .

**تعريف الطلاق لغة :**

يقال : طلق طلاقاً : تحرر من قيده . وطلقت المرأة من زوجها طلاقاً أى تخللت من قيد الزواج وخرجت من عصمته . وأطلق الشيء أى حله وحرره . وأطلق الأسير أى حرره . وأطلق له العنان أى أرسله وتركه . وأطلق المرأة ، أى حررها من قيد الزواج وأطلق له التصرف أى أباحه . والطلاق يعنى التطليق . وامرأة طالق أى محرر من قيد الزواج (١) .  
أما الطلاق فى الاصطلاح الشرعى فهو :

قال الحنابلة والشافعية : الطلاق شرعاً : حل قيد النكاح بلفظ الطلاق أو بعض قيد النكاح إذا طلقها طلقة رجعية (٢) .  
وقال الحنفية : هو دفع قيد النكاح فى الحال بالبائن أو فى المال بالرجعى بلفظ مخصوص هو ما اشتمل على الطلاق (٣) .  
وقال المالكية : "الطلاق صفة حكمية ترفع حل منفعة الزوج بزوجه" (٤) .

ومن حكمة مشروعية الطلاق : أنه قد يستعصى حل النفرة والخلاف بين الزوجين فلا يكون لهما حل إلا بافتراقهما ، لأن الفراق أولى من بقاء الرابطة الزوجية مع الخلاف والنفرة بينهما فتكون المصلحة هو وقوع الفراق ولذا شرع الإسلام الطلاق .

(١) المعجم الوسيط ، ج ٢ ، ص ٥٦٩ .

(٢) المغنى ، ج ٧ ، ص ٢٧٨ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ١٣٩ ، مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢٧٩ .

(٣) الدر المختار ورد المحتار ، ج ٣ ، ص ٢٢٦-٢٢٧ ، الفتاوى الهندية ، ج ١ ، ص ٣٤٨ .

(٤) مواهب الجليل بشرح مختصر خليل ، للحطاب ، ج ٤ ، ص ١٨ .

يقول الكاساني رحمه الله : "شرع الطلاق في الأصل لمكان المصلحة ، لأن الزوجين قد تختلف أخلاقهما وعند اختلاف الأخلاق لا يبقى النكاح مصلحة ، لانه لا يبقى وسيلة إلى المقاصد - أى مقاصد النكاح - فتغلب المصلحة إلى الطلاق ليصل كل واحد منهما إلى زوج يوافقه ، فيستوفي مصالح النكاح منه" (١).

ويقول ابن قدامة رحمه الله : "ربما فسدت الحال بين الزوجين فيصير بقاء النكاح مفسدة محضة وضرا محضا بإلزام الزوج النفقة والسكنى ، وحبس المرأة مع سوء العشرة والخصومة الدائمة من غير فائدة فاقتضى ذلك شرع مايزيل النكاح لتزول المفسدة الحاصلة منه" (٢).

ومن حكم الطلاق كذلك أنه قد يكون هناك عقم وعدم نسل من أحد الزوجين ويتطلع الطرف الآخر للذرية ، فيكون الفراق في هذه الحالة هو الحل لهذه المشكلة لتحقيق المصلحة لكليهما .

أما حكم الطلاق فهو إما أن يكون واجبا ، أو مكروها ، أو مباحا ، أو مندوبا إليه ، أو محظورا (٣).

ومن شروط الطلاق أن يكون المطلق (وهو الزوج - إلا أن تشترط المرأة في عقد النكاح حق التطليق) أن يكون بالغا عاقلا مختارا قاصدا للطلاق .

(١) الكاساني ، البدائع ، ج ٣ ، ص ١١٢ .

(٢) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٢٧٧ .

(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٢٧٧ .



### اولا : لماذا لم يكن الطلاق بيد المرأة؟

إن الطلاق من الأمور الخطيرة جدا التي يتوقف عليها سعادة المجتمع ودماره . فالمجتمع يتكون من الأسر ، وإذا اخلت الأسرة ودمرت ، كان بالتالى المجتمع مدمرا مليئا بالأمراض ، وإننا نلاحظ أن المجتمعات المفككة نسبة الجريمة فيها فى ازدياد .

وإذا كان هذا الأمر وهو الطلاق بهذه الخطورة فلا يجوز التعجل فى انهاء الأسرة المكونة للمجتمع ، ومن المعروف أن العجلة تأتى من سرعة الغضب وتوقد العاطفة عند الخصام . وهذه أمراض أصيب بها المجتمع بأسره إلا أننا نلاحظ أن الرجل أكثر احتمالا وصبرا على ضبط عواطفه وانفعالاته وكظم غيظه من المرأة ، فالمرأة بطبيعتها وما جبلها الله عليه وقادة العواطف سريعة الانفعال والغضب وخاصة فى بعض الأيام مثل أيام حيضتها وأيام حملها (١).

وقد ذكر الإمام الكاسانى من أسباب اختصاص الزوج بالطلاق دون الروجة فقال : "لاختصاصه - أى الزوج - بكمال العقل والرأى" (٢) ، ومن كمال العقل ضبط النفس وكظم الغيظ وعدم الاستعجال والتصرف بالعقل وليس بالعاطفة . وخاصة فى الأمور الخطيرة مثل تقرير مصير أسرة كاملة . وقد يقول قائل إن من الساء من هى فى رجاحة العقل وكماله تغلب فيه بعض الرجال . وهذا صحيح ولكن الأحكام تبنى على الغالب لا النادر القليل . لذا فإن من المصلحة أن يكون الطلاق فى يد الرجل لا المرأة حتى لاتأخذ المرأة سرعة الغضب والانفعال ورقة الشعور والعاطفة ، وعدم التريث إلى مالاتحمد عقباه .

(١) من أراد التأكد فعليه بالرجوع لكتاب (عمل المرأة فى الميزان) د. البار .

(٢) الكاسانى ، البدائع ، ج ٣ ، ص ١١٢ .

وكذلك فإن هناك تبعات مادية ومعنوية على الزوج أن يتحملها في حالة الطلاق ، لذا فمن المصلحة أن يترىث قبل اعلان الطلاق ويتأنى . ومن هذه التبعات المهر المؤجل ونفقة العدة وأجرة الرضاعة والحضانة هذا إن كان له أطفال من زوجته التي يريد طلاقها .  
وفي فترة التأنى والتفكير ربما تزول أسباب الطلاق ، ويوفق الله بينهما.

وفي اعطاء حق الطلاق للرجل لايغنى هذا انسداد الطرق في وجه المرأة وان الرجل سيضارها بامساكها ، ولكن لها أن تطلب حق التفريق عن طريق القضاء ، وتظهر أسباب الضرر والشقاق .

ومن هنا يتبين لنا كيف أن الاسلام وضع ذلك في يد الرجل ومنع منه المرأة للمصلحة وسدا لذريعة التفريق السريع نتيجة لقوة العاطفة وسرعة الغضب وعدم ضبط النفس . فلو كان ذلك في المرأة لطلقت الرجل في كل يوم . ولكن الله العليم بالنفوس خالق الرجل والمرأة علم مايناسب كلاهما ووضع كل شيء بقدره في مكانه المناسب .

وقد يحتج بعض النساء بأن هناك رجالا لايحسنون استعمال حقهم وماوضع بأيديهم من المسؤولية في ايقاع الطلاق . ولكن نقول إن هذا ليس من التشريع وإنما الخطا يعالج بتقوية الوازع الإيماني في النفوس ، وتفهم المسلمين بأحكام اسلامهم لاسيما المتعلقة بالعلاقة الزوجية . وبما أوجبه الشرع من حسن معاشرة الزوجة ، وإشاعة معاني الإسلام العامة ومقاصده في الزواج ، وتذكير الزوج بأنه إذا طلق زوجته من دون مبرر شرعى أنه سيسأل يوم القيامة عن تعسفه وظلمه واستخدام الطلاق في غير ماوضعه الله سبحانه وتعالى . وكذلك الزوجات يجب أن يدرسن في المدارس كيفية طاعة الأزواج وان لهم حق القوامة وأن المرأة الحكيمة المؤمنة هي التي تتحمل بعض الشيء وتحسن مداراة زوجها . فهذا مما يساعد على تقليل العوامل والأسباب التي تدعو الأزواج إلى تطليق نساءهم ، وتمنع الرجل من

الظلم والتعسف . ثم إن الإسلام فتح الباب للنساء إذا شرطت في عقد النكاح أن يكون الطلاق بيدها أن ذلك من حقها .

يقول الأحناف : "إذا جعل الرجل أمر امرأته بيدها . فهذا صحيح قياسا واستحسانا لأن الزوج مالك لامرأته فإنه يملكها بهذا اللفظ ما هو مملوك له . فيصح منه ويلزم حتى لا يملك الزوج الرجوع عنه . اعتبارا بايقاع الطلاق وإن نوى بالأمر ثلاثا كان كما نوى حتى إذا طلقت نفسها ثلاثا تطلق ثلاثا لأن هذا تفويض للأمر إليها" (١).

وكذا قال المالكية والشافعية والحنابلة (٢).

أما ابن حزم الظاهري فإنه نفى أن يكون للمرأة حق التطليق حتى لو شرطت ذلك في عقد النكاح قال : "ومن جعل إلى امرأته أن تطلق نفسها : لم يلزمه ذلك ، ولا تكون طالقا - طلقت نفسها أو لم تطلق - لأن الطلاق إنما جعله الله تعالى للرجال للنساء" (٣).

والراجح : أنه يجوز للرجل تفويض الطلاق للمرأة لما ورد من تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم لزوجاته .

وقول الجمهور هو القول الراجح وأنهم أوقعوا الطلاق على المرأة إذا خيرها زوجها واختارت نفسها ، وكذلك إذا فوض إليها تطليق نفسها أو قال لها أمرك بيدك .

(١) السرخسي ، المبسوط ، ج ٦ ، ص ٢٢١ .

(٢) انظر : نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ٢٨٥-٢٨٧ ، الشرح الكبير للدردير ، ج ٢ ، ص ٤٠٥-٤٠٧ ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ١٥٣-١٥٦ .

(٣) ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ٤٨٣ .

## ثانيا : كراهية طلب المرأة للطلاق :

لقد حرص الاسلام على رعاية الأسرة بكل القوانين والتشريعات التي تحفظها من الدمار والشقاق البغيض . وإننا نلمح ذلك في الآيات القرآنية الكريمة وفي الأحاديث الشريفة .

وأعطى الاسلام الحق للمرأة إن كانت متضررة بطلب الخلاص من زوجها ، حتى لا تتأذى بالمقام في مكان فيه ضرر عليها أو على دينها . وأوجد الاسلام كثيرا من التشريعات والحلول لفض الشقاق بين الزوجين والحياة تحتاج إلى صبر وتأن وبعد نظر وضبط للنفس وقوة إيمان حتى يتسنى للمرء أن يسايرها ويعيش عليها سعيدا مطمئنا عاملا كادحا لما يرضى الله سبحانه وتعالى .

ولكن هناك نفوس قليلة الإيمان قليلة الصبر على مشاق الحياة ، فمن أول مشكلة تواجهها تنهار ، وتعمى عن طريق الحل وتطلب دمارها بيدها . فمن الناس من يلجأ إلى المسكرات ، ومنهم من يلجأ إلى الانتحار ، ومنهم ... ومنهم .

ولكن المرأة بحكم طبيعتها وضعفها ورقة مشاعرها وسرعة غضبها تتصور عند المشكلات الزوجية أن الحل الوحيد الذي يعالج مشكلاتها هو الطلاق فحسب ، ولا تعرف أن هذا هو الحل الأخير إذا نفدت كل الحلول الممكنة . وأن الطلاق وطلبه وكثرة ترداد ذلك على مسامع الرجل يجعل هذه الكلمة هينة لينة سهلة ولم تعد لها ضخامتها ووقع آثارها الرهيبة المدمرة على الأسرة والمجتمع بأسره ، لذا فقد حرم الاسلام على المرأة طلب الطلاق إن لم يكن هناك بأس وتضرر شديد من جانب المرأة .

قال صلى الله عليه وسلم : "أيا امرأة سألت زوجها طلاقا في غير مابأس فحرام عليها راحة الجنة" (١).

(١) رواه أبو داود ، انظر سنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٢٦٨ ، حديث حسن . انظر عبد الرزاق ، المصنف ، ج ٦ ، ص ٥١٥ .

فطلب المرأة للطلاق ذريعة إلى وقوعه وإلى دمار أسرتها فقد يكون الرجل في حالة غضب حين طلب روجته للطلاق فيوقع ذلك الطلاق ، لذا حرم الاسلام عليها طلب الطلاق إلا إذا كان هناك أسباب وجيهة وضرر بالغ بها فعند ذلك سمح لها الاسلام التشكى وطلب الفرقة .

يقول الإمام الكاساني : "النكاح عقد مسنون بل هو واجب فكان الطلاق قطعاً للسنة وتفويت للواجب ، فكان الأصل هو الحظر والكره إلا أنه رخص للتأديب أو التخليص" (١).

وكذلك فإن في طلبها للطلاق كفران للنعمة ، فإن الله سبحانه وتعالى امتن على عباده بهذه النعمة ، قال تعالى : {ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة} (٢)، وكفران النعمة محرم على المسلم لذا لا يحل طلبه إلا لضرورة .

وفي طلب الطلاق دون ما سبب طلب أمر يبغضه الله سبحانه وتعالى لما فيه من الدمار للأسرة جميعاً ، ويأمر به الشياطين ، قال تعالى : {فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه} (٣).

ولولا أن الحاجة داعية إلى الطلاق لكان الدليل يقتضى تحريمه (٤).

قال تعالى : {وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو أعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير وأحضرت الأنفس الشح وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً} (٥).

(١) الكاساني ، البدائع ، ج ٣ ، ص ٩٥ .

(٢) سورة الروم : آية ٢١

(٣) سورة البقرة : آية ١٠٢

(٤) فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ، طبعة فرج الله الكردي ، ج ٣ ، ص ١٦ .

(٥) سورة النساء : آية ١٢٨

### ثالثا : بقاء الزوجة المطلقة فى بيتها :

درجت العادة أن الزوجة إذا طلقها زوجها تذهب إلى منزل أهلها ، وتعتبر ذلك اهدارا لكرامتها ويغضب لذلك الأهل ويرفضون ارجاع بنتهم المطلقة إلى منزل الزوجية .

ولكن الاسلام الحنيف أمر الزوجة المطلقة بعدم الخروج من منزل الزوجية ، وذلك ذريعة إلى أن يراها زوجها ويحن إليها ويرحمها ومن ثم يرجع الأمور إلى مجاريها ويراجعها . وكذلك فإن خروجها يريب الزوج أنه وطئها غيره فيشتبه النسب فهو يحتاج لتحسين مائه .

قال تعالى : {ياأيها النبى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن ياتين بفاحشة مبينة} (١).

جاء فى تفسيرها : "أى ليس للزوج أن يخرجها من مسكن النكاح مادامت فى العدة ولا يجوز لها الخروج أيضا لحق الزوج إلا لضرورة ظاهرة" (٢).

يقول الإمام الكاسانى : "لايباح لها الخروج وإن أذن لها زوجها بالخروج بخلاف ما قبل الطلاق ، لأن حرمة الخروج بعد الطلاق لمكان العدة وفى العدة حق الله تعالى ، فلا يملك الزوج إبطاله بالإذن لها بالخروج بخلاف ما قبل الطلاق ، لأن الحرمة ثمة لحق الزوج خاصة فيملك إبطال حق نفسه بالإذن لها بالخروج ، وأيضا فإن الزوج يحتاج لتحسين مائه ، والمنع من الخروج طريق التحسين للماء ، لأن الخروج يريب الزوج أنه وطئها غيره فيشتبه النسب إذا حلت" (٣).

(١) سورة الطلاق : آية ١

(٢) القرطبي ، أحكام القرآن ، ج ١٨ ، ص ١٥٤ .

(٣) البدائع ، ج ٣ ، ص ٢٠٥ .

ولاخلاف في أن المعتدة من طلاق رجعى<sup>(١)</sup> يلزمها ملازمة بيت العدة وعدم خروجها أو إخراجها منه وذلك لقوله تعالى : { لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن }<sup>(٢)</sup>.

وهناك بعض الأعداء المبيحة لخروج المرأة من بيتها ذكرها العلماء منها:

انهدام المنزل ، وإخراج غاصب إياها أو نقله من دار بكراء قد انقضت إيجارها أو خوف فتنة أو سيل أو حريق أو غير ذلك من طرق الخوف على النفس ، فإذا انقضى ماخرجت له رجعت إلى موضعها حيث كان<sup>(٣)</sup>.

والمطلقة الرجعية ذكر العلماء أنها لايجل لها الخروج لاليل ولا نهارا ، قالوا : " ولايجوز للمطلقة الرجعية والمبتوتة الخروج من بيتها ليلا ولا نهارا ، والمتوفى عنها زوجها تخرج نهارا ، وبعض الليل ولا تبين في غير منزلها . أما المطلقة - أى دليل منعها من الخروج - فلقوله تعالى : { لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن }<sup>(٤)</sup>.

أما المتوفى عنها زوجها فلأنه لانفقة لها ، فتحتاج إلى الخروج نهارا لطلب المعاش وقد يمتد إلى أن يهجع الليل ، وليس كذلك المطلقة لأن النفقة دارة عليها من مال زوجها حتى لو اختلعت على نفقة عدتها ، قيل : إنها تخرج نهارا وقيل لا تخرج لأنها أسقطت حقها فلا يبطل به حق عليها<sup>(٥)</sup>.

(١) الرجعة لغة : المرة من الرجوع .

وشرعا : إعادة مطلقة غير بائن ، أى مطلقة رجعيا إلى ماكانت عليه بغير عقد .

كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٠٩ .

(٢) سورة الطلاق : آية ١

(٣) تفسير الرازى ، ج ٣٠ ، ص ٣٢ .

(٤) سورة الطلاق : آية ١

(٥) البدائع ، ج ٣ ، ص ٢٠٥ ، الهداية ، ج ٣ ، ص ٢٩٦-٢٩٧ .

ومما مضى يتبين لنا كيف أن الاسلام أمر المرأة أن تمكث في منزلها في خلال عدتها وذلك لانه ذريعة إلى إرجاعها ، وكذلك فإنه منع للمقالة في نسبها إن كانت حاملا وحفظا لماء الرجال . وسدا لذريعة انتفاء ولدها ، فقد يتكلم الزوج ان هذا ليس ولده وأنها كانت خلال العدة خارج المنزل او سدا كذلك لمقالة الناس والتكلم في عرضها .

#### رابعاً : لا يشترط رضا المرتجعة :

قال تعالى : [وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً] (١).  
الرجعة حق للزوج فله وحده رد زوجته إلى عصمته دون توقف على رضاها - أي الزوجة .

والطلاق الرجعى لا يزيل الملك ولاحل مادامت المطلقة في العدة ، فهى تبقى بحكم الزوجة ويحل له منها مايحل للزوج من زوجته . والله سبحانه وتعالى سماهم أزواجا بعد الطلاق ، ولا يكونون كذلك إلا بعد قيام الزوجية ، فدل ذلك على أن الزوجية قائمة بعد الطلاق الرجعى ، ولهذا فإن الطلاق الرجعى لا يزيل الملك أى ملك النكاح ، فالنكاح قائم بما يترتب عليه من حقوق لكل من الزوجين على الآخر ، وحيث أن الزوج يباح له شرعا وطء زوجته ، فللمطلق طلاقا رجعيا أن يطأ زوجته المطلقة طلاقا رجعيا ، ويعتبر بهذا الوطء مراجعا لها بغير رضاها (٢).

وقيل : يرجعها ثم يطؤها (٣).

وجاء في تفسير قوله تعالى : [وبعولتهن أحق بردهن في ذلك] (٤) أنه :

(١)، (٤) سورة البقرة : آية ٢٢٨

(٢) انظر البدائع ، ج ٣ ، ص ١٣٤ ومابعدھا .

(٣) المذهب وشرحه المجموع ، ج ١٦ ، ص ٢٦٢-٢٦٦ ، مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٣٤٠  
المغنى ، ج ٧ ، ص ٤٠٤ .



(١) "أجمع العلماء على أن الحر إذا طلق زوجته الحرة وكانت مدخولا بها تطليقة أو تطليقتين ، انه أحق برجعته مالم تنقض عدتها وإن كرهت المرأة" (١).

(٢) وكذلك جاء في تفسيرها أن "بعولتهن أحق برجعتهن في مدة التربص - العدة - ولاحق لغير الزوج في ذلك" (٢).

(٣) "فإن قلت كيف جعلوا - أى أزواجهن - أحق بالرجعة كأن للنساء حقا فيها؟ قلت : المعنى أن الرجل إن أراد الرجعة وأبتهها المرأة ، وجب إثبات قوله على قولها وكان هو أحق فيها" (٣).

(٤) "أزواج المطلقات أحق بردهن إلى النكاح والرجعة إليهن إلى أن قال إذ للاحق للزوجة في الرجعة كما لا يخفى" (٤).

ولكن على الزوج إعلام زوجته بالرجعة لأنه قد تتزوج بعد انتهاء ثلاث حيض فيكون ذلك ذريعة إلى عقد حرام لذا استحب للزوج إعلامها . قال الإمام الكاساني : "إعلامها بالرجعة ليس بشرط لكنه مندوب إليه ومستحب . لأنه إذا راجعها ولم يعلمها بالرجعة فمن الجائز أنها تتزوج عند مضي ثلاث حيض - مدة عدتها - ظنا منها أن عدتها قد انقضت فكان ترك الاعلام فيه تسببا إلى عقد حرام فاستحب له أن يعلمها" (٥).

ولكن لا يشترط رضا المرتجعة ، لأن رضاها في انشاء عقد النكاح شرط ولكن ليس في استدامة النكاح (٦). والآية الكريمة أوضحت أن الحق في الرجعة هو للزوج خالص فلو شرط رضا الزوجة لم يكن الزوج أحق برجعته منها . لأنه في هذه الحالة لا يملك الرجعة بدون رضاها وهذا خلاف الآية .

(١) تفسير القرطبي ، ج ٦ ، ص ١٢٠ .

(٢) تفسير الرازي ، ج ٦ ، ص ٩٩ .

(٣) تفسير الزحشرى ، ج ١ ، ص ٤٧٢ .

(٤) تفسير الآلوسى ، ج ٢ ، ص ١٣٤ .

(٥)، (٦) البدائع ، ج ٣ ، ص ١٨١ .

وكذلك الآية التي فيها قوله تعالى : {فأمسكوهن بمعروف} خطاب للأزواج ولم يجعل للزوجات المطلقات رجعا اختيارا في الرجعة . وأيضا فإن الرجعة تعنى إمساكا للمرأة بحكم الزوجية ، فلم يعتبر رضاها في ذلك كالتى هى في نكاحه ولم يطلقها<sup>(١)</sup>.

ثم إن الرجعة شرعت لتدارك ماقد عسى ان يكون الزوج قد وقع فيه من خطأ نتيجة تسرعه في طلاقها ، فلو شرط رضا الزوجة لصحة الرجعة لكان ذلك تفويتا للغرض الذى من أجله شرعت الرجعة ، إذ قد لا ترضى الزوجة بمراجعة زوجها لها ، فيكون ذلك سدا لباب يمكنه - أى الزوج - تدارك ماوقع منه من طلاق<sup>(٢)</sup>.

ولقد أجمع أهل العلم على عدم اشتراط رضا المرتجعة لصحة الزوجية<sup>(٣)</sup> وذلك سدا لذريعة عدم الارتجاع . فقد تكون الزوجة غاضبة من زوجها بسبب الطلاق أو لأن النساء سريعات الغضب ويحكمهن عواطفهن ، لذا كان عدم رضاها في الرجعة من مصلحة بناء الأسرة مرة أخرى وتدارك ما فات .

### خامسا : دخول الزوج الثانى شرط للرجوع للأول :

بعد طلاق الزوجة طلاقا بائنا بينونة كبرى ، لا يملك الزوج بعد ذلك إرجاع مطلقاته لافى عدتها ، لا وبعد انتهاء عدتها إلا بعقد نكاح جديد ومهر جديد ، وبعد أن تكون قد نكحت زوجا آخر نكاحا صحيحا ظاهرا وباطنا . ظاهرا فى استيفائه شروط انعقاده وشروط صحته ، وباطنا : أن يكون المقصود منه تحقيق أغراض النكاح التى شرع النكاح من أجلها ، وهى تكوين الأسرة ، وإعفاف كل منهما نفسه من الفاحشة بهذا الزواج وإنجاب

(١) المغنى ، ج ٧ ، ص ٤٠٠ ، ٤٠٣ .

(٢) البدائع ، ج ٣ ، ص ١٨١ .

(٣) تفسير القرطبي ، ج ٣ ، ص ١٢٠ ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٤٠٠ .

الذرية . أما إذا كان المقصود من هذا النكاح إحلال المرأة المطلقة لزوجها الأول بأن يطلقها الزوج الثانى بعد تمام عقد النكاح حتى تعود لزوجها الأول بعقد نكاح جديد ، فهذا النكاح لا يتحقق فيه معنى قوله تعالى : {حتى تنكح زوجا غيره} (١) ، لأن الغرض منه تحليل المطلقة لزوجها الأول ولهذا يسميه الفقهاء (نكاح المحلل) لذلك نرى أن الإسلام أمر فى النكاح الثانى ان يدخل الزوج بزوجه ويطأها ، وليس مجرد عقد للنكاح صورى بدون دخول . روت عائشة رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : "إن زفاعة القرظى تزوج امرأة ، ثم طلقها ، فتزوجت آخر ، فأئت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له أنه لا يأتيتها وأنها ليس معه إلا مثل هدبة الثوب - أى طرف الثوب - فقال : لا ، حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك" (٢) .

قال جمهور العلماء : ذوق العسيلة كناية عن المجامعة وهو تغييب حشفة الرجل فى فرج المرأة (٣) .

وهذا الشرط شرطه الرسول صلى الله عليه وسلم على الزوجة حتى تحل للزوج الأول .

قال ابن قدامة : وجمهور أهل العلم على أنها لا تحل للأول حتى يطأها الزوج الثانى وطأ يوجد فيه التقاء الختانين إلا أن سعيد بن المسيب (٤) قال : "إذا تزوجها تزويجا صحيحا لا يريد به احلالا ، فلا بأس أن يتزوجها الأول . ولم يقل بقول سعيد بن المسيب إلا الخوارج" (٥) .

(١) سورة البقرة : آية ٢٣٠

(٢) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى شرح العسقلانى ، ج ٩ ، ص ٥٦٤ .

(٣) انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٩ ، ص ٤٦٥-٤٦٧ .

(٤) سبق الترجمة له .

(٥) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٣٩٧ .

وفي هذا الشرط نرى كيف أن الاسلام سد ذريعة التحليل على دين الله ، ومنع الزواج الذى لا يفى بأغراض النكاح وإنما يفتح أبواب كثيرة للفساد كما ذكر ذلك ابن القيم - رحمه الله - فى أعلامه<sup>(١)</sup> : "ثم سل من له أدنى اطلاع على أحوال الناس ، كم من حرة مصونة أنشب فيها المحلل مخالب إرادته فصارت له بعد الطلاق من الأخدان وكان بعلمها منفردا بوطئها فإذا هو والمحلل فيها ببركة التحليل شريكان . فلعممر الله كم أخرج التحليل مخدرة من سرتها إلى البغاء ، وألقاها بين برائن العشراء والحرفاء ولولا التحليل لكان منال الثريا دون منالها ، والتدرع بالأكفان دون التدرع بجمالها . وسل أهل الخبرة كم عقد المحلل على أم وابنتها؟ وكم جمع ماءه فى أرحام مازاد على الأربع وفى رحم الأختين؟ وذلك محرم باطل ... وكم من امرأة كانت قاصرة الطرف على بعلمها ، فلما ذاقت عسيلة المحلل خرجت على وجهها فلم يجتمع شمل الإحصان والعفة بعد ذلك بشملها". ثم يقول : "فسل هذا التيس - يعنى المحلل - : هل دخل فى قوله تعالى : {ومن آياته ان خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة}<sup>(٢)</sup> ، وهل دخل فى قوله صلى الله عليه وسلم : "تزوجوا الودود الولود فإنى مكاثر بكم الأمم يوم القيامة"<sup>(٣)</sup> . وهل ... وهل ... وهل كان فى الصحابة محل واحد أو أقر رجل منهم على التحليل ، وسله لأى شىء قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : "لا أوتى بمحلل ولا محلل له إلا رجمتها وسله : كيف تكون المتعة حراما نصا مع أن المستمتع له غرض فى نكاح الزوجة إلى وقت . لكن لما كان غير داخل على النكاح المؤبد كان مرتكبا للحرام؟ فكيف يكون نكاح المحلل الذى إنما قصده أن يمسخها ساعة من زمان أو دونها ، ولا غرض له فى النكاح البتة؟ بل قد شرط انقطاعه وزواله

(١) أعلام الموقعين ، ج ٣ ، ص ٤٣-٤٩ .

(٢) سورة الروم : آية ٢١

(٣) رواه ابن ماجه والنسائى ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٥٩٩ ، سنن النسائى ،

ج ٦ ، ص ٦٧ .

إذا أخبثها بالتحليل ، فكيف يجتمع في عقل أو شرع تحليل هذا وتحريم المتعة؟ هذا مع أن المتعة أبيضحت في اول الاسلام وفعلها الصحابة ، وأفقي بها بعضهم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، ونكاح المحلل لم يبيح في ملة من الملل قط ، ولم يفعله أحد من الصحابة ، ولا أفقي به واحد منهم" (١). انتهى .

وبعد كلام ابن القيم هذا القيم يتبين لنا مدى خطورة المحلل والمحلل له والأبواب الفاسدة التي يفتحها مثل هذا الأمر .  
لذا كان على المرأة سد هذا الباب وعدم الدخول في مثل هذه الشرور وعليها أن تعلم أنها لا تحل للزوج الاول حتى تعاشر الزوج الثانى معاشرة الأزواج . والله أعلم .

### سادسا : الأصل فى الخلع الحظر وجوازه للحاجة :

الخلع : هو قطع للرابطة الزوجية بعوض . والأصل فيه الحظر فلا يجوز إلا للحاجة ، لما ورد من أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "المختلعات هن المناقات" (٢). وجاء فى شرحه : المختلعات أى اللاتى يطلبن الخلع والطلاق من أزواجهن من غير بأس ، هن المناقات باطنا والمطيعات ظاهرا ، مبالغة فى الزجر .

وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله : "أيا امرأة اختلعت من زوجها من غير بأس لم ترح رائحة الجنة" ، وقوله من غير بأس أى من غير شدة تلجئها إلى سؤال المفارقة (٣).

(١) أعلام الموقعين ، ج ٣ ، ص ٤٣-٤٩ .

(٢) رواه الترمذى وقال : حديث غريب من هذا الوجه وليس اسناده بالقوى .

انظر تحفة الاحوذى بشرح جامع الترمذى ، ج ٤ ، ص ٣٦٦ .

(٣) رواه الترمذى ، انظر تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى ، ج ٤ ، ص ٣٦٦ .

ولقد كره الفقهاء الخلع إلا إذا كانت هناك ضرورة ملجئة . جاء في شرح صحيح البخارى "أنه أى الخلع مكروه إلا فى حالة مخافة أن لا يقيما أو أحد منهما ما أمر به" (١).

وقال الشافعية : "ولكنه - أى الخلع - مكروه لما فيه من قطع النكاح الذى هو مطلوب الشرع" (٢).

وقال الحنابلة : "وإن خالعت المرأة مع استقامة الحال ، كره ذلك لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس ، فحرام عليها رائحة الجنة" (٣)، ولأنه عبث فيكون مكروها" (٤).

وقالوا : "ويباح - أى الخلع - لسوء عشرة ولمبغضة خلّقه أو خلّقه وتحشى أن لا تقيم حدود الله معه" (٥).

وقال المالكية : "جاز الخلع على المشهور ، وقيل يكره ، وهو الطلاق بعوض ، هذا هو الأصل فيه" (٦). وقيل تعقيبا على ذلك : "ما علم أن الخلاف فيه من حيث المعاوضة على العصمة وأما من حيث كونه طلاقا ، فهو مكروه بالنظر لأصله اتفاقا لقوله صلى الله عليه وسلم : "أبغض الحلال إلى الله الطلاق" (٧).

ومن هنا نستنتج أن طلب المخالعة غير مرغوب فيه فى الشرع وأن التى تطلبه من غير مبرر شرعى ينتظرها تهديد شديد بحرمانها من الجنة .

(١) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٩ ، ص ٣٩٦ .

(٢) مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢٦٢ .

(٣) سبق تخريج الحديث .

(٤) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٦٢ .

(٥) غاية المنتهى فى الجمع بين الإقناع والمنتهى ، ج ٣ ، ص ١٠٢ .

(٦) الشرح الكبير للدردير ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ .

(٧) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٣٤٧ .

أحكام طلب الخلع :

قد يكون الخلع مباحا أو مندوبا أو مكروها أو محرما أو واجبا .  
أولا : قد يكون الخلع مباحا وذلك بأن تطلب الزوجة الخلع إذا  
كرهت زوجها لسبب طبيعي كدمامته وقبح صورته أو إذا كرهته لسبب  
شرعى كنقص فى ديانتة أى تقصيره فى أداء مايجب عليه شرعا أو لكبر سنه  
وعجزه عن أداء حقوقها وخافت أن يكون ذلك ذريعة إلى تفريطها بحقه  
وما يترتب على هذا التفريط من حقوق الإثم بها .

قال الحنابلة : وإذا كرهت المرأة زوجها لخلقه أو لخلقه - أى لصورته  
الظاهرة (دمامته) أو لصورته الباطنة (أخلاقه) أو كرهته لنقص دينه -  
تقصيره فى أداء مايلزمه به الإسلام أو تركه - أو لكبره أو لضعفه ، أو نحو  
ذلك وخافت إثما بترك حقه فيباح لها أن تخالعه على عوض تفتدى به نفسها  
منه لقوله تعالى : [فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما  
افتدت به] (١).

وقال الأحناف : "إذا تشاق الزوجان وخافا ألا يقيما حدود الله ،  
فلا بأس أن تفتدى نفسها منه بما يخلعها به لقوله تعالى : {فلا جناح عليهما  
فيما افتدت به} (٢) ، وعبارة (فلا بأس أن تفتدى) تعنى إباحة الفداء أى  
المخالعة (٣) ، وقالوا : "ولا بأس عند الحاجة للشقاق وعدم الوفاق" (٤).

وقال الشافعية : "إذا كرهت المرأة زوجها لقبح منظر أو سوء عشرة  
وخافت أن لا تؤدى حقه ، جاز أن تخالعه على عوض (٥) ، لقوله عز وجل :  
[فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به] .

(١) سورة البقرة : آية ٢٢٩

كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ١٢٦ ، ومثله فى المغنى ، ج ٧ ، ص ٢٤٦ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٢٩

(٣) فتح القدير ، ج ٣ ، ص ١٩٩ .

(٤) الدر المختار ، ج ٣ ، ص ٤٤١ .

(٥) المهذب وشرحه المجموع ، ج ١٦ ، ص ٣ .

وقال الظاهرية : "إذا كرهت المرأة زوجها فخافت أن لاتوفيه حقه أو خافت أن يبغضها فلا يوفيه حقه ، فلها أن تفتدى منه . ولا يحل الإفتداء إلا بأحد الوجهين المذكورين أو اجتماعهما" (١).

ومن هنا يتبين لنا أن حكم الخلع هو :

(١) الإباحة إذا كانت المرأة تخاف أن تكون عثرتها مع زوجها ذريعة إلى عدم أداء حقه أو ذريعة إلى فتنتها في دينها بخوفها على نفسها بأن كان منظره قبيحا أو فعله .

(٢) وقد يكون الخلع مكروها وذلك : إذا كانت العلاقة بين المرأة وزوجها جيدة والعشرة حسنة ولا يوجد مايدعو إلى طلب الخلع . قال الحنابلة "ولو خالغته لغير ماذكرنا كره لها ذلك ووقع الخلع" (٢).

ولكن الشافعية خالفوا الحنابلة في ذلك ولم يكرهوه لها قالوا : "وإن لم تكره منه شيئا وتراضيا على الخلع من غير سبب ، جاز لقوله عز وجل : {فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا} (٣) ولأنه أى الخلع رفع عقد بالتراضى جعل لدفع الضرر فجاز من غير ضرر ، كالأقالة في البيع" (٤).  
والراجع قول من قال بالكراهة لأن الخلع ليس مثل البيع ، لأن فيه هدم البيوت وتدميرها والأسرة وماحتويه من مودة وسكن وأطفال ونفسياتهم واستقرار كل ذلك ومردوده على المجتمع ليس مثل السلع التي إذا أرجعت لم يكن هناك ضرر عليها سواء ابتاعها فلان أو غيره . لذلك أقل مايقال في البيت الذي لا يكون فيه أسباب الخلع وتخالع المرأة ان ذلك مكروه . والله أعلم .

قال تعالى : {فإن خفتم الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به} (٥) فدل بمفهومه على أن الجناح لاحق بهما إذا افتدت من غير خوف

(١) ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ٥١١ .

(٢) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٢٤٧-٢٤٨ .

(٣) سورة النساء : آية ٤

(٤) المهذب وشرحه المجموع ، ج ١٦ ، ص ٣ .

(٥) سورة البقرة : آية ٢٢٩



(٣) ويحتمل أن يكون الخلع محرماً لقول ابن قدامة رحمه الله :  
"ويحتمل كلام أحمد تحريمه" (١)

وذلك لأنه غلظ بالوعيد فقال تعالى : {تلك حدود الله فلا تعتدوها ،  
ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون} (٢).

وكذلك ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله : "أيما امرأة  
سألت زوجها الطلاق في غير مأبأس ، فحرام عليها رائحة الجنة" (٣) ، وكذلك  
قوله عليه السلام : "المختلعات والمنزعات هن المنافقات" (٤).

كل هذه الأدلة فيها تحريم المخالعة لغير حاجة لأنه ذريعة إلى الإضرار  
بالزوجة وزوجها وإزالة لمصالح النكاح من غير حاجة . والاسلام ينهى عن  
الضرر ، قال عليه السلام : "لا ضرر ولا ضرار" (٥).

(٤) أما كيف يكون الخلع واجباً؟

فإن ابن تيمية رحمه الله أوجب على الزوج فراق زوجته إذا كانت  
الزوجة تاركة للصلاة مضية لحق الله ، يقول ابن تيمية : 'ويجب على  
الزوج أمر زوجته بالصلاة ، فإن لم تصل وجب عليه فراقها في الصحيح .  
وإذا دعيت إلى الصلاة وامتنعت انفسخ نكاحها في أحد قولي العلماء ،  
ولا يفسخ في الآخر" (٦).

ومن كلام ابن تيمية نستطيع أن نقيس حال الزوجة كذلك على حال  
الزوج وإن كان في أمر الزوجة يكون الأمر أوجب لأن الزوجة لا تستطيع  
أن تغير الزوج كثيراً ويصبح مثلها ، أما الزوج فإنه إذا كان تاركاً للصلاة  
أو مدمناً للخمر أو ... غير ذلك من المعاصي والمنكرات فإن له تأثيراً كبيراً

(١) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٢٤٧ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٢٩

(٣) سبق تخريجه .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٥٧ .

(٦) غاية المنتهى في الجمع بين الاقناع والمنتهى ، ج ٣ ، ص ١١٢ .

على أفراد أسرته لأنه هو القدوة وهو الراعى . لذا كان على الزوجة حماية نفسها ولأولادها أن تطلب الطلاق فإن أبى زوجها عليها أن تطلب الخلع فى مقابل مال تبذله وتفتدى نفسها . لأنه لا يخفى ضرر مدمن الخمر على زوجته وبناته وأولاده . وكذلك تارك الصلاة فإن ما ينزل عليه من اللعنات والسخط يعم من يرضى عنه ويرضى بالعيش معه وكذلك فإن الأولاد مجبولين على الإقتداء بالوالدين . ومدمن الخمر وتارك الصلاة أو المعتقد اعتقادات تؤدى به إلى الكفر . يجب أن يكون بعيدا عن من يقتدى به ، وكذلك فإنه لا يؤتمن على هذه العائلة من زوجة وبنات وأولاد .

(٥) أما متى يكون الخلع مستحبا؟

فإنه يكون مستحبا إذا كان هناك طبائع عند الرجل مثل عدم العفة ، التفريط فى حقوق الله والعباد ... وغير ذلك مما ليس فيه ضرر على الزوجة والأولاد ولكن تأباه النفوس الطيبة المؤمنة الصادقة فإنه يستحب لها تركه مثلما يكون من الرجل إن كانت زوجته كذلك فإن ذلك ذريعة إلى النفور منه والرضاء بما لا يرضاه الله ، ذكر الحنابلة ذلك فى حق الرجل فقالوا : "ويسن - أى الطلاق - لتضرر بالنكاح وبتركها نحو صلاة وعفة ولا يمكنه إجبارها وله عضلها فى هذه الحال والتضييق عليها لتفتدى منه . وهى كهو فيسن أن تختلع إن ترك حقا لله تعالى" (١). وكذلك الزوجة فإنه يستحب لها طلب الخلع فى تضييع حقوق الله سبحانه وتعالى وحقوق الناس وعدم العفة ... حتى لا يكون جلوسها معه ذريعة إلى أن يقتدى به من قبلها أو من قبل أولادها . والله أعلم .

(١) غاية المنتهى فى الجمع بين الإقناع والمنتهى ، ج ٣ ، ص ١١٢ .

## سابعا : ذريعة التفريق لفقدان الزوج (١):

لا يخفى أن غيبة الزوج عن أهله غيبة يعتبر فيها مفقودا يسبب للزوجة ضررا مؤكدا لذا سدا لهذا الضرر كان للزوجة حق طلب التفريق حتى تدفع لاضرر عن نفسها . ولكن للفقهاء في هذا التفريق مذاهب وآراء منها :  
(١) مذهب الأحناف :

القاعدة عند الحنفية في المفقود أنهم يعتبرونه حيا في حق نفسه وميتا في حق غيره . ويترتب على ذلك : أنه تجرى عليه أحكام الأحياء فيما كان له ، فلا يورث ماله ولا تبين امرأته كأنه حي حقيقة (٢).

ومن هذا يتبين أن المفقود مثله مثل الأحياء في ألا تتزوج امرأته ولكن في حق غيره مثل الأموات لا يرث غيره . ويحكم بموته بعد تسعين سنة أو بموت أقرانه وتلزم الزوجة عدة بمجرد حكم الحاكم (٣).  
وقالوا أن "عدة زوجة المفقود تبدأ من تاريخ حكم الحاكم بموته ، فتعتد عدة الوفاة من ذلك الوقت" (٤).

واستدلوا بأدلة منها :

ماروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة المفقود وفي هذا الحديث : "إنها امرأته حتى يأتيها البيان" (٥).

(١) الفقدان لغة : من فقدت الشيء أفقده إذا غاب عنك وتفقده طلبه عند غيبته . مختار الصحاح ، ص ٥٠٨ .

وشرعا : المفقود من لا تعلم له حياة ولا موت لانقطاع خبره . كشف القناع ، ج ٢ ، ص ٥٩٠ .

(٢) الكاساني ، البدائع ، ج ٦ ، ص ١٩٦ ، الفتاوى الهندية في فقه الحنفية ، ج ٢ ، ص ٢٩٩ .

(٣) انظر المرجع السابق مع الهداية ، ج ٤ ، ص ٤٤٤-٤٤٥ .

(٤) الهداية ، ج ٤ ، ص ٤٤٤-٤٤٥ ،

(٥) رواه الدارقطني ، انظر سنن الدارقطني ، ج ٣ ، ص ٣١٢ .

وكذلك ماروى عن على رضى الله عنه قال عن امرأة المفقود : "هى امرأة ابتليت فلتصبر حتى يستبين موت أو طلاق ، ولأن النكاح عرف ثبوته والغيبة لا توجب الفرقة ، والموت فى حيز الاحتمال ، فلا يزال النكاح بالشك" (١).

#### (٢) مذهب الشافعية :

وكذلك الشافعية قالوا لا يجوز التفريق بين المرأة وزوجها وإن طلبت هى التفريق . قال الإمام الشافعى رحمه الله : "فلم أعلم مخالفا فى أن الرجل أو المرأة لو غابا أو أحدهما برا أو بحرا ، علم مغيبهما أو لم يعلم فماتا أو أحدهما فلم يسمع لهما بخبر أو أسرهما العدو ، فصيروهما إلى حيث لا خبر عنهما لم نورث واحدا منهما من صاحبه إلا بيقين وفاته قبل صاحبه ، فكذلك عندى امرأة الغائب أى غيبة كانت مما وصفت أو لم اصف بأسار عدو ، أو بخروج الزوج ثم خفى مسكنه ... الخ" (٢).  
هذا قول الشافعى فى الجديد من مذهبه .

أما قوله فى القديم فقد قال الفقهاء من الشافعية : أنه قال : "أن لها أن تفسخ النكاح ، لأنه إذا جاز الفسخ لتعذر الوطء بالعنة وتعذر النفقة بالإعسارا ، فلأن يجوز هاهنا وقد تعذر الجميع أولى" (٣).

وقال الشافعية فى المدة التى تقع بها الفرقة أنه ما يغلب على الظن أنه لا يعيش فوقها حسب اجتهاد القاضى قالوا : "ومن أسر أو فقد وانقطع خبره وله مال وأريد الإرث منه وقف ماله ولا يقسم حتى تقوم البيئة على موته ، أو ما يقوم مقام البيئة بأن تمضى مدة يعلم أو يغلب على الظن أنه - أى المفقود - لا يعيش فوقها ، وإذا مضت المدة المذكورة فيجتهد القاضى حينئذ ويحكم بموته ، لأن الأصل بقاء الحياة فلا يورث إلا بيقين . أما عند البيئة

(١) انظر الأم للشافعى ، ج ٥ ، ص ٢٣٩ ، وانظر المصنف ، ج ٧ ، ص ٩٠ .

(٢)، (٣) الشيرازى ، المهذب ، مع شرحه المجموع ، ج ٦ ، ص ٦١١ .

فظاهر ، وأما عند مضي المدة مع الحكم فلتنزيله منزلة قيام البينة . وهذه المدة لاتقدر وهو الصحيح ، وقيل مقدرة بسبعين سنة ، وقيل بثمانين ، وقيل بتسعين ، وقيل بمائة وعشرين ، وأنه لابد من اعتبار حكم الحاكم فلا يكفي مضي المدة من غير حكم بموته "(١).

(٣) مذهب الحنابلة :

يفرقون بين حالتين :

(١) مفقود في حالة ظاهرها الهلاك .

(٢) مفقود في حالة ظاهرها السلامة . ولكل حكمها .

الحالة الأولى : أن يكون فقده في حالة يغلب فيها الهلاك أو ظاهرها الهلاك . وذلك بأن يفقد من بين أهله ليلاً أو نهاراً أو يخرج إلى المسجد للصلاة فلا يرجع أو يمضي إلى مكان قريب ليقضى حاجته ويرجع فلا يرجع ولا يظهر له خبر أو يفقد في مفازة مهلكة أو يفقد بين الصفيين في الحرب وقد نشب القتال وقتل قوم من الجانبين ، ففي هذه الحالات وأمثالها تتربص زوجة المفقود أربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام إذا كانت حرة ، ونصف المدة إن كانت أمة ودليلهم في ذلك أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى بذلك (٢).

أما الحالة الثانية : فهي إن كان فقده في حالة ظاهرها السلامة مثل سفر التجارة وطلب العلم والسياسة ، فالمرأة تتربص مدة يغلب على الظن موته بعد مضيها ، وقدر ذلك بتمام تسعين سنة من يوم ولد قالوا : "وأما من انقطع خبره لغيبه ظاهرها السلامة كسفر التاجر في غير مهلكة والسفر لطلب العلم والسياسة والأسر عند من ليس عادته القتل أى - قتل الأسير -

(١) مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢٦-٢٧ ، ٣٩٧ .

(٢) مصنف عبد الرزاق ، ج ٧ ، ص ٨٨ ، انظر المغنى ، ج ٨ ، ص ١٠٥ ، كشف القناع

ج ٣ ، ص ٢٦٥ .

وسفر الفرجة ونحوه فإن امرأة المفقود تتربص تمام تسعين سنة من يوم ولد ، لأن الظاهر أنه لا يعيش أكثر منها ، فإن فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم ، ثم تعدد عدة الوفاة ، ثم تحل للأزواج "(١).

(٤) أما المالكية فالمفقود عندهم خمسة أنواع :

١ - مفقود في بلاد الإسلام في غير زمن الوباء .

٢ - مفقود في بلاد الإسلام في زمن الوباء .

٣ - مفقود في بلاد الشرك .

٤ - مفقود في قتال بين أهل دار الإسلام .

٥ - مفقود في قتال بين المسلمين والكفار "(٢).

قالوا للزوجة أن تصبر إذا فقدت زوجها في بلاد الإسلام في غير زمان الوباء ، ولها أن ترفع أمرها للحاكم إذا عجزت عن خبر عن زوجها أو عن مكانه ويضرب لها الحاكم أجلا مقداره (أربع سنوات إن كان حرا ، ونصفها إن كان عبدا) وسواء كانت الزوجة - زوجته - مدخولا بها أم لا .

وتبدأ هذه المدة من تاريخ عجز الحاكم عن الحصول على خبره .

ولها عدم الدخول في العدة والتمسك بزوجها والبقاء في الرابطة

الزوجية قبل شروعها في العدة "(٣).

(٢) المفقود في بلاد الإسلام في زمن الوباء :

إذا فقد الزوج في بلاد الإسلام في زمان الوباء مثلا ، فللزوجة أن

تعتد عدة الوفاة بعد زوال الوباء لغلبة الظن بموته قالوا : "وتعتد - أي

الزوجة - في المفقود زمن الطاعون بعد ذهابه ، وورث ماله لغلبة الظن

بموته "(٤).

(١) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٦٧ ، وانظر شرح منتهى الإرادات ، ج ٣ ، ص ٣٢٦ .

(٢) الدردير ، الشرح الكبير ، وحاشية الصاوى ، ج ١ ، ص ٥٠٤ .

(٣) الدردير ، الشرح الصغير وحاشية الصاوى ، ج ١ ، ص ٥٠٤ ، الشرح الكبير

للدردير وحاشية الدسوقي ، ج ٢ ، ص ٤٧٩-٤٨٠ .

(٤) الدردير الشرح الصغير ، وحاشية الصاوى ، ج ١ ، ص ٥٠٧ .

(٣) المفقود في قتال بين أهل الاسلام :

إذا كان فقد الزوج بسبب قتال بين أهل الاسلام أى بين المسلمين اشترك فيه الزوج المفقود فقد قالوا في هذه الحالة تعتد الزوجة عدة الوفاة بعد انفصال المتقاتلين بعضهم عن بعض ، لأنه الأحوط إذ يحتمل موته آخر القتال (١).

(٤) المفقود في أرض الشرك :

والمقصود بأرض الشرك غير بلاد الاسلام والأسير المسلم عند الكفار ، تبقى زوجة هذا المفقود أو الأسير على نكاحه للتعيمير أى إلى المدة التي يظن بقاؤه فيها ، ومدة التعيمير سبعون سنة من يوم ولد ، وقيل غير ذلك . هذا في حالة دوام النفقة للزوجة وعدم الخوف من وقوعها في الزنى لبعدها زوجها عنها ، فإن لم يكن لها نفقة أو خشيت على نفسها الوقوع في الزنى فلها طلب التطليق (٢).

(٩٥) المفقود في قتال بين المسلمين والكفار :

إذا فقد الزوج في قتال بين المسلمين والكفار فإن زوجته تعتد عدة الوفاة بعد سنة من نظر الحاكم في أمر فقده والتحرى عنه بمعنى أن الحاكم ، أو ولى الامر يتحرى ويفتش عندما استطاع إلى ذلك سبيلا ، فإذا يئس من العثور عليه فإنه يؤجله مدة سنة . وبعد هذه السنة تعتد زوجته عدة الوفاة (٣).

وخلاصة القول أن المالكية قالوا : "المفقود في بلاد الاسلام وحكمه أنه يؤجل أربع سنين بعد البحث عنه والعجز عن خبره ثم تعتد زوجته . والمفقود بأرض الشرك كالأسير وحكمهما أن تبقى زوجتهما لإنهاء مدة التعيمير ثم تعتد زوجته . والمفقود في الفتن بين المسلمين وحكمه أن تعتد

(١) الدردير ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ، ج ٢ ، ص ٤٨٢-٤٨٣ .

(٢) الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي ، ج ٢ ، ص ٤٨٢ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٤٨٣ .

زوجته بعد انفصال الصفين . والمفقود في الفتن بين المسلمين والكفار وحكمه أن يؤجل سنة بعد النظر والكشف عنه ثم تعتد زوجته ، ... ولا يحتاج للحكم بموته في الأقسام كلها ولا لإذن القاضي للزوجة في العدة" (١).

وذكر المالكية "أن مدة الأربعة الأعوام تعبد لفعل عمر رضى الله عنه وأجمعت الصحابة عليه وقيل لأنها غاية الحمل أو لأنها أقصى ما ترجع فيه المكاتبات في بلاد الاسلام ذهابا وإيابا وقيل لا تحتاج لإذن لأن الإذن حصل بضرب الأجل أولا" (٢).

واستدلوا بما ورد عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين فقد رجل فجاءته امرأته وذكرت ذلك له فقال : انطلقى فتربصى أربع سنين ففعلت ثم أتته فقال : انطلقى فاعتدى أربعة أشهر وعشرا ففعلت ثم أتته فقال : أين ولى هذا الرجل؟ فقال : طلقها ففعل ، فقال لها عمر : انطلقى فتزوجى من شئت فتزوجت ثم جاء زوجها الأول فقال عمر : أين كنت؟ ... الخ (٣)

مذهب الظاهرية :

لم يفرق الظاهرية بين الزوجين وقالوا ببقاء الزواج حتى يوجد ما يقطع بموت أحدهما أو صدور الطلاق من الزوج . قال ابن حزم : "لا يفسخ النكاح بعد صحته ، ولا يفقد الزوج لأنه لا يدرى أين هو؟ وهما في كل ذلك باقيان على الزوجية كما كانا" . وقال أيضا : "ومن فقد فعرف موضعه أو لم يعرف ، في حرب فقد أو في غير حرب ، وله زوجة لم يفسخ بذلك نكاح امرأته أبدا وهى امرأته حتى يصح موته أو تموت" (٤).

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ، ج ٢ ، ص ٤٨٣ .

(٢) انظر الخرشى على مختصر سيدى خليل ، ج ٤ ، ص ١٤٨-١٥٠ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ٣١٦ .



القول الراجح :

الراجح انه إذا أرادت الزوجة أن تصبر وتنتظر زوجها وتبقى العلاقة الزوجية فهذا من حقها حتى يتبين حال زوجها المفقود من جهة حياته أو موته ، أما انتظارها ٩٠ سنة أو ٧٠ سنة أو غير ذلك فهذا ليس عليه دليل شرعى ثم بعد انتظارها هذه الفترة تشيب وتهرم ولا تصلح للأزواج بعدها ، والراجح انها إذا أرادت التفريق بينها وبين زوجها فلها ذلك لقوله تعالى : {فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان} (١). وبغياب الزوج ليس هناك امساك بمعروف فيتعين التسريح بإحسان .

وكذلك روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه فرق بين المرأة وزوجها المفقود (٢) وهو قول على وابن عمر وابن عباس وبه قضى ابن الزبير ولم ينقل إلينا - كما يقول ابن قدامة - خلاف في ذلك فكان إجماعاً (٣). الاحتجاج بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زوجة المفقود قال لإمرأته أنها امرأته حتى يأتيها البيان . وهذا الحديث لا يصح ولا يصلح الاحتجاج به (٤)، لأنه لم يثبت ولم يذكره أصحاب السنن (٥). وكذلك احتجاجهم بما روى عن على رضى الله عنه "هى امرأته ابتليت فلتصبر حتى يستبين موت أو طلاق" (٦). هذا الخبر روى مرسلًا عن على رضى الله عنه ، أما المسند فهو ما وافق قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وهو التفريق لفقدان الزوج . والخبر المسند مقدم على المرسل وأولى بالأخذ به عند علماء الحديث والأصول (٧). ثم إن على رضى الله عنه لم

(١) سورة البقرة : آية ٢٢٩

(٢) عبد الرزاق ، المصنف ، ج ٧ ، ص ٨٨ .

(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٨ ، ص ١٠٨ .

(٤) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٨ ، ص ١٠٨ ، الهداية وفتح القدير ، ج ٤ ، ص ٤٤٣ .

(٥) انظر المرجع السابق .

(٦) سبق تخريجه .

(٧) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٨ ، ص ١٠٧ .

يقل بانتظارها (٩٠ سنة) أو (٧٠) قد يكون المقصود انتظارها فترة قصيرة لأن هذه الفترة الكبيرة لا تستطيع الزوجة بعدها من الزواج .

ولكن يلزم على الزوجة أن ترفع أمرها للحاكم لطلب التفريق إذا رغبت فيه ، وهذا أمر مختلف فيه لا يرتفع ويستقر على رأى ملزم بالنسبة لذوى الشأن والعلاقة فيه إلا بحكم الحاكم . فهو يرفع الخلاف . وكذلك يستقر الأمر بعد التحرى والتفتيش عن المفقود قبل أن تبدأ الزوجة التربص وهذا التفتيش والتحرى يكون من الحاكم بمراسلة حكام البلدان التى ذهب إليها المفقود .

وأما مدة الأجل تكون أربع سنوات فهذا كان فى حالة يغلب عليها هلاك زوجها . ولكن يجب ملاحظة حالة المفقود وفى ضوءها تتحدد مدة الانتظار . وينبغى أن يلاحظ دفع الضرر عن الزوجة عند تحديد الأجل والأفضل جعلها محددة من حين مراجعة القاضى لابعد البحث والتفتيش . يقول ابن تيمية رحمه الله : "والصواب فى امرأة المفقود مذهب عمر بن الخطاب رضى الله عنه وغيره من الصحابة وهو أنها تتربص أربع سنين ثم تعتد للوفاة ويجوز لها أن تتزوج بعد ذلك وهى زوجة الثانى ظاهرا وباطنا ، وعلى الأصح لا يعتبر الحاكم فلو مضت المدة والعدة تزوجت بلا حاكم" (١).

وفى هذا الحكم يكون سماحة الاسلام وسده لأبواب الضرر والفساد على المرأة ، وفتح لأبواب التيسير والرحمة .

أما فى حالة غياب الزوج مع معرفة مكانه وامكان الكتابة إليه فإنه يمهل ستة أشهر وإلا فإنه يفرق بينه وبين زوجته إن أبى الرجوع ولم يكن له سبب لهذا الغياب وذلك لرفع الضرر عن المرأة وسدا لأبواب الفساد عن المرأة .

(١) الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ، ص ٢٨١ .

يقول ابن قدامة رحمه الله : " وإن سافر عن امرأته لعذر وحاجة سقط حقها من القسم والوطء وإن طال سفره وإن لم يكن له عذر مانع من الرجوع فإن أحمد ذهب إلى توقيته بستة أشهر . فإنه قيل له : كم يغيب الرجل عن زوجته؟ قال : ستة أشهر ، يكتب إليه فإن أبى أن يرجع فرق الحاكم بينهما" (١).

واستدلوا بما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سأل ابنته حفصة فقال لها : يا بنية كم تصبر المرأة عن زوجها؟ فقالت : سبحان الله ، مثلك يسأل مثلى عن هذا؟ فقال : لولا أنى أريد النظر للمسلمين ماسألتك فقالت : خمسة أشهر ستة أشهر ، فوقت للناس فى مغازيهم ستة أشهر : يسيرون شهرا ويقيمون أربعة ويسيرون شهرا راجعين (٢).

وكذلك إذا حلف ليعزلن عن رؤيته زمنا يحصل به ضررها أو ترك وطئها زمنا تضررت به الزوجة أو استمر فى العبادة على وجه ترك مع هذا الاستمرار وطء زوجته فتضررت بذلك وأرادت الطلاق فإن الحاكم يسعه أن يجتهد فى أمر طلاقها . أى أن له أن يجتهد فى ان يطلق فوراً بدون أجل أو يضرب له أجلاً ويجتهد فى قدر هذا الأجل بقدر أربعة أشهر أو أكثر منه ، فإن علم القاضى لدده وإصراره على الاضرار بزوجه طلق عليه القاضى فوراً وإلا أمهله مدة حسب اجتهاده لعله يرجع عما هو عليه .

فإذا انقضى أجل التلوم - أى الإمهال - ولم يرجع عما هو عليه من ترك وطء زوجته طلق القاضى عليه ، وكل هذا إذا أصرت الزوجة على الطلاق والخلاص من زوجها ، وأما إذا رضيت بالإقامة معه بلاوطء فلا تطلق عليه (٣).

(١) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٨ ، ص ١١٠ .

(٢) عبد الرزاق ، المصنف ، ج ٧ ، ص ٩٣ .

(٣) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ، ج ٢ ، ص ٤٣١ .

يقول ابن تيمية رحمه الله : " وحصول الضرر للزوجة بترك الوطاء مقتضى للنسخ بكل حال ، سواء كان بقصد من الزوج او بغير قصد ولو مع قدرته وعجزه كالنفقة وأولى للفسخ بتعذره في الإيلاء إجماعاً" (١).

وفي هذه الأحكام يتبين كيف أن الإسلام رفع كل الاضرار عن المرأة ووسائله وأبوابه وسد جميع أبواب الظلم والتعسف عن المرأة ولم يعرضها لأى من أبواب الفساد والفتنة وحصنها بجميع الوسائل التى تحفظها وتحافظ عليها .

---

(١) الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ، ص ٢٤٧ .

## المبحث الثالث الأحكام المتعلقة بباب الحضانة

ويشتمل على :

مقدمة .

- (١) أولوية الحضانة للأم .
- (٢) حضانة الكتابية .
- (٣) الأيم تترك الزواج من أجل أولادها .

### مقدمة :

الحضانة لغة (١): مأخوذة من الحضن وهو مادون الإبط إلى الكشح (٢).  
والحضن : الجنب (٣).

وحضنه يحضنه حضنا وحضانة جعله في حضنه .

وحضن الرجل الصبي : أى رعاه ورباه فهو حاضن ، والجمع حضنة  
وحضان وهى حاضنة والجمع حواضن . ويقال احتضن هذا الأمر : تولى  
رعايته والدفاع عنه .

والحاضن والحاضنة : هما الموكلان بالصبي يحفظانه ويربيانه . والحاضنة  
الداية التى تقوم على تربية الصغير او التى تقوم مقام الأم فى تربية الولد  
بعد وفاتها .

والحضانة (بالفتح) تعنى فعلها .

والحضانة : الولاية على الطفل لتربيته وتدير شؤونه .

ودور الحضانة : مدارس ينشأ فيها صغار الأطفال .

أما التعريف المختار فهو : أن الحضانة هى مااختص بتربية الولد  
الصغير ذكرا كان أو أنثى . وهذا هو المفهوم منها . أما رعاية الشيخ الكبير  
والمجنون وغيره فليس هذا موضوعنا .

---

(١) لسان العرب ، ج ١٦ ، ص ٢٧٨-٢٧٩ ، المعجم الوسيط ، ج ١ ، ص ١٨١ ، ج ٢ ، ص ٧٩٤ .

(٢) الكشح : ما بين الخاصرة والضلوع . انظر لسان العرب ، ج ٢ ، ص ٥٧٢ .

(٣) انظر لسان العرب ، ج ١٣ ، ص ١٢٣ .

**أولا : أولوية الحضانة للأم :**

في حالة وجود الأم ، فالأم أحق بالحضانة من غيرها من النساء هذا في حالة وقوع الفقرة بين الزوجين .

ذكر الحنابلة أنه "إذا افترق الزوجان ولهما طفل ذكر أو أنثى ، فأحق الناس بحضنته أمه" (١).

ومن المعروف أن الأليق في حضانة الصغير هم النساء لأنهن اعرف بشئون الصغار وأشفق وأرفق بهم . ذكره الإمام الكاساني : "لأنهن أشفق وأرفق وأهدى إلى تربية الصغار" (٢).

وكذلك ذكر الشافعية : أن "الحضانة نوع ولاية وسلطنة ، ولكن الإناث أليق بها لأنهن أشفق وأهدى إلى التربية وأصبر على القيام بها وأشد ملازمة للأطفال" (٣).

ولكن خصصوا من النساء في الأولوية الأم قالوا : "الأم أحق بامساك الولد مادام صغيرا وإن استغنى عن الرضاع بعد مايكون ممن يحتاج إلى الحضانة ، لأن حاجته إلى الأم بعد الرضاع كهى قبله فإذا كانت في حال الرضاع أحق به ، وإن كانت المرضعة غيرها علمنا أن في كونه عند الأم حقا لها . وفيه - أى في إمساك الولد - حق للولد أيضا وهو أن الأم أرفق به وأحن عليه" (٤).

واعطاء الأم هذا الحق هو لحفظ مصالح الولد لأن الأم هى أكثر من يحافظ على مصلحة الولد ويتنبه للدقائق الصغيرة في التربية .

أما في حالة تخلى الأم عن ذلك لسبب من الأسباب فعندئذ يبحث عن حاضنة اخرى . قال الشافعية : "وإن غابت الأم أو امتنعت من الحضانة

(١) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٣٢٦ .

(٢) البدائع ، ج ٤ ، ص ٤١ .

(٣) مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٥٢ .

(٤) الجصاص ، أحكام القرآن ، ج ١ ، ص ٤٠٥ .

فللجدة مثلا أم الأم على الصحيح كما لو ماتت أو جنت ، وعدم إجبار الأم عند الامتناع هو مقيد بما إذا لم تجب النفقة عليها للولد المحضون ، فإن وجبت كأن لم يكن له أب ولأمال ، أجبرت كما قال ابن الرفعة ، لأنها أى الحضانة من جملة النفقة فهى حينئذ كالأب<sup>(١)</sup>.

وفى اعطاء الحضانة للأم حفظ حظ الولد لأن الحضانة حظ للولد قال الشافعية : "ولأن الحضانة إنما جعلت لحظ الولد"<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا نفهم أن فى الحضانة حقا للأم وحقا للمحضون ، فباعتبار أن لها حقا فى الحضانة لا تجبر عليها ، وباعتبار أن فيها حقا للمحضون تجب حضانتها ، فإذا امتنعت الأم انتقلت حضانة الصغير إلى من يليها لأن الزامها بالحضانة سيؤدى إلى عدم تحصيل مصلحة المحضون . وانتقالها - أى الحضانة - إلى من يليها فيه مصلحة الولد .

ويؤيد مارجحته من أن الأم أحق بولدها من أى من النساء حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله إن ابني هذا كان بطنى له وعاء وحجرى له حواء<sup>(٣)</sup> وثدى له سقاء ، وزعم أبوه أنه يتزعه منى . فقال صلى الله عليه وسلم : "أنت أحق به مالم تتزوجى"<sup>(٤)</sup>. وجاء فى شرح هذا الحديث : فيه دليل على ان الأم أولى بالولد من الأب مالم يحصل مانع من ذلك كالنكاح لتقييده - صلى الله عليه وسلم - للأحقية بقوله : مالم تتزوجى<sup>(٥)</sup>.

وذكر ابن القيم قصة امرأة عمر رضى الله عنه حين خاصمته إلى ابى بكر رضى الله عنه فى ولدها عاصم وكان قد طلقها فقال أبو بكر رضى الله

(١) مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٥٦ .

(٢) الشيرازى ، المهذب ، ج ١٧ ، ص ١٦١ ، المجموع ، شرح المهذب ، ج ١٧ ، ص ١١٦ .

(٣) حجرى له حواء : أى مكانا يحويه ويحفظه ويحرسه .

(٤) ابن القيم ، زاد المعاد ، ج ٤ ، ص ١٢٣ .

(٥) عون المعبود شرح سنن أبى داود ، ج ٦ ، ص ٣٧١ .



عنه لعمر : "الأم اعطف وألطف وأرحم وأحني وأخير وأرأف ، وهى أحق بولدها مالم تتزوج" . وقال : "ريحها وفراشها وحجرها خير له منك حتى يشب ويختار لنفسه" . يقول ابن القيم : "ولما كان النساء أعرف بالتربية وأقدر عليها وأصبر وأرأف وأفرغ لها ، لذلك قامت الأم فيها على الأب فتقديم الأم فى الحضانة من محاسن الشريعة والاحتياط للأطفال والنظر إليهم" (١) . هذا ما ذكره الأحناف .

ومما قاله الشافعية فى ذلك أنه : "إذا اجتمع النساء دون الرجال فأولى النساء بالحضانة الأم ، ثم بعد الأم أمهات لها يدلين بنات وارثات لمشاركتهن الأم فى الإرث والولادة ، يقدم منهن أقربهن فأقربهن لوفور الشفقة وتقدم بعد أمهات الأم أم الأب لمشاركتهن أم الأم فى الإرث والولادة" (٢) .

ومما قاله المالكية : أنه "تقدم الأم على غيرها فى حضانة الولد ، وهذا فى حق الأم المطلقة او من مات زوجها . وأما فى حال قيام الزوجية ، فالحضانة حق لها" (٣) .

وكذلك الحنابلة فإنهم قالوا بأن أحق الناس بالحضانة أمه وذكروا الدليل السابق فقالوا : "أحق الناس بحضانة الولد أمه ، وقالوا : لانعلم فيه خلافا لما روى أن امرأة قالت : يارسول الله ، إن ابني هذا كان بطنى له وعاء ... فقال صلى الله عليه وسلم : "أنت أحق به مالم تنكحى" (٤) . ولقضاء أبى بكر رضى الله عنه على عمر بعاصم بن عمر لأمه ، فالأم أحق الناس بحضانة ولدها ... ولأن أب الصغير لايتولى الحضانة بنفسه ، وإنما يدفعه إلى امرأته أو غيرها وأمّه أولى به من امرأة أبيه ومن غيرها" (٥) .

(١) ابن القيم ، زاد المعاد ، ج ٥ ، ص ٤٣٢ وما بعدها .

(٢) المهذب وشرحه المجموع ، ج ١٧ ، ص ١٦٧-١٧٠ ، مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٥٢-٤٥٣ ، نهاية المحتاج ، ج ٧ ، ص ٢١٥-٢١٧ .

(٣) الدردير (الشرح الصغير) وحاشية الصاوى ، ج ١ ، ص ٥٢٧-٥٢٨ ، الدردير (الشرح الكبير) ، ج ٢ ، ص ٥٢٦-٥٢٨ .

(٤) سبق تخريج الحديث .

(٥) المغنى ، ج ٧ ، ص ، كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٣٢٦-٣٢٧ .

ومما قاله الظاهرية في ذلك أن : "الأم أحق بحضانة الولد الصغير والبنت الصغيرة ، فإن لم تكن الأم مأمونة في دينها ودنياها ، نظر للصغير أو الصغيرة بالأحوط في دينهما ثم دنياهما فحيث كانت الحياطة لهما في كلا الوجهين ، وجبت هنالك عند الأب أو الأخ أو الأخت أو العمّة أو الخالة..." (١).

وبعد سرد أقوال الفقهاء نرى كيف أن الاسلام أعطى للأم حق الحضانة دون ماسواها وذلك ذريعة لحفظ الولد ورعاية لمصلحته .

### ثانيا : حضانة الكتابية :

مما سبق أوضحت كيف أن للأم حق الحضانة دون سواها من النساء ولكن إذا كانت الأم كتابية - أى من أهل الكتاب سواء يهود أو نصارى - أو كانت مرتدة أو ...الخ فما هو الحكم حينئذ؟ ذكر الأحناف : أنه "لو كانت الحاضنة كتابية والولد مسلما كانت في الحضانة كالمسلمة" (٢).

هذا في حالة أن الصغير لا يعقل أما إذا عقل فقالوا فيها : "والحاضنة الذمية ولو مجوسية بأن أسلم زوجها وأبت هي الاسلام كمسلمة مالم يعقل ولدها ديناً ، وقدر بسبع سنين لصحة اسلامه حينئذ أو إلى أن يخاف أن يألف الكفر بنحو أخذه إلى معابدهم ، فيتزع منها وإن لم يعقل ديناً" (٣). أما إذا كانت الحاضنة مرتدة فقد قالوا : "ومنها - أى من شروط الحضانة والحاضنة عدم ردتها - حتى لو ارتدت عن الاسلام بطل حقها في الحضانة ، لأن المرتدة تحبس فيتضرر الصبي . ولو تابت وأسلمت يعود حقها لزوال المانع (٤).

(١) ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٤٣ .

(٢) الكاساني ، البدائع ، ج ٤ ، ص ٤٢ .

(٣) الدر المختار ورد المحتار ، ج ٣ ، ص ٥٦٤-٥٦٥ .

(٤) البدائع ، ج ٤ ، ص ٤٢ .

وقالوا : "إلا أن تكون مرتدة فحتى تسلم ، لأنها تحبس وتضرب ، فلا تتفرغ للحضانة" (١).

وفي مذهب المالكية لم يشترطوا في الحاضن الاسلام حتى لو كان المحضون مسلما وإذا خيف على المحضون من كفر الحاضنة ضمت إلى المسلمين ليكونوا رقباء عليها قالوا : "الإسلام ليس شرطا في الحاضن ذكرا أو أنثى وضمت الحاضنة غير المسلمة لمسلمين إن خيف على المحضون منها فساد كأن تغذيه بلحم خنزير أو خمر ليكونوا رقباء عليها ولا يتزع منها ولا يشترط الجمع بل المسلم الواحد كاف في ذلك" (٢).

أما الشافعية فإنهم لم يثبتوا الحضانة لغير مسلم لأنه لا ولاية لكافر على مسلم . ولأن الحضانة لمصلحة الطفل ولامصلحة غالبا في حضانة الكافر فقد يفتنه عن دينه وهذا هو المهم فالمحافظة على الدين هي الأساس والغاية من الخلق ، ولكن قد يكون العكس فيحتضن المسلم الكافر لأن المصلحة في ذلك واضحة فقد يرشده ويهديه بإذن الله (٣).

وكذلك الحنابلة كانوا مثل الشافعية في هذا القول قالوا : "ولاحضانة لكافر على مسلم ، بل ضرر أعظم لأنه يفتنه عن دينه ويخرجه عن الإسلام بتعليمه الكفر وتربيته عليه وفي ذلك كله ضرر عليه" (٤).

ولكن ابن حزم أثبت للكافرة حق الحضانة فقال : "والأم الكافرة أحق بالصغيرين مدة الرضاع ، فإذا بلغا من السن والاستغناء مبلغ الفهم ، فلا حضانة للكافرة ولا فاسقة . ويعلل ابن حزم ما قاله بقوله : "وأما تقديم الدين ، فلقول الله عز وجل : [وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على

(١) الدر المختار ورد المختار ، ج ٤ ، ص ٥٥٦ .

(٢) الدردير ، الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٥٢٩ .

(٣) انظر : مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٥٥ ، المجموع ، ج ١٧ ، ص ١٦١-١٦٢ .

(٤) كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٣٢٨ .

الإثم والعدوان}{(١)، وقوله تعالى : {كونوا قوامين بالقسط}{(٢) وقوله تعالى :  
 {وذروا ظاهر الإثم وباطنه}{(٣) فمن ترك الصغير والصغيرة حيث يدربان على  
 سماع الكفر ويتمرنان على جحد نبوة محمد صلى الله عليه وسلم حتى يسهل  
 عليهما شرائع الكفر ، فقد عاون على الإثم والعدوان ولم يعاون على البر  
 والتقوى ، ولم يقم بالقسط ولا ترك ظاهر الإثم وباطنه وهنا حرام  
 ومعصية" (٤).

والقول الراجح هنا : ماذهب اليه الحنابلة والشافعية أنه لاحضانة  
 لكافر على مسلم حتى لو كان ذلك في سن صغيرة لان الكافرة أو الكتائية  
 اليوم وهى فى منزلة الكافرة لأن الآية القرآنية تقول : {لقد كفر الذين  
 قالوا إن الله ثالث ثلاثة}{(٥) لا يؤمن على من تقول هذا ان نترك طفلا  
 صغيرا كالنبته الصغيرة التى تروى وتشب على ذلك ، فهو ستغذيه أمه أو  
 حاضنته بما تعتقده أنه صحيح من عقيدتها الفاسدة والسنون الأولى هى أكثر  
 تأثيرا فى الطفل من أى فترة أخرى من مراحل النمو وهذا مايجبر عنه علماء  
 النفس والمجربون .

والطفل فى هذه السنين الأولى دائم القدوة بمن حوله ينظر ويقلد فمن  
 أشد الخطر على هذا الطفل ان نتركه مع امرأة كافرة .

واننا نرى أطفالنا كيف أنه يكرر على أذهانهم فى الليل والنهار لاله  
 الا الله محمد رسول الله ، ومع ذلك فإننا نعانى كثيرا فى التربية من المجتمع  
 المحيط من مدرسة وبيئة وما إلى ذلك .

(١) سورة المائدة : آية ٢

(٢) سورة النساء : آية ١٣٥

(٣) سورة الأنعام : آية ١٢٠

(٤) المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٤٣ .

(٥) سورة المائدة : آية ٧٣

أما قول المالكية : يجعل على الحاضنة الكافرة رقباء مسلمين فهذا يعرفه المجربون أنه مهما كان الرقباء على من عنده فكرة فهو يستطيع تنفيذها إن كان مؤمنا بها ولا يغنى الرقباء شيئا إذ الحاضنة ستغتني كل فرصة لبث أفكارها في هذه النبتة الصغيرة وهي المحضون .

### ثالثا : الأيم تترك الزواج من أجل أولادها :

كما هو معروف أن المرأة إذا طلقت أو مات زوجها فإن لها أن تتزوج إذا انتهت عدتها وهذه هي سنة الحياة الإستمرارية ، نكاح ونسل... الخ ولا يستطيع أحد أن يعيب عليها ذلك وهذه الصحايات كان فعلهن ذلك بعد موت أزواجهن أو طلاقهن فإنها تتزين وتنتظر الخاطب لتتزوج ثانية .

ولكن إن كانت المرأة تحتضن أطفالا لها فهل من الخير لها الزواج وبالتالي حضانة الأطفال عند غير أمهم وفي ذلك ذريعة إلى فقدانهم حنان الأم ورعايتها أو بقائهم مع زوج الأم مع مافي ذلك من مشاكل كثيرة جدا منها ضيق الرجل بأولاد غير أولاده وقد يظلم الرجل هؤلاء الصغار وقد ... وقد .. الخ ماهنالك من مشاكل .

أو أنه من الخير لها ترك الزواج والتفرغ لرعاية أطفالها؟

أما في حالة زواج الحاضنة من اجنبي فللعلماء أقوال في هذا :

(١) اشترط الجمهور أن لا تكون الحاضنة متزوجة من أجنبي ، وهذا قول الأحناف والشافعية والمالكية والحنابلة (١).

(٢) أما الظاهرية فقالوا : أن مستحقة الحضانة لا تسقط حضانتها بالزواج من أجنبي (٢).

(١) انظر : الهداية وفتح القدير ، ج ٣ ، ص ٣١٦ ، مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٥٥ ،

كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٣٢٨ ، الشرح الكبير للدردير ، ج ٢ ، ص ٥٢٩-٥٣٠ .

(٢) ابن حرم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٤٦ .

(٣) إن الزواج يسقط الحضانة عن مستحقتها إذا كان المحضون ذكرا لأنثى وهذه الرواية الثانية عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (١).

أما أدلة الفريق الأول فلقد استدلوا بالآتي :

(١) قوله صلى الله عليه وسلم للمرأة بشأن حضانة ابنها : "أنت أحق به مالم تنكحى" (٢).

(٢) عن سعيد بن المسيب قال : طلق عمر بن الخطاب رضى الله عنه أم ابنه عاصم فترافعا إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنهما فقضى أبو بكر لأمه مالم يشب أو تتزوج ، وقال أبو بكر : إن ريحها - أى ريح الأم ، وفراشها خير له حتى يشب أو تتزوج وذلك بمحض من الصحابة رضى الله عنهم (٣).

(٣) إن الغرض من الحضانة هى المحافظة على مصلحة المحضون ، وغالبا ليس للمحضون مصلحة فى بيت الحاضنة وهى مشغولة بزوجها . والزوج ليس أبا المحضون فلا يملك له عاطفة الحنان والمودة قال الفقهاء على زوج الحاضنة : 'يعطيه نورا - أى مكيلا - وينظر إليه شزرا - أى نظر المبغض له - أى للمحضون' (٤).

وقالوا : "إن الحاضنة مشغولة بحقوق الزوج فلا تتفرغ للقيام بحقوق المحضون" (٥).

- 
- (١) انظر ابن قدامة ، المغنى ، ج ٨ ، ص ١٩٤-١٩٥ .  
 (٢) رواه أبو داود ، انظر سنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٢٨٣ .  
 (٣) ابن القيم ، زاد المعاد ، ج ٥ ، ص ٤٣٦ .  
 (٤) العناية على الهداية ، ج ٣ ، ص ٣١٦ .  
 (٥) مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٥٥ ، المغنى ، ج ٨ ، ص ١٩٥ ، كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٢٨ .

أما أدلة الفريق الثاني وهم الظاهرية فقد قالوا :

إن "الأم أحق بحضانة الولد الصغير والإبنة الصغيرة حتى يبلغا تزوجت أو لم تتزوج ... وقالوا : "إنه لا يسقط حق الأم في الحضانة بزواجها إذا كانت مأمونة ، وكان الذى تزوجها مامونا ... روى عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وليس له خادم ، فأخذ أبو طلحة بيدي فانطلق بي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أنسا غلام كيس فليخدمك . قال أنس : فخدمته في السفر الحضر" قال ابن حزم تعليقا على هذا الخبر : "فهذا أنس في حضانة أمه ولها زوج وهو أبو طلحة بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم" (١).

ومن الحجج التى احتج بها الظاهرية ما ذكر ابن القيم رحمه الله إذ قال "واحتج لهذا القول أيضا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بابنة حمزة لخالتها وهى متزوجة من جعفر رضى الله عنه ثم قال ابن القيم : فلاريب أن للناس فى قصة حمزة ثلاثة مآخذ : أحدها : أن النكاح لا يسقط الحضانة (٢).

أما أدلة الفريق الثالث :

وهم القائلون بأن الحضانة تسقط عن الحاضنة إذا تزوجت إذا كان المحضون ذكرا لأن الجارية كما قال الإمام أحمد تكون مع الحاضنة إلى سبع سنين (٣). واستدلوا بما روى عن على رضى الله عنه وجعفر وزيد ابن ثابت رضى الله عنهم تنازعوا فى حضانة ابنة حمزة رضى الله عنه فقال على رضى الله عنه إنها ابنة عمى ، وأنا أولى بها وقال جعفر : إنها بنت عمى وخالتها عندى ، وقال زيد : إنها بنت أخى لأن النبى صلى الله عليه وسلم آخى بينى وبين حمرة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١) ابن حزم ، المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٤٦ .

(٢) ابن القيم ، زاد المعاد ، ج ٤ ، ص ١٣١ ، ج ٥ ، ص ٤٧٩ .

(٣) ابن قدامة ، المغنى ، ج ٨ ، ص ١٩٤ .

"الخالة أم . وسلم الصغير إلى جعفر رضى الله عنه" (١). فجعل النبي صلى الله عليه وسلم لها وهى مزوجة" (٢).

### الرأى الراجع :

هو قول الجمهور لقوة الدليل وهو قوله صلى الله عليه وسلم : "أنت أحق به مالم تنكحى" (٣). وكذلك فإن الحضنة هى ذريعة إلى تحقيق مصلحة المحضون وهذه الذريعة تفوت بزواج الحضنة من أجنبي وأدائها لحقوقه . لذا ينبغى قود الحضنة لمن يلى المتزوجة والله أعلم .

أما بالنسبة لدليل الضربين الثانى وهم الظاهرية ومن وافقهم وهو حديث أنس رضى الله عنه فهذا لاحجة فيه لأن أحدا من أقارب أنس لم ينازع أمه فى حضانتها . ووالده تنصر وذهب إلى الشام لأنه لم يصير على تحريم الخمر (٤). ولم يقاض فيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إنه لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة كان عمر أنس رضى الله عنه عشر سنوات فلما تزوجت أبا طلحة لم يأت من أقارب أنس من ينازع الأم المتزوجة فيه .

أما احتجاج ابن حزم بقصة ابنة حمزة فإن ابن القيم ذكر أن الناس فى قصة ابنة حمزة ثلاثة مآخذ :

- (١) أن النكاح لايسقط الحضنة .
- (٢) أن المحضون إذا كان بنتا فنكاح أمها لايسقط حضانتها ويسقطها إذا كان ذكرا .
- (٣) أن الزوج إذا كان قريبا من الطفل لم يسقط حضانتها وإلا سقطت .

(١) ابن القيم ، زاد المعاد ، ج ٥ ، ص ٤٨١ .

(٢) المغنى ، ج ٨ ، ص ١٩٥ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) انظر زاد المعاد ، ج ٥ ، ص ٤٥٧ .



فلاحتجاج بالقصة على أن النكاح لايسقط الحضانة مطلقا لا يتم إلا بعد إبطال الاحتمالين الآخرين<sup>(١)</sup>. وهذا غير محتمل إذا يبطل الاستدلال به . أما دليل الفريق الثالث بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بآبنة حمزة لخالتها وهي متزوجة فذلك لأن زوجها من أهل الاستحقاق لهذه الحضانة . ولايساويه إلا على رضى الله عنه ولقد ترجح جعفر - رضى الله عنه - لأن امرأته من أهل الحضانة وهي خالتها فكان هو أولى .

---

(١) زاد المعاد ، ج ٤ ، ص ١٣١ .

( ٦٠٤ )

## الباب الثالث بعض تطبيقات الذرائع على الأحداث المعاصرة

ويشتمل على :

الفصل الأول : الاستدلال بسد الذرائع على منع  
الاختلاط والمزاحمة .

الفصل الثانى : عمل المرأة .

الفصل الأول  
الاستدلال بسد الذرائع  
على منع الاختلاط والمزاحمة

مقدمة .

المبحث الأول : الاختلاط فى دور التعليم والعلم  
والإعلام .

المبحث الثانى : الذرائع فى مجال عمل المرأة .

المبحث الثالث : عمل المرأة فى الإعلام .

المبحث الرابع : الاختلاط فى الأسواق والطرق .

تمهيد :

الحمد لله على نعمة الاسلام التى شملت جميع العالمين . ومن هؤلاء المرأة التى كانت فى مقدمة من شملهم هذا العطاء وهذه النعمة فلقد جنبها الإسلام كل أبواب وذرائع الفساد . فهى كالماصة وأشد نفاسة منها ، لقد حافظ عليها الإسلام فى كل تشريعاته ولم يجعلها مثلما جعلتها الحضارة اليوم<sup>(١)</sup> سلعة تباع وتشتري .

ومن هذه التشريعات التى حفظ الإسلام فيها المرأة وسد ذرائع الفساد عنها المحافظة عليها حتى فى العبادات ، فهى إن طافت طافت خلف الرجال متباعدة عن ملامستهم والدخول فى الزحام والاختلاط . فهذه أم سلمة رضى الله عنها زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم تقول : "شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أى اشتكى فقال صلى الله عليه وسلم : طوفي من وراء الناس وأنت راكبة ، فطفت ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلى إلى جنب البيت"<sup>(٢)</sup>.

وكذلك روت عائشة رضى الله عنها قالت : "أرسل النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة رضى الله عنها ليلة النحر ، فرمت الجمرة قبل الفجر ، ثم مضت فأفاضت ، وكان ذلك اليوم الذى يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها"<sup>(٣)</sup>. قال العلماء : إن الرخصة هذه كانت لعل خوف الزحام عليهم<sup>(٤)</sup>.

(١) تسمى حضارة تجاوزا لإلف الناس استخدام هذا اللفظ وإلا فهى الجاهلية العمياء ارتكنوا حتى أصبحت الجاهلية أفضل منا ، وأحسن حالا .

(٢) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ٣ ، ص ٤٨١ .

(٣) الشوكانى ، نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٦٥-٦٧ .

(٤) عمدة القارى شرح صحيح البخارى ، ج ١٠ ، ص ١٥ .

ومن الأمور التي سدها الاسلام خوفا من الفتنة والفساد سفر المرأة وحدها وخلوة الأجنبي بها . قال صلى الله عليه وسلم : "لاتسافر المرأة إلا مع ذى محرم ، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعها محرم" (١).

قال العلماء فى معنى هذا الحديث : "وفيه منع الخلوة بالأجنبية وهو إجماع لاخلاف فيه" (٢).

"ويستثنى من ذلك مواضع الضرورة بأن يجد امرأة منقطعة فى الطريق أو نحو ذلك ، فيباح له استصحابها بل يلزمه ذلك إذا خاف عليها لو تركها وهذا لا اختلاف فيه" (٣).

ومن الأمور التي تدل على محافظة الاسلام على المرأة من الاختلاط والتزاحم المؤدى إلى الفساد عدم وجوب أداء الصلاة جماعة على المرأة وكما هو معروف أن أداء الصلوات المفروضة فى جماعة سنة مؤكدة كما قال البعض ، وواجب كما قال البعض الآخر إلا أن أداء هذه الصلوات جماعة ليست واجبا على المرأة باتفاق الفقهاء . حتى أن بعضهم كرهها للشواب وأجازها للعجائز . وصلاتهن فى بيوتهن خير لهن . وإذا ذهبت للصلاة لا تختلط بالرجال فى المسجد ، وإذا أقيمت الصلاة وقفن خلف الرجال . وفى هذا دلالة على منع الاختلاط سدا لذريعة الفساد والفتنة . وكذلك عدم وجوب صلاة الجمعة على المرأة باتفاق الفقهاء وعلل الحنفية ذلك بقولهم : "وأما المرأة فلأنها مشغولة بخدمة الزوج ممنوعة عن الخروج إلى محامل الرجال ، (لكن) الخروج سبب الفتنة ولهذا لاجتماع عليهن وأيضا لاجتماع عليهن" (٤).

(١) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ٤ ، ص ٧٢-٧٧ .

(٢) شرح صحيح مسلم للإمام النووى ، ج ٩ ، ص ١٠٩ ، نيل الأوطار ، ج ٤ ، ص ٢٦٠ سبل السلام ، ج ٢ ، ص ٢٩٩ .

(٣) شرح صحيح مسلم ، ج ٩ ، ص ١٠٩ .

(٤) البدائع ، ج ١ ، ص ٢٥٩ . لأن .

ومن هذه الأمور كذلك نهيه صلى الله عليه وسلم النساء السير في وسط الطريق فلقد رأى صلى الله عليه وسلم وهو خارج من المسجد أن الرجال اختلطوا بالنساء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "استأخرون فإنه ليس لكن أن تحققن<sup>(١)</sup> الطريق ، عليكن بحافات الطريق . فكانت المرأة تلصق بالجدار حتى إن ثوبها ليعلق بالجدار من لصوقها به"<sup>(٢)</sup>.

ومعنى هذا الحديث الشريف : ابعدن عن الطريق أى لا تسيروا في وسطه ، وإنما سيروا في حافته حتى لا تختلطوا بالرجال . فأطعن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسرن في جوانب الطريق ، حتى إن إحداهن من شدة تنحيها عن وسط الطريق وابتعادها عنه أن ثوبها ليعلق بالجدار على جانب الطريق من شدة التصاقها به ، مبالغة في الابتعاد عن وسط الطريق<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أن تحققن : أى تركبن حقها أى وسطها .

وحافات الطريق : جمع حافة وهى الناحية .

(٢) رواه أبو داود ، انظر سنن أبى داود ، ج ١٤ ، ص ١٩٠ .

(٣) عون المعبود شرح سنن أبى داود ، ج ١٤ ، ص ١٩٠-١٩١ .

## المبحث الأول الاختلاط في دور التعليم والعلم

ويشتمل :

مقدمة (في فضل العلم والعلماء) .

(١) ضوابط تعليم النساء .

(٢) تعليم النساء الرجال .

### مقدمة (فى فضل العلم والعلماء) :

للعلم منزلة عظيمة فى الاسلام . قال تعالى : {شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط} (١).

قال الإمام الغزالي رحمه الله : "فانظر كيف بدأ سبحانه وتعالى بنفسه وثنى بالملائكة ، وثالث بأهل العلم ، ونهايك بهذا شرفاً وفضلاً وجلالاً ونبلاً" (٢).

وقال تعالى : {وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون} (٣) أى لا يعقل صحتها وحسنها وفائدتها إلا العالمون (٤). وقال تعالى : {إنما يخشى الله من عباده العلماء} (٥) أى أن العلم يقتضى الخشية ويناسبها والمراد بالعلماء هنا العالمون بالله - عز وجل - وبما يليق به من صفاته الجليلة وأفعاله الحميدة وسائر شؤونه الجميلة ، فمدار الخشية هذا العلم ، فكل من كان أعلم بالله تعالى كان أخشى لله من غيره (٦).

وقال تعالى : {قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون} (٧). وقال تعالى : {يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير} (٨). جاء فى تفسير هذه الآية : "يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم الشرعى درجات كثيرة جليلة ، وعطف (والذين أوتوا العلم) على (الذين آمنوا) من عطف الخاص على العام تعظيماً لهم بعدهم كأنهم جنس آخر . ودلالة الآية على فضلهم ظاهرة (٩).

(١) سورة آل عمران : آية ١٨

(٢) الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ج ١ ، ص ٥ .

(٣) سورة العنكبوت : آية ٤٣

(٤) تفسير الزمخشري ، ج ٣ ، ص ٤٥٥ .

(٥) سورة فاطر : آية ٢٨

(٦) تفسير الألوسى ، ج ٢ ، ص ١٩١ .

(٧) سورة الزمر : آية ٩

(٨) سورة المجادلة : آية ١١

(٩) تفسير الألوسى ، ج ٢٨ ، ص ٢٩ .



وقال صلى الله عليه وسلم : "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين" (١)  
جاء في شرح هذا الحديث يفقهه : أى يفهمه . ومفهوم الحديث : أن من لم  
يتفقه في الدين أى لم يتعلم قواعد الإسلام وما يتصل بها من الفروع ، فقد  
حرم الخير . وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس ، ولفضل  
التفقه في الدين على سائر العلوم (٢).

وقال صلى الله عليه وسلم : "وإن العالم ليستغفر له من في السموات  
والأرض والحيتان في جوف الماء ، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر  
ليلة البدر على سائر الكواكب ، وإن العلماء ورثة الأنبياء ، وإن الأنبياء لم  
يورثوا دينارا ولا درهما ، ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر" (٣).  
وقال صلى الله عليه وسلم : "فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف  
عابد" (٤).

وقال صلى الله عليه وسلم : "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من  
ثلاثة أشياء : من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به بعده ، أو ولد صالح يدعو  
له" (٥).

وقال عليه السلام في فضل التعلم : "من سلك طريقا يطلب فيه علما  
سلك الله به طريقا من طرق الجنة ، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضى  
لطالب العلم ... " (٦).

وقال عليه السلام : "العالم والمتعلم شريكان في الأجر ولاخير في سائر  
الناس" (٧).

(١) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلاني ، ج ١ ، ص ١٤١ .

(٢) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ١ ، ص ١٦٤-١٦٥ .

(٣) رواه الدارمى ، انظر سنن الدارمى ، ج ١ ، ص ٩٨ .

(٤) رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٨١ .

(٥) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم وفضله ، ج ١ ، ص ١٧ .

(٦) رواه أبو داود ، انظر سنن أبي داود ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(٧) رواه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٨٣ .

هذه النصوص الواردة في فضل العلم والتعلم تحت المسلمين رجالا ونساء على طلب العلم والتعلم . ولكن هناك بعض الذرائع التي يجب سدها في تعليم النساء وأخرى يجب فتحها حتى تفتح أبواب المصالح وتسد جميع أبواب المفساد وينفع الله الأمة الإسلامية بتعلم النساء مربيات الجيل .

### أولا : ضوابط تعليم النساء :

سبق أن اشرت إلى حث الاسلام على التعليم رجالا ونساء ولكن ماهى الضوابط التي يجب أن تراعيها المرأة في تلقيها العلم سدا لأبواب الفساد والفتنة وحتى تكون الغاية والوسيلة نافعة ومفيدة ولا تكون مثل الذين نادوا بالتعليم ولم يلقوا بالا لأخلاقيات النساء أو المفساد والأضرار التي تمسهم همهم الرقي والحضارة كما يقولوا ولكنها حضارة ناقصة التي لا تلقى بالا إلى الأخلاق . ومن هنا فإنى أحببت أن أوضح منهج الإسلام في تعليم النساء ، فقد أباح لها الإسلام المسألة وأوجبها عليها . فقد قالت السيدة عائشة رضى الله عنها : "نعم النساء نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء ان يتفقهن في الدين" (١).

وكانت النساء يسألن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمورهن الخاصة التي تستحى بعض النساء من المسألة فيها . فلقد جاءت أم سلمة رضى الله عنها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت : يا رسول الله ، إن الله لا يستحى من الحق ، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأت الماء . فغطت ام سلمة (زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم) وجهها ، وقالت : يا رسول الله أو تحتلم المرأة؟ قال : نعم ، تربت يمينك ففيم يشبهها ولدها؟" (٢).

(١) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلاني ، ج ١ ، ص ٢٢٩ .

(٢) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلاني ، ج ١ ، ص ٢٢٩ .

وروت أم كثير بنت يزيد الأنصاري قالت : دخلت أنا وأختي على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له : ان أختي تريد أن تسألك عن شيء وهي تستحي . قال النبي صلى الله عليه وسلم : فلتسأل ، فإن طلب العلم فريضة . فقلت له : أو قالت له أختي : إن لي ابنا يلعب بالحمام . قال : "أما إنه لعبة المنافقين" (١).

وجاءت زينب زوجة عبد الله بن مسعود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول : "تصدقن يامعشر النساء ولو من حليكن" . قالت زينب : فانطلقت إلى بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا امرأة من الأنصار حاجتها كحاجتي ، فخرج بلال رضى الله عنه فقلنا له : أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن امرأتين بالباب تسألانك : أتجزىء الصدقة عنهما على أزواجهما ، وأيتام في حجورهما؟ فقال صلى الله عليه وسلم : "لهما أجران . أجر القرابة وأجر الصدقة" (٢).

ولكن إباحة الاسلام السؤال للنساء كان بشروط منها : عدم الاختلاط بين الذكور والإناث فقد كان عليه السلام يخصص يوما خاصا للنساء ، روى البخارى أن النساء قلن لرسول الله صلى الله عليه وسلم غلبنا عليك الرجال فاجعل لنا يوما من نفسك ، فوعدهن يوما لقيهن فيه ، فوعظهن وأمرهن فكان فيما قال لهن : مامنكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجابا من النار . فقالت امرأة : واثنين . قال : واثنين" (٣).

وجاء في شرح هذا الحديث : "قولهن (غلبنا عليك الرجال) معناه : أن الرجال يلزمونك كل الأيام ويسمعون منك العلم وأمور الدين ، ونحن نساء ضعفة لا نقدر على مزاحمتهم فاجعل لنا يوما من الأيام نسمع العلم

(١) ابن حجر العسقلاني ، الإصابة في تمييز الصحابة ، ج ٤ ، ص ٤٨٧ .

(٢) ابن حجر ، الإصابة في تمييز الصحابة ، ج ٤ ، ص ٤٨٧ .

(٣) رواه البخارى ، انظر شرح صحيح البخارى عمدة القارى للإمام العيني ، ج ٢ ، ص ١٣٣-١٣٤ .

ونتعلم أمور الدين . ويستفاد من هذا الحديث : جواز سؤال النساء عن أمور دينهن ، وجواز كلامهن مع الرجال في ذلك وفيما لهن الحاجة إليه <sup>(١)</sup> . ولو كان من الجائز لهن الجلوس مع الرجال لسماع العلم وتلقيه من النبي صلى الله عليه وسلم لأرشدن إلى ذلك ولما كان لقولهن : ( غلبنا عليك الرجال ) معنى ولا وجه مقبول ، ولأنكر عليهن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا القول وقال لهن : تعالين واجلسن خلف الرجال واسمعن ما أقول . ولكن قد يقال : إن جلوس المسلمين حول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتأتى معه جلوس النساء خلف الرجال ، لأن جلوسهم كيفما اتفق لهم . وهذا بخلاف وقوف النساء في الصلاة مع صفوف الرجال ، لأن الرجال يقفون في صفوف منتظمة يمكن معها أن تقف النساء خلفهم دون مزاحمة لهم ولا اختلاط بهم <sup>(٢)</sup> .

هذا إذا كان ممكنا الفصل بين الذكور والإناث ، ولكن الحاجة أحيانا تضطر المرأة أن تدرس في جامعات ليس فيها فصول خاصة بالنساء فما العمل حينئذ؟

في حالة الضرورة وليس هناك خيار أمام المرأة تنظم الحجرة الدراسية بحيث يجلس الذكور في الكراسي الأمامية ويدخلون إلى حجرة الدراسة من باب خاص لهم ، وتكون كراسي النساء خلف كراسي الرجال ، ومع فاصل مناسب بين كراسي الذكور وكراسي الإناث ، وإن الإناث يدخلن إلى حجرة الدراسة من باب خلفي لهن وخاص بهن <sup>(٣)</sup> . وبعد سد جميع الطرق والذرائع إلى الفتنة أقول أنه يمكن تدريس الإناث مع الذكور في حالة الضرورة وعدم وجود البديل . والأفضل والأحوط الفصل التام بينهم .

(١) الإمام العيني ، عمدة القارى ، ج ٢ ، ص ١٣٣-١٣٤ .

(٢) عبد الكريم زيدان ، المفصل في أحكام المرأة ، ج ٤ ، ص ٢٥٦ .

(٣) انظر نفس المرجع السابق .

ويلجأ إلى الجمع بينهم في حالة عدم وجود حجر كافية للدراسة أو عدد كاف من المعلمين أو غير ذلك من الأسباب .

ومن التدابير والضوابط في التعليم كذلك أن تعلم المرأة بنات جنسها إن كان هناك امرأة صالحة لهذه المهنة في علمها ودينها وأخلاقها . وإن لم يكن هناك امرأة تسد هذا المحل فلا بأس بتعليم الرجل الكفو الأمين التقى الورع . لأن وجود الرجل بين مجموعة من النساء لا يتحقق به الخلوة المحرمة شرعا . والدليل على ذلك ما كان يفعله عليه السلام من موعظة النساء وتذكيرهن . كما مضى من الأدلة أنه عليه السلام خرج ومعه بلال فظن أنه لم يسمع النساء فوعظهن وأمرهن بالصدقة فجعلت المرأة تلقى بالقرط والخاتم وبلال يأخذ في طرف ثوبه" (١) .

ومما ينبغي ان يفتح أمام النساء لتعليمهن الاستفادة من الوسائل الحديثة الإعلامية مثل الراديو والتلفزيون وما يذاع فيهما من دروس ومواعظ وخطب ونشرات وتوزيعها على البيوت حتى يستفيد منها النساء ، وخاصة اللاتي لم يتيسر لهن مواصلة التعليم . ويكون كل ذلك وفق خطة مدروسة ومنهج ثابت منظم يعلمهن ما يخصهن من أمور دينهن ودنياهم يشرف عليه أهل الاختصاص والعلم والدين . والله أعلم .

### تعليم النساء للرجال :

لقد أمر الاسلام المرأة بالبعد عن مجالس الرجال وعن مزاحمتهم أو الاختلاط والخلوة بهم ولكن الاسلام لم ينهها عن مجالس العلم حتى وإن كانت هي المعلمة والرجال هم المتعلمون . وهذه الأمثلة الكثيرة التي تبين كيف لم يسد الاسلام هذا الباب لما فيه من المصلحة بل شجع المرأة على العلم والتعليم وقد يكون واجبا في حقها إذا لم يوجد غيرها في ذلك المجال .

(١) سبق تخريج الحديث ، رواه البخارى .

وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلب من الشفاء بنت عبد الله<sup>(١)</sup> تعليم زوجته حفصة أم المؤمنين رضى الله عنها الكتابة تقول الشفاء : "دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا عند حفصة أم المؤمنين ، فقال لى صلى الله عليه وسلم ألا تعلمين هذه رقية النملة<sup>(٢)</sup> كما علمتها الكتابة"<sup>(٣)</sup>. وفى تعليم الرجال كذلك فإننا نرى عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها كانت تعلم أكابر الصحابة وهى روت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أبيها وعن عمر وفاطمة وسعد وحمزة بن عمرو الأسلمى ، وجذامة بنت وهب . وحدث عنها خلق كثير<sup>(٤)</sup> ويبلغ مسندها ألفين ومائتين وعشرة أحاديث . اتفق لها البخارى ومسلم على مائة وأربعة وسبعين حديث . كان يقال أنه لم يكن فى أمة محمد صلى الله عليه وسلم من هو أعلم منها<sup>(٥)</sup>. ويقول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أشكل علينا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حديث قط فسألنا عائشة إلا وجدنا عندها منه علما<sup>(٦)</sup>. وسئل أحد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل كانت عائشة تحسن الفرائض؟ قال : والله ، لقد رأيت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم الأكابر يسألونها عن الفرائض<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) الشفاء بنت عبد الله : أسلمت قبل الهجرة وهى من المهاجرات الأول من عقلاء النساء وفضلائهن ، كان عمر يقدمها فى رأى ويرعاها ويفضلها وربما ولاها شيئاً من أمر السوق . الإصابة ، ج ٨ ، ص ٢٠١ .
- (٢) النملة : قروح تخرج فى الجنين وهو داء معروف ، وسمى "نملة" لأن صاحبه يحس فى مكانه كأنه غلّة تدب عليه وتعضه .
- (٣) ابن القيم ، زاد المعاد ، ج ٤ ، ص ١٨٤ .
- (٤) رواه أبو داود ، انظر سنن أبى داود شرح عون المعبود ، ج ١٠ ، ص ٣٧٣ .
- (٥) انظر الذهبى ، سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ١٣٥-١٣٩ .
- (٦) سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ١٤٠ .
- (٧) نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ١٧٩ .
- (٨) نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ١٨٢ .

ويقول لها عروة بن الزبير ابن أختها أسماء : يا أمتاه ، لا أعجب من فقهاك ، أقول : زوجة نبي الله ، وابنة أبي بكر ، ولا أعجب من علمك بالشعر وأيام الناس ، أقول : ابنة أبي بكر ، وكان أعلم الناس ، ولكن أعجب من علمك بالطب (كيف هو ومن) أين هو؟ او ماهو؟ قال : فضربت على منكبه ، وقالت : أى عرية ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسقم عند آخر عمره - أوفى آخر عمره - وكانت تقدم عليه وفود العرب من كل وجه ، فتنعت له الأنعات وكنت أعالجها له ، فمن ثم (١).

وروى أن معاوية بن أبي سفيان دخل على عائشة فكلمها ثم قال : أما سمعت قط أبلغ من عائشة ليس رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢). وهذا الصحابي عمرو بن شعيب يقول : حدثني زينب بنت أبي سلمة (٣) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - كان عند أم سلمة فجعل الحسن من شق والحسين من شق ، وفاطمة في حجره فقال : رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت (٤).

هذه امرأة من الصحابيات تعلم الرجال وتروى لهم حديث رسول الله وهي زينب بنت أبي سلمة تحدث الصحابة بما رأت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الصحابية أم خالد الحبشية المولدة لها صحبة وروت حديثين (٥).

وهذه صفية بنت شيبة روت عن النبي صلى الله عليه وسلم في سنن أبي داود والنسائي . وهذا من أقوى المراسيل ، وحدث عنها ك ابنها منصور بن عبد الرحمن الحجبي ، وسبطها محمد بن عمران الحجبي والحسن بن مسلم بن

(١) نفس المرجع .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٨٣ .

(٣) توفيت سنة ٧٤ هـ .

(٤) سير أعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٢٠١ .

(٥) سير أعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٤٧١ .

ينان ، وإبراهيم بن مهاجر وقتادة ، ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح ، وعمر ابن عبد الرحمن بن محيضر السهمي المقرئ . وعدة (١).

وهذه أم الدرداء حدث عنها جبير بن نفير وأبو قلابة وسالم بن أبي الجعد ورجاء بن حيوة ... وكثير لها صحبة . وقال مكحول : كانت أم الدرداء فقيهة . وعن عون بن عبد الله قال : كنا نأتي أم الدرداء فنذكر الله عندها . وكان عبد الملك بن مروان كثيرا ما يجلس إلى أم الدرداء في مؤخر المسجد بدمشق (٢).

وهذه عائشة بنت طلحة حديثها مخرج في الصحاح . روت عن خالتها عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وروى عنه حبيب بن أبي عمرة وفضيل الفقهي وآخرون (٣).

وهذه حفصة بنت سيرين روى عنها قتادة وأيوب وخالد الحذاء وابن عون وهشام بن حسان وقال الحسن وابن سيرين : ما أفضل عليها أحدا (٤). وهذه معادة روت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعائشة وهشام بن عامر . وحدث عنها أبو قلابة الجرمي وغيره كثير . وحديثها محتج به في الصحاح وثقها يحيى بن معين (٥).

وهذه عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة حدث عنها جماعة منهم الزهري ويحيى الأنصاري وروى أيوب بن سويد عن يونس عن ابن شهاب عن القاسم بن محمد أنه قال لي : يا غلام ، أراك تحرص على طلب العلم ، أفلا أدلك على وعائه؟ قلت : بلى . قال : عليك بعمرة فإنها كانت في حجر عائشة . قال فأتيتها فوجدتها بحرا لا يترف (٦).

(١) سير أعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٥٠٨ .

(٢) سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٢٧٩ .

(٣) سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٣٧٠ .

(٤) سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٥٠٧ .

(٥) سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٥٠٩ .

(٦) سير أعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٥٠٨ .



وهذه رابعة العدوية كان يدخل إليها العلماء منهم سفيان الثوري ...  
وغيره (١).

وهذه كريمة الشيخة العالمة الفاضلة المسندة أم الكرام ، روت الصحيح  
مرات كثيرة وحدث عنها خلق كثير (٢). وهذه عائشة بنت حسن روى عنها  
الخلال واسماعيل الحافظ وغيرهم (٣). ويبي الشيخة المعمرة روى عنها خلق  
كثير (٤). وفاطمة بنت الدقاق حدث عنها خلق كثير (٥). وفاطمة بنت  
البغدادي شيخة عالمة واعظة مسندة أصبهان حدث عنها خلق كثير منهم  
السمعاني (٦). وفاطمة بنت علي البزازة سمعت وروت وروى عنها كثير (٧).  
وهذه تجنى بنت عبد الله أم عتب سمع وحدث عنها السمعي وابن  
عساكر وغيرهم كثير (٨). وخديجة بنت أحمد بن الحسن فخر النساء روى  
عنها خلق كثير (٩).

وهنا نرى من هولاء النساء منهن أساتذة لأئمة علماء مثل ابن عساكر  
والسمعاني والبخاري وغيرهم ولم يسد الباب بحجة الفتنة ، فإن أبواب الفتن  
كثير تسد ولكن إذا رجحت المصلحة على المفسدة فلاتسد أبواب المصلحة .

- 
- (١) انظر سير أعلام النبلاء ، ج ٨ ، ص ٢٤١ .
  - (٢) سير أعلام النبلاء ، ج ١٨ ، ص ٢٣٣-٢٣٤ . توفيت سنة ٤٦٣ هـ .
  - (٣) المرجع السابق ، ص ٣٠٢-٣٠٣ . توفيت سنة ٤٦٦ هـ .
  - (٤) المرجع السابق ، ص ٤٠٣-٤٠٤ . توفيت سنة ٤٧٥ هـ .
  - (٥) نفس المرجع ، ص ٤٧٩، ٤٨٠ . توفيت سنة ٤٨٠ هـ .
  - (٦) نفس المرجع ، ج ١٩ ، ص ١٤٨ . توفيت سنة ٥٣٩ هـ .
  - (٧) المرجع السابق ، ص ٤٨٩ . توفيت سنة ٥٦٣ هـ .
  - (٨) المرجع السابق ، ص ٥٥٠ . توفيت سنة ٥٧٥ هـ .
  - (٩) المرجع السابق ، ص ٥٥١ . توفيت سنة ٥٧٠ هـ .

المبحث الثاني  
الذرائع في مجال عمل المرأة

ويشتمل على :

مقدمة (أهمية العمل وفضله ومكانته) .

(١) عمل المرأة .

(٢) ضرورة الخروج .

مقدمة :

قال تعالى : {فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله} (١).

جاء في تفسير هذه الآية الكريمة : "الأمر بالانتشار في الأرض للإباحة أى إذا فرغتم من الصلاة فانتشروا في الأرض للتجارة والتصرف في حوائجكم" (٢).

وقال الله تعالى : {هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور} (٣).

وجاء في تفسيرها : "الندب على التسبب والكسب قال صلى الله عليه وسلم : إن الله يحب العبد المؤمن المحترف" (٤).

وقال تعالى : {علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون فى سبيل الله فاقراً أو مائسراً منه} (٥).

وجاء في تفسيرها : "من لطائف هذه الآية أنه تعالى سوى بين المجاهدين والمسافرين للكسب الحلال" (٦).

وقال صلى الله عليه وسلم : "ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده ، وأن نبى الله داود - عليه السلام - كان يأكل من عمل يده" (٧). وهذا خليفة الله فى أرضه ابتغى الأكل من طريق الأفضل . وقال

- 
- (١) سورة الجمعة : آية ١٠  
 (٢) تفسير الرازى ، ج ٢٠ ، ص ٩ .  
 (٣) سورة تبارك : آية ١٥  
 (٤) تفسير الألوسى ، ج ٢٩ ، ص ٦٥ .  
 (٥) سورة المزمل : آية ٢٠  
 (٦) تفسير الرازى ، ج ٢٠ ، ص ١٨٧ .  
 (٧) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ٤ ، ص ٣٠٣ .

صلى الله عليه وسلم : "والذى نفسى بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلا فيسأله أعطاه أو منعه" (١). وغير ذلك كثير من الآثار والروايات فى أهمية العمل وحض الاسلام عليه . وجعله مباحا بل ومندوبا إليه إذا كان بحاجة إليه كأن يريد تحصيل مايكفيه لأداء فريضة الحج أو لمساعدة المحتاجين ويكون العمل واجبا عليه إذا تعين العمل طريقا للحصول على مايلزم من نفقة واجبة عليه أو لئلا يحتاج إلى السؤال وطلب الصدقة لنفسه أو لغيره مع قدرته على العمل (٢).

ولولى الأمر إجبار الفرد على العمل إذا كان مكلفا بالإنفاق على أهله كزوجته ووالديه الفقيرين وكذلك إذا تعلق بعمله مصلحة عامة . قال العلماء : "يجوز لولى الأمر حمل أرباب الحرف والصناعات على العمل بأجر المثل إذا امتنعوا عن العمل ، وكان فى الناس حاجة إلى أعمالهم وصناعتهم وحرفهم" (٣).

والحكمة من العمل سد حاجة الإنسان وتوفير ما يحتاجه المجتمع وقد يكون العمل لكسب الأجر والثواب من الله مثل التعليم أو الجهاد .

### عمل المرأة :

فى المقدمة ذكرت أن العمل قد يكون مباحا ، بل ويكون مندوبا إليه وقد يكون واجبا والأصل فى ذلك حرية الفرد فى العمل فله مباشرة وله تركه ، ولكن قد يمنع الفرد من العمل إذا كان ضارا بغيره مثل أعمال المحتكرين .

(١) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ٣ ، ص ٣٣٥ .

(٢) عبد الكريم زيدان ، الفصل فى أحكام المرأة ، ج ٤ ، ص ٢٦٤ .

(٣) ابن القيم ، الطرق الحكمية ، ص ٢٤٧ .

وبما أن العمل يكون أحيانا الزيادة الكسب مثل المرأة فهى مكفية المؤونة ، لأن نفقتها على زوجها إن كانت ذات زوج ، سواء كانت غنية أو فقيرة ، فإن لم تكن ذات زوج فنقتها على أبيها إن لم تكن ذات مال ، فإن لم يكن لها أب فنقتها على أخيها أو من تلزمه نفقتها . لذا كان العمل فى حق المرأة مباحا بشرط ألا يزاحم ماهو واجب عليها .

فإذا كان العمل ذريعة إلى تفويت الواجب المناط بها وهو القيام بأعمال البيت والأولاد وما تتطلبه الحياة الزوجية من حق الزوج وحق الرعاية فالعمل فى حق المرأة غير مباح لأن فعل الواجب أكد من فعل المباح بل ولا يزاحم هذا المباح ماهو مندوب للمرأة .

ومن أصول الحقوق والواجبات عدم جواز مزاحمة ماهو حق للإنسان لما هو واجب عليه وخروج المرأة من بيتها غالبا ما يكون على حساب التفريط فى واجباتها إذن العمل ممنوع فى حقها إذا كان يخل بأداء واجباتها وهذا الحكم مبنى على الغالب لا النادر . هذا إذا كان العمل غير ضرورى لها ومباحا فى حقها .

ولا يقول قائل إن الخادمت أخذن مكان الأمهات فى التربية فليس هناك من يخل محل الأم فى تربية الأولاد . وما نراه من سوء التربية فلأنها تركت للخادمت . فحنان الأم وعطفها لا يمكن تحصيله عن طريق الخادمت . والخادمة نفسها تحتاج للجلوس مع اولادها مثل غيرها . وحتى لو كانت المرأة ليس عليها واجبات داخل المنزل بأن تكون غير متزوجة وليس عليها واجبات من رعاية أطفال وغيره فإن البيت أستر لها وأسلم وهى مكفية المؤونة . والشرع يحضها على القرار فى بيتها ويرغبها فى البقاء فيه . قال تعالى : {وقرن فى بيوتكن} وهى كذلك ملزمة بخدمة أبويها ومحتاجة لمعرفة كيفية إدارة شئون البيت والقيام بأعماله حتى تتقن ذلك وتتمرس عليه ، فلا يجوز إهماله فقد تكون زوجة فى أى وقت .

أما إذا كان هناك ضرورة للعمل خارج البيت فالضرورات تبيح المحظورات وهي قاعدة ثابتة في الشريعة الإسلامية .

### ضرورة الخروج :

عرفنا أن عدم حاجة المرأة للعمل جعل خروجها من البيت غير مستحب لأنه ذريعة إلى مفسدة . أما إذا كان هناك ضرورة للخروج فإن باب العمل يفتح لها وذلك للمصلحة . وفي القرآن الكريم نرى في قصة ابنتي شعيب عليه السلام مع موسى عليه السلام كيف ان المرأة اضطرت للخروج فخرجت قال الله تعالى : {ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ، ووجد من دونهم امرأتين تذودان ، قال ما خطبكما ، قالتا لانسقى حتى يصدر الرعاء ، وأبونا شيخ كبير ، فسقى لهما ثم تولى إلى الظل فقال رب إني لما أنزلت إلى من خير فقير}{(١)}.

وهنا نرى ابنتي شعيب عليه السلام تقدمان العذر لخروجهما وهو ضعف أبيهما وعجزه عن السقى لذا حلا محله في سقى أغنامهم . ولو كان عنده رجل يعاونه لأرسله إلى موسى ليجزيه أجر السقيا ولكنه أرسل ابنته فقالت : {إن أبى يدعوك ليجزيك أجر ما سقيت لنا}{(٢)}.

وليس فقط في سنن من قبلنا ولكن من قصص الصحايات رضى الله عنهن نرى كيف كن يفعلن مع العمل خارج البيت . روى البخارى رحمه الله عن أسماء بنت أبى بكر قالت : "تزوجنى الزبير وماله فى الأرض من مال ولا مملوك"(٣) ولا شئ غير ناضح(٤) إلا فرسه فكنت أعلف فرسه وأستقى

(١) سورة القصص : آية ٢٣، ٢٤

(٢) سورة القصص : آية ٢٥

(٣) المملوك : الرقيق من العبيد .

(٤) الناضح : الجمل الذى يستقى عليه الماء . واستسقى الماء أى أسقى الفرس والناضح وغيرهما . لسان العرب ، ج ٢ ، ص ٦٢٠ .

الماء وأخرز غربه<sup>(١)</sup> وأعجن ولم أكن أحسن أخبز ، فكان يخبزه جارات لى من الأنصار ، وكن نسوة صدق ، وكنت أنقل النوى من أرض الزبير التى أقطعه<sup>(٢)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم على رأسى ، فلقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه نفر من الانصار فدعاني ثم قال : أخ أخ<sup>(٣)</sup> ليحملني خلفه ، فاستحييت أن أسير مع الرجالا ، وذكرت الزبير وغيرته وكان أغير الناس ، فعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم أنى قد استحييت فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجئت الزبير فقلت : لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى رأسى النوى ومعه نفر من أصحابه فأناخ لأركب ، فاستحييت منه وعرفت غيرتك ، فقال : والله لحملك النوى كان أشد على من ركوبك معه . قالت : حتى أرسل إلى أبو بكر بعد ذلك بخادم تكفينى سياسة الفرس فكأنما أعتقنى<sup>(٤)</sup> .

وهنا نرى اسماء رضى الله عنها قامت بهذه الأعمال للضرورة لانشغال زوجها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبيها فى الجهاد وفى نصرة دين الله . وسكوت رسول الله صلى الله عليه وسلم لخروج أسماء دليل على جواز خروج المرأة للعمل خارج بيتها للضرورة . ولكنها لم تكن تهمل واجبات بيتها بدليل قولها : " وكنت أخدم الزبير خدمة البيت " . ومثل هذه الحالات إذا كان للمرأة أيتام وهى المعيلة الوحيدة لهم ، فيجوز لها الاعمال الاشريفة مثل ماتصنعه فى بيتها ثم تبيعه أو تخبزه أو تغزله أو تخطيه للناس . أو تفعل ذلك فى البيوت .

(١) وأخرز غربه : الخرز وهو الخياطة فى الجلد وغوها . لسان العرب ، ج ٥ ، ص ٣٤٥ .

(غربه) الدلو الكبير . لسان العرب ، ج ١ ، ص ٦٣٩ .

(٢) الأرض التى أقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم تدخل فى القطاع وهى ثلث منمنعة الأرض دون رقبته . لسان العرب ، ج ٨ ، ص ٢٨١ .

(٣) (أخ أخ) كلمة تقال عند اناخة البعير . لسان العرب ، ج ٣ ، ص ٣ .

(٤) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى شرح العسقلانى ، ج ٩ ، ص ٣١٩-٣٢٠ .

وكذلك خروجها للدعوة بين صفوف النساء لأنها من أوجب الواجبات . فهذه أم سليم رضى الله عنها كان يغزو بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونسوة من الأنصار فيسقين الماء ويداوين الجرحى (١) . فالجهاد في سبيل الله والدعوة إلى الله من أوجب الواجبات .

وكذلك فإن هناك حرفاً تمارسها المرأة خارج البيت مثل القابات والخافضات . فلقد كان لابراهيم ابن النبی صلى الله عليه وسلم قابلة اسمها سلمى وهى زوجة أبى رافع ، وبشر أبو رافع رسول الله صلى الله عليه وسلم بابنه ابراهيم فوهب له عبداً . وبالنسبة (للخافضة) روى أن النبی صلى الله عليه وسلم قال لأم عطية وكانت تحفّض النساء - "أشمتى أى (لاتنقصى) ولاتنهكى (أى لاتبالغى) فإنه أسر للوجه وأحظى عند الزوج (أى أكثر لماء الوجه ودمه وأحسن فى جماعها) (٢) .

وكذلك كانت هناك رفيذة تنصب خيمتها فى المسجد لمعالجة الناس . جاء فى ترجمتها : "أنها امرأة من أسلم ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل سعد بن معاذ فى خيمتها فى مسجده ليعوده من قريب ، وكانت امرأة تداوى الجرحى وتحتسب بنفسها على من كانت به صنعة من المسلمين" (٣) .

ومن هنا أخذنا أنه يجوز للمرأة مباشرة حرفتها خارج منزلها للضرورة ولمصلحة المسلمين ، بشرط أن لا يؤثر فى أداء واجباتها الزوجية وتربية أطفالها لأن الواجب العيني مقدم على الكفائى .

أما عملها فى داخل منزلها فمن المستحب شغل أوقات فراغها بعد الانتهاء من أعمالها المنزلية ورعاية أطفالها فإنه - أى الفراغ - ذريعة إلى الفساد ووساوس الشيطان ورفيقات السوء .

(١) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ١٢ ، ص ١٨٨ .

(٢) عبد الحى الكتانى ، التراتيب الادارية ، ج ٢ ، ص ١١٨ .

(٣) ابن عبد البر ، الاستيعاب ، ج ٤ ، ص ٣١١ .



لذا من المستحب أن يكون للمرأة عمل نافع في منزلها من غزل وخياطة حتى تفتح باب الخير لنفسها وتنفع نفسها وتتصدق إذا شاءت . وتسدد ذرائع الشيطان إلى الوسوس والاسواق والسهرات . قال صلى الله عليه وسلم : "علموا أبناءكم السباحة والرماية ، ونعم لهو المؤمنة في بيتها المغزل" (١). وعن أم سلمة أنها كانت تغزل دائما وتقول : "إنه - أى الغزل - يطرد الشيطان ويذهب بحديث النفس ، وإنه بلغنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن أعظمكن أجرا أطولكن طاقة" (٢). ويقاس على الغزل الخياطة ، والطبخ ، وعمل الألبان والتمور والمخللات لبيعها .

وقد لا تكون المرأة محتاجة العمل لتأكل وإنما للتصدق كما ذكرت من قبل حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : "طلقت خالتي فأرادت أن تجذ نخلها ، فزجرها رجل أن تخرج ، فأتت النبى صلى الله عليه وسلم فقال : "بلى فجذى نخلك فإنك عسى أن تصدقى أو تفعلى معروفا" (٣). ولكن فى عمل المرأة يجب أن تراعى أمور :

(١) أن يوافق العمل مواهب المرأة الفطرية فلا تعمل أعمال الرجال لأن ذلك العمل ذريعة إلى إفساد أنوثة المرأة وإلغاء وظائفها التى فطرها الله عليها .

(٢) وفى عمل المرأة يجب أن يراعى سد ذرائع الفساد ، وأن لا يكون العمل مختلطا رجالا ونساء لأن ذلك فيه من المفسدة فوق ما فيه من المصلحة .

(١)، (٢) عبد الحى الكتانى ، التراتيب الإدارية ، ج ٢ ، ص ١١٩-١٢٠ .

(٣) رواه مسلم ، سبق تخريجه .

ولقد حذر الاسلام من اختلاط النساء بالرجال ، قال صلى الله عليه وسلم : "إياكم والدخول على النساء" فقال رجل من الأنصار : يارسول الله أفرأيت الحمى؟ قال : "الحمى الموت" (١).

وأمرهن بعدم السير في وسط الطريق فكن يلتصقن بالجدار (٢). وقال عليه السلام في الدخول إلى المسجد : "لو تركنا هذا الباب للنساء" . وكذلك في صفوف الصلاة للنساء صفوف وخيرها آخرها .

(٣) ألا يكون عمل المرأة ذريعة إلى التأثير السلبي على مهمتها الأولى . إن الزوجة مطالبة بتوفير جو الزوجية الندى بالمودة والرحمة ، العبق بحسن العشرة ودوام الألفة وهذا السكن النفسى من أعظم آيات الله في الوجود . قال تعالى : {ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة} (٣) . وقال تعالى : {هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها} (٤).

ليست المرأة متعة جسدية يقصد من ورائها الصلة الجنسية فحسب ، بل هى قبل ذلك وبعده روح لطيفة ونفس شريفة وشمائل حسنة ، يصل زوجها ينوء كاهله بالأعمال ، وتتكدّر نفسه بما يلاقيه في عمله من احراجات ومتاعب ، فما يلبث عندها إلا يسيرا وإذا بكاهله يخف ، وبنفسه ترف فتعود إلى سابق عهدها من الأُنس واللفظ .

والمرأة العاملة إن لم ينعدم منها هذا السكن فلا أقل من أنه يضعف كثيرا .

وهى مطالبة كذلك بالقيام بحق الطفل . قال صلى الله عليه وسلم : "والمرأة راعية في بيت زوجها وهى مسؤولة عن رعيته" (٥). وللطفل

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق الكلام عن ذلك .

(٣) سورة الروم : آية ٢١

(٤) سورة الأنفال : آية ١٨٩

(٥) سبق تخريجه .

حاجات عضوية من أكل وشرب ... وغيره وله حاجة إلى الأمن النفسى ، وحاجة إلى التقدير الاجتماعى بعدم الإستهجان وعدم التكليف بما لا يطيق . وحاجة إلى اللعب ... وغير ذلك ولايستطيع تحقيق هذه الحاجات إلا عن طريق أمومة سليمة . فالماضى المبكر فى حياة الطفل له أثره الكبير فى حاضر الطفل ومستقبله . وتربية الأسرة لها أثر عظيم لاتنوب عنه المنظمات الإجتماعية كدور الحضانة وغيره . ولايخضع الطفل لغير أسرته فهو سهل التشكيل فى هذا السن شديد القابلية للإتجاه والتعلم .

وكذلك احتياجات الأطفال فى متابعة سير دراستهم ومساعدتهم على استذكارها ، وتوجيههم وإرشادهم وإيضاح وتصحيح ماتبته وسائل الإعلام المختلفة التى قد لايدرك الطفل ماهو ضار منها لقصور ذهنه وعدم استيعابه . بالإضافة إلى قيامها بشئون البيت العادية التى تتطلب مجهودا كبيرا . فإذا خرجت المرأة للعمل فى الخارج ازدادت ضغوطا على كل ماسبق فتكون مرهقة متعبة لاتستطيع أن تتحمل أبناءها . وقد يدفعها كل ذلك إلى ضربهم ضربا مبرحا ، ولقد انتشرت هذه الظاهرة فى الغرب وسموها (مرض الطفل المضروب) .

ففى مجلة هيكساجين الطبية لعام ١٩٧٨م نشرت عددها الخامس ، أنه لايكاد يوجد مستشفى للأطفال فى أوروبا وأمريكا إلا وبه عدة حالات من هؤلاء الأطفال المضروبين ضربا مبرحا من أمهاتهم ، وفى سنة ١٩٦٧م دخل المستشفيات البريطانية أكثر من ٦٥٠٠ طفل ضربا ضربا مبرحا أدى إلى وفاة مايقرب من ٢٠٪ منهم وأصيب الباقون بعاهات جسدية وعقلية مزمنة ، وقد أصيب مئات منهم بالعمى ، كما أصيب مئات آخرون بالصمم ، وفى كل عام يصاب المئات من هؤلاء الأطفال بالعتة ، والتخلف العقلى الشديد ، والشلل ، نتيجة الضرب المبرح .

يقول الدكتور إيلي رئيس قسم الأطفال فى مستشفيات بريستول المتحدة : "إن أغلب هؤلاء الأمهات لسن مجرمات بطبيعتهن ، ولكن وجود

الأم بدون زوج واضطرارها للعمل ، والخروج ثم عودتها مرهقة إلى المنزل لتواجه الطفل الذى لا يكف عن الصراخ يفقدها توازنها وعواطفها (١). ويقول الكسيس كاريل فى كتابه "الإنسان ذلك المجهول" : لقد ارتكب المجتمع العصرى غلطة جسيمة باستبداله تدريب الأسرة بالمدرسة استبدالاً تاماً ، ولهذا تترك الأمهات أطفالهن لدور الحضانة ، متى يستطعن الإنصراف إلى أعمالهن أو مطاعمهن الإجتماعية . لقد كان من ثمار هذه المغالطة أنه أعطيت للأمومة الإنسانية صفات الأمومة الحيوانية التى تقوم على الحمل والولادة والإرضاع ، بل إن الأمومة الحيوانية تقوم بواجبات الأمومة أكثر من الأمومة الإنسانية الموظفة فأنثى الحيوان ترضع صغارها من ثديها إن كانت من الثدييات وتحتضنهم وتطعمهم وتدريبهم على الطيران إن كانت من الطيور ، أو على الإفتراس والهجوم إن كانت مفترسة . وكذلك تدريبهم على الدفاع عن أنفسهم فتعدهم لمواجهة الحياة ، أما الأمومة الإنسانية الموظفة ، فهى ترضع صغارها لبن أنثى الحيوان ، وتقذف بهم فى إحدى دور الحضانة ، أو عند خادمة جاهلة بمجرد أن تنتهى إجازة أمومتها (٢).

ومما قاله أحد فقهاء الحنفية ابن عابدين : "والذى ينبغى تحريره أن يكون منعها من كل عمل يؤدى إلى تنقيص حقه - أعنى الزوج - أو ضرره أو إلى خروجها من بيته ، أما العمل الذى لا ضرر فيه فلا وجه لمنعها منه ، وكذلك ليس له منعها من الخروج إذا كانت تحترف عملاً من فروض الكفاية الخاصة بالمرأة مثل عمل القابلة" (٣).

وفى الختام أذكر فتوى لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله :

(١) الأثر السيكولوجى والتربوى لعمل المرأة على شخصية الطفل العربى ، ص ٨ .

(٢) سيرة المرأة السعودية ، ص ٧٢ .

(٣) سيد سابق ، فقه السنة ، ج ٢ ، ص

"إن عمل المرأة بعيدا عن الرجال ، إن كان فيه مضيعة للأولاد ، وتقصير بحق الزوج ، من غير اضطرار شرعى لذلك ، يكون محرما ، لأن ذلك خروج على الوظيفة الطبيعية للمرأة ، وتعطيل للمهمة الخطيرة التى عليها القيام بها ، مما ينتج سوء بناء الاجيال ، وتفكك عرى الأسرة التى تقوم على التعاون والتكامل ، والتضامن ، ومساهمة كل من الزوجين بما هيا الله له من الأسباب التى تساعد على قيام حياة مستقرة آمنة مطمئنة يعرف فيها كل فرد واجبه أولا ، ثم حقه ثانيا"(١).

---

(١) انظر ترتيب مسند الشافعى للسند ، ج ١ ، ص ٣٤٥ رقم ٨٩٠ .

( ٦٣٢ )

### المبحث الثالث

## عمل المرأة في الإعلام

مقدمة .

(١) العمل الإذاعي والتمثيلي .

(٢) بدائل لظهور المرأة في الإعلام .

مقدمة :

سبق أن أشرت في مجال عمل المرأة إلى الضوابط التي تكون في عمل المرأة منها :

- (١) التحلى بتقوى الله .
- (٢) الإلتزام بالحجاب الشرعى .
- (٣) عدم الإختلاط .
- (٤) ألا يؤثر العمل تأثيرا سلبيا على مهمتها الأولى .
- (٥) أن يكون العمل فى أصله مباحا .
- (٦) أن يكون مناسبا للمرأة .
- (٧) أن يكون بإذن وليها (١).

وهذه الضوابط تنطبق على كل أعمالها حتى لا يكون ذريعة إلى أخطار ومفاسد لاتحمد عقباها أكبر من المصلحة المرجوة .

والمرأة نصف المجتمع ولأنفى أنها باستطاعتها المشاركة فى الإعلام لأنه لا يمكن أن نلغى تفكير نصف المجتمع وعمل المرأة فى الإعلام ينقسم إلى أقسام كثيرة منها : المقروء ومنها المرئى ومنها المسموع .

أما بالنسبة لمشاركة المرأة فى القسم المقروء إن لم يكن فيه اسفاف ولا مخالفة لشرع الله ويراعى فى ذلك بناء المجتمع وتقوى الله فحكمها حكم الرجل لأن لها المشاركة برأيها ولم أجد ما يحرم ذلك وهذه الصحابيات كن يشاركن فى العلم والتعليم وسبق أن ذكرت أمثلة كثيرة لذلك فى باب التعلم . أما بالنسبة لظهور المرأة على الشاشات (بمختلف أسمائها) فهو ذريعة إلى ظهورهن بزینتهن وهذا لا يجوز شرعا وترقيق لأصواتهن واختلاطهن بالرجال . ثم إنه ليس هناك نقص فى مجال الرجال فى هذا الجانب ، وأية خدمة للمجتمع تقدمها المرأة حين تعمل فى الإذاعة والتلفاز كمذيعة أو ممثلة ؟!

---

(١) انظر د. عبد الله بن وكيل الشيخ ، تأملات فى عمل المرأة .

لقد سبق أن بينت كيف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خصص للنساء يوما لتعليمهن . وبابا من أبواب المسجد لدخولهن . وهذا الإحتياط كان مع صحابة وصحابيات أجلاء ممن لن يجود الزمان بأمثالهم وفي أماكن لها قدسيتهما وحرمتها ولهدف سام جليل وبحضوره عليه أفضل الصلاة والتسليم . وكان هذا الحرص منه عليه السلام يشير إلى ضرورة الفصل بين الجنسين مهما كان الهدف عظيما ممن اجتماعهما ، ومهما كان سلوكهما رفيعا . ولم يجعل حسن النية أو الثقة ذريعة لإباحة الإختلاط ولم يجعل خدمة الدين أو المجتمع أو العلم متذرع إليه . وفي ذات الوقت لم يمنع المرأة من حق من حقوقها في التعليم أو التربية ... أو غيره . ولكن بسد كل أنواع الذرائع والطرق إلى الفتنة فهاهو المجتمع النبوى علم النساء وثقفهن ولكن عن طريق دروس دينية محصنة محترمة وليس عن طريق برامج إذاعية أو تلفازية ولاعن طريق تمثيلات دينية أو اجتماعية أو عاطفية . والعمل في مجال الإذاعة أو التلفاز لا يخلو بأية حال من الأحوال من الإختلاط ، لأن مخرجى البرامج والتمثيلات ومسجليها كلهم رجال ، بل هناك برامج يشترك مذيع ومذيعة في تقديمها والتناوب في الكلام بينهما . أما التمثيلات فالإختلاط فيها واضح ثم إن هذين العاملين لا يخلوان أيضا من السفور والتبرج . ومهما أصدرت وزارة الإعلام من تعاليم تمنع المذيعات والممثلات من السفور والتبرج ، فإنهن لن يتقيدن بها إلا تقيدا شكليا ، وليس عن إيمان واقتناع بالحجاب . وأكبر دليل مارأيناه بأعيننا من مظهر مذيعات وممثلات التلفاز . فرغم كل تلك التعاليم رأيناهن سافرات متبرجات وإن تحجبت إحداهن وجدناها وقد جمعت بين الحجاب ونقيضه وهو التبرج في زيهما الواصف لجسمها ، وفي وجهها المغطى بطبقات سمكة بكل ما جاءت به شركات التجميل من مساحيق وأصبغة ، ولو فرضنا أنهن تحجبن حجابا شرعيا ، وارتيدين زيا واسعا فضفاضا ، ولم يتبرجن ولم يتطين فهل ياترى أمنا الفتنة وهن يعملن في وسط به اختلاط؟ إن طبيعة الرجل إذا التقت مع



طبيعة المرأة كان منهما مايكون بين كل رجل وامرأة من الميل ، والاستراحة إلى الحديث والكلام ، وبعض الشيء يجر إلى بعض .

#### أولا : العمل الإذاعي والتمثيلي :

إن العمل الإذاعي والتمثيلي يتطلب من صاحبه الرقة في الحديث والعذوبة في الصوت لاسيما إذا كان الحوار بين الممثل والممثلة أو المذيع والمذيعة عاطفيا وهذه الرقة ذريعة إلى الفتنة وطمع ذوى القلوب المريضة ، يقول الله سبحانه وتعالى : {فلا تخضعن بالقول فيطمع الذى فى قلبه مرض وقلن قولا معروفا} (١).

وكذلك فإن العمل فى الأجواء هذه يجعل المرأة محطا للشبهات ، وموطنا للفتنة . وتستطيع المرأة عن طرق أخرى خدمة وطنها ، لان رفعة الوطن وعزة المسلمين لا تكون فى معصية الخالق . قال تعالى : {ولاتهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين} (٢) . {ولله العزة ولرسوله} فمن ابتغى العزة فى غير شرع الله أذله الله .

ثم إن الخدمة التى تقدمها المرأة فى الإذاعة لا تتعدى على أن تكون قارئة لأقل ولا أكثر من ذلك والرجل يستطيع ذلك .

وهناك من يقول أننا بحاجة للمرأة فى برامج الأطفال وحكاياتهم ولكن حتى هذه يستطيع الرجل القيام بها ، لأنها - أى برامج الأطفال - تحتاج إلى رقة ونعومة فإذا قامت بها المرأة كانت داعية إلى الفتنة ودعوة إلى مرضى القلوب ، وتستطيع المرأة الإسهام فى برامج الأطفال بفكرها بأن تؤلف القصص والحكايات للصغار وحتى للكبار فنحن نعانى من عجز كبير فى مجال القصة الهادفة .

(١) سورة الأحزاب : آية ٣٢

(٢) سورة آل عمران : آية ١٣٩

بدائل لظهور المرأة فى الإعلام :

وإن كانت المرأة تريد ممارسة هوايتها بظهورها فلننشىء مسارح نسائية خاصة ، فهى ذرائع وطرق لممارسة هوايتها ومواهبها وطاقاتها الفنية وكذلك انشاء مراكز ثقافية نسائية تمارس فيها هوايتها الإذاعية بها إذاعات داخلية تبث فيها برامج هادفة ، وليس فقط برامج مطبخية<sup>(١)</sup> . وبهذه البرامج تكون المرأة قد أشبعت هواياتها بعيدا عن رأى ومسمع الرجال .

وتستطيع أن تنشر وتبث ماتراه من قيم ومثل على أساس سليم من دون مخالفة الدين والشرع . تقول الصحفية الأمريكية هيلسيان ستانبرى وهى تحذر من هذه الأخطار : "امنعوا الإختلاط وقيدوا حرية الفتاة ، بل ارجعوا إلى عصر الحجاب ، فهذا خير لكم من إباحة وانطلاق ومجون أوروبا وأمريكا ... إن الإختلاط والإباحية والحرية فى المجتمع الأوروبى والأمريكى هدد الأسر وزلزل القيم والأخلاق"<sup>(٢)</sup> .

ومن ضمن البدائل إنشاء قاعة كبيرة للمحاضرات تلقى فيها المحاضرات وتقام فيها الندوات والحفلات كما تقدم فيها عروض مسرحية نسائية هادفة ملتزمة بالخط الإسلامى .

ويجبذ الإستعانة بالخبرات النسائية المسرحية العربية لضمان الجودة الفنية فى هذه المسرحيات إلى جانب جودة النص المسرحى .

(٣) انشاء دائرة تلفازية مغلقة تبث فيها برامج هادفة لتوعية المرأة توعية دينية وصحية واجتماعية وثقافية ، وبذلك يكون التلفاز قد أدى غرضه من غير معصية الله .

---

(١) أصبحت برامج المرأة كلها تتكلم عن ملء المعدة وكيف نخشوها وكأن الغاية من

الخلق هو الأكل والشرب وليس هناك هدف أسمى .

(٢) انظر سهيلة زين العابدين ، مسيرة المرأة السعودية .

(٤) مكتبة كبرى تضم أمهات الكتب والمراجع القديمة والحديثة لمختلف العلوم والمعارف ، على ان تشجع المرأة على القراءة وإقامة مسابقات ثقافية متنوعة ذات جوائز مغرية ، ومكتبة للأطفال تحوز المجلات والكتب الخاصة بهم . وغير ذلك من الوسائل الترفيهية ليس هنا مجال ذكرها .

## المبحث الرابع الإختلاط فى الأسواق والطرق

ويشمل :

(١) الإختلاط فى الطرق .

(٢) المرأة فى الأسواق :

(١) النظر إلى المرأة فى المعاملات .

(٢) السلام بين الرجل والمرأة .

(٣) الكلام بين الرجل والمرأة .

(٤) شروط خروجها .

### أولاً : الإختلاط فى الطرق :

سبق أن أشرت إلى جواز خروج المرأة لقضاء حاجاتها وأن ذلك غير مخالف للشرع ولكننا نلمح عند خروج المرأة الكثير من العقبات تواجهها فى الطرق . لذا فقد سد السلام باب الفساد فى الطرق وحدد للمرأة حواف الطرق تمشى فيها حتى تجتنب الفتن وتجتنب معاكسات الطرق التى تتعرض لها وإننا نرى ذلك فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج الرجال والنساء من المسجد واختلطوا فى الطريق ، فقال عليه السلام للنساء : "استأخرن ، فإنه ليس لكن أن تحققن<sup>(١)</sup> الطريق ، عليكن بحافات<sup>(٢)</sup> الطريق"<sup>(٣)</sup>.

فكانت المرأة تلصق بالجدار حتى إن ثوبها ليعلق بالجدار من لصوقها به .

ومعنى هذا الحديث الشريف : ابعدن عن الطريق أى لاتسيروا فى وسطه ، وإنما سيروا فى حافته حتى لا تختلطوا بالرجال . فأطعن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وسرن فى جوانب الطريق حتى إن إحداهن من شدة تنحيها عن وسط الطريق وابتعادها عنه أن ثوبها ليعلق بالجدار على جانب الطريق من شدة التصاقها به ، مبالغة فى الإبتعاد عن وسط الطريق . وفى هذا الحديث الشريف دلالة واضحة وصريحة فى النهى عن اختلاط النساء بالرجال .

ومن الجانب الآخر أمر الرجال إن كان لابد لهم من الجلوس فى الطرقات أن يعضوا أبصارهم وهذا من حق الطريق<sup>(٤)</sup>.

(١) تحققن : أى تركبن حقها أى وسطها .

(٢) وحافات الطريق : جمع حافة وهى الناحية .

(٣) رواه أبو داود ، انظر سنن أبى داود ، ج ١٤ ، ص ١٩٠ .

(٤) انظر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سئل ماحق الطريق قال : "رد السلام وغض البصر... الخ" .

ومن التوصيات في هذا الشأن أن يكون هناك بوليس أو شرطة آداب للطريق تمنع المساس بحياء النساء وشرفهن وأن تتخذ إجراءات صارمة لمن تسول له نفسه المضايقات والمعاكسات للنساء حفاظا عليهن واحتراما لهن في السير مثلهن مثل الرجال . فإن لها قضاء ما تحتاجه ولم يمنعها الشرع ذلك فيجب علينا اتخاذ هذه الإجراءات سدا لذريعة الفتنة في الطريق .

### مقدمة عن الأسواق :

قال صلى الله عليه وسلم : "أحب البلاد إلى الله مساجدها ، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها" (١).

وعن سلمان الفارسي (٢) رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا تكن إن استطعت أول من يدخل السوق ، ولا آخر من يخرج منها ، فإنها معركة الشيطان وبها ينصب رايته" (٣).

### ثانيا : المرأة فى الأسواق :

#### (١) النظر الى المرأة فى المعاملات :

هناك من قال بجواز النظر إلى وجه المرأة ، وبالمقابل هناك من قال بعدم جوار النظر إلى وجه المرأة ولكن حتى هذا الفريق أباح النظر إلى وجه المرأة وكفيها قصدا في المعاملات من بيع وإجارة وقرض ونحو ذلك لأن ذلك ذريعة إلى مصلحة وهي الرجوع إلى المرأة نفسها عند استحقاق المبيع بالثمن أو يرجع إليها لغرض من أغراض العقد وآثاره . قالوا : "ويجوز للرجل النظر إلى وجه المرأة وكفيها قصدا في المعاملات من بيع وإجارة وقرض ونحو ذلك ، وهذا الجواز حتى عند القائلين بعدم جواز النظر إلى وجه المرأة لأنه عورة عندهم كالحنابلة . وعللوا ذلك بأن المرأة غير ممنوعة من إجراء المعاملات ، ينظر الأجنبي الذى تعامله إلى وجهها ليعرفها بعينها ليرجع عليها عند استحقاق المبيع بالثمن ، أو يرجع إليها لغرض من

(١) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ٥ ، ص ١٧١ .

(٢) سلمان الفارسي صحب النبي صلى الله عليه وسلم وخدمه وحدث عنه ، توفى سنة ٣٦ هـ فى خلافة عثمان رضى الله عنه . سير أعلام النبلاء ، ج ١ ، ص ٥٠٥ .

(٣) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ١٦ ، ص ٧ .

أغراض العقد وآثاره" (١).

## (٢) السلام بين الرجل والمرأة :

ولكن هل للمرأة في السوق أن تسلم على الرجل الذي تبتاع منه أو يبتاع منها؟

ذهب بعض العلماء إلى جواز التسليم على العجائز دون الشابات خوفاً من الفتنة بحق الشابات وانعدامها بالنسبة للعجائز وهذا ماذهب إليه بعض العلماء ومنهم الإمام مالك رحمه الله (٢). ويبدو أنه يجوز لهن التسليم على الرجال مادامت الفتنة ممتنعة في حقهن .

وذهب البعض الآخر إلى منع السلام مطلقاً بين الرجال والنساء جاء في شرح صحيح البخاري : "أنه لا يشرع للنساء ابتداء السلام على الرجال ، لأنهن ممنوعن من الأذان والإقامة والجهر والقراءة ، ويستثنى من ذلك المحرم ، فإنه يجوز له السلام على المحرم" (٣).

وهناك من ذهب إلى جواز السلام بين الرجال والنساء بشرط أمن الفتنة . قال ابن حجر العسقلاني : "والمراد بجوازه - أي التسليم بين الرجال والنساء - أن يكون عند أمن الفتنة" (٤). وكان النبي صلى الله عليه وسلم معصوماً مأموناً من الفتنة فمن وثق من نفسه بالسلامة ، فليسلم وإلا فالصمت أسلم (٥).

- 
- (١) ابن قدامة ، المغني ، ج ٧ ، ص ٧٤ ، وانظر : كشاف القناع ، ج ٣ ، ص ٧ ، شرح المنتهى ، ج ٣ ، ص ٨ ، البدائع ، ج ٥ ، ص ١٢١-١٢٢ ، المبسوط ، ج ١٠ ، ص ١٥١ .  
 نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٥٤ .  
 (٢) تفسير القرطبي ، ج ٥ ، ص ٣٠٢ .  
 (٣) شرح صحيح البخاري فتح الباري ، العسقلاني ، ج ١١ ، ص ٣٣ .  
 (٤) نفس المرجع السابق .  
 (٥) نفس المرجع السابق .



وجاء في شرح صحيح مسلم : "وأما النساء فإن كن جميعاً سلم عليهن ، وإن كانت واحدة سلم عليها النساء وزوجها وسيدها ومحرمها ، سواء كانت جميلة أو غيرها .

وأما الأجنبي فإن كانت عجوزاً لاتشتهى ، استحب له السلام عليها ، واستحب لها السلام عليه ومن سلم منهما لزم الآخر رد السلام عليه ، وإن كانت شابة أو عجوزاً تشتهى لم يسلم عليها الأجنبي ولم تسلم عليه ، ومن سلم منهما لم تستحق جواباً ، ويكره رد سلامه" (١). وهذا مذهب الشافعية . ومن هنا نذكر ملخص ماسبق وما أرجحه :

أنه يجوز السلام بين الرجال والنساء لظاهر الأحاديث التي رواها البخاري وغيره وهي عن :

سهل بن سعد (٢) قال : كانت لنا عجوز ترسل إلى بضاعة - نخل بالمدينة (٣) - فتأخذ من أصول السلق فتطرحه في قدر ، وتكرر حبات من شعير ، فإذا صلينا الجمعة انصرفنا ونسلم عليها فتقدمه لنا ... " (٤).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "يا عائشة ، هذا جبريل يقرأ عليك السلام . قالت : قلت : وعليه السلام ورحمة الله ترى ما لا نرى ، تريد رسول الله صلى الله عليه وسلم" (٥).

(١) شرح صحيح مسلم ، النووي ، ج ١٤ ، ص ١٤٩ .

(٢) سهل بن سعد : بن مالك الأنصاري آخر من مات من الصحابة ، توفي سنة ٩١ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٤٢٢ .

(٣) نخل بالمدينة : أي بستان .

تكرر : أي تطحن .

(٤) رواه البخاري ، انظر صحيح البخاري بشرح العسقلاني ، ج ١١ ، ص ٣٣ .

(٥) رواه البخاري ، انظر صحيح البخاري بشرح العسقلاني ، ج ١١ ، ص ٣٣ .

وجاء في تفسير القرطبي : وقالت أم عطية : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة جمع نساء الأنصار في بيت ، ثم أرسل اليها عمر بن الخطاب فقام على الباب فسلم فرددن عليه السلام ... فقال : أنا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إليك ألا تشركن بالله شيئا فقلن : نعم (١). وروت أسماء بنت يزيد (٢) قالت : "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر في المسجد يوما وعصبة من النساء قعود ، فألوى بيده بالتسليم" (٣). والمرأة مباح لها اجراء المعاملات مع الرجل وهذا يستلزم كلامها معه وكلامه معها ، فالسلام بينهما أولى من جواز الكلام بينهما لأغراض المعاملات المالية ، لأن إفشاء السلام مندوب إليه شرعا ، ولكن ينبغي أن يكون السلام خاليا مما يطمع فيها مرضى القلوب . أى أن يكون نطقها بالسلام ابتداء أو رد جواب ، نطقا ملاحظا فيه ضوابط كلام المرأة مع الأجنبي (٤) (وهى عدم الخضوع بالقول وترقيقه وعدم الخلوة) ، وكذلك بشرط أمن الفتنة لأن دفع الفتنة بترك التسليم دفع للمفسدة ودفع للمفاسد أولى من جلب المنافع (٥).

- 
- (١) تفسير القرطبي ، ج ١٨ ، ص ٧١ .  
 (٢) أسماء بنت يزيد : بنت عمة معاذ بن جبل ، قتلت ٩ من الروم يوم اليرموك وعاشت إلى خلافة يزيد بن معاوية .  
 سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٢٩٧ .  
 (٣) رواه أبو داود ، انظر سنن أبي داود ، ج ١٤ ، ص ١١٠ ، ورواه الترمذى ، انظر جامع الترمذى ، ج ٧ ، ص ٤٧٥ .  
 (٤) انظر عبد الكريم زيدان ، الفصل في أحكام المرأة ، ج ٣ ، ص ٢٩٣ .  
 (٥) والمنافع هنا : هى الأجر المأمول نواله بابتداء السلام أو رده باعتباره من سنن الاسلام ومستحباته .

(٣) الكلام بين الرجل والمرأة :

إن كلام المرأة مع الرجل الأجنبي جائز لاجراء المعاملات المالية أو للاستفتاء والافتاء وسائر الأمور الشرعية فإن صوتها ليس بعورة فلا يلزمها اخفاؤه عن الرجل الأجنبي منها .

ولقد صرح الفقهاء بذلك فمن أقوال الشافعية : "صوت المرأة ليس بعورة" (١).

ومن أقوال الحنابلة : "صوت الأجنبية ليس بعورة" (٢).

ومن أقوال المالكية : "صوت المرأة ليس بعورة حقيقية" (٣).

وقال الإمام الغزالي رحمه الله : "صوت المرأة في غير الغناء ليس بعورة فلم تزل النساء في زمن الصحابة يكلمن الرجال في السلام والاستفتاء والسؤال والمشاورة وغير ذلك" (٤).

ولكن ينبغي للمرأة ألا ترقق وتنعم صوتها ولا ترفعه لأن رفع الصوت عورة .

قال المالكية : "الصواب أن يقول إن رفع صوتها عورة وهذا صحيح ولهذا منعت من الأذان ، لأن الأذان في الأصل للإعلام ، وهو لا يكون في العادة إلا برفع الصوت وهي ممنوعة منه فلم يشرع في حقها الأذان" (٥).

(١) مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٢٩ .

(٢) شرح منتهى الإرادات ، ج ٣ ، ص ١١ .

(٣) حاشية الصاوى على الشرح الصغير للدردير ، ج ١ ، ص ٩٣ ، وحاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ١٩٥ .

(٤) الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ .

(٥) الخطاب ، مواهب الجليل بشرح مختصر خليل ، ج ١ ، ص ٤٣٥ .

(٤) شروط خروجها :

ومن الوسائل التي تسد ذرائع الفتنة بالنسبة للمرأة في الأسواق اللباس الساتر والشرعى وعدم التبختر ولفت انتباه من في السوق . قال تعالى : {ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن} (١). وذكرت ذلك في السوق لأن المشى يكون هو العادة لها في الأسواق أما في غيره فوسيلة النقل السيارة وغيرها . وعدم التعطر عند خروجها لأى مكان فيه رجال ولكن السوق خاصة يجب عليها الحذر من ذلك لأن احتكاكها ومشيتها في السوق بجوار الرجال أكثر . فإن كانت منعت المرأة من الخروج إلى المسجد متطيبة فمن باب أولى إلى الأسواق لأن مرضى القلوب يكونون في الأسواق أكثر ، والفتنة أكبر . ذكر أبو هريرة رضى الله عنه أنه لقيته امرأة وجد منها ريح الطيب ينضح ولذيلها إعصار فقال : يا أمة الجبار جئت من المسجد؟ قالت : نعم . فقال : وله تطيبت؟ قالت : نعم . قال : إني سمعت حبي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "لا تقبل صلاة لامرأة تطيبت لهذا المسجد حتى ترجع فتغسل غسلها من الجنابة" (٢).

وليس فقط الطيب وإنما كل أنواع الزينة محرمة على المرأة خارج بيتها وخاصة في الأسواق قال صلى الله عليه وسلم : "مثل الرافلة في الزينة في غير أهلها كمثل ظلمة يوم القيامة لانور لها" (٣).

وجاء في شرحه : الرافلة : هى التى ترفل فى ثوبها أى تتبختر . والرفل : الذيل ورفل إزاره إذا أسبله وتبختر فيه ، ومعنى الرافلة في الزينة أى : تتبختر في ثياب الزينة (في غير أهلها) أى : بين من يحرم نظره إليها ، فتكون هذه المرأة يوم القيامة كأنها ظلمة لانور لها (٤). وهذا الحديث يصدق على النساء اللات في الأسواق متبذلات .

(١) سورة النور : آية ٣١

(٢) رواه أبو داود ، انظر سنن أبي داود ، ج ١١ ، ص ٢٣٠-٢٣١ .

(٣) رواه الترمذى ، انظر جامع الترمذى وشرحه تحفة الأحوذى ، ج ٤ ، ص ٣٢٩ .

(٤) نفس المرجع السابق .

## الفصل الثانى عمل المرأة

المبحث الأول : فى تولى المرأة القضاء وغيره من  
الأمر العامة .

المبحث الثانى : فى الشهادة .

المبحث الثالث : تولى المرأة لأمر الحسبة والأمر  
بالمعروف .

المبحث الرابع : تولى المرأة الشرطة وإدارة السجون .

المبحث الخامس : أعمال السكرتارية وإدارة مكاتب  
الرجال .

المبحث الأول  
فد تولد المرأة القضاء  
وغيره من الأمور العامة

ويشتمل على :

- (أ) شروط تولي المرأة الوظائف العامة .
- (ب) وظائف فروض كفائية على المرأة .
- (ج) عمل المرأة في القضاء .

## شروط تولى المرأة الوظائف العامة :

لقد أجاز الفقهاء للمرأة المسلمة تولى الوظائف العامة التي تناسبها في دار الاسلام . وقيد بعضهم مثل الحنفية<sup>(١)</sup> توليها وظيفة القضاء في غير الحدود والقصاص . وذهب البعض الآخر إلى عدم تقييد جواز توليها القضاء حتى في الحدود والقصاص مثل ابن جرير الطبري<sup>(٢)</sup> وابن حزم وغيرهم . قال ابن حزم : "وجاز أن تلى المرأة الحكم ، وقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولى الشفاء - امرأة من قومه - السوق أى الحسبة في السوق"<sup>(٣)</sup>.

وبما أن الغرض من تولى الوظائف العامة هو تحصيل الكسب والرزق الحلال فالمرأة مثل الرجل في ذلك لها حق تولى هذه الوظائف ولكن بشروط يجب عليها أن تحققها حتى تستطيع أن تتولاها .

(١) أن لا تفرط حين تتولى الوظائف العامة فيما هو واجب عليها . فتصبح عاجزة عن القيام به أو تقصر في أدائه ، وكما هو معروف أن واجبها الأصلي هو رعاية البيت والقيام بشؤونه وتربية أطفالها ، والقيام بحقوق زوجها كما قال صلى الله عليه وسلم : "ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالإمام الأعظم الذى على الناس راع ، وهو مسؤول عن رعيته ، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته ، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهى مسؤولة عنهم..."<sup>(٤)</sup>.

(٢) وألا تخرج إلى الوظيفة العامة من دون إذن زوجها ، حتى لا ترتكب الإثم بذلك بدل الفائدة .

(١) الكاسانى ، البدائع ، ج ٧ ، ص ٤ ، فتح القدير ، ج ٥ ، ص ٤٥٤ ، روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٥٣ .

(٢) ابن جرير الطبري : محمد بن جرير ولد في طبرستان سنة ٨٣٩م ورحل إلى بغداد كان ورعا فقيها وتوفى سنة ٩٢٣م . انظر موسوعة عباقرة الإسلام ، ص ١٠٧ .

(٣) ابن حزم ، المحلى ، ج ٨ ، ص ٥٢٧ ، الإصابة ، ج ٨ ، ص ٢٠١ .

(٤) سبق تخريجه .

وإن كانت المرأة لها حق اجراء المعاملات المالية كالبيع والشراء فإنى أرى أن الوظيفة العامة تختلف لأنها لا تكون فى كل يوم هذه المعاملات المالية بخلاف الوظيفة فهى عمل يومى مستمر ومتكرر . والمعاملات المالية تستطيع أدائها فى حين الفراغ ولا الزام عليها ولا تستغرق وقتا طويلا . أما الوظيفة العامة فهى الزامية كل يوم بمعدل ست إلى سبع ساعات وأوقات المواصلات ذهابا وإيابا .

ثم إن المرأة مكفية المؤونة سواء كانت زوجة أو أختا أو أما فعليةا إن لم تكن مضطرة القرار فى بيتها .

أما إن كانت مضطرة إلى التكسب والإرتزاق فإنه سبق الكلام فى هذا والضرورات تبيح المحظورات وهذا ليس محظورا وإنما واجب البيت واجب عيني والخروج للوظيفة من المباحات . لذا فسادا لذريعة التفریط فى الواجب العيني عليها ترك المباح إلا لضرورة بشرط ألا يؤدى خروجها إلى ضرر أكبر من النفع المتوقع كالاستعانة بالخدامات حاضنات فالخدمة لا يمكن أن تكون أما ولا يمكنها إعطاء حنان الأمومة للأطفال . ثم إن الخدمة تنقضى أجرا عاليا قد يكون بقدر ماتتقاضاه المرأة من الوظيفة .

وليست وظيفة البيت مما يستهان به فهى تربي جيل المستقبل ، وخروجها للوظيفة ليس مكرومة لها وإنما تفرغها لوظيفتها العظمى هو الإكرام الحقيقى لها . فإن خروج المرأة من البيت يزيد من أعبائها وواجباتها . (٣) ألا يكون عملها مختلطا بالرجال فيكون ذريعة إلى مفسدة بدلا من مصلحة .



## وظائف فروض كفائية على المرأة :

هناك بعض الوظائف والأعمال التي على المرأة أن تشغلها وتعتبر فرض كفاية عليها لأنها لو لم تشغلها المرأة لكان ذلك ذريعة إلى أن يشغلها الرجل وتتعرض المرأة للفتنة من جراء ذلك .

وذلك مثل : مجال الطب وفروعه المختلفة كالطب الباطني ، والجراحة وتوليد النساء عن طريق إجراء العمليات ، ومثل تحليل الدم والتمريض ، وأخذ الصور الشعاعية وتعليم الإناث وغير ذلك من الوظائف التي من الأفضل ومن المصلحة أن تشغلها النساء سدا لذريعة الفتنة بأن يشغلها الرجال في حالة عدم وجود النساء وتتعرض المرأة للتكشف والعمليات الجراحية وغير ذلك .

لذا فإن من التوصيات في هذا الشأن في تعليم الإناث مراعاة ما يحتاجه المجتمع في هذه المجالات ووضع تنظيم تعليمي جيد يسد هذه الاحتياجات . وكذلك مراعاة وظائف المرأة التي فطرها الله عليها ووظائفها البيتية وذلك بتخفيض ساعات العمل وعدم مساواتها بالرجل وتنويع أوقات العمل وتوفير دور حضانة قريبة من العمل حتى يتسنى للأم مراعاة طفلها في فترات الراحة ، وجعل أماكن مخصصة للنساء غير مختلطة ، وتجنب المرأة الساعات المرهقة أو المبيت بالخارج . وغير ذلك من تسهيلات لهن ، وذلك ذريعة إلى سد حاجات المجتمع مع سد أبواب الفتنة والخلل في البيوتات .

## عمل المرأة فى القضاء :

للقضاء أعمال كثيرة يجوز للمرأة شغل بعضها وتجنب المرأة البعض الآخر ، ومن ذلك :

### (أ) الإشتراك فى عضوية مجلس الشورى :

فهذا يجب على المرأة تجنبه وذلك لأنه ذريعة إلى اختلاطها بالرجال والخلوة مع بعضهم ومعروف ما فى ذلك من محاذير معروفة . يقول د. عبد الكريم زيدان : "إن أصل سد الذريعة وهو أصل مشهود له بالصحة فى الشريعة الإسلامية ، وابتناء الأحكام الاجتهادية عليه ، هذا الأصل يقضى بمنع انتخاب المرأة فى عضوية مجلس الشورى لما يترتب على ذلك من ضرورة خروجها من بيتها ، وبالتالي تفريطها فى واجباتها البيتية ، وهى واجبات عينية لا كفائية . كما أن عضويتها فى المجلس تستلزم أو تؤدى أو تسهل أمورا كثيرة محظورة شرعا مثل اختلاطها بالرجال من أعضاء المجلس ، وربما الخلوة مع بعضهم وما يترتب على هذه الخلوة أو ذلك الاختلاط من محاذير معروفة وغير منكورة وعليه ، وسدا لذرائع الفساد يحظر انتخاب المرأة لعضوية المجلس" (١).

### (٢) مساهمة المرأة فى رأى :

مما سبق عرفنا أنه ليس لها أن تكون عضوا فى مجلس الشورى ولكن ألا يحق لها أن تشير على الخليفة بما تراه صوابا؟ أو تذكره بما هو مطلوب منه أو تلفت النظر إلى أمور تقع وتجب إزالتها ومنعها ونشر كل ماسبق فى جريدة أو مجلة أو نشرة من النشرات؟

(١) عبد الكريم زيدان ، الفصل فى أحكام المرأة ، ج ٤ ، ص ٣٣٤ .

نعم للمرأة أن تشير وتذكرو تنصح ببيان أحكام الشرع إذا استفتيت فيها وكانت أهلا للفتيا والاجتهاد . ولها أن تستنبط الأحكام الاجتهادية وتنشرها بين الناس فهذه أعمال شورى ولكن المرأة شاركت فيها وهى فى بيتها . وإننا نرى رسول الأمة وقائدها محمد عليه الصلاة والسلام فى قصة صلح الحديبية مع قريش ، وتحلل المسلمين من إحرام العمرة "أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها فذكر لها مالمقى من الناس فقالت أم سلمة : يابى الله أحب ذلك؟ اخرج ثم لا تكلم أحدا منهم كلمة حتى تنحر بدنك ، وتدعو حالقك فيحلقك . فخرج صلى الله عليه وسلم فلم يكلم أحدا منهم حتى فعل ذلك : نحر بدنه ، ودعا حالقه فحلقه ، فلما رأوا ذلك ، قاموا فنحروا وجعل بعضهم يحلق بعضا ... الخ (١) . وجاء فى شرح الحديث : "أن فيه دلالة على فضل المشورة وأن الفعل إذا انضم إلى القول كان أبلغ من القول المجرد ، وفى الحديث دلالة على جواز مشاورة المرأة الفاضلة" (٢) .

وكذلك ماجاء فى تفسير سورة المجادلة : "أن خولة بنت ثعلبة استوقفت الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه والناس معه وظلت تكلمه طويلا وتعظه ، ومما قالته له : فاتق الله يا عمر فإن من أيقن الموت خاف الفوت ، ومن أيقن الحساب خاف العذاب ، وعمر واقف يسمع كلامها حتى قيل له : ياأمير المؤمنين : أأتقف لهذه العجوز هذا الوقوف؟ فقال عمر : لو حبستنى من أول النهار إلى آخره لازلت إلا للصلاة المكتوبة ، أتدرون من هذه العجوز؟ هى خولة بنت ثعلبة سمع الله قولها من فوق سبع سموات ، أسمع رب العالمين قولها ولا يسمعه عمر!!" (٣) .

(١) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ١٣ ، ص ١٩٤ .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) تفسير القرطبي ، ج ١٧ ، ص ٢٦٩-٢٧٠ .

وخولة هى التى ظاهر منها زوجه بأن قال لها : أنت على كظهر أمى .

وهنا نرى كيف أن خولة نصحت ووعظت أمير المؤمنين وهو خليفة المسلمين وهو ينصت إلى حديثها وفي هذا دلالة على أن للمرأة أن تبتدى رأيها فيما تراه من أمور الدولة ، وحقوق وواجبات الناس .

### (٩٣) الاجتهاد والفتيا للنساء :

وهو غير محظور للنساء أن يقمن به وهذه السيدة عائشة رضى الله عنها وأمّهات المؤمنين كن يجتهدن ويفتين فيما يسألونهن من أمور الناس في الدنيا والدين . قال ابن حزم : "فلو تفقّهت امرأة في علوم الديانة للزمنا قبول نذارتها وقد كان ذلك ، فهؤلاء أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وصواحيبه قد نقل عنهن أحكام الدين ، وقامت الحجة بنقلهن ، ولاخلاف بين أصحابنا وجميع أهل نخلتنا في ذلك ، فمنهن سوى أزواجه عليه الصلاة والسلام : أم سليم وأم حرام وأم عطية ، وأم كرز ، وأم شريك ، وأم الدرداء ، وأم خالد ، وأسماء بنت أبي بكر الصديق ، وفاطمة بنت قيس وغيرهن . ثم في التابعين عمرة ، وأم الحسن ، والرباب ، وفاطمة بنت المنذر وحبابة بنت ميسرة ، وحفصة بنت سيرين وغيرهن" (١).

وكذلك فإن الفقهاء يصرحون بأن الأنوثة لا تمنع أهلية الفتيا والاجتهاد (٢).

فمن هنا نعلم أنه يمكن للمرأة أن تفتي وتجتهد وأنوثتها لا تمنعها من ذلك ولها ذلك حتى لو لم تكن عضو في مجلس الشورى فلها المشاركة في أعمله .

(١) ابن حزم ، الإحكام في أصول الأحكام ، ج ٣ ، ص ٣٢٤ .

(٢) الماوردي ، أدب القاضي ، ج ١ ، ص ٦٢٨ .

(٤) تولى القضاء للنساء :

وكذلك فإنه يجوز للمرأة أن تتولى القضاء في غير الحدود الشرعية على رأى أبى حنيفة أو في جميع القضايا بما فيها الحدود عند الظاهرية والإمام الطبرى (١).

وحجة ابن جرير الطبرى رحمه الله تعالى أن وظيفة القضاء مثل وظيفة الإفتاء ، والإفتاء لا يشترط له "الذكورة" فكذا القضاء . ويقول ابن جرير الطبرى قال ابن حزم الظاهرى : "وَجَازَ أَنْ تَتَلَى الْمَرْأَةُ الْحُكْمَ وَقَدْ رَوَى أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَى الشِّفَاءَ - امْرَأَةً مِنْ قَوْمِهِ - السُّوقَ ، أَى الْحَسْبَةَ فِي السُّوقِ فَإِنْ قِيلَ : قَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ أَسْنَدُوا أَمْرَهُمْ إِلَى امْرَأَةٍ" . قُلْنَا : إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ الَّذِي هُوَ الْخِلَافَةُ ، وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ فِي مَنَعِهَا أَنْ تَتَلَى بَعْضَ الْأُمُورِ" (٢).

ومن المعلوم أن مباشرة وظيفة القضاء تستلزم اجتماعها بالرجال من مدعين أو مدعى عليهم ، ولكن يجب أن تحذر من الخلوة بهم وهذا ممكن ، ولا تقتضيه أعمال القضاء بالضرورة (٣).

(١) البدائع ، ج ٧ ، ص ٤ ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٣٨٤ ، المحلى ، ج ٩ ، ص ٤٢٩-٤٣٠ .

(٢) روضة القضاة ، ج ١ ، ص ٥٣ ، ابن حزم ، المحلى ، ج ٩ ، ص ٤٢٩-٤٣٠ ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٣٨٤ ، التراتيب الادارية أو نظام الحكومة النبوية ، عبد الحى الكتانى ، ج ١ ، ص ٢٨٥ .

(٣) انظر عبد الكريم زيدان ، الفصل فى أحكام المرأة ، ج ٣ ، ص ٤٢٧ .

## المبحث الثاني في الشهادة

ويشتمل على :

- (١) نظر الشاهد والقاضي إلى المرأة .
- (٢) الاختلاط لتحمل الشهادة .
- (٣) من تقبل شهادته من النساء ومن لا تقبل .
- (٤) تزكية النساء .

## نظر الشاهد والقاضى إلى المرأة :

عرفنا مما سبق أنه إن لم تكن حاجة ولا ضرورة فالأولى والأفضل ترك الأجنبي النظر إلى الأجنبية ويمكن أن يقال أنه يكره النظر لمن يخاف تحرك شهوته وكان ذلك ذريعة إلى الفتنة وهو الأزكى والأطهر كما أخبرنا الله سبحانه وتعالى عن ذلك فقال عز من قائل : { قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم }<sup>(١)</sup>، ولأن اجتناب النظر ولو بدون شهوة هو فعل محمود ومستحب شرعا ، وسد لأبواب الفتن ، وهو أخذ بالاحتياط بدلا من الوقوع فى زنى العين وهو النظر بشهوة . وذلك يحصل فى أغلب الأحوال عند النظر ولذا حذر عليه السلام من تكرار النظرة كما سبق . قال عليه السلام : "ياعلى لاتتبع النظرة النظرة ، فإن لك الأولى وليست لك الآخرة"<sup>(٢)</sup>. وكذلك قال عليه السلام : "كتب على ابن آدم نصيبه من الزنى مدرك ذلك لا محالة ، فالعينان زناهما النظر ، وزنى اللسان النطق ، والنفس تتمنى وتشتهى ، والفرج يصدق ذلك كله ويكذبه"<sup>(٣)</sup>. بعد هذه الأحاديث يتبين لنا أن النظر إلى وجه الأجنبية وإن كان بلا شهوة يجب الابتعاد عنه احتياطا سدا لذريعة الفتنة هذا إن لم يكن هناك حاجة إلى النظر . أما إن كان هناك حاجة إلى النظر وضرورة مثل : من دعى إلى الشهادة تحملا لها أو أداء لها فإنه يجوز له أن ينظر إلى وجه المشهود عليها ليعرفها . وكذلك فإنه يجوز للقاضى أن ينظر إليها ليوجه الحكم عليها باقرارها أو بشهادة الشهود على معرفتها ، وإن كان الشاهد أو القاضى يعرف من نفسه أنه لو نظر إليها لكان نظره بشهوة أو كان أكبر رأيه ذلك لأن الحرمات قد يسقط اعتبارها لمكان الضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات . ألا يرى أنه رخص النظر إلى عين الفرج لمن قصد إقامة

(١) سورة النور : آية ٣٠

(٢) رواه البيهقى ، انظر السنن الكبرى للبيهقى ، ج ٧ ، ص ٨٩ .

(٣) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلانى ، ج ١١ ، ص ٢٦ .

حسبة الشهادة على الزنى ، ومعلوم أن النظر إلى الفرج فى الحرمة فوق النظر إلى الوجه ومع ذلك سقطت حرمة لمكان الضرورة فهذا أولى . ولكن عند النظر ينبغى أن يقصد الشاهد بنظره إليها أداء الشهادة لاقضاء الشهوة ، وكذا ينبغى أن يقصد القاضى بنظره الحكم عليها لاقضاء شهوة النظر . واختلفوا فيما إذا دعى إلى تحمل الشهادة وهو يعلم أنه إن نظر إليها اشتهى . فمنهم من جوز له ذلك أيضا بشرط أن يقصد تحمل الشهادة لاقضاء الشهوة والأصح أنه لا يحل له ذلك . إذ لاضرورة لذلك إذ قد يوجد من يتحمل الشهادة ولا يشتهى (١).

وقال الشافعية : إذا كان من يريد تحمل الشهادة على المرأة يخشى الفتنة أو الشهوة إذا نظر إلى وجهها لا ينظر إلا إذا تعين عليه ذلك ، بأن لا يوجد من يشهد عليه غيره ، فإنه يأثم إذا نظر إليها بشهوة وإن أثيب على تحمل الشهادة لأن فعله ذو وجهين . وقال آخرون يحل للشاهد النظر مطلقا بشهوة أو غيرها ، لأن الشهوة أمر طبيعى لا ينفك عن النظر فلا يكلف بإزالتها (٢).

أما الحنابلة فقد قالوا : أنه يجوز للشاهد أن ينظر قصدا إلى وجه المشهود عليها لتكون الشهادة واقعة على عينها ، ولم يبحثوا مسألة نظره إليها بشهوة أو بغير شهوة (٣).

(١) انظر البدائع ، ج ٥ ، ص ١٢٢ ، المبسوط ، ج ١٠ ، ص ١٥٤-١٥٥ .

(٢) نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٩٤-١٩٥ .

(٣) المغنى ، ج ٦ ، ص ٥٥٨ .



### الاختلاط لتحمل الشهادة :

سبق أن ذكرنا معنى الاختلاط وهو اجتماع امرأة مع رجل (أجنبيان) في مكان واحد ويترتب عليه مقابلة أحدهما الآخر أو نظر أحدهما للآخر أو محادثة بينهما .

وذكرت في مبحث سابق أن الأصل في الاختلاط الحظر ، لأنها ليست المرأة مع الرجل كالرجل مع الرجل .

وهناك أدلة كثيرة تبين أن الاختلاط محظور منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "جهادكن الحج" أى أن المرأة ليس عليها أن تخرج للجهاد مع الرجال وإنما جهادها هو حجها وجاء في شرح الحديث قولهم : "أن في ذلك دلالة على أن الجهاد غير واجب على النساء ، وأداء صلاة الجماعة على المرأة غير واجب ، وصلاة الجمعة غير واجبة على النساء ، وهناك بعض الأحكام التي اختصت بها المرأة في أحكام مناسك الحج مثل عدم الدنو لتقبيل الحجر في الزحام ، وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطواف من وراء الناس حتى تكون بعيدة عن الرجال ... وغير ذلك . وكذلك نهى النساء عن المشى مع الرجال ... وبعد معرفتنا لأدلة حظر الاختلاط أبين أنه هناك حالات يباح فيها الاختلاط منها :

الاختلاط لغرض تحمل الشهادة .

قال تعالى : "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه" إلى قوله تعالى : {واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء} (١). ومن هذه الآية نستنبط أنه يجوز للمرأة أن تكون شاهدة في قضايا الأموال وحقوقها . مع ما يستلزم من ذلك وهو حضورها ماتشهد عليه من معاملة ، وقد تكون بين

رجلين أو أكثر ، فيجوز لها هذا الحضور وما يقتضيه من اجتماعها بأطراف المعاملة من الرجال (١).

وفى تفسير هذه الآية الكريمة نجد أنه : "تجوز شهادة النساء مع الرجال عند المالكية فى الأموال وتوابعها خاصة ولا تقبل فى أحكام الأبدان مثل الحدود والقصاص ، والنكاح والطلاق والرجعة وتجوز عند الحنفية فى الأموال والطلاق والنكاح والرجعة" (٢).

وقيل "إن الله تعالى جعل شهادة المرأتين شهادة واحدة فإذا تركت إحداهما شيئاً من الشهادة كان نسيته أو ضل عنها تذكرها الأخرى وتتم شهادتها ، وللقاضى بل عليه أن يسأل إحداهما بحضور الأخرى ويعتد بجزء الشهادة من إحداهما وبباقيها من الأخرى" (٣).

### من تقبل شهادة من النساء ومن لا تقبل :

هناك بعض النساء التى لا تقبل شهادتهن وذلك لما تؤدى إليه من محرم ولما يتذرع إليه من فساد وذلك مثل :

(١) النأحة فى مصيبة غيرها بأجر .

(٢) المغنية ولو لنفسها حرمة رفع صوتها خصوصاً مع الغناء .

قال العلماء : "ولا تقبل شهادة نأحة فى مصيبة غيرها بأجر ، ولا مغنية ، ولو لنفسها حرمة رفع صوتها ، خصوصاً مع الغناء" (٤).

ولا تقبل شهادة النساء فيما ليس بمال لغلبة العاطفة لديهن ، واختلال ضبط الأمور ، وقصور الولاية على الأشياء . قال الشافعية والمالكية والحنابلة لا تقبل شهادة النساء مع الرجال إلا فى الأموال وتوابعها كالبيع والإجارة والهبة والوصية والرهن والكفالة ، لأن الأصل عدم قبول شهادة النساء

(١) انظر عبد الكريم زيدان ، الفصل فى أحكام المرأة ، ج ٣ ، ص ٤٢٧ .

(٢) انظر وهبة الزحيلي ، التفسير المنير ، ج ٣ ، ص ١١٩ .

(٣) رشيد رضا ، تفسير المنار ، ج ٣ ، ص ١٢٥ .

(٤) وهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامى ، ج ٦ ، ص ٥٦٦ .

لغلبة العاطفة عليهن ، واختلال ضبط الأمور ، وقصور الولاية على الأشياء  
أما ما ليس بمال ولا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال كالنكاح والرجعة  
والطلاق والوكالة وقتل العمد والحدود سوى حد الزنا ، فلا يثبت إلا  
بشاهدين ذكرين لقوله تعالى : {وأشهدوا ذوي عدل منكم} (١). ولما روى  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "لأنكاح إلا بولي وشاهدي  
عدل" (٢). وقالوا : "جرت السنة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والخليفين من بعده ألا تقبل شهادة النساء في الحدود والدماء" (٣). وقال  
الشافعية : "فدل النص على الرجعة والنكاح والحدود ، وقسنا عليها كل  
مالا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال" (٤).

أما الظاهرية فقد قالوا : "تقبل شهادة النساء مع رجل في الحدود إذا  
كان النساء أكثر من واحدة عملاً بظاهر الآية : {فإن لم يكونا رجلين ،  
فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء} (٥).  
وأما ما لا يطلع عليه إلا النساء ، فتقبل فيه شهادة النساء ، لما روى :  
"أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة القابلة" (٦).

- 
- (١) سورة الطلاق : آية ٢  
(٢) رواه البيهقي وابن حبان والطبراني في الأوسط عن عمران بن حصين وعائشة  
وأبي هريرة وجابر وغيرهم . وذكر السيوطي تصحيحه .  
انظر : الجامع الصغير ، ج ٢ ، ص ٢٠٤ ، نصب الراية ، ج ٣ ، ص ١٦٧ ، مجمع  
الزوائد ، ج ٤ ، ص ٢٨٦ .  
(٣) رواه ابن أبي شيبه في مصنفه عن الزهري ، وأخرجه عبد الرزاق بن علي . انظر  
نصب الراية ، ج ٤ ، ص ٧٩ .  
(٤) انظر : المذهب ، ج ٢ ، ص ٣٣٣ ، بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٤٥٤ ، الطرق الحكمية  
ص ١٥٢ وما بعدها ، المغني ، ج ٩ ، ص ١٤٩ .  
(٥) سورة البقرة : آية ٢٨٢  
(٦) رواه الدارقطني في سننه عن حذيفة بن اليمان وفيه رجل مجهول رواه الطبراني في  
الأوسط ، وقال الهيثمي : وفيه من لم أعرفه ، وقال في التنقيح : هو حديث  
باطل لأصل له .  
راجع : نصب الراية ، ج ٤ ، ص ٨٠ ، مجمع الزوائد ، ج ٤ ، ص ٢٠١ .

وقال الزهرى (١): "مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن ، من ولادات النساء وعيوبهن" (٢).

وفى ذلك ذريعة إلى حفظ عورات النساء من أن يطلع عليها الرجال وسدا لذريعة تكشفهن على غير المحارم من أجل الشهادة . وفيه من المصلحة مافيه .

واختلف في تحديد تلك الحالات ، فقال الحنفية : تقبل شهادة النساء في الولادة والبكارة وعيوب النساء في موضع لا يطلع عليه الرجال ، ولا تقبل شهادتهن منفردات على الرضاع ، لأنه يجوز أن يطلع عليه محارم المرأة من الرجال ، ولا تقبل شهادتهن عند أبي حنيفة على استهلال الصبي بالنسبة للإرث ، لأن الإستهلال صوت الصبي عند الولادة ، وهو مما يطلع عليه الرجال ، فلا تكون شهادتهن فيه حجة ، لكن تقبل شهادتهن بالنسبة لصلاة الجنابة على المولود ، لأن الصلاة من أمور الدين وشهادتهن فيها حجة كشهادتهن على هلال رمضان .

وذكر صاحب فتح القدير (وهو حنفى) : أنه تقبل شهادتهن على الاستهلال بالنسبة للإرث أيضا . لأن الإستهلال صوت عند الولادة ولا يحضرها الرجال عادة . فصار كشهادتهن على نفس الولادة .

وقال المالكية والشافعية والحنابلة : "تقبل شهادة النساء منفردات فيما لا يراه رجال غالبا كبكارة وثيوبه وولادة وحيض ورضاع واستهلال ولد ، وعيوب نساء تحت الثياب ، كجراحة ورتق وقرن وبرص وانقضاء عدة والدليل ما ذكرت من قول الإمام الزهرى رحمه الله .

واختلفوا في العدد المشترط في شهادة النساء منفردات . فقال الحنفية والحنبلية : تقبل شهادة امرأة واحدة عدل . ودليلهم السابق وهو أن النبی

(١) الزهرى : محمد بن مسلم بن شهاب ، ولد سنة ٥٠ هـ ، توفي سنة ١٢٤ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٣٢٦ .

(٢) رواه ابن أبى شيبة أيضا . انظر نصب الراية ، ج ٤ ، ص ٨٠ ، وابن حزم ، المحلى ج ٩ ، ص ٤٨٣ .

صلى الله عليه وسلم : "أجاز شهادة القابلة" وكذلك ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "يجزىء فى الرضاع شهادة امرأة واحدة" (١).

وكذلك ماروى أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم : ما الذى يجوز فى الرضاع من الشهود؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "رجل أو امرأة" ، وفى رواية : "رجل وامرأة" (٢).

وقال المالكية : يكفى امرأتان .

وقال الشافعية : ليس يكفى أقل من أربع نسوة ، لأن الله عزوجل قد جعل عدل الشاهد الواحد امرأتين واشترط الاثنيية (٣).

### شهادة المرأة المنقبة :

إن النساء اللاتي يرتدين النقاب إذا قدمن إلى الشهادة فعليهن كشف نقابهن وذلك سدا لأبواب الغش والخداع . جاء فى المذهب المالكى : "إن الإشهاد على المرأة المنقبة لايجوز حتى يكشف عن وجهها ويعرفها الشهود معرفة تامة لأجل أداء الشهادة عليها" (٤).

وذكر الإمام ابن قدامة رحمه الله إن للشاهد النظر إلى وجه المشهود عليها لتكون الشهادة واقعة على عينها ، قال أحمد : "لا يشهد على امرأة إلا أن يكون قد عرفها بعينها وإن عامل امرأة فى بيع أو إجارة فله النظر إلى

(١) سبل السلام ، ج ٣ ، ص ٢١٨ ، مجمع الزوائد ، ج ٤ ، ص ٢٠١ .

(٢) المرجع السابق وفيه ضعيف ولكن له مؤيد فى أن شهادة المرضعة وحدها تقبل .

(٣) مذكر من مذاهب الأئمة يراجع : المبسوط ، ج ١٦ ، ص ١١٢ ، فتح القدير ، ج ٦ ،

ص ٦ ، البدائع ، ج ٦ ، ص ٢٧٧ ، الدر المختار ، ج ٤ ، ص ٣٨٦ ، اللباب ، ج ٤

ص ٥٥ ، بداية المجتهد ، ج ٤ ، ص ٤٥٣ ، الشرح الكبير ، ج ٤ ، ص ١٨٥ ، الهذب

ج ٢ ، ص ٣٣٢ ، مغنى المحتاج ، ج ٤ ، ص ٤٤١ ، المغنى ، ج ٩ ، ص ١٤٧ الطرق

الحكمية ، ص ١٢٩ .

(٤) الخرشي على مختصر سيدى خليل ، ج ٧ ، ص ٢٠٨ .

وجهها ليعلمها بعينها فيرجع عليها بالدرك ، وقد ورد عن الإمام أحمد رحمه الله كراهة ذلك في حق الشابة دون العجوز ولعله كرهه لمن يخاف الفتنة أو يستغنى عن المعاملة فأما مع الحاجة وعدم الشهوة فلا بأس<sup>(١)</sup>.

### شهادة المرأة وحدها :

من المعروف أنه في أغلب القضايا عدد الشهود رجلان أو رجل وامرأتان مثلما ورد في آية المداينة ، ولكن هذه القاعدة لها استثناءات . فلقد فتحت الشريعة الباب للمصلحة وذلك بأن تشهد المرأة فيما لا يطلع عليه غيرها وأن تؤدي الشهادة وحدها فيها أو فيما تطلع عليه دون الرجال غالبا وذلك في مثل اثبات الولادة ، وفي الثبوتة والبكارة ، وفي العيوب الخلقية لدى المرأة مثل الرتق<sup>(٢)</sup> ، والفتق<sup>(٣)</sup> وغيرها . وذلك لأنه لا يتولى توليد النساء وتطبيبهن والإطلاع على عيوبهن المانعة من المباشرة إلا النساء .

جاء في مذهب المالكية : "ولما لا يظهر للرجال امرأتان كولادة وعيب فرج واستهلال<sup>(٤)</sup> وحيض<sup>(٥)</sup>".

ذكر الشارح<sup>(٦)</sup> الأمور التي لا تظهر للرجال ، منها الولادة ويكفى فيها شهادة امرأتين مسلمتين عدلتين . وقوله عيب فرج الأمة فإن النساء ينظرن إليها بخلاف الحرة فإنها مصدقة في عيب فرجها ولا ينظر إليها النساء . والمراد بالفرج ما بين السرة والركبة ومنها الاستهلال بأن الولد نزل مستهلا صارخا

(١) انظر ابن قدامة ، المغنى ، ج ٧ ، ص ٧٧ .

(٢) الرتق : التصق ختانها فلم تنل لارتقاق ذلك الموضع منها . وهى المنضمة الفرج الذى لا يكاد الذكر يجوز فرجها لانضمامها . لسان العرب ، ج ١٠ ، ص ١١٤ .

(٣) الفتقاء من النساء هى التى صار مسلكها واحدا وهى الأتوم .

لسان العرب ، ج ١٠ ، ص ٢٩٦ .

(٤) استهل الصبي بالبكاء أى رفع صوته وصاح عند الولادة .

لسان العرب ، ج ١١ ، ص ٧٠١ .

(٥) الخرشى على مختصر سيدى خليل ، ج ٧ ، ص ٢٠٢ .

(٦) الخرشى : وهو محمد الخرشى (ت ١١٠١هـ) . انظر المرجع السابق .

أو غير صارخ وسواء الحرائر والإماء فيقبل في ذلك شهادة امرأتين عدلتين (١).

وأما بالنسبة للرضاع فقد ذهب ابن عباس وأحمد إلى أن شهادة المرضعة وحدها تقبل وذلك أن عقبة بن الحارث تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب فجاءت امرأة فقالت : قد أرضعتكما فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كيف؟ وقد قيل؟ ففارقها عقبة فنكحت زوجها غيره (٢).

ولقد أجاز ابن عباس شهادة القابلة وحدها في الاستهلال (٣)، وقد روى عن الشعبي والنخعي وروى عن علي وشريح أنهما قضيا بهذا (٣). وذكر ابن قدامة - رحمه الله - أنه لا خلاف في قبول شهادة النساء منفردات . ولقد روى أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ما الذي يجوز في الرضاع من الشهود؟ فقال عليه السلام : "رجل أو امرأة" (٤).

### تزكية النساء :

هناك أمور كثيرة لا تستطيع المرأة الاطلاع عليها بحكم اقامتها في بيتها أو لقلة خبرتها ، وتغلب عاطفتها .

ومن هذه الأمور تزكية بعض الناس ، والشهود في عدالتهم ، فلقد منع الاسلام المرأة من هذه الشهادة وذلك سدا لباب الخديعة ، فالمرأة معروفة بتغلب عاطفتها عليها وسرعة اخذاعها .

ذكر المالكية : "صفة التزكية أن يقول المزكى أشهد أنه عدل رضا وذلك لأن العدالة تشعر بالسلامة في الدين ، والرضا يشعر بالسلامة من

(١) نفس المرجع السابق .

(٢) رواه أحمد ، انظر مسند الإمام أحمد ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ .

(٣) انظر ابن قدامة ، المغنى ، ج ١٠ ، ص ١٦١ .

(٤) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى بشرح العسقلاني ، ج ٩ ، ص ١٥٢ .

البله والغفلة وعلى القاضى أن يعرف المزكى بالعدالة فإن كانت من النساء فهذا يعنى قلة خبرة بالرجال وقلة خبرة النساء بهم ، فكيف لها أن تركى من لم تعاشره " .

وقالوا : "النساء لاتقبل تزكيتهن لالرجال ولالنساء فيما يجوز شهادتهن" (١) .

---

(١) انظر الحرشى على مختصر سيدى خليل ، ج ٧ ، ص ١٨١ .



## المبحث الثالث تولى المرأة لأمر الحسبة

ويشتمل على :

مقدمة عن الحسبة .

(١) الحسبة للنساء .

(٢) حسبة النساء فى قضايا المسلمين .

(٣) حسبة المرأة على زوجها .

مقدمة :

أولا : ماهى حقيقة الحسبة وماالشروط الواجب توافرها فى المحتسب؟  
الحسبة هى : أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهى عن منكر إذا ظهر فعله (١). أو هى وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، كما قال ابن خلدون (٢).

فهى تتعلق بالنظام العام والآداب وفى الجنايات أحيانا مما يحتاج إلى سرعة فى الفصل فيه . وذلك من أجل حماية وتكوين المجتمع الفاضل .  
وأساسها قوله تعالى : {ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر} (٣).

وقال عليه السلام : "من غشنا فليس منا" (٤).

وأول من وضع نظام الحسبة هو عمر بن الخطاب ، ولكن عرفت التسمية فى عهد الخليفة العباسى المهدى (٥).

والحسبة واجب عام على كل المسلمين ولكن هناك فروق بين المحتسب والمتطوع (٦) هى :

(١) الحسبة فرض عين على المحتسب بحكم ولايته أو وظيفته المأجورة ، فلا يجوز أن يتشاغل عنه ، وفرض كفاية على غيره من المسلمين ، فهى من نوافل عمله الذى يجوز أن يتشاغل عنه .

(٢) المحتسب مخصص للإدعاء له فيما يجب إنكاره ، وعليه إجابة المدعى المستعدى . وأما غيره فليس مخصصا لهذا ولايلزمه إجابة المستعدى . أى أن عليه إرجاع الحقوق لمستحقيها وهذا من واجباته وليس كذلك المتطوع .

(١) الأحكام ، ص ٢٣١ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ، ص ٥٧٦ .

(٣) سورة آل عمران : آية ١٠٤

(٤) رواه الترمذى ، حديث صحيح عن أبى هريرة . انظر الجامع الصحيح ، ج ٢ ، ص ٣٨٩ .

(٥) عرنوس ، تاريخ القضاء ، ص ١٠٧ .

(٦) انظر ابن تيمية ، الحسبة فى الاسلام .

- (٣) على المحتسب أن يبحث عن المنكرات الظاهرة لينكرها على فاعلها ويفحص عما ترك من المعروف الظاهر ليأمر بإقامته ، وليس على المتطوع بحث ولا فحص .
- (٤) للمحتسب أن يتخذ أعوانا على إنكاره ، وله أن يعزر في المنكرات الظاهرة وليس للمتطوع ذلك .
- (٥) للمحتسب الاجتهاد في العرف دون الشرع كالعقود في الأسواق ، وإخراج الأجنحة (القواعد البارزة فيه) وليس هذا للمتطوع .

#### شروط الحسبة :

يشترط في والى الحسبة أن يكون حرا عدلا ذا رأى وصرامة وخشونة في الدين وعلم بالمنكرات الظاهرة . واختلف الفقهاء في اشتراط كونه من أهل الاجتهاد على قولين :

قال بعضهم : يشترط وله بالتالى إلزام الناس برأيه واجتهاده ، وقال الأكثرية : لا يشترط فليس له إلزام الناس برأيه ومذهبه (١).

#### اختصاصات المحتسب :

يتولى المحتسب وظائف لها صلة بالقضاء والمظالم والشرطة فهو ينظر في المنازعات الظاهرة التى تحتاج إلى أدلة إثباتية ، كدعاوى الغش والتدليس والتطيف ، فهو بهذا كالقاضى ، ويؤدب مرتكبى المعاصى التى ترتكب جهرا أو تخل بآداب الإسلام فهو بهذا كناظر المظالم ، ويرعى النظام العام والآداب والأمن فى الشوارع والأسواق مما لا تجوز مخالفته ، فيكون بذلك كالشرطة أو النيابة العامة (٢).

---

(١) انظر وهبة الزحيلي ، الفقه الاسلامى ، ج ٦ ، ص ٧٦٥ .

(٢) السلطات الثلاث ، ص ٣٢٣ ، مدخل الفقه الإسلامى ، محمد عبد السلام مذكور ،

الحسبة للنساء :

قال تعالى : {والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر} (١). فهؤلاء المؤمنون والمؤمنات يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر . والمنافقون والمنافقات على العكس من ذلك فهم ضد أهل الإيمان في هذا فهم يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف . قال تعالى : {المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف} (٢). وفي هذه الآية نرى الله سبحانه وتعالى يجعل أخص خصائص المؤمنين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهى الفرق بينهم وبين أهل النفاق .

وسبق أن ذكرت أن المسلمة تخرج من بيتها لحاجتها فقط وتتكلم للحاجة فقط وهذا من ضمن الحاجة فقد قال عليه السلام : "من رأى منك منكر فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان" (٣).

وكلمة (من) للعاقل من ذكر أو أنثى . وبذلك صرح الفقهاء رحمهم الله ، وهذا الإمام الغزالي رحمه الله يقول : "اعلم أن الأركان في الحسبة التى هى عبارة شاملة للأمر بالمعروف والنهي ويعالجن المرضى" (٤).

ولقد قامت المرأة في صدر الاسلام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهذه عائشة دخل عليها نسوة من نساء أهل الشام فقالت : "لعلكن من الكورة" (٥) التى يدخلن نساؤها الحمامات؟ قلن : نعم ، قالت أما إني سمعت

(١) سورة التوبة : آية ٧١

(٢) سورة التوبة : آية ٦٧

(٣) رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ، ص ٢٢-٢٥ .

(٤) وهبة الزحيلي ، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج ، ج ٩-١٠ ، ص ٣٠٤ ، دار الفكر ، بيروت ، دمشق ، ط ١/ ، ١٤١١ هـ .

(٥) اسم يقع على جهة من الأرض مخصوصة كالشام والعراق وفلسطين .

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "مامن امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها إلا هتكت ما بينها وبين الله" (١).

ودخلت على عائشة رضى الله عنها مولاة لها قالت : يا أم المؤمنين طفت بالبيت سبعا واستلمت الركن مرتين أو ثلاثا ، فقالت لها عائشة رضى الله عنها : لأجرك الله لأجرك الله ، تدافعين الرجال ألا كبرت ومررت (٢).

ودخلت عليها حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر وعليها خمار رقيق فشقته عائشة عليها وكستها خمارا كثيفا (٣).

وكانت لعائشة رضى الله عنها حجرة من الرجال لا تخالطهم فقالت امرأة انطلقى نستلم يا أم المؤمنين ، قالت : انطلقى عنك وأبت (٤).

ويحتسب على النساء في الخروج إلى المسجد إذا كان هناك فتنة "فقد منعهن عائشة رضى الله عنها ، فقيل لها : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مامنعهن من الجماعات ، فقالت (٥) : لو أدرك رسول الله ما أحدث النساء لمنعهن كما منعت نساء بنى اسرائيل" (٦).

وذكر أنها إذا قرأت قوله تعالى {وقرن في بيوتكن} (٧) بكت حتى تبل خمارها (٨).

(١) رواه أبو داود ، انظر سنن أبي داود ، ج ٤ ، ص ٣٩ .

(٢) مسند الإمام الشافعى ، ص ١٢٧ .

(٣) موطأ مالك ، ص ٦٥٥ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) إحياء علوم الدين للغزالي ، ج ٣ ، ص ١٢٤٦ .

(٦) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى ، ج ٢ ، ص ٢٦ بالمعنى ، جامع الصحيح

للإمام مسلم ، ج ٢ ، ص ٣٤ .

(٧) سورة الاحزاب : آية ٣٣

(٨) رواه البخارى ، انظر صحيح البخارى ، ج ٢ ، ص ٢٩٨ .

وقيل لسودة : ألا تحجين وتعتمرين كما يفعل أخواتك ، فقالت : قد حججت واعتمرت فأمرني الله أن أقر في بيتي ، فوالله ماخرجت من باب حجرتها حتى أخرجت جنارتها رضوان الله عليها<sup>(١)</sup>.

ومن احتساب أسماء بنت الصديق رضى الله عنها في هذا الباب "أن المنذر<sup>(٢)</sup> بن الزبير قدم من العراق فأرسل إلى أسماء بنت أبي بكر بكسوة من ثياب مرويه وقوهيه<sup>(٣)</sup> رقاق عتاق بعدما كف بصرها ، قال : فلمستها بيدها ثم قالت : أف ، ردوا عليه كسوته ، قال : فشق ذلك عليه وقال : ياأمه إنه لايشف ، قالت إنها إن لم تشف فإنها تصف<sup>(٤)</sup>.

يقول د. على عبد الحليم محمود : "إن واجبات المرأة بنتا وأختا نحو المجتمع جد خطيرة ولأكثر عمقا وأثرا في الأخلاق والقيم ، ولأقدر على غرس الفضيلة في نفوس الناس وعلى طرح الرذيلة والشر ، وذلك ان بداية الانحراف الخلقي في مجتمع ما ، إنما تبدأ بتخلى المرأة عن واجباتها فيه ، لأن واجبات المرأة كلها أخلاقي ، فإذا ما انحلت الأخلاق بتبرج المرأة وتخليها عن هذا الواجب الأخلاقي ، فكيف يستطيع المجتمع أن يشق طريقه نحو التقدم والرقى ، وقد شغل بناته بأهوائهم وشهواتهم"<sup>(٥)</sup>.

(١) سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٢) هو المنذر بن الزبير بن العوام ، ولد في خلافة عمر بن الخطاب ، وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق ، غزا القسطنطينية مع يزيد بن معاوية ، قتل بمكة في حصارها مع أخيه سنة ٥٦٤ هـ .  
البداية والنهاية

(٣) نسبة إلى قوهستان وهي ناحية بخراسان . الأنساب للسمعاني ، ج ١٠ ، ص ٢٦٩ .

(٤) طبقات ابن سعد ، ج ٨ ، ص ٢٥٢ .

(٥) على عبد الحليم محمود ، المرأة المسلمة وفقه الدعوة إلى الله ، ط ١ ، ١٤١١ هـ .

## ثانيا : حسة النساء فى قضايا المسلمين :

صحيح أن الاسلام أمر المرأة من الإقلال فى خروجها من بيتها . قال تعالى : {وقرن فى بيوتكن} (١)، وأمرها بعدم الخضوع فى القول حتى لا يطمع الذى فى قلبه مرض ، . قال تعالى : {ولا تخضعن فى القول فيطمع الذى فى قلبه مرض} (٢)، ولكنه فتح لها الباب على مصراعيه فى تطبيقها لأحكام دينها سواء بسواء مثل الرجل ، وإننا نراها فى تطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نراها فى كل المجالات ومن ذلك تكلمها فى قضايا المسلمين العظمى فهذه أم سلمة تشير على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية (٣) وهذه المرأة التى قامت من صفوف النساء ترد على عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين أمر بتحديد مهر النساء ولم ينهاها عمر لأنها امرأة وهو أمير المؤمنين وأمام ملاء من الناس وإنما قال قوله المشهورة التى حرى رجال زماننا يسمعونها ويرددونها فى آذانهم حتى يشوبوا إلى منهج الإسلام ، قال لها : "أصابت امرأة وأخطأ عمر" (٤).

وهذه النساء فى الفتنة التى قامت بين على بن أبى طالب رضى الله عنه ومعاوية بن أبى سفيان قامت النساء خطيبات ومدافعات عن الحق ولم يخفن فى الله لومة لائم (٥).

وهذه السيدة نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن بن على بن أبى طالب (٦)، هرع إليها أهل مصر يشكون من ظلم أحمد بن طولون فقالت

(١) سورة الأحزاب : آية ٣٣

(٢) سورة الأحزاب : آية ٣٢

(٣) سبق تخريجه .

(٤) الصنعانى ، المصنف ، ج ٦ ، ص ١٨٠ .

(٥) انظر العقاد ، عبقرية على رضى الله عنه .

(٦) السيدة نفيسة كانت من الصالحات العابدات ابنة أمير المؤمنين الحسن بن زيد بن

السيد سبط النبى صلى الله عليه وسلم ، ولى أبوها المدينة للمنصور ، توفيت سنة ٢٠٨ هـ .

سير أعلام النبلاء ، ج ١٠ ، ص ١٠٦ .

لهم : متى يركب؟ قالوا : فى غد . فكتبت رقعة ووقفت فى طريقه وقالت :  
ياأحمد بن طولون ، فلما رآها عرفها فترجل عن فرسه وأخذ الرقعة وقرأها  
فإذا فيها : "ملكتم فأسرتم وقدرتم فقهرتم ، وخولتم فعسفتم وردت إليكم  
الأرزاق فقطعتم ، هذا وقد علمتم أن سهام الأقدار نافذة غير مخطئة ، لاسيما  
فى قلوب أوجعتموها وأكباد جوعتموها وأجساد عريتموها فمحال أن يموت  
المظلوم ويبقى الظالم . اعملوا ماشئتم فإننا صابرون وجوروا فإننا مستجيرون ،  
واظلموا فإننا إلى الله متظلمون {سيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون} (١)  
فعدل لوقته" (٢).

وهذا الإمام الغزالى رحمه الله يقول : "اعلم أن الأركان فى الحسبة التى هى  
عبارة شاملة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر أربعة : (الركن الأول) :  
المحتسب وله شروط : وهو أن يكون مكلفا ، مسلما قادرا ، فيخرج منه  
المجنون والصبي والكافر والعاجز ، ويدخل فيه آحاد الرعايا وإن لم يكونوا  
مأذونين ، ويدخل فيه الفاسق والرقيق والمرأة" (٣).

ومن سير الصحايات نرى أن منهن من قامت بدور الحسبة حتى فى  
الأماكن العامة التى من الأفضل للنساء عدم ارتيادها ولكن للضرورة فتحت  
لها الذريعة لذلك لأن فيه مصلحة ومن هؤلاء سمراء بنت نهيك الأسدية  
أدركت النبى صلى الله عليه وسلم وعمرت ، وكانت تمر فى الأسواق تأمر  
بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وتضرب الناس على ذلك بسوط كان معها (٤).  
وهذه عائشة رضى الله عنها دخل عليها نسوة من نساء أهل الشام ،  
فقلت : "لعلكن من الكورة؟" التى يدخلن نساؤها الحمامات؟ قلن نعم ،  
قلت أما إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "مامن امرأة  
تخلع ثيابها فى غير بيتها إلا هتكت ما بينها وبين الله" (٥).

(١) سورة الشعراء : آية ٢٢٧

(٢) محمد على غر ، إعداد المرأة المسلمة ، الدار السعودية ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ ، ص ١٤٤ .

(٣) الغزالى ، إحياء علوم الدين ، ج ٢ ، ص ٤٧٤ .

(٤) ابن عبد البر ، الاستيعاب ، ج ٤ ، ص ٣٣٥ .

(٥) رواه أبو داود ، سنن أبي داود ، ج ٤ ، ص ٣٩ .



وكذلك الشفاء أم سليمان بن أبي خيثمة القرشية العدوية أسلمت قبل الهجرة ، وهى من المهاجرات الأول بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقدمها فى رأى ويفضلها ، وولاها الحسبة فى السوق ، وربما ولاها أمر من الأمور فيه (١).

لذا فعلى المسؤولين أن ينظموا شئون الحسبة وأن تفتح مدارس لتخريج المحتسبات من النساء القديرات حتى يقمن الحسبة فى أوساط النساء بشرط أن يتعلمن قواعد الاحتساب ومنها التدرج وتوازن المصالح والمفاسد وما يترتب على الحسبة والرفق فى ذلك ودراسة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك (٢).

ويندب للنساء أن يكن فى جمعيات منظمة وفق منهج واضح منظم ، ويكون أساس عمل هذه الجمعيات فى الأوساط النسائية عن طريق الاتصال بهن فى بيوتهن إن أمكن أو بدعوتهن إلى مقرات هذه الجمعيات لتعليمهن الأحكام الشرعية ، والمعانى الإسلامية لتطبيقها على أنفسهن وفى بيوتهن والأمر بها والنهى عما يخالفها . وينبغى لهذه الجمعيات أن تصدر نشرات أو مجلات أسبوعية أو شهرية تضمنها ماتراه ضروريا من الأمر بالمعروف الذى تأمر به الشريعة ولا يفعله الناس ، وتنهى عن المنكر الذى تنهى عنه الشريعة ويفعله الناس . وكذلك يجوز أن تعقد ندوات علمية لمناقشة مسألة من المسائل التى تهم النساء (٣).

(١) انظر المرجع السابق ، ص ٣٤٠-٣٤١ .

(٢) انظر الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ج ٢ ، ص ٣٣٢-٣٣٣ .

(٣) انظر عبد الكريم زيدان ، الفصل فى أحكام المرأة ، ج ٤ ، ص ٣٧٠ .

### حسبة المرأة على زوجها :

قال الله تعالى : {الرجال قوامون على النساء} (١). جاء في شرح الآية أن "الرجل قيم على المرأة أى هو رئيسها وكبيرها والحاكم عليها ومؤدبها إذا اعوجت" (٢). وكذلك المرأة فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الواجبات التي أوجبها الاسلام على الرجال والنساء سواء وليست خاصة بالرجال فقط ، وليس هذا الحكم خاصا بالنساء في الحسبة في الخارج وإنما كذلك في داخل منزلها ومع أفراد أسرتها كذلك من زوج وأولاد .

قال صلى الله عليه وسلم : "رحم الله رجلا قام من الليل فصلى ثم أيقظ امرأته فصلت فإن أبت نضح في وجهها الماء ، ورحم الله امرأة قامت من الليل فصلت ثم أيقظت زوجها فصلى فإن أبى نضحت في وجهه الماء" (٣).

ولقد ذكر الإمام الغزالي حسبة المرأة على زوجها لعظيم حق الزوج على زوجته (٤). ومن هذا يتضح أن للزوجة أن تقوم بالحسبة على زوجها بالوعظ والنصح ولكن بالتى هى أحسن وبالرفق واللطف وليس لها التهديد والضرب لزوجها . وحديث الماء الذى تنضحه في وجه زوجها لإيقاظه لقيام الليل يجب أن تتروى فيه النساء وتفهمه حق الفهم حتى لا يكون ذريعة إلى هدم البيوت ، وإذكاء نيران الفتنة والخصام والشجار في البيت الواحد . لذا فإن على المرأة أن تكون فطنة لما يجب زوجها ولما يخرجها عن طوره فكمية الماء إنما هى رشاش خفيف ، وعليها أن تستأذنه من أول الليل وتخبره بذلك . فالحديث النبوى كان في مجتمع مسلم مؤمن بالقرآن وبما يأمر

(١) سورة النساء : آية ٣٤

(٢) تفسير ابن كثير ، ج ١ ، ص ٣٨٥ .

(٣) رواه النسائي ، انظر سنن النسائي ، ج ٣ ، ص ٢٠٥ .

(٤) الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ج ٢ ، ص ٢٨٠ .

به عليه الصلاة والسلام ، أما المجتمع اليوم ففيه كثير من الدخن الدخيل  
على مجتمعتنا الاسلامى فعلى الداعية أن يكون فطنا حذرا موازنا بين المصالح  
والمفاسد التى ستقع بعد دعوته وإرشاده وحسبته . والله أعلم .

( ٦٧٨ )

## المبحث الرابع توليد المرأة الشرطة وإدارة السجون

ويشتمل على :

- (١) إدارة السجون للنساء .
- (٢) عمل المرأة كشرطية .

### إدارة السجون للنساء :

أول من استحدث نظام السجون عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وكان الحبس فى الماضى هو ملازمة المتهمين من قبل المدعى أو غيره فى منزل أو مسجد<sup>(١)</sup>.

ولم أجد فى كتب الفقه ما يثبت أنه يجوز للمصلحة أن تتولى سجون النساء وإدارتها نساء مثلهن ، ولكن تولى سجون النساء للنساء فيه من المصلحة الشئ الكثير وهو ذريعة إلى سد أبواب الفتنة والفساد . لأنه إذا كانت جميع المسجونات نساء فمن باب أولى أن يتولى هذا السجن بنات جنسهن محافظة على أعراضهن ، وسدا لأبواب فساد التى قد تدخل عليهن وهن مسجونات ضعيفات الحول والقوة فى داخل السجون فقد تهفو إليهن النفوس المريضة وتطمع فيهن لانهن صاحبات سوابق .

ذكر صاحب المفضل : "أما حبس المرأة تعزيراً سواء كان مع الجلد أو بدونه فإنى لم أقف على قول للفقهاء . ويبدو لى أن الحبس الذى تتكلم عنه هو عقوبة تعزيرية وللقاضى التحول إلى غيره ، أما إذا رأى الحبس ، وكان هناك سجن خاص للنساء تتولاه نسوة ثقات ولا يخشى الفساد على المرأة فى حبسها فيمكن القول بجوازه فى هذه الحالة ، أما إذا لم يكن السجن بهذه الكيفية أو خيف عليها من الفساد إن حبست أو خيف عليها الفتنة ، فلا يجوز حبسها تعزيراً"<sup>(٢)</sup>.

(١) الماوردى ، الاحكام السلطانية ، ص ٣٠ .

(٢) عبد الكريم زيدان ، المفضل فى أحكام المرأة ، ج ٥ ، ص ٤٦٣ .

## عمل المرأة كشرطية :

ذكر صاحب لسان العرب أن الشرط معناها : العلم والإعداد وقال :  
 "أشـرط فلان نفسه لكـذا وكـذا : أعلمها وأعدـها ومنه سـمى الشرط لأنهم  
 جعلوا لانفسهم علامة يعرفون بها ، الواحد شرطة وشرطى . والشرط :  
 سموا بذلك لأن شرطة كل شىء خياره وهم نخبة السلطان من جنده . وقيل  
 هم أول كتيبة تشهد الحرب وتتهياً للموت . وفى حديث ابن مسعود :  
 "وتشـرط شرطة للموت لا يرجعون إلا غالبين ، هم أول طائفة من الجيش  
 تشهد الواقعة" (١).

ومن هنا يتبين لنا أن الشرطة هم نخبة السلطان وجنده الذين يقومون  
 بتنفيذ أوامره فهل للمرأة ان تكون من الشرطة؟

بعد البحث فى كتب الفقه وجدت بعض المسائل التى لابد أن تكون  
 القائمة بها امرأة وذلك سدا لذريعة الفتنة واطلاع الرجال على ما لا يحل ومن  
 هذه المسائل . ذكر صاحب المبسوط الإمام السرخسى الحنفى قال : "فى امرأة  
 العنين (٢) ينظر إليها النساء فإن قلن هى بكر فرق القاضى بينهما . وإن قلن  
 هى ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه" (٣).

وكذلك النظر فى مسائل البكارة والثوبة فى الزواج فإن النساء ينظرن  
 فيها وليس الرجل . قال السرخسى : "إن شهادتهن متى تأيدت بموید كانت  
 حجة والبكارة فى النساء أصل فإن قلن إنه بكر تأيدت شهادتهن بما هو  
 الأصل وإن قلن هى ثيب تجردت شهادتهن من مؤيد فلا بد من أن يستحلف  
 الزوج حتى ينضم نكوله إلى شهادتهن" (٤).

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٧ ، ص ٣٣٠-٣٣٢ .

(٢) العنين : هو لا يأتى النساء ولا يريدهن وسمى عنيـنا لأنه يعن ذكره لقبـل المرأة من  
 عن يمينه وشماله فلا يقصده .

لسان العرب ، ج ١٣ ، ص ٩١ .

(٣) انظر السرخسى ، المبسوط ، ج ١٠ ، ص ١٥٦ .

(٤) السرخسى ، المبسوط ، ج ١٠ ، ص ١٥٦ .

ومن المسائل التي يستحسن أن تنظر فيها شرطة النساء في بيع الجوارى قال الإمام السرخسى : "وكذلك لو اشترى جارية على أنها بكر فقبضها وقال وجدتها ثيبا فإن النساء ينظرن إليها للحاجة إلى فصل الخصومة بينهما فإن قلن هي بكر فلا يمين على البائع لأن شهادتهن قد تايدت بأصل البكارة وبمقتضى البيع وهو اللزوم وسن قلن هي ثيب يستحلف البائع لتجرد شهادتهن عن مؤيد . فإذا انضم نكول البائع إلى شهادتهن ردت عليه" (١).

وهناك الكثير من المسائل التي تتعلق بالنساء ومن باب أولى ان تكون المشرفة على هذه الأمور وتنفيذها امرأة ، وذلك سدا لأبواب الفتنة ومن هذه المسائل المستجدة في المدن التي تسمح بقيادة المرأة ، فمن الأفضل أن تقيم المرأة في سيارتها تقودها امرأة مثلها تركب معها وتسير بعض الوقت وتسمح لها بأخذ الرخصة للقيادة .

كل هذه الأمور يجب أن تتولاها امرأة سدا لأبواب الفتنة . وكذلك في التحقيق في مشاكل المرور مع النساء فمن الأفضل أن تتولاها امرأة مثلها سدا لأبواب الفتنة .

ولكن على المسؤولين سواء في سجون النساء أو في شرطة النساء أن يكون كل ذلك على حسب القواعد الإسلامية الحصينة التي تمنع اختلاط الجنسين وسريان الفساد في هذه الأوساط ، لأن هذه الأوساط وجدت لحماية المجتمع من الفساد فكيف لو دب إليها الفساد فكيف تستطيع إصلاح مافسد من المجتمع . وهذه بعض المفاصد التي وقعت في أماكن أباحت اختلاط المرأة وسمحت لها بالعمل ضابطة وجندية ومرشدة... الخ وهناك الكثير من المفاصد التي وقعت من جراء ذلك (٢).

(١) نفس المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(٢) انظر عمل المرأة في الميزان ، ص ١٩٣-١٩٦ .

والدول التي أقدمت على قبول المرأة في الشرطة والتجنيد لم يكن ذلك للعجز في الرجال لديها وإنما لأسبابا لا تتماشى مع أخلاق ديننا ومجتمعاتنا ويمنع الاحياء من ذكر اسباب تجنيد المرأة في تلك الدول .

فإذا كنا في حاجة للنساء في مراكز الشرطة فليكن ذلك بعيدا عن الرجال في معسكرات خاصة ، وكذلك نكون مقدرين لظروف المرأة الأم والزوجة ، لأن بعدها المستمر عن أولادها يفقدهم حنان الامومة ، وإذا فقد الحنان لا يستطيع أن يعطيه لغيره .



( ٦٨٣ )

## المبحث الخامس أعمال السكرتارية وإدارة مكاتب الرجال

ويشتمل على :

نظرة الإسلام لعمل السكرتيرة .

## نظرة الإسلام لعمل السكرتيرة :

بلغ تعداد المسلمين مائة مليار مسلم ، أليس فيهم رجال يعملون بأعمال السكرتارية بدل النساء ، فلننظر إلى المسألة من جميع الوجوه : بالنسبة لخلوة السكرتيرة مع رئيسها في العمل ، لقد سد هذه الذريعة الاسلام لأنها تؤدي إلى المفسدة ، قال عليه السلام : "ما خلا رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما" (١).

بالنسبة لطريقة التفاهم مع السكرتيرة ، فسيكون هناك اختلاط وجلوس وضحك وكلام ونحن نعرف ماذا قالت فاطمة عليها السلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم عندما سألها ماهو خير للمرأة؟ قالت : "ألا يراها الرجال ولا تراهم" ، فضمها عليه السلام وقال لها : "فاطمة بضعة مني" (٢). من المؤكد أن السكرتيرة لن تكون فظة في المعاملة مع رئيسها وتكون رقيقة التعامل والتفاهم وباسمة وبشوشة وإلا لما اختارها امرأة ، والله سبحانه وتعالى سد هذا الطريق بقوله تعالى : {ولا تخضعن في القول فيطمع الذي في قلبه مرض} (٣).

ثم إن السكرتيرة تختار على أسس وقواعد منها أن تكون جميلة لبقة في الحديث جذابة تدير المكتب بكل نباهة ، وأما إذا كانت محجبة فعليها أن تتزين مع الحجاب وهذا مخالف لهذا ، وإن كانت متبرجة فذلك كذلك مخالف لأمر الله ، وكلاهما لا يليق بالمرأة المسلمة ولا يحل لها أن تبدى زينتها وهذا من شروط عمل السكرتارية . فالاسلام سد الذريعة إلى الفساد ومنع المرأة من التجميل والتزين لغير محارمها حتى لاتقع الفتن وتتخلخل الأسر . قال تعالى : {ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن ...} (٤).

(١) سبق تخريجه .

(٢) أحكام النساء ، ص ٤١ ، أبو الفرج الجوزي .

(٣) سورة الأحزاب : آية ٣٢

(٤) سورة النور : آية ٣٤

ثم إن السكرتيرة إذا كانت لطيفة المعشر باسمه الوجه... الخ ويأتى الرئيس من منزله بعد معاناته مع طلبات المنزل والأولاد . ويرى زوجته فى شغل شاغل مع الأولاد ورعايتهم وتدريبهم وإدارة شئون البيت . ثم يأتى إلى المكتب هذه امرأة أمامه ليس عليه لها التزامات ولا مشاكل ولأولاد هدوء وراحة وإبتسامات فأيهما يفضل وتقع بذلك كثير من الفتن وتتزعزع البيوتات ، وتدمر على رؤوس الأطفال فهم دائما الضحايا<sup>(١)</sup>.

ثم إن الشباب العاقل فى المجتمع الاسلامى أصبح مشكلة المشكلات فلم نستغنى عن الشاب الذى سيصبح عائل الأسرة بالفتاة التى قد تجد من الاشغال مايلائم أنوثتها من تدريس وتطبيب وأعمال فنية من خياطة وطبخ... الخ .

---

(١) انظر قصة رواها مصطفى السباعى ، المرأة بين الفقه والقانون ، ص ٢٤٣ ، عن مجلة حضارة الاسلام ، المجلد الثانى ، ص ٣٦٤ .

## الخاتمة

وبعد فهذا جهد المقل وسعى المبتدئ حاولت فيه دراسة موضوع هام جليل يحتاج إلى جهود كبيرة ، وقد وفقني الله سبحانه وتعالى فيه إلى مايلي :  
(١) أن قاعدة الذرائع من القواعد الأصولية الهامة وهو اعتبار المآل واعطاء الوسيلة حكم المقصد . فيتغير حكم الفعل بحسب ما يؤدي إليه فتأخذ الأربعة حكم المآل . فالذريعة عامل خير وشر في آن واحد بحسب الوسيلة والمتوسل إليه . إن كانت إلى مفسدة فهي عامل هدم وإن كانت إلى مصلحة فهي عامل خير هذا فيما يكون في مقدور المكلف .

(٢) هناك تعريفات كثيرة لسد الذريعة وبعد مناقشتها اخترت منها هذا التعريف وهو :  
"ترك الأمر غير الممنوع إذا قويت التهمة في التطرق به إلى فعل محرم ."

(٣) أن هناك الكثير من الأدلة من القرآن والسنة وعمل الصحابة تدل على فتح الذرائع إلى المصالح وسد الذرائع إلى المفاصد .

(٤) أن الفقهاء جميعا أخذوا بقاعدة الذرائع من سد وفتح ولكن بعضهم لم يصرح باسمها ، ولامشاحة في الأسماء . وإننا نلاحظ ذلك من تطبيقاتهم لأن الذرائع تعتمد على العلل وترجيح المصالح والمفاصد الذي هو القاعدة الأساسية في بناء الشارع الأحكام الشرعية عليه . كما قال الإمام القرافي : "وليس سد الذرائع من خواص مالك كما يتوهمه كثير من المالكية" (١).

- (٥) أن قاعدة الذرائع تعمل فيما لانص قطعى فيه ولا تدخل فى مجالات العبادات ، لأن أمور العبادة سبيلها التوقيف ، فلامجال للاجتهاد فيها ، والزيادة عليها ابتداء فى الدين ، والابتداء مذموم .
- (٦) أنه من الممكن التصرف فى وسائل العبادة وهذا لا يعد ابتداء ، وذلك بالنظر إلى ما يترتب على ذلك من مصالح او مفساد وذلك مثل ترك استلام الحجر فى الزحام ، أو ترك قطع الأيدى فى الغزو لأنها ذريعة إلى الردة إلى أرض الكفار وغير ذلك مما ورد ذكره فى هذا البحث .
- (٧) لما كانت احكام المعاملات مبنية على رعاية المصالح ودرء المفساد التى يتيسر للعقول السليمة متى تلقته من الشارع أن تقف على أسرارها وترى الخير فى رعايتها ، وفى الأخذ بقاعدة الذرائع اختلف العلماء فى جعلها دليلا من أدلة الأحكام الشرعية ، وهذا الخلاف ورد فى كتب الأصول ، أما الكتب الفقهية فلم تتعرض له بهذه السعة . وإنما نرى لكل منهم اجتهادات فقهية بنيت على هذه القاعدة المهمة ، فهم إن لم يقولوا بها صراحة فإننا نراها ضمنا فى اجتهاداتهم الفقهية .
- (٨) أن الأخذ بقاعدة الذرائع يحكم ضوابط وشروط دقيقة ، ويجب حين الاخذ بها النظر إلى مقاصد الشرع فى درء المفساد وجلب المصالح وليس كما يتصور البعض أن الهوى والعرف والتقليد يحكمانه .
- (٩) إن اعتبار قاعدة الذرائع مصدرا من مصادر التشريع من أهم الدلائل على استيعاب الشريعة لمصالح الناس فى كل زمان ومكان .
- (١٠) معرفة بعض التطبيقات العملية من سيرة السلف ومن حياتنا المعاصرة التى تستند على قاعدة الذرائع .
- (١١) أن كثيرا من الأدلة التى تسند على قاعدة الذرائع من سد وفتح بالنسبة للمرأة فى عصرنا الحاضر ليس لها أساس من الصحة وإنما يحكمها ويغلب عليها الهوى ، أما الشرع الحكيم فكان منصفاً عادلاً أعطى المرأة حقوقها كلها وصانها وحفظها من غير تضيق ولا كبت .

(١٢) يجب على من يستخدم قاعدة الذرائع أن ينظر في مقاصد الشريعة ويكون عالماً بها ويعرف القواعد الكلية التي بنيت عليها الشريعة الإسلامية .

وبعد : فهذا ماتوصل إليه جهد الأمة الفقيرة إلى الله ، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن أكون وفقت في اعطاء بعض ما يستحقه هذا البحث أو أكون قد مهدت فيه الخطوة الأولى لمن سيأتى بعدى لاستكمال له لانه يستحق الجهد الشاق والأيدى المتعاونة .

ولايسعنى فى الخاتمة إلا ان أستشهد بقول العماد الأصفهاني رحمه الله إذ يقول : "إني رأيت انه لا يكتب انسان كتابا فى يومه إلا قال فى غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر" .

فسبحان من تنزه عن النقص وله المثل الأعلى فى السموات والأرض ، وصلى الله على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - النبى الأمى وعلى آله وصحبه وسلم وأتباعه ومن سار على طريقته واهتدى بهديه ، وعمل بشريعته إلى يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين .

## فهرس الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
<u>سورة البقرة</u>	
٢١٦	١٩
١٣٧	٢٤
١٧٩	٧٢
٢٢٠	٩٢
٢٨٠	٩٤
١٩٩	١٠٠
١٦٨	١٠١
٦٥	١١٣
١٠٤	١١٧
١٧٩	١٧٧
١٧٨	١٧٨
١٨٧	١٧٨
١٨٥	٣٥٧
١٨٧	٢٠٠
٢٩	٢٦٩
٢٣٤	٢٧٠
٢٤١	٢٧٥
٢٨٦	٢٧٥
٢٣٦	٢٧٧
٢	٢٧٨
٢٢٣	٢٨٩

( ٦٩٠ )

الآية	الصفحة
١٨٢	٣٠٩
١٤٣	٣٢٥
٢٢٢	٣٢٦
٤٣	٣٦٩
١٨٣	٣٨٢
١٨٤	٣٨٥
١٩٨	٤١٩
٢٧٥	٤٣٩
٢٢٩	٤٥٦
٢١٦	٤٨٨
٢٣٠	٥٢٦
٢٣٥	٥٢٧
٢٣٥	٥٢٨
٢٣٠	٥٥٠
٢٣٢	٥٥٣
٢٢١	٥٥٩
٢٢١	٢٧٥
١٠٢	٥٧٠
٢٢٨	٥٧٣
٢٢٩	٥٨٠
٢٢٩	٥٨١
٢٢٩	٥٨١
٢٢٩	٥٩٠
٢٨٢	٦٦٦



( ٦٩١ )

الآية	الصفحة
-------	--------

سورة آل عمران

٢٨	١٠١
١٠٠	١٠٢
١١٠	١٤٩
١٥٩	٣٧٠
٩٧	٣٩٢
١٨	٦١٨
١٣٩	٦٤٢
١٠٤	٦٧٥

سورة النساء

٩٨	٨٥
٨٩	١٠٢
٩٧	١٠٢
٢٣	١٠٦
٢٥	١١٢
٣	١١٩
٩٤	١٧٢
٨٢	٢٨٠
٦-٥	٤٤٤
١٩	٤٥١
٣٤	٤٥٤
١٢	٤٥٦
٤	٤٥٨

( ٦٩٢ )

الآية	الصفحة
٣	
٢٤	٥٤١
٢٤	٥٤٤
١٢٨	٥٧٠
٤	٥٩٣
١٣٥	٦٠١
٣٤	٦٨٦

سورة المائدة

٣٢	٧٢
٦	٧٩
٥١	١٠٢
٥	١٦٨
٤٥	١٧٨
٢	٢٦٦
١٠٥	٢٩٩
٢	٦٠١
٧٣	٦٠١

سورة الأنعام

١١٦	٩٥
١٠٨	١١٨
١٠٨	٢٤٣
١١٩	٢٦٩

( ٦٩٣ )

الآية	الصفحة
١٦٤	٣٠٠
٩٢	٣٤١
١٢٠	٦٠١

سورة الأعراف

٣٢	١٩
٢٧	١٠١
٨٢	٣٢٥

سورة الأنفال

٤١	٢٠٣
٣٩	٤٨٨
١٨٩	٦٣٦

سورة التوبة

١٢٠	٢٠
٤١	١٠٠
٤٧	١٠٢
١٢٠-١٢١	١١٤
١٢٠	٢٢٦
٣٢٦	
٨٠	٣٧٥
١٢٢	٤٥٢
٣٩	٤٩٦
٧١	٦٧٧

١٠٨

الآية	الصفحة
<u>سورة يونس</u>	
١٠١	١٠١
٥٩	٣١٤
<u>سورة هود</u>	
١١٤	٣٤١
<u>سورة يوسف</u>	
٢	١٦٢
<u>سورة الحجر</u>	
٩	١٦١
<u>سورة النحل</u>	
٢٦	٢٤
١١٦	٣١٤
<u>سورة الاسراء</u>	
٣٢	١٠٦
١١٠	١١٨
٧٠	٣٦٢
<u>سورة الكهف</u>	
٧٩	٣٧١
٦٠	٤٥٨

( ٦٩٥ )

الآية	الصفحة
<u>سورة طه</u>	
٤٣	١٠٠
<u>سورة الأنبياء</u>	
١٠٧	٩٨
<u>سورة الحج</u>	
٧٨	٢٣٣
٤١	٣٤١
٢٩	٤٠٤
٧٨	٥٤٨
٢٣	٥٣٨
<u>سورة المؤمنون</u>	
١١٥	١٨
<u>سورة النور</u>	
٣١	١٠٥
٣٢-٣١	١٠٧
٣١	١٠٧
٢٧	١١١
٥٨	١١١
٩-٦	٢٣٥
٣١-٣٠	٤٧١

( ٦٩٦ )

الآية	الصفحة
٣٠	٤٧١
٣٤	٦٩١
<u>سورة الفرقان</u>	
٢٣	٧٧
٥٤	١١١
<u>سورة القصص</u>	
٢٣-٢٥	٦٣٢
<u>سورة العنكبوت</u>	
٤٥	٣٤١
٤٣	٦١٨
<u>سورة الروم</u>	
٢٠	٣٧٧
٢١	٥٧٠
٢١	٥٧٧
٢١	٦٣٦
<u>سورة الأحزاب</u>	
٣٧	٧٢
٥٩	١٠٨
٣٢	١٠٨

الآية	الصفحة
٥٣	١١٠
٣٥	٤٤٤
٣٣	٤٤٧
٥٣	٤٧٢
٥٣	٤٧٣
٣٣	٥٠٣
٢٩-٢٨	٥٦٨
٣٢	٦٤٢
٣٣	٦٧٨
٣٣-٣٢	٦٨٠
٣٢	٦٩١

سورة فاطر

٦	١٠٠
٢٨	٦١٨

سورة الزمر

٩	٦١٨
---	-----

سورة الشورى

٢٧	١١٥
----	-----

سورة الزخرف

٣٥-٣٢	١١٤
-------	-----

( ٦٩٨ )

الآية	الصفحة
<u>سورة الجاثية</u>	
٣٢	٣٠٢
<u>سورة الفتح</u>	
٢٥	١١٥
١٢	٣٠٢
٢٨	٣٠٢
٢٧	٤٣٠
١٠	٥١٦
<u>سورة الحجرات</u>	
١٢-١١	١٠٥
٩	١٣٦
١٥	٤٨٨
١٠	٥٤١
١٠	٥٤٤
<u>سورة الذاريات</u>	
٥٦	٧٢
<u>سورة النجم</u>	
٢٣	٣٠٢
٢٨	٣١٠
٢٢-١٩	٣١١



( ٦٩٩ )

الآية	الصفحة
<u>سورة المجادلة</u>	
١١	٦١٨
<u>سورة الحشر</u>	
٥	١٢٠
<u>سورة الممتحنة</u>	
١٠	٥٦٠
١٠	٥٧٢
<u>سورة الجمعة</u>	
٩	٧٩
٩	١٠٠
١٠	٦٢٩
<u>سورة المنافقون</u>	
١٦	٢٣٤
١٠	٤٥١
<u>سورة التغابن</u>	
١٦	٤٠٩

( ٧٠٠ )

الآية	الصفحة
<u>سورة الطلاق</u>	
٢	٢٧٣
٦	٤٥٨
١	٥٤٠
١	٥٧١
١	٥٧٢
٢	٦٦٨
<u>سورة الملك</u>	
١٥	٦٢٩
<u>سورة المزمل</u>	
٢٠	٤٤٢
٢٠	٦٢٩
<u>سورة المدثر</u>	
١-٤	٣٢٦
<u>سورة المطففين</u>	
١٤	١٠٣
<u>سورة العلق</u>	
١	٤٥٠

( ٧٠١ )

الآية	الصفحة
<u>سورة الماعون</u>	
٢-١	٣٤٢
<u>سورة الكوثر</u>	
٢	١٨٢

## فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة	الحديث
	(أ)
١٩	أخاف أن يتحدث
١٢٢	إذا كنتم ثلاثة
١٢٣	إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم
١٢٥	إذا صلى الامام جالسا
١٢٨	لم ترى أن قومك حين
١٣٠	ان اليهود والنصارى يصبغون
١٣٠	ان اليهود لا يصلون في
١٣١	إذا كان العام
١٣٢	إذا نظر أحدكم الى منفضل
١٣٣	ان من أكبر الكبائر
١٣٤	اهرقها
١٣٩	ان ذلك
١٣٩	ان الله
١٤١	إذا وجدتم
١٤٣	أما أنا فلا أصلى عليه
١٤٤	اما بعد فانه لم يخفى على شأنكم الليلة
١٤٤	اخوف ما أخاف عليكم ما يخرج الله لكم من زهرة الدنيا
١٤٥	إذا طلع حاجب الشمس
١٤٧	إذا أطال أحدكم الغيبة
١٤٧	إذا قدم أحدكم ليلا

الصفحة	الحديث
١٤٨	إنما نهيتكم من أجل الدابة
١٤٩	إياكم والجلوس في الطرقات
١٥٠	الأرض كلها مسجد
١٥١	إنكم إذا فعلتم ذلك
١٥٢	إن عطب منها شيء
١٥٥	إذا مر أحدكم في مسجدنا
١٦٦	إذا استأذن أحدكم ثلاثا
١٨٥	أفتان أنت يامعاذ
١٨٨	إن أكثر الناس شبعاً في الدنيا
٢٠١	ألا وإن لكل ملك حمى
٢٣٤	أيها الناس قد آن لكم
٢٣٥	إن جاءت به أديعج
٢٣٧	إنكم سترون ربكم
٢٣٩	إنما الأعمال بالنيات
٢٤٣	إن أكبر الكبائر
٢٤٤	إصنعوا كل شيء غير النكاح
٢٦٩	أعظم الناس جرماً
٢٨٣	إن الحلال ما طمأنت
٢٩٠	أعم أهلك
٢٩٦	إذا وجدتم الرجل قد غل
٣٠٨	إنما أنا بشر
٣٠٨	إن اجتهدت
٣٠٨	إذا قضى القاضي
٣١٦	إن الله يحب أن تؤتى

الصفحة	الحديث
٣١٨	أَحْلالُ الْحَرَامِ
٣٣٠	إِحْفَظْ عَوْرَتَكَ
٣٣٥	إِنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ
٣٣٧	إِصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ
٣٤٣	إِذَا كُنْتَ فِي بَادِيَتِكَ
٣٥٨	إِنِّي لَأَرَى طَلْحَةَ
٣٦٠	إِصْنَعُوا بِمَوْتَاكُمْ كَمَا تَصْنَعُونَ بِعَرَائِسِكُمْ
٣٦٣	انْظُرُوا إِلَى مَوْتَرِهِ
٣٦٤	إِنْ هَذَا قَبْرِ أَبِي رِغَالٍ
٣٦٥	أَلَيْسَتْ نَفْسًا
٣٦٥	إِسْتَأْذَنْتَ رَبِّي
٣٦٩	أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ
٣٦٩	إِنَّا آخِذُوهَا وَشِيرَ مِنْ مَالِهِ
٣٧٢	إِنْ شِئْتُمَْا فَعَلْتُ
٣٧٣	إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيٍّ
٣٧٤	إِنْ الْمَسْأَلَةُ لَا تَحُلْ
٣٨٢	إِنْ فَصَلَ مَا بَيْنَ
٣٨٣	إِنْ فِي الْجَنَّةِ بَابًا
٣٨٤	إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ
٣٨٥	إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْحَامِلِ
٤٠٠	إِنْ تَلَقَّ فَاحْجِجْ مَعَ امْرَأَتِكَ
٤٠٦	إِفْعَلِي كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ
٤٠٧	إِذَا أَحْدَثَ أَحَدُكُمْ

الصفحة	الحديث
٤٠٨	أمر كتبه الله على بنات آدم
٤٠٩	إذا أمرتكم بأمر
٤١٢	إنك لرجل شديد
٤١٥	إقضى مايقضى الحاج
٤٢٤	ابين لا ترموا الجمرة
٤٣١	اللهم ارحم المحلقين
٤٣٤	أتانى جبريل فأمرنى
٤٤١	إن الله يحب معالى الأمور
٤٤١	إن من الذنوب ذنوبا لا يكفرها
٤٤١	أفضل الأعمال الإكتساب
٤٤٢	إن المسألة حرمت الا
٤٤٥	إشترى واعتقى
٤٤٧	إنه قد أذن لكن أن تخرجن
٤٥٠	ألا تعلمين حفصة
٤٥٥	إذا رأت الماء
٤٥٩	اطلبوا العلم ولو بالصين
٤٧٤	إن الله كتب على ابن آدم
٤٨١	انظر اليها فانه
٤٨١	إذا خطب أحدكم امرأة
٤٨١	إذا ألقى الله
٤٨١	إذا خطب أحدكم
٤٨٣	إذهب فانظر اليها
٤٨٨	إن فى الجنة

الصفحة	الحديث
٤٨٩	إذا استنفرتم فانفروا
٤٩٠	إن المرأة عورة فإذا خرجت
٥١٠	إن أحدكم يجمع خلقه
٥١٣	إنطلقوا باسم الله وعلى ملة رسول الله
٥١٩	إن لقيتم هبار بن الأسود
٥٢٨	امكثي في بيتك
٥٤١	ألا لا يزوج النساء الا الأولياء ولا يزوجن
٥٥٣	أيما امرأة
٥٥٧	الأيمن أحق بنفسها من وليها
٥٦١	إذا دعا الرجل امرأته
٥٦٢	إن المرأة تقبل في صورة
٥٦٩	أيما امرأة سألت زوجها طلاقا
٥٧٨	أيما امرأة اختلعت
٥٩٧	أنت أحق به مالم تتزوجي
٥٩٨	أنت أحق به مالم تنكحي
٦١٦	إستأخرت فانه
٦١٩	إذا مات
٦٢١	أما انه لعبة
٦٢٤	ألا تعلمين
٦٣٣	أخ أخ
٦٣٤	أشمي
٦٣٥	إن أعظمكن أجرا
٦٣٦	إياكم والدخول
٦٤٨	أحب البلاد
٦٥٦	ألا كلكم راع



الصفحة	الحديث
	(ب)
٢٢١	بع الجمع
٢٨٠	البر حسن الخلق
٣٣٤	بعثت بالحنيفية السمحة
٣٣٩	البيعان بالخيار
٦٣٥	بلى فجذى نخلك فإنك
	(ت)
١٥٢	تنحروها ثم تصبغ نعلها
٢٩٤	تعقلها ولا ترثها
٣٥٦	تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم
٣٧٩	تصدق به على نفسك
٣٨٧	تداووا عباد الله
٣٩٢	تابعوا بين الحج والعمرة
٤٠٩	تقضى الحائض المناسك كلها
٤٣٩	التاجر الصدوق الأمين
٤٥٢	تصدقوا وتصدقوا
٤٥٣	تنكح المرأة لمالها
٤٥٤	التي تسره اذا نظر
٤٥٩	تفتح أبواب السماء
٤٥٢	تعلموا من أنسابكم
٤٥٣	تعلموا من النجوم
٥٣٠	تحدثن عند احداكن مابدالكن
٥٤٠	تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء
٦٠٨	تعلموا الفرائض وعلموها

الصفحة	الحديث
	(ث)
٣٤٣	ثلاثة على كثران المسك
٥٥٦	الثيب أحق بنفسها
	(ج)
٣٩٢	جهادكن الحج المبرور
٤٩٢	جهادكن الحج
	(ح)
٨٥	الحرب
١٩٩	الحلال بين والحرام
٣٥٥	حتيه واقرصيه
٣٥٥	حكيه بضلع
٣٩٢	الحج جهاد
٤٩٨	الحمو الموت
٥٣٥	الحناء طيب
	(خ)
١٥٥	خصال لاتنبغي في المسجد
١٥٩	خير الناس قرني
٣٣٦	خذى ماءك وسدرك وامتشطى
	خمسون درهما
٣٧٤	خذه فتموله فما جاءك
٤١٩	خذوا عني مناسككم
٦٠٥	الخالة أم

الصفحة	الحديث
	(د)
١٣٨	دعه
	(ذ)
٥٢١	ذمة المسلمين واحدة
	(ر)
١٠٤	رب اغفر لى
١٣٢	الرؤيا ثلاث
١٣٢	الرؤيا هى على رجل طائر
٤٣٩	رحم الله رجلا سمحا
٤٨٨	رأس الأمر الاسلام
٤٨٨	رباط يوم فى سبيل الله
٦٧٠	رجل أو امرأة
٦٨٣	رحم الله رجلا
	(ز)
٣٦٥	زوروا القبور فانها تذكركم الآخرة
٣٩٣	الزاد والراحلة
	(س)
١٠٤	سبحانك اللهم
٢٨٤	سموا وكلوا
٣٧٣	السائل كدوح

الصفحة	الحديث
	(ص)
١٤١	صلوا على
٢٣٦	صيد البر لكم حلال
٣٤١	الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة
٣٨٣	الصوم جنة من النار
٤٩٠	صلاة المرأة في مخدعها
	(ط)
٤١٣	طوفى من وراء الناس
٤٤١	طلب الحلال كمقارعة الأبطال
	(ظ)
٣٠٢	الظن أكذب الحديث
	(ع)
١٣٤	علام توقد
٤٦٢	العلماء ورثة الأنبياء
٤٧١	العينان تزنيان
٦١٩	العالم والمتعلم
٦٣٥	علموا أبناءكم
	(غ)
١٧	الغزو غزوان

الصفحة	الحديث
	( ف )
١٤٤	فوالله ماالفقر أخشى عليكم
٢٠٣	في كل أربعين شاة
٣٩٢	فانه قد يمرض المريض
٣٩٧	فإن طالت بك حياة
٤٥٥	فلتسأل فان طلب العلم فريضة
٤٩٣	فاذهب فانظر اليها
٤٨٥	فان استطاع أن ينظر الى مايدعوه
٦١٩	فقيه واحد
٦٩١	فاطمة بضعة مني
	( ق )
٥٢٢	قد أجرنا امن اجرت
	( ك )
١٦٠	كتب على ابن آدم
١٣٤	كل مسكر
١٤٠	كيف أنت
١٥٦	كل أمتي معافي
١٧٥	كيف طلقته
٣٦٠	كسر عظم الميت
٦٦٤	كتب على ابن آدم
٦٧٢	كيف وقد قيل

الصفحة	الحديث
	(ل)
١٧	لا أجر له
١٩	لولا أن قومك حديثي
٢٠	لا تزرموه
٦٢	لا تخل المسألة
١٠٤	لن ينجي أحد منكم عمله
١٢٣	لا يحل سلف وبيع
١٢٥	لا تقوموا حتى تروني
١٢٥	لعله يذهب يستغفر
١٢٦	لا يقولن أحدكم فتاى
١٢٦	لا تقوموا كما يقوم الأعاجم
١٢٧	لا تقطع الأيدي في الغزو
١٣١	لا تدخلوا على هؤلاء
١٣٣	لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلاء
١٣٦	لم يكذب من نفي
١٣٦	ليس الكذاب
١٣٨	لزوال
١٤٥	لا تحروا بصلاتكم
١٤٥	لا يتقدمن أحدكم رمضان
١٥٠	لعن الله اليهود والنصارى
١٥١	لا يجمع بين المرأة وعمتها
١٥٤	ليصلى أحدكم في المسجد
١٥٥	لا تسمين غلامك يسارا

الصفحة	الحديث
١٥٥	لا تزكوا أنفسكم
٢١٣	لعن الله اليهود
٢٤٠	ليشربن ناس من أمتي
٢٦٠	لعن الله المحلل
٢٦٠	لكل غادر لواء
٢٧٥	لا يبلغ العبد أن يكون
٢٩٣	ليس لقاتل شيء
٢٩٦	لا تسأل الامارة
٣٠٦	لا تجوز شهادة خائن
٣٠٧	لا تجوز شهادة صاحب عمر
٣٢٨	لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار
٣٣٠	لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس
٣٣٥	لائما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات
٣٣٧	لك ما فوق الازار
٣٤٨	لا تباشر المرأة المرأة
٣٥٨	لا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت
٣٥٩	ليغسل موتاكم المأمونون
٣٥٩	ليه أقر بكم منه
٣٥٩	لا تذكروا هلكاكم الا بخير
٣٥٩	لا تسبوا الأموات فانهم أفضوا
٣٦٦	ليس منا من شق الجيوب
٣٦٧	لعن الله زورات القبور
٣٧٠	لا تخل الصدقة لغني
٣٧١	ليس المسكين بالطواف

الصفحة	الحديث
٣٨٦	لاعليكما صوما مكانه
٣٨٨	لا تصوم المرأة وزوجها شاهد
٣٨٩	لا يخل لامرأة تؤمن
٣٩٠	لا تصوم المرأة التطوع
٣٩٤	لا تسافر المرأة
٤١٦	لا حرج
٤١٧	لتأخذوا عني مناسككم
٤٣٣	لا ينفرن أحدكم حتى يكون
٤٤١	ليس للمؤمن أن يذل نفسه
٤٤٥	لا يجوز لامرأة في مالها امر
٤٥٦	لها أجران أجر
٤٥٦	لا تنهكى
٤٦٤	لا يخلون
٤٧٢	لا تتبع النظرة النظرة
٤٨٩	لا تستطيع
٤٩٠	لا تمنعوا اماء الله مساجد الله
٤٩٣	لعن الله الفروج على السروج
٤٩٤	لولا أن تكون سنة ويقال
٥١٦	لا يخلون رجل بامرأة
٥٣٤	لا يخل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد
٥٣٦	لا تكتحلى الا لما لا بد منه
٥٣٦	لا تلبسوا ثوبا مصبوغا
٥٤٢	ليس لعربي فضل على عجمي
٥٥٢	لانكاح الا بولي



الصفحة	الحديث
٥٥٣	لا تنكح المرأة نفسها
٥٥٧	لا تنكح الأيم حتى تستأمر
٥٦٢	لا يحل للمرأة أن تصوم
	لاحتي تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك
٥٨٢	لا ضرر
٦١٥	لا تسافر
٦٢١	لهما أجران
٦٣٦	لو تركنا
٦٤٨	لا تكن إن استطعتن
٦٥٣	لا تقبل صلاة لامرأة
٦٦٢	لن يفلح قوم
٦٦٨	لأنكاح إلا بولي

## ( م )

١٧	من قاتل لتكون كلمة
٢٩	من ذرعه القىء
٨٠	من جهز غازيا
٨٥	المكر والخداع في النار
١٢٤	من شفع لأخيه
١٢٦	من أحب أن يمثل له الرجال
١٢٧	المؤمن القوى
١٣٠	من سمع رجلا ينشد
١٣١	من تشبه بقوم
١٣٣	من الكبائر

الصفحة	الحديث
١٣٥	من الفرارون
١٣٧	ماخلأت
١٣٨	ماأطيبك
١٤٣	من تردى
١٥٢	من شفع لأخيه بشفاعة
١٥٣	مامنعكما أن تصليا معنا
١٥٣	مامنعك أن تدخل مع الناس
١٥٤	من كان منكن يؤمن ... فلا ترفع رأسها
١٦٥	من قال على ما لم أقل
١٦٦	مامن رجل يذنب ذنبا
٢١٦	من صام رمضان
٢٢٠	من أحدث في مسجدنا
٢٣٧	من تزوج امرأة
٢٤٨	من منع فضل الماء
٢٨٥	من قال (لا اله الا الله)
٢٩٦	من سأل القضاء وكل الى نفسه
٢٩٦	من ولى القضاء
٣٢٦	مامن مسلم يتطهر
٣٢٨	المرأة عورة
٣٣٨	من حام حول الحمى
٣٤٣	المؤذنون أطول الناس أعناقاً
٣٥٩	من غسل ميتاً ثم لم يغش
٣٥٩	من ستر عورة مسلم
٣٧٢	من استعف أعفه الله

الصفحة	الحديث
٣٨٨	من صام يوما في سبيل الله
٣٩٢	من أتى هذا البيت
٣٩٢	من أراد الحج فليعجل
٣٩٣	من مات ولم يحج
٤٥٩	من سلك طريقا
٤٨٨	ما غبرتا قدما عبد
٤٨٩	من مات ولم يغز ولم
٤٨٩	من لم يغزوا أو يجهز غازيا
٤٨٩	ما أحد يدخل الجنة يحب أن يرجع
٥٠٢	من يطيق ماتطيقين
٥٠٦	من قتل دون أهله
٥٠٧	من تردى من جبل فقتل
٥١٤	ما كانت هذه لتقاتل
٥٢٢	من هذه
٥٢٣	ما علمت بهذا أو أنه يجير على الناس أدناهم
٥٣٨	المتوفى عنها زوجها
٥٧٨	المختلعات هن المنافقات
٦١٩	من يرد
٦١٩	من سلك
٦٢٩	ما أكل أحد طعاما
٦٥٣	مثل الرافلة
٦٧٥	من غشنا فليس منا
٦٧٨	ما من امرأة
٦٩١	ما هو خير للمرأة

الصفحة	الحديث
	(ن)
١٣٤	نعم الإدام الخل
٣٦٦	النياحة من أمر الجاهلية
٣٦٦	نهيتكم عن زيارة القبور
٣٧٨	نعم ولها أجران
٤٩١	ناس من أمتي
	(هـ)
١٤٢	هذا من أهل النار
٤٨١	هل نظرت اليها
	(و)
١٣٠	ولا يشهر فيه سلاح
١٤٤	والله ما أخاف عليكم أن تشركوا
٢٠٧	وددت أن أقتل في سبيل الله
٢٤١	وهل لك من إبل
٣١٢	وكيف بها
٣٦٩	والذى نفسى بيده
٤٥٢	ولو من حليكن
٥٣٤	ولا تمتشطى بالطيب
٥٣٥	ولا تمتشطى بالطيب ولا بالحناء
٥٣٧	ولا الحلى
٦١٩	وإن العالم
٦٣٠	والذى نفسى
٦٣٦	والمرأة داعية

الصفحة	الحديث
	( ى )
١٠٤	ياأيها الناس توبوا
١٤٦	يوم فطرکم
٢٤٠	يأتى على الناس زمان
٢٨٦	يسروا ولاتعسروا
٣٢٨	ياأسماء إذا بلغت المرأة
٣٧٤	الأيدي ثلاث
٤٥٢	ياأبا هريرة تعلموا الفرائض
٥٠١	يازبير المرأة
٥٢٦	يامعشر الشباب من استطاع منكم
٦٥٠	يعائشة
٦٦٤	ياعلى لا تتبع
٦٧٠	يجزىء فى الرضاع

## فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
(أ)	
أحمد القرافي	٢١
أيوب الحسيني الكفوي	٢٤
أحمد ابن تيمية	٤٤
ابراهيم الشاطبي	٤٩
اوس البصري	٦٥
امير بادنشاه	٧١
أحمد بن حنبل	٩٣
أيوب السختياني	٩٣
أبو بكر الصديق	١٦٠
ابن حزم ، علي القرطبي	١٧١
ابن كيسان ، طاووس	١٨٣
أحمد بن الرفعة	٢٢٣
أحمد الزهري	٢٢٠
أحمد الشافعي	٢٣٢
اسحاق بن ابي فروة	٢٩٥
ابراهيم النخعي	٣٣١
أسماء بنت أبي بكر	٣٥٤
أبو جعفر البغدادي	٣٥٦
ابو الفضل المقدسي	٣٥٦
ابن عبد الله الطائي	٣٩٧
أسماء بنت عميس	٤٠٦

العلم	الصفحة
أبو بكر الشيباني	٤٥٤
أم حرام بنت ملحان	٤٠٠
أنس بن مالك	٤٩٢
أم كثير	٤٩٣
ام كبشة	٤٩٤
أبو الخطاب	٥٦٠
اسماء بنت يزيد	٦٥١

## ( ب )

بدر بن الهيثم	١٧٩
ابن بطل	٤٩٢

## ( ح )

الحجاج بن يوسف الثقفي	٣٢٠
حماد بن أبي سليمان	٣٣١
حفصة بنت سيرين	٤٥٥
الحلواني أبو المعالي	٤٨٢
حافظ إبراهيم	٤٥٠

## ( خ )

أبو الخطاب	٥٤٨
------------	-----

العلم	الصفحة
( ر )	
رملة بنت أبي سفيان	٤٢١
الرميضاء بن مالك	٤٥٤
الربيع بنت معوذ	٤٩٢
( ز )	
زيد بن ثابت	١٦٠
زياد الثقفي	١٨٤
زين الدين الحنفي	٢٠٤
الزبير بن العوام	٤٥٢
الزهرى	٦٦٩
( س )	
سليمان الباجي	٣٨
سعد الدين التفتازاني	٧٢
سعيد بن المسيب	١٦٣
سفيان بن سعيد بن مسروق	١٨٠
سليمان بن يسار	٢٩٤
سعيد بن عبد العزيز	٣٣١
سيد قطب	٣٣٣
سعد الخدرى	٣٧٢
سعد بن أبي وقاص	٥٠١
سلمان الفارسي	٦٤٨



العلم	الصفحة
(ش)	
شريح الكندي	١٧٩
شريك القاضي	٢٦١
الشفاء بنت عبد الله	٦٢٤
(ع)	
عبد الملك الأصمعي	٢٥
القاضي عبد الوهاب البغدادي	٣٦
عامر الشعبي	٦٥
عثمان بن الحاجب	٧٨
عبد الرحيم الأسنوي	٧٩
علي الواحدي	١١٩
عمر بن الخطاب	١٦٠
عروة بن الزبير	١٦١
علي بن شهاب	١٦٤
عبد الله بن قتيبة	١٦٤
عبد الله بن مالك	١٧١
العز بن عبد السلام	٢١٦
عبد القادر البغدادي	٢٣١
عبد الوهاب بن عبد الكافي	٢٤٤
عثمان الشافعي	٣٣١
عبد الله الجماعيلي	٣٥٦
علي الظفري	٣٥٦

العلم	الصفحة
عبد السلام بن حبيب	٣٦١
عثمان بن عفان	٤٠١
عبد الرحمن بن عوف	٤٠١
عاتكة بن معبد	٤٠١
عبد الله بن عباس	٤٠٣
عبد الرحمن اليماني	٤٥٩
عمرة الأنصارية	٤٥٥
القاضي عياض	٤٨٥
عبد الرحمن الأوزاعي	٤٨٥
علي بن عقيل	٤٨٢
علي ابن المنير	٤٩٩
عبد الرحمن بن صخر	٥٣١
عطاء	٥٥٠
عبد الله بن الخطاب	٥١٣

## ( ف )

فاطمة بنت قيس	٤٥٤
فاطمة بنت المنذر	٤٥٥

## ( ق )

قاسم ابن الشاط	٥٦
قتادة بن دعامة	٣٥٦
قبيصة بن مخارق	٣٧٣
ابن القيم	٥٤٨

العلم	الصفحة
(ك)	
كمال الدين السيواسى	١٩٩
(ل)	
الليث ابن سعد	٦٤
(م)	
محمد بن ابراهيم	٤١٥
محمد التهانوى	٢٤
محمد ابن قيم الجوزية	٣٥
محمد بن رشد	٣٨٩
محمد بن العربى	٤٠
محمد القرطبى	٤٢
محمد الشوكانى	٥٠
محمد الفتوحى	٥٣
محمد الهاشمى	٦٥
محمد الغزالى	٧١
مبارك بن الأثير	٨٤
محمد الرازى	١٠٤
مصطفى السباعى	١٠٨
مالك بن أنس	١٦٣
محمد بن عبد الرحمن	١٧٩
محمد بن عباس	١٧٩
محمد بن أبى سهل	١٩٨

العلم	الصفحة
محمد العباسى	٢٢٦
محمد التركى	٢٣١
محمد بن محمود	٢٣٢
محمد البغدادى الأثرم	٢٦١
محمد الكرايسى	٢٨٩
محمد الحافظ	٢٩٥
محمد بن شهاب	٢٩٥
محمد بن يزيد	٣٠٧
محمد بن المنذر	٣٢١
محمد بن المغيرة	٣٢١
ابن المنذر النيسابورى	٣٣٢
محمد بن الحسين	٣٥٨
مسلم بن الحجاج	٤٠٣
محمد أمين ابن عابدين	٤٥٦
محمد الكرخى	٤٨٧
المغيرة بن شعبة	٤٨١
محمود الأوزنجى	٥٢١
المقداد	٥٤٢
المنذر بن الزبير	٦٧٩
محمد بن الحسن	٤٩٣
محمد بن مسلمة	٥٠٠

العلم	الصفحة
( ن )	
النووى هو محي الدين الشافعى	١٧١
النعمان بن زوطى أبو حنيفة	١٧٩
نافع القرشى	٣٣١
نسيبة الأنصارية	٣٦٧
نسيبة بنت الحارث	٤٩٩
نفيسة الحسن	٦٨٠
نسيبة بنت كعب	٥٠٠
( هـ )	
هارون الرشيد بن المهدي	٢٠٠
هند بنت المغيرة	٤١٣
( ى )	
يعقوب بن بحير	٢٠٠
يريد بن أبى زياد	٣٠٧
يحيى بن شرف النووى	٤٠٢

## فهرس الألفاظ الغربية

اللفظ	الصفحة
الإزرام	٢٠
القاعدة	٢٤
القانون	٢٥
الذريعة	٢٥
التناقض	٣٥
العضب	٦٣
سد الذريعة	٦٦
المصالح	٧١
المقدمة	٧٨
الحيلة	٧٨
التناجى	١٢٢
بيع العينة	١٢٣
صمد الأمر	١٢٤
الوصيف	١٤٠
تستحد	١٤٧
المغيبة	١٤٧
القلية	١٦٧
سعانين	١٦٨
الباعوث	١٦٨
الإزكان	٢٣٣
اللفظ	٢٣٧
معاريض الكلام	٢٣٨

اللفظ	الصفحة
جوال القرية	٢٩٠
الغمر	٣٠٦
القانع	٣٠٦
سحنة	٣٠٧
الحائض	٣٢٨
الخممار	٣٢٨
مغابنه	٣٦٠
سوى	٣٧٠
تحمل حمالة	٣٧٣
يمونون	٣٨٠
يطيقان	٣٨٥
المحرم	٣٩٦
الظعينة	٣٩٧
حجرة	٤١٣
نستلم	٤١٣
انطلقى عنك	٤١٣
الاضطباع	٤١٤
الرمل	٤١٥
الغلس	٤٢٢
ياهنتاه	٤٢٥
ماأرانا	٤٢٥
غلشنا	٤٢٥
التشريق	٤٢٦
الحلق	٤٣٠
التقصير	٤٣٠

اللفظ	الصفحة
الرشد	٤٤٣
التبرج	٤٤٨
الفصد	٤٧٨
خدم سوقها	٤٩٩
المروط	٥٠٠
تزفر	٥٠٠
الصائل	٥٠٥
الاجهاض	٥٠٧
العزل	٥٠٧
الوأة	٥٠٧
الغرة	٥٠٩
يجمع خلقه	٥١٠
نطفة	٥١٠
علقة	٥١٠
مضغة	٥١٠
القود	٥١١
ضينة	٥١٩
التعريض	٥٢٧
الاحداد	٥٣١
رمى البعرة	٥٣١
الطيب	٥٣٣
العارض	٥٣٤
كست أظفار	٥٣٤
معصفر	٥٣٦
الكفاءة	٥٣٩



اللفظ	الصفحة
المرتد	٥٦٠
الطلاق	٥٦٤
فقدان	٥٨٤
الحضانة	٥٩٥
الكشح	٥٩٥
حواء	٥٩٧
الميراث	٦٠٨
الايصاء	٦٠٩
تحققن	٦١٦
حافات الطريق	٦١٦
يفقهه	٦١٩
المملوك	٦٣٢
الناضح	٦٣٢
اخرز غربه	٦٣٣
اقطعه	٦٣٣
أخ أخ	٦٣٣
اشمى	٦٣٤
لاتنهكى	٦٣٤
أسر للوجه	٦٣٤
أحظى عند الزوج	٦٣٤
نخل بالمدينة	٦٥٠
تكركر	٦٥٠
الرافلة	٦٥٣
الكورة	٦٧٧
العنين	٦٨٧

## قائمة المراجع

### تفسير :

- \* أبو بكر محمد بن عبد الله المالكي (٤٦٨-٥٤٣هـ) المعروف بابن اعرابي  
أحكام القرآن ط (١) .  
تحقيق : محمد علي البجاوي .  
دار إحياء الكتب العربية ، دار الفكر ، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م .
- \* أحمد بن أبي بكر بن علي الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ)  
أحكام القرآن  
دار الكتاب العربي ، بيروت .
- \* اسماعيل (أبي الفداء) بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)  
مختصر تفسير ابن كثير  
محمد علي الصابوني  
دار القرآن الكريم ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .
- \* بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)  
البرهان في علوم القرآن  
مطبعة عيسى الحلبي .
- \* جاد الله محمود بن عمر الزخشرى (ت ٥٢٨هـ)  
الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه  
التأويل  
دار الكتاب العربي .
- \* الحسين (أبي القاسم) بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)  
المفردات في غريب القرآن (ط / الأخيرة)  
تحقيق وضبط : محمد سيد الكيلاني .  
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي ، مصر ، ١٣٨١هـ .

- \* سيد قطب  
في ظلال القرآن ط/٧  
دار الشروق ، بيروت ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- \* على (أبي الحسن) بن أحمد الواحدى النيسابورى (ت ٤٦٨هـ)  
أسباب النزول ط/٣  
تحقيق : أحمد صقر .  
دار القبلة ، جدة ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، بيروت ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- \* عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى الملقب بجلال الدين (ت ٩١١هـ)  
الإتقان فى علوم القرآن  
مصطفى الحلبي ، مصر .
- \* عبد الرحمن بن على بن محمد الجوزى (ت ٥٩٧هـ)  
زاد المسير فى علم التفسير ط/١  
خرج أحاديثه ووضع حواشيه : أحمد شمس الدين .  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- \* محمد (أبى عبد الله) محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى (ت ٦٧١هـ)  
الجامع لأحكام القرآن  
دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- \* محمد بن على بن حجر الشوكانى (ت ١٢٥٠هـ)  
فتح القدير (الجامع بين فى الرواية والدراية من علم التفسير) ط/٢  
مصطفى البابى الحلبي ، مصر ، ١٣٨٣هـ .
- \* محمد فخر الدين الرازى بن ضياء الدين بن عمر الشهير بخطيب الدين  
التفسير الكبير  
وبهامشه : تفسير أبى السعود عن المطبعة الأميرية ١٣٢٤هـ .

مضافا إليه : تعريف بالمؤلف والكتاب لخليل الميس (مدير أزهر لبنان).

دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

\* محمد رشيد رضا

تفسير المنار

دار المعرفة ، بيروت ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

\* محمود شهاب الدين أبي الفضل الآلوسی البغدادی (ت ١٢٧٠هـ) (مفتی بغداد)

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني

إدارة الطباعة المنيرية ، مصر .

\* د. وهبة الزحيلي

التفسير المنير ط ١/

دار الفكر ، بيروت ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

الحديث :

- \* أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)  
تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير  
عنى بتصحيحه : عبد الله هاشم المدني اليماني .  
شركة الطباعة الفنية ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ .
- \* ابن حجر العسقلاني  
تفسير غريب الحديث  
مطبعة الإمام ، مصر .
- \* ابن حجر العسقلاني  
فتح الباري شرح صحيح البخاري  
قرأ أصله تصحيحاً وتنقيحاً : عبد العزيز بن باز .  
رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي .  
أشرف على طبعه : محب الدين الخطيب .
- \* ابن حجر العسقلاني  
الفتح المبين بشرح الأربعين  
أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)
- \* إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري  
المطبعة الأميرية ، مصر ، ١٣٠٤هـ .
- \* أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ)  
المسند ط ١/  
تحقيق : عبد الله بن محمد الدرويش .  
دار الفكر .
- \* أحمد (أبو جعفر) بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي  
الحنفي الطحاوي (٢٢٩-٣٢١هـ)  
شرح معاني الآثار

- حققه : محمد سيد جاد الحق .  
مطبعة الأنوار المحمدية ، مصر .
- \* أحمد (أبو عبدالرحمن) بن شعيب بن علي بن بحر النسائي  
سنن النسائي  
شرح : الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية السندی .  
دار إحياء التراث العربی ، بيروت .
- \* أحمد بن شعيب النسائي  
صحيح سنن النسائي (باختصار السند) ط ١/  
محمد ناصر الدين الألباني  
بتكليف من مكتب التربية العربی لدول الخليج ، الرياض .  
بإشراف : زهير الشاويش .
- \* أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢هـ)  
البحر الزخار (مسند البزار) ط ١/  
حققه وخرج أحاديثه : محفوظ الرحمن زين الله .  
مؤسسة علوم القرآن ، سوريا ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة  
١٤٠٩هـ .
- \* أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ)  
معرفة السنن والآثار  
أبو بكر البيهقي  
السنن الكبرى ط ١/  
خرج أحاديث : د. عبد المعطي أمين قلعجي .  
دار الوعي ، القاهرة ، حلب ، جامعة الدراسات الإسلامية ، باكستان .
- \* سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٠٢-٢٧٥هـ)  
سنن أبي داود

- تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .  
المكتبة العصرية ، صيدا .
- \* سليمان أبي القاسم بن أحمد الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ)  
المعجم الكبير للطبراني  
حققه وخرج أحاديثه : حمدى عبد المجيد السلفى .  
مكتبة ابن تيمية .
- \* عبد الرحمن السيوطى (ت ٩١١هـ)  
الجامع الصغير  
مطبعة مصطفى محمد ، مصر ، ١٣٥٢هـ .
- \* على بن أبى بكر الهيثمى الملقب بنور الدين (ت ٨٠٧هـ)  
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ط ٣/  
تحرير الحافظين الجليلين : العراقى وابن حجر .  
دار الكتاب العربى ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .
- \* عبد الله أبو محمد بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمى  
(ت ٢٥٥هـ)  
سنن الدارمى  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، نشرته دار إحياء السنة النبوية .
- \* عبد الرزاق بن همام الصنعانى (١٢٦-٢١١هـ)  
المصنف ط ٢/  
عنى بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه : حبيب الرحمن الأعظمى .  
المكتب الإسلامى ، بيروت ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- \* عبد المنعم النمر  
أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كيف وصلت إلينا  
دار الكتب الإسلامية ، القاهرة .

- \* عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري  
تأويل مختلف الحديث  
مطبعة كردستان العلمية ، مصر ، ١٣٢٦ هـ .
- \* عبد الوهاب الشعراني  
كشف الغمة عن جميع الأمة .  
دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٨/١٩٨٨ م .
- \* علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥ هـ)  
سنن الدارقطني  
عنى بتصحيحه : عبد الله هاشم يماني المدني ، بالمدينة المنورة ، ١٣٨٦ هـ  
وبذيله : التعليق المغنى على الدارقطني .  
تأليف : أبى الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي .  
دار المحاسن ، القاهرة .
- \* عبد الله أبى محمد بن يوسف الحنفى الزيلعى (ت ٧٦٢ هـ)  
نصب الراية لأحاديث الهداية  
مع حاشيته النفيسة المهمة (بغية الأملعى فى تخريج الزيلعى) .  
دار الحديث ، القاهرة .
- \* عبد الله بن محمد بن أبى شيبه إبراهيم بن عثمان (ت ٢٣٥ هـ)  
الكتاب المصنف فى الأحاديث والآثار  
حققه وصححه : عامر العمر الأعظمى .  
الدار السلفية ، الهند .
- \* محمد أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦ هـ)  
صحيح البخارى (مشكول)  
كالمطبوع على النسخة الأميرية سنة ١٣١٤ هـ .  
عبد الحميد حنفى ، مصر .



- \* مسلم أبو الحسن بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)  
صحيح مسلم  
عبد الحميد حنفي ، مصر .
- \* محمد أبي عبد الله بن يزيد القزويني ابن ماجه (٢٠٧-٢٧٥هـ)  
سنن ابن ماجه  
حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه ، وأحاديثه وعلق عليه : محمد فؤاد  
عبد الباقي .  
دار الكتب العلمية ، بيروت .
- \* محمد بن يزيد ابن ماجه  
صحيح سنن ابن ماجه (باختصار السند) ط / ٣  
محمد ناصر الدين الألباني  
بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤٠٨هـ /  
١٩٨٨م .
- \* محمود أبي محمد بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)  
عمدة القارى شرح صحيح البخارى  
دار الفكر ، بيروت .
- \* محمد فؤاد عبد الباقي  
اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان  
دار الحديث ، القاهرة .
- \* محمد بن إسماعيل اليمنى الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)  
سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام  
لابن حجر العسقلاني .  
مطبعة محمد على صبيح ، مصر .
- \* محمد شمس الحق العظيم آبادي (أبي الطيب)  
عون المعبود شرح سنن أبي داود ط / ٢  
سنة ١٣٨٩هـ .

- \* محمد عبد الرؤوف المناوى  
كنوز الحقائق فى حديث خير الخلائق  
محمد بن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)  
زاد المعاد فى هدى خير العباد ط ١٥/  
حقق نصوصه : شعيب الأرنؤوط ، عبد القادر الأرنؤوط .  
دار الريان للتراث ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- \* محمد بن عيسى الترمذى  
سنن الترمذى وهو الجامع الصحيح ط ٢/  
دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .  
محمد بن عبد الرحمن المبارك (ت ١٣٥٣هـ)  
تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى  
مكتبة القاهرة .
- \* منصور على ناصف (من علماء الأزهر الشريف)  
التاج الجامع للأصول فى أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم -  
ط ٣/  
وعليه : غاية المأمول - شرح التاج الجامع للأصول -  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م .
- \* محمد عجاج الخطيب (أستاذ فى كليتى الشريعة والتربية بجامعة دمشق)  
السنة قبل التدوين  
مكتبة وهبة .  
رسالة ماجستير فى العلوم الإسلامية ، القاهرة .
- \* المبارك (أبى السعادات) بن محمد الجزرى المعروف بابن الأثير  
(٥٤٤-٦٠٦هـ)  
النهاية فى غريب الحديث  
وبهامشه : الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير .

جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي  
(٨٤٩-٩١١هـ)

المطبعة العثمانية ، مصر ، ١٣١١هـ .

\* محمد (أبي عبد الله) بن عبد الله الشهير بالحاكم النيسابوري  
المستدرج  
طبعة الهند ، ١٣٤٠هـ .

\* محمد عبد الرؤوف المناوي

فيض القدير شرح الجامع الصغير (للسيوطي) ط ١/  
مطبعة مصطفى محمد ، المكتبة التجارية ، مصر ، ١٣٥٦هـ .

صححت هذه الطبعة وقوبلت على المخطوطة ١٠٩٣هـ .

\* مالك (أبو عبد الله) بن أنس بن مالك بن أنس (٩٥-١٧٩هـ)  
موطأ مالك

شرح : محمد الزرقاني .

المكتبة التجارية ، دار الفكر ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

\* مالك بن أنس

موطأ مالك ط ٩/

رواية : يحيى بن يحيى الليثي .

إعداد : أحمد راتب عرموش .

دار النفائس ، بيروت ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

\* محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ)

نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار

دار الجليل ، بيروت ، ١٩٧٣م .

\* محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ)

سنن الترمذي (الجامع الصحيح)

حققه وصححه : عبد الوهاب عبد اللطيف .

دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

- \* يحيى (أبى زكريا) بن شرف النووى (ت٦٧١هـ)  
صحيح مسلم بشرح النووى ط ٢/  
دار إحياء التراث العربى ، المطبعة .
- \* يحيى بن شرف النووى  
رياض الصالحين ط ١/  
دار الكتاب العربى ، بيروت ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- \* يوسف النبهانى  
الفتح الكبير فى ضم الزيادة إلى الجامع الصغير  
مصطفى الحلبي .

## أصول فقه :

- \* أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)  
الموافقات في أصول الأحكام ط/٢  
دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .
- \* إبراهيم الشاطبي  
الاعتصام  
وبه تعريف الإمام المدقق : السيد محمد رشيد رضا (منشئ مجلة المنار).  
دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
- \* أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)  
شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ط/١  
حققه : طه عبد الرؤوف سعد .  
دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٣هـ .
- \* أحمد بن إدريس القرافي  
الفروق  
وضعه : محمد رواس قلعجي .  
دار المعرفة ، بيروت .
- يليه فهرس تكميلي لقواعد الفروق ، ومعه حاشية ابن الشاطبي ويسمى (دار الشروق على أنواء الفروق) . وبهامشه : تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية لحسين مفتي .
- \* إبراهيم عبد الحميد  
أصول الفقه
- \* د. حسين حامد حسان (أستاذ ورئيس قسم الشريعة - كلية الحقوق - القاهرة) .  
نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي ط/بدون

- مكتبة المثنى ، القاهرة ، ١٩٨١م .
- رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر .
- \* زين الدين بن إبراهيم بن نجم (٩٢٦-٩٧٠هـ)  
الأشباه والنظائر
- مع شرحه : غمز عيون البصائر .
- الشيخ أحمد بن محمد الحموى المصرى (ت ١٠٩٨هـ) .
- إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشى ، باكستان .
- \* سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى (ت ٧٩١هـ)  
شرح التلويح على التوضيح أو (التلويح فى كشف حقائق التنقيح)  
مطبعة شمس الحرية ، مصر .
- \* سليمان أبو الوليد بن خلف بن سعد بن وارث التجيبى الباجى الذهبى  
(ت ٤٧٤هـ)
- الإشارات فى الأصول المالكية
- المطبوع بهامش حاشية السوسى على الورقات .
- \* سليمان بن خلف الباجى
- أحكام الفصول فى أحكام الأصول ط ١/  
تحقيق عبد المجيد التركى .
- دار الغرب الإسلامى ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .
- \* عبد الكريم زيدان
- الوجيز فى أصول الفقه
- مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- \* عبد الوهاب بن على بن نصر البغدادى (ت ٤٢٢هـ)
- الإشراف على مسائل الخلاف
- مطبعة الإرادة ، مكتبة الحرم المكى الشريف .

\* عبد الرحيم بن الحسن بن علي الملقب بجمال الدين الأسنوى  
(٧٠٤-٧٧٢هـ)

نهاية السؤل شرح منهاج الأصول للبيضاوى  
ومعه حاشية محمد بجيت المطيعى : سلم الوصول شرح نهاية السؤل .  
عالم الكتب ، ١٩٨٢ م .

\* عبد الرحمن التاج  
السياسة الشرعية والفقه الإسلامى ط ١/  
دار التأليف ، مصر ، ١٣٧٣ هـ .

\* عبد الرحمن (جلال الدين) السيوطى (ت ٩١١هـ)  
الأشباه والنظائر

طبعة مصطفى محمد ، المكتبة التجارية ، مصر .

\* عبد الرحمن أبو الفرج ابن رجب  
القواعد لابن رجب  
المطبعة الخيرية .

\* عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس (ابن الحاجب) (ت ٦٤٦هـ)

حاشيتان على شرح المنتهى ط ١/

حاشية سعد الدين التفتازانى (ت ٧٩١هـ)

تحقيق : السيد الشريف الجرجانى (ت ٨١٦هـ) على شرح القاضى عضد  
الملة والدين (ت ٧٥٦هـ) لمختصر المنتهى الأصول فى حاشية الشيخ  
حسن الهروى على حاشية السيد الجرجانى .  
المطبعة الكبرى الأميرية ، مصر ، ١٣١٦ هـ .

\* علال الفاسى

مقاصد الشريعة ومكارمها  
مكتبة الوحدة العربية .

- \* على بن محمد الشريف  
التعريفات ط ١/  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- \* على بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب  
السبكي (ت ٧٧١هـ)  
حاشية العطار على شرح المحلى لجمع الجوامع  
وبهامشه : تعليق عبد الرحمن الشرييني .  
وأسفله : تعليق محمد بن علي بن حسين المالكي .  
مطبعة : مصطفى محمد حاجب ، المكتبة التجارية ، مصر .
- \* على بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ)  
عبد الوهاب سبكي (ت ٧٧١هـ)  
الإبهاج في شرح المنهاج ط ١/  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- \* محمد هشام البرهاني  
سد الذرائع في الشريعة الاسلامية  
مطبعة الريحاني ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .  
رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية دار العلوم في القاهرة .
- \* محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ)  
المحصول في علم أصول الفقه ط ١/  
تحقيق : طه جابر العلواني .  
مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨١م .  
طبع محققا على سبع نسخ .
- \* محمد الطاهر بن عاشور  
مقاصد الشريعة الإسلامية  
الشركة التونسية ، ١٩٧٨م .



- \* محمد أبو الوليد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي (ت ٥٢٠هـ)  
المقدمات الممهدات ط/١  
تحقيق محمد حجي .  
دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .
- \* محمد أمين (أمير بادشاه) الحسيني الحنفى الخراساني البخارى المكي  
(ت ٨٧٩هـ)  
تيسير التحرير على كتاب التحرير لابن الهمام  
دار الكتب العلمية ، بيروت .
- \* محمد زكريا البرديسى  
أصول الفقه  
دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣م .
- \* محمد بن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)  
الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية  
قدم له وراجعاه وعلق عليه : الشيخ بهيج الغزاوى .  
دار إحياء العلوم ، بيروت .
- \* مصطفى زيد  
المصلحة فى التشريع الإسلامى ونجم الدين الطوخى ط/٢  
دار الفكر العربى .
- \* محمد بن ادريس الشافعى (١٥٠-٢٠٤هـ)  
الرسالة  
تحقيق : أحمد شاكر .
- \* محمد بن بهادر بن عبد الله التركى الزركشى (٧٤٥-٧٩٤هـ)  
البحر المحيط  
مخطوطة بجامعة أم القرى ، مصور عن مكتبة أحمد الثالث رقم  
(٧٢١).

- \* الزركشى  
قواعد الزركشى  
مخطوطة بلدة الاسكندرية .
- \* محمد بن على بن محمد الشوكانى ثم الصنعانى (١١٧٣-١٢٥٥هـ)  
إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول  
دار المعرفة ، بيروت .
- \* وبهامشه شرح العبادى على شرح المحلى على السورقات للجوينى .  
محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن على المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ)  
شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير ط ١/  
تحقيق : محمد الزحيلي ، ونزيه حماد .
- مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى ، مكة  
المكرمة ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠هـ / ١٩٧٠م .
- \* محمد أبو عبد الله بن أحمد بن أحمد المقرئ (ت ٧٥٨هـ)  
القواعد  
تحقيق ودراسة : أحمد بن عبد الله بن حميد ، جامعة أم القرى ،  
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى ، مركز إحياء التراث  
الإسلامى ، مكة .
- \* محمد أبو حامد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسى الشافعى الغزالى  
(٤٥٠-٥٠٥هـ)  
المستصفى من علم الأصول ط ١/  
وبذيله : فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت فى أصول الفقه .  
للإمام المحقق : محب الله عبد الشكور ، وفواتح الرحموت للإمام  
عبد العلى محمد بن نظام الدين ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، ١٣٣٤هـ .

- \* محمد الغزالي  
شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل  
تحقيق : د. حمد الكبيسي .  
مطبعة الإرشاد ، العراق ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧١م .
- \* محمد بن أحمد بن محمود الزنجاني (ت ٦٥٦هـ)  
تخريج الفروع على الأصول  
تحقيق : د. محمد أديب صالح .  
الهادي بن الحسين شبيلي
- \* سد الذرائع وأثره في الفروع الفقهية  
رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة أم القرى بإشراف الدكتور أحمد بن  
حميد ، قسم أصول فقه ، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م .
- \* د. وهبة الزحيلي  
الوسيط في أصول الفقه ط / ٢  
المطبعة العلمية ، دمشق ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م .

**فقه حنفى :**

\* أبو بكر علاء الدين بن مسعود الكاسانى الحنفى الملقب بملك العلماء  
(ت ٥٨٧هـ)

بدائع الصنائع ط ١/

المطبعة الجمالية ، مصر ، ١٣٢٧/١٣٢٨هـ .

\* أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوى الحنفى (ت ١٢٣١هـ)

حاشية على مراقى الفلاح شرح نور الإيضاح ط ٣/ .

وبهامشه : مراقى الفلاح .

للشيخ : حسن بن عمار بن على الشرنبلالى الحنفى .

\* الحصىكى (ت ١٠٨٨هـ)

الدر المختار شرح تنوير الأبصار

وتنوير الأبصار للتمرتاشى .

\* عثمان بن على الزيلعى الحنفى (ت ٧٤٢هـ)

تبيين الحقائق شرح كثر الدقائق ط ١/

وكتاب كثر الدقائق للإمام النسفى .

المطبعة الكبرى ، مصر ، ١٣١٥هـ .

\* مجموعة من علماء الهند الأعلام فى القرن الحادى عشر للهجرة

الفتاوى العالمكيرية (الفتاوى الهندية) وفقا للمذهب الحنفى

بتكليف من السلطان أبى المظفر محيى الدين محمد .

المطبعة الأميرية ، مصر ، ١٣١٠هـ .

\* على بن محمد الجرجانى (ت ٨١٤هـ)

شرح السيد الشريف على الراجية مع حاشية محمد شاه الفنارى

(ت ٩٢٩هـ)

طبع : فرج الله الكردى ، مصر .

والراجية : تأليف سراج الملة : محمد بن محمد بن عبد الرشيد

السجاوندى الحنفى .

- \* كمال الدين (ابن الهمام) الحنفى (ت ٨٦١هـ)  
فتح القدير  
مع تكملة - ج ٨، ٧ - لمؤلفها : شمس الدين المعروف : بقاضى زاده  
(ت ٩٨٨هـ) وتسمى : نتائج الأفكار فى كشف الرموز والأسرار وفتح  
القدير وتكملة شرح على الهداية .  
\* نجم الدين بن حفص النسفى (ت ٥٣٧هـ)  
طلبة الطلبة فى الاصطلاحات الفقهية  
المطبعة العامة ، مصر ، ١٣١١هـ .  
\* محمد أبو بكر بن أحمد بن أبى سهل السرخسى (ت ٤٩٠هـ)  
المبسوط ط ١/  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .  
\* محمود الأوزجندى (ت ٥٩٢هـ)  
الفتاوى الخانية (فتاوى قاضى خان الفرغانى)  
مطبوعة على هامش الفتاوى الهندية .  
\* يعقوب (أبو يوسف) بن إبراهيم الأنصارى (ت ١٨٢هـ) صاحب أبى  
الخراج ط ٢/  
المطبعة السلفية ، مصر ، ١٣٥٢هـ . مقارنة بطبعة بولاق ، ١٣٠٢هـ .

**فقه شافعى :**

- \* إبراهيم أبو إسحاق بن على الفيروز أبادى (ت ٤٧٦هـ)  
المهذب  
عيسى الحلبي .
- \* عبد الرحمن جلال الدين السيوطى (ت ٩١١هـ)  
خصوصيات يوم الجمعة
- \* عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ)  
قواعد الأحكام فى مصالح الأنام  
دار المعرفة ، بيروت .
- \* على أبو الحسن محمد بن حبيب البصرى البغدادى الماوردى الشافعى  
(ت ٤٥٠هـ)  
أدب القاضى  
تحقيق : يحيى هلال السرحان .  
مطبعة العانى ، بغداد ، ١٣٩٢هـ .
- \* على أبو الحسن الماوردى  
الأحكام السلطانية والولايات الدينية  
المطبعة المحمودية التجارية ، مصر .
- \* عبد الرحمن السيوطى  
الأشباه والنظائر فى الفروع  
مطبعة مصطفى محمد ، مصر ، ١٣٥٦هـ .
- \* محمد أبى عبد الله بن إدريس الشافعى (١٥٠-٢٠٤هـ)  
الأم  
مع مختصر المزنى .
- للإمام إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى المزنى (ت ٢٦٤هـ) .  
المكتبة التجارية ، مكة ، دار الفكر ، بيروت .

- \* محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرملى (ت ١٠٠٤هـ)  
نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج  
ومعه حاشية أبي الضياء نور الدين الشيراملى القاهرى (ت ١٠٨٧هـ) .  
مطبعة مصطفى البابى الحلبي سنة ١٣٥٧هـ .
- \* يحيى (محيى الدين) بن شرف النووى (ت ٦٧٦هـ)  
المجموع شرح المذهب  
والمذهب تأليف : أبى إسحاق بن على بن يوسف الشيرازى (ت ٤٧٦هـ) .  
مطبعة العاصمة ، القاهرة .
- \* يحيى بن شرف النووى  
متن المنهاج  
مع شرحه : مغنى المحتاج .  
للشيخ : محمد الشربىنى الخطيب (فى القرن العاشر) .  
دار إحياء التراث العربى ، لبنان .

فقه مالكي :

- \* أحمد بن محمد بن أحمد الدردير (ت ١٢٠١هـ)  
الشرح الكبير  
بجاشية الدسوقي (محمد عرفة الدسوقي) (ت ١٢٣٠هـ)  
مع تقارير الشيخ عlish .
- \* أحمد بن محمد الصاوي المالكي  
بلغة السالك لأقرب المسالك على مذهب الإمام مالك  
على الشرح الصغير للدردير والمعروف بجاشية الصاوي .  
مطبعة مصطفى البابي بمصر ، ١٣٧٢هـ .
- \* محمد (ابن الوليد) بن أحمد بن رشد (ت ٥٢٠هـ)  
المقدمات الممهدات  
مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٢٥هـ .
- \* محمد بن رشد القرطبي  
بداية المجتهد ونهاية المقتصد  
تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد .  
المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- \* محمد أبي عبد الله بن عبد الله بن علي الخرشى (ت ١١٠١هـ)  
الخرشى على مختصر سيدي خليل  
وبهامشه : حاشية الشيخ علي العدوي .  
دار صادر ، بيروت .
- \* محمد أبي عبد الله بن يوسف الشهير بالموافق (ت ٨٩٧هـ)  
التاج والإكليل لمختصر خليل  
المطبوع على حاشية مواهب الجليل للحطاب .
- \* محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي (ت ٧٤١هـ)  
قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية  
دار العلم للملايين .



\* مالك بن أنس

المدونة الكبرى

رواها الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام العتقى عن الإمام

ابن أنس .

دار صادر ، مطبعة السعادة ، مصر .

الفقه الحنبلى :

- \* أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ)  
الفتاوى الكبرى  
قدم له : حسنين مخلوف .  
دار المعرفة ، بيروت .  
ابن تيمية \*
- مجموع فتاوى شيخ الاسلام ط/١  
مطابع الرياض ، ١٣٨١هـ .  
ابن تيمية \*
- فتاوى ابن تيمية  
مطبعة كردستان ، القاهرة ، ١٣٢٨هـ .  
إبراهيم بن محمد بن سالم ضويان \*
- منار السبيل فى شرح الدليل ط/٢  
مؤسسة قرطبة ، مكتبة الخراز ، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .  
عبد الله أبى محمد بن أحمد بن قدامة \*
- المغنى فى فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى ط/١  
دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .  
عبد القادر بدران الرومى الدمشقى (ت ١٣٤٦هـ) \*
- المدخل إلى فقه الإمام أحمد  
التجارية ، مصر .  
عبد الرحمن بن إبراهيم القمدسى (ت ٦٢٤هـ) \*
- العدة شرح العمدة فى فقه إمام السنة أحمد بن حنبل الشيبانى ط/٢  
المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٨٢هـ .  
عثمان أحمد النجدى الحنبلى (ت ١١٠٠هـ) \*
- هداية الراغب لشرح عمدة الطالب ط/٢

- تحقيق : الشيخ حسنين مخلوف .  
دار البشير ، جدة ، الدار الشامية ، بيروت .
- \* محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ)  
أعلام الموقعين عن رب العالمين  
راجعه : طه عبد الرؤوف سعد .  
دار الجليل ، بيروت .
- \* محمد أبو زهرة  
أحمد بن حنبل (حياته - آراؤه - عصره - فقهه)  
دار الفكر العربى .
- \* مرعى بن يوسف الحنبلى (ت ١٠٣٣هـ)  
غاية المنتهى فى الجمع بين الإقناع والمنتهى  
والإقناع مؤلفه : موسى بن أحمد بن موسى الحجاوى المقدسى ثم  
الدمشقى الصالحى (ت ٩٦٨هـ) .
- أما مؤلف المنتهى فهو محمد بن عبد العزيز القنوجى المصرى الشهير  
بابن النجار (ت ٩٨٠هـ) .
- \* منصور بن إدريس الحنبلى (ت ١٠٥١هـ)  
كشاف القناع عن متن الإقناع ط ١/  
متن الإقناع تأليف : شرف الدين أبى النجا المقدسى الحجاوى الصالحى  
الدمشقى .  
المطبعة الشرقية ، مصر ، ١٣١٩هـ .
- \* منصور بن يونس البهوتى  
الروض المربع بشرح زاد المستنقع ط ١/  
مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

الفقه الظاهري :

\* على بن حزم (ت ٤٥٦هـ)

المحلى

دار الفكر ، قوبلت على النسخة التي حققها أحمد محمد شاكر .

\* على بن حزم

الإحكام في أصول الأحكام ط / ٢

قدم له : د. إحسان عباس .

دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

\* محمد أبو زهرة

ابن حزم - حياته ، عصره ، آراؤه ، وفقهه

دار الفكر العربي .

فقه الزيدية :

\* عبد الله بن أبي القاسم الشهير بابن مفتاح (ت ٨٧٧هـ)

شرح الأزهار المنتزع من الغيث المدرار

وكتاب الأزهار تأليف : الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى .

وشرحه بكتاب سماه : الغيث المدرار . والإمام المهدي (ت ٨٤٠هـ) .

فقه الجعفرية :

- \* جعفر بن الحسن الحلبي (ت ٧٧١هـ) المعروف بالمحقق الحلبي  
المختصر النافع ط/٢  
مطبعة القاهرة ، ١٣٦٨هـ .
- \* جعفر بن الحسن الحلبي  
شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام  
زين الدين الجبعي العاملي (ت ٩٦٥هـ)  
الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية  
جامعة النجف الدينية .
- \* محمد أبي جعفر بن الحسن بن علي الطوسي (ت ٤٦٠هـ)  
النهاية في محرر الفقه والفتاوى  
دار الكتاب العربي ، بيروت .

فقه عام :

- \* أحمد (شاه ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوى) (ت ١١٧٦هـ)  
حجة الله البالغة  
دار الكتب الحديثة بالقاهرة ، ومكتبة مثنى ببغداد .
- \* أحمد بن تيمية  
الإختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية  
اختارها العلامة الشيخ علاء الدين أبو الحسن على بن محمد بن عباس  
البعلى الدمشقى .  
دار المعرفة ، بيروت .
- \* سيد سابق  
فقه السنة  
دار الريان للتراث ، دار الكتاب العربى ، بيروت .
- \* عبد الرحمن بن إبراهيم بن عثمان  
العقود المتضمنة للاحتيال  
مخطوط دار الكتب المصرية رقم ٥٢ عام ١٢٧٤هـ .
- \* عبد الغنى الغنىمى الميدانى  
اللباب فى شرح الكتاب ط/٤  
على المختصر الشهير باسم الكتاب لأبى الحسن أحمد بن محمد القدورى  
البغدادى (٣٦٢-٤٢٨هـ)  
حققه وضبطه : محمد محيى الدين عبد الحميد .  
١٩٦٣م / ١٣٨٣هـ .
- \* د. عبد الكريم زيدان  
المفصل فى أحكام المرأة ط/١  
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣هـ .

- \* عبد الرحمن الجزيري  
الفقه على المذاهب الأربعة ط/١  
مطبعة دار المأمون ، القاهرة ، ١٩٣٨م .
- \* محمد زيد الأبياني  
شرح الأحكام الشرعية ط/١  
مطبعة الشعب ، مصر ، ١٣٢١هـ .
- \* يوسف أبي عمر عبد البر النمري القرطبي الأندلسي  
جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله ط/١  
اختصره : أحمد بن عمر المحمصاني البيروني .  
حققه : حسن إسماعيل مروة ، ومحمود الأرناؤوط .  
دار الميز ، بيروت ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- \* وهبة الزحيلي  
الفقه الاسلامي وأدلته ط/٣  
دار الفكر ، دمشق .



كتب عامة :

- \* الخطيب البغدادي
- الرحلة في طلب الحديث ط ١٢/
- تحقيق : نور الدين عتر .
- دار الكتب العلمية .
- \* سهيلة زين العابدين حماد
- مسيرة المرأة السعودية إلى أين؟ ط ٢/
- الدار السعودية ، ١٤٠٣ هـ .
- \* عبد الرحمن (أبي الفرج) بن الجوزي (٥١٠-٥٩٧هـ)
- أحكام النساء (عقائد ، عبادات ، معاملات ، آداب ، سيرة) ط ١/
- دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- \* عبد الحى الكتانى
- التراتب الإدارى (نظام الحكومة النبوية)
- دار إحياء التراث العربى ، بيروت .
- \* عبد الله بن وكيل الشيخ
- تأملات فى عمل المرأة
- دار النشر السعودية .
- \* عبد الرحمن بن خلدون المغربى
- المقدمة
- دار القلم ، بيروت .
- \* على عبد الحليم محمود
- المرأة المسلمة وفقه الدعوة إلى الله ط ١/
- ١٤١١ هـ .
- \* د. فتحى الدرينى
- نظرية التعسف

- \* الندوة العالمية للشباب الاسلامى  
الموسوعة الميسرة فى الأديان والمذاهب المعاصرة ط /٢  
الرياض ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
- \* محمد يوسف موسى  
تاريخ الفقه الاسلامى (فقه الصحابة والتابعين)  
دار المعارف .
- \* محمد أبى حامد محمد الغزالى (ت ٥٠٥هـ)  
إحياء علوم الدين  
وبذيله كتاب : المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار  
العلامة : أبى الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقى .  
دار المعرفة ، بيروت .
- \* محمد بن أبى بكر بن قيم الجوزية  
الطب النبوى  
كتب المقدمة : عبد الغنى عبد الخالق .  
وضع التعليقات : د. عادل الأزهرى .  
خرج أحاديثه : محمود فرج العقدة .  
مطبعة إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٧٧هـ .
- \* محمد على البار  
عمل المرأة فى الميزان ط /١  
الدار السعودية ، جدة ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
- \* محمد عرنوس  
تاريخ القضاء  
محمد بن الحسن الشيبانى
- \* الاكتساب فى الرزق المستطاب ط /١  
تحقيق : محمود عرنوس .  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

\* ابن قيم الجوزية

مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ط ١/

راجعته : لجنة من العلماء .

دار الكتب العلمية ، بيروت .

\* ابن قيم الجوزية

تهذيب مدارج السالكين ط ١/

هذه : عبد المنعم صالح العلي العزى .

مكتبة الوادي ، دار الحثاني للنشر ، الرياض .

## اللغة والتاريخ :

- \* أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني  
الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)  
فهرسة : عدنان درويش ، محمد المصرى .  
منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، دمشق .  
إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)  
الصحاح ط ٢/  
تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار .  
مطابع الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٤٠٢/١٩٨٢م .
- \* اسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)  
تهذيب الصحاح  
محمد بن أحمد الزنجاني  
تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، أحمد عبد الغفور عطار .  
دار المعارف ، مصر .
- \* أحمد الفيومى  
المصباح المنير  
مكتبة الحرم المكى الشريف .
- \* أحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ)  
الإصابة فى تمييز الصحابة ط ١/  
دراسة وتحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ على محمد معوض .  
قدم له وقرظه : د. محمد عبد المنعم اليرى (جامعة الأزهر) د. عبد الفتاح أبو سنة ، وجمعه طاهر النجار .  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٥/١٩٩٥م .

- \* أحمد بن حجر  
لسان الميزان  
مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، الهند ، ١٣٢٩ هـ .
- \* أبو بكر محمد بن الوليد بن خلف بن سليمان بن أيوب الأندلسي  
الطرطوشي (٤٥١-٥٢٠ هـ)  
سراج الملوك  
طبعة ١٣٠٦ هـ .
- \* اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)  
البداية والنهاية ط ١/  
مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- أعد في المركز اللبناني للفهرسة العلمية برعاية الببليوغرافى العربى د.  
عبد الله أنيس الطباع ، وشارك فى إعداد بعض فهارسه العلمية مركز  
البحوث والدراسات العربية والإسلامية بالقاهرة .  
بإشراف مديره العام : عبد الفتاح محمد الحلو .
- \* أحمد (تقى الدين) بن على المقرئ  
إمتاع الأسماع  
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤١ م .
- \* سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٩٤ هـ)  
الحدود  
عن صحيفة المعهد المصرى للدراسات الاسلامية فى مدريد .
- \* عمر رضا كحالة  
معجم المؤلفين  
دار إحياء التراث العربى ، بيروت .
- \* عبد الله مصطفى المراغى  
الفتح المبين فى طبقات الأصوليين ط ٢/  
محمد أمين دج ، بيروت ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

- \* على الطنطاوى ، وناجى الطنطاوى  
أخبار عمر  
دار الفكر ، دمشق .
- \* عبد العزيز محمد الرجى الحنفى (ت ١١٨٤هـ)  
فقه الملوك ومفتاح الرتاج المرصد على خزائن كتاب الخراج  
تحقيق : أحمد عبيد الكيسى .  
مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٣م .
- الجمهورية العراقية ، رئاسة ديوان الأوقاف ، إحياء التراث الإسلامى .
- \* عبد الرحمن (أبى الفرج) الجوزى (٥١٠-٥٩٧هـ)  
المنتظم  
المكتبة العلمية ، بيروت .
- \* عبد الرحمن الجوزى  
سيرة عمر
- \* عبد الله أبو محمد بن مسلم بن قتيبة الدينورى (٢١٣-٢٧٦هـ)  
عيون الأخبار  
المؤسسة المصرية ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب .
- \* عبد الوهاب (تقى الدين) بن على السبكى (ت ٧٧١هـ)  
طبقات الشافعية ط ١/  
المطبعة الحسينية ، مصر .
- \* عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان  
كتابة البحث العلمى ط ٣/  
دار الشروق ، جدة ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .
- \* على (أبو محمد) بن حزم (ت ٤٥٦هـ)  
الفصل فى الملل والنحل  
تحقيق : محمد إبراهيم نصر ، د. عبد الرحمن عميرة .  
دار الجليل ، بيروت .

- \* على أبو القاسم بن أبي محمد الحسن بن هبة الله بن عساكر  
(٤٩٩-٥٧١هـ)  
تاريخ دمشق
- \* عبد الرحمن (أبي الفرج) بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)  
صفوة الصفوة ط ١/  
مطبوعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الهند ، ١٣٥٥هـ .
- \* عبد الوهاب الشعراني  
الطبقات الكبرى
- \* علي بن محمد بن الأثير الجزري  
تاريخ الكامل  
طبعة ١٣٩٠هـ .
- \* لويس معلوف اليسوعي  
المنجد  
الكاثوليكية ، بيروت .
- \* محمد أعلى بن علي بن حامد الحنفي التهانوي  
كشاف اصطلاحات الفنون  
حققه : لطفی عبد البديع .  
راجعه : أمين الخولي .
- القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م ، بيروت ، شركة  
خياط .
- \* محمد عبد الحى الحسنى  
نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر ط ١/  
دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، ١٣٧٦هـ .
- \* محمد بن مكرم بن منظور الأفریقی المصری  
لسان العرب المحيط

- اعداد وتصنيف : يوسف خياط ، نديم مرعشلى .  
دار لسان العرب ، بيروت .
- \* محمد أبو الفيض مرتضى الحسينى الواسطى الزبيدى الحنفى  
تاج العروس  
مكتبة الحرم المكى الشريف .
- \* محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى (ت ٥٧٤٨-١٣٧٤م)  
سير أعلام النبلاء ط/٧  
حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط .  
مؤسسة الرسالة ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- \* محمد الذهبى  
ميزان الاعتدال  
عيسى الحلبي .
- \* مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى  
القاموس المحيط ط/٢  
مكتبة ومطبعة البابى الحلبي ، مصر ، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م .
- \* محمد بن جرير الطبرى (ت ٣١٠هـ)  
تاريخ الطبرى  
دار المعارف .
- \* محمد بن سعد الزهرى (ت ٢٣٠هـ)  
الطبقات الكبرى  
بيروت ، ١٣٧٦هـ .
- \* مجمع اللغة العربية بالقاهرة  
المعجم الوسيط  
أشرف على طبعه عبد السلام هارون .



- \* محمد أمين فرشوخ  
موسوعة عباقرة الإسلام في العلم والفكر والأدب والقيادة ط ١/  
دار الفكر العربي ، بيروت ، ١٩٩٠ م .
- \* محمد مرتضى الزبيدي  
معجم ما استعجم  
مكتبة الحرم المكي الشريف .
- \* محمد أبي حامد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)  
التبر المسبوك في نصائح الملوك ط ١/  
حققه وعلق عليه : نعمان صالح الصالح .  
دار العاذرية ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤ م .
- \* محمد يوسف الكاندهلوي  
حياة الصحابة  
تقديم : أبي الحسن الندوي .  
ضبطه وصححه : نايف العباسي ومحمد علي دولة .  
دار القلم ، دمشق .
- \* يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)  
الاستيعاب في أسماء الأصحاب  
مطبوع بهامش كتاب الإصابة لابن حجر العسقلاني .
- \* يحيى (أبو مظفر) بن هبيرة الحنبلي (ت ٥٦٠هـ)  
الإفصاح عن معاني الصحاح ط ١/  
راغب الطباخ .